

جامعة 8 ماي 1945

قائمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية



مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: تجارة دولية

تحت عنوان

**تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو**

**المصادر الجزائرية**

**(2000 - 2015) - دراسة قياسية -**

إشراف الأستاذ:

- منير خروف

إعداد الطالبة:

- أوديني ليلي

السنة الجامعية: 2016-2017

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ  
وَسْتَردُّونَ اِلى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ  
تَعْمَلُونَ﴾

صدق الله العظيم

سورة التوبة، الآية: 105

# شكر

احمد الله اذلي مرکشہ دتوم امعنا والادلة والاسلم على ارشفه الميزلاء وان يلسرما  
انكيس حممه على الله ميلك وملاس.

امك ينعسها ينفذها اقلها الا ان اذقتهم صللذب ارکشها ايل لکنه يندعاس  
ينفذ الجزز ذها اشعبا ، واصل ذرکشها اقلية اوتكدار "خروفه منير" اذلي  
رخذ ومفقه ومكسج ينفذ قعباته ذها اشعبا نه اوها ايل امرذ.

امك اذقتهم رکشها اليزجا ايل اذصب اقلية، السادة اذتاسلاة اذء قنجا

اقتشانما على مهلوبه قشقانه وارثاء ذها اشعبا مهناظ حلام اقميقا.

وينفذ اريذلا ازنه ابغرات ارکشها واريدقتا ايل لکنه دقم دي اوعن

وادعاسمة نه بجيرة او حيعر دما باده اموالعملت واصلنا اقميقا او يتد

حيجشتلا واصل ذرکشها التسلأ اقل ذها "بشيشي وليد".

# الاهداء

إلى من بلغ الرسالة و أدى الأمانة و نصح الأمة ، إلى نبى الرحمة و نور العالمين....سيدنا  
محمد صلى الله عليه وسلم

إلى ملائكي نبي الحياة إلى معنى الحب و العنان ، إلى بسمه الحياة و سر الوجود ، إلى من  
كان دعائها سر نجاحي و حنانها بلسم جراحي ، إلى أغلى العبايب....أمي الغالية " حبيبة "  
أطال الله نبي عمرها.

إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من أحمل اسمه بكل افتخار، أرجو من الله أن يمد  
نبي عمره ليرى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار والدي العزيز " حمادي".

إلى روح جدتي الطاهرة " فاطمة الزهراء وعلجية "

إلى من يبعث الفرخ و التفاؤل إلى الشمعة التي أنارت ببيتنا أختي الوحيدة " ميساء".

إلى أمز ما أملك نبي الوجود أختي: " فيصل ، حمدي".

إلى رفيقاتي نبي الحياة: " مريم ،منى، زينة نوال".

إلى الكتاكيت: " ليان، رائد، سراج، مايا".

إلى العزيز الغالي " شريف "

إلى جميع دفعة ماستر2 تخصص تجارة دولية 2017

إلى كل الأهل و الأقارب و كل من أعطانا الأمل لبلوغ هذا اليوم

و إلى كل من وسعهم قلبي و لو تسعمو مذكري

## قائمة المحتويات

الصفحة	المحتوى
	شكر
	اهداء
(III-I)	قائمة المحتويات
(IV-VI)	قائمة الجداول
VII	قائمة الأشكال
(VIII-IX)	قائمة الملاحق
(أ-و)	المقدمة العامة
62-1	الفصل الأول: الإطار النظري لدراسة الاستثمار الأجنبي المباشر
2	تمهيد.
3	المبحث الأول: مدخل تعريفي بالاستثمار الأجنبي المباشر.
3	المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.
6	المطلب الثاني: التطور التاريخي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته.
11	المطلب الثالث: مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر.
13	المبحث الثاني: التفسيرات النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر.
13	المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.
19	المطلب الثاني: النظريات الحديثة لتفسير حركة الاستثمار الأجنبي المباشر.
29	المطلب الثالث: نظريات المنشأة.
31	المبحث الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر ودوافعه.
31	المطلب الأول: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.
35	المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ودوافعه.
44	المطلب الثالث: الشركات متعددة الجنسيات وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر.
56	المبحث الرابع: الآثار المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر.
56	المطلب الأول: الآثار الايجابية المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر.
59	المطلب الثاني: العيوب المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

## قائمة المحتويات

62	خلاصة الفصل.
122-64	الفصل الثاني: الإطار النظري للتصدير في الفكر الاقتصادي وعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالصادرات وبعض المؤشرات الاقتصادية.
64	تمهيد.
65	المبحث الأول: عموميات حول التجارة الخارجية.
65	المطلب الأول: مدخل للتجارة الخارجية.
69	المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية.
72	المطلب الثالث: السياسات بالدول النامية والمتقدمة.
79	المبحث الثاني: ماهية التصدير.
79	المطلب الأول: مفهوم التصدير وأهميته وأهدافه.
83	المطلب الثاني: أهم نظريات التصدير.
85	المطلب الثالث: دوافع التصدير ومحدداته وأنواع الصادرات
91	المبحث الثالث: عوامل نجاح عملية التصدير.
91	المطلب الأول: مؤشرات الصادرات وتنافسيتها.
94	المطلب الثاني: متطلبات والظروف المحيطة بنشاط التصدير ومزايا وعيوب التصدير.
97	المطلب الثالث: إستراتيجية التوجه نحو التصدير.
103	المبحث الرابع: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مكونات الاقتصاد الكلي.
103	المطلب الأول: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية.
111	المطلب الثاني: الصادرات والنمو الاقتصادي.
116	المطلب الثالث: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات.
122	خلاصة الفصل.
-124	الفصل الثالث: الدراسة القياسية.
215	

## قائمة المحتويات

124	تمهيد.
125	المبحث الأول: الاقتصاد الجزائري الاستثمار الأجنبي المباشر، والصادرات.
125	المطلب الأول: نظرة عامة على الاقتصاد الجزائري.
133	المطلب الثاني: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
153	المطلب الثالث: التصدير وسياسات ترفيته في الجزائر.
169	المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسة القياسية
169	المطلب الأول: ماهية القياس الاقتصادي
171	المطلب الثاني: تحليل وتكوين السلاسل الزمنية
174	المطلب الثالث: اختبارات الدراسة
182	المبحث الثالث: الإطار التطبيقي للدراسة
182	المطلب الأول: تقديم وصفي لمتغيرات الدراسة
186	المطلب الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية
209	المطلب الثالث: إختبار التكامل المشترك وإختبار السببية
215	خلاصة الفصل
217	الخاتمة العامة
225	قائمة المراجع
241	الملاحق
	الملخص

## قائمة المحتويات

---



## قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01-1	خصائص دورة حياة المنتج	24
02-1	تطور عدد و قيمة المشاريع الجديدة للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2003-2013)	32
03-1	أهم المصطلحات التي أطلقت على الشركات متعددة الجنسيات	47
01-2	حجم التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال الفترة ( 1990-2005 )	104
02-2	حصة الشركات متعددة الجنسيات من الصادرات الصناعية بالدول النامية	120
01-3	عدد اتفاقيات الاستثمار الدولية الجزائرية حتى نهاية ماي 2011	139
02-3	وضعية الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر بيئة أداء الأعمال	144
03-3	المشاريع الاستثمارية المصرح بها خلال الفترة 2002-2015.	146
04-3	توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصرح بها حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2002-2015	147
05-3	مصادر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة خلال الفترة الممتدة من 2002-2015	148
06-3	تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000-2015*	154
07-3	تطور الصادرات الجزائرية النفطية خلال الفترة 2006-2015	157
08-3	تطور الصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة 2006-2015	159
09-3	يوضح تطور توزيع الصادرات الجزائرية وفق المناطق الاقتصادية خلال الفترة 2000-2015	161
10-3	تطور توزيع الصادرات الجزائرية وفق فئات الاستخدام خلال الفترة 2000-2015	163
11-3	تجميع البيانات الخاصة بالمتغيرات المستقلة والمتغير التابع	185
12-3	إستقرارية سلسلة سعر الصرف في المستوى مع وجود قاطع	187
13-3	إستقرارية سلسلة سعر الصرف في المستوى مع وجود قاطع و إتجاه عام	188
14-3	إستقرارية سلسلة سعر الصرف في المستوى مع وجود قاطع في الفروق الأولى	189

## قائمة الجداول

189	إستقرارية سلسلة سعر الصرف في المستوى مع وجود قاطع و اتجاه عام في الفروق الأولى	<b>15-3</b>
191	إستقرارية سلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر في المستوى مع وجود قاطع	<b>16-3</b>
191	إستقرارية سلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر في المستوى مع وجود قاطع واتجاه عام	<b>17-3</b>
192	إستقرارية سلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر في المستوى مع وجود قاطع في الفروق الأولى	<b>18-3</b>
193	إستقرارية سلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر في المستوى مع وجود قاطع واتجاه عام في الفروق الأولى	<b>19-3</b>
193	إستقرارية سلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر في المستوى مع وجود قاطع في الفروق الثانية	<b>20-3</b>
194	إستقرارية سلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر في المستوى مع وجود قاطع واتجاه عام في الفروق الثانية	<b>21-3</b>
195	إستقرارية سلسلة التضخم في المستوى مع وجود قاطع	<b>22-3</b>
196	إستقرارية سلسلة التضخم في المستوى مع وجود قاطع واتجاه عام	<b>23-3</b>
197	إستقرارية سلسلة الاستثمار المحلي في المستوى مع وجود قاطع	<b>24-3</b>
198	إستقرارية سلسلة الاستثمار المحلي في المستوى مع وجود قاطع واتجاه عام	<b>25-3</b>
199	إستقرارية سلسلة الاستثمار المحلي في المستوى مع وجود قاطع في الفروق الأولى	<b>26-3</b>
199	إستقرارية سلسلة الاستثمار المحلي في المستوى مع وجود قاطع واتجاه عام في الفروق الأولى	<b>27-3</b>
200	إستقرارية سلسلة الاستثمار المحلي في المستوى مع وجود قاطع في الفروق الثانية	<b>28-3</b>
201	إستقرارية سلسلة الاستثمار المحلي في المستوى مع وجود قاطع واتجاه عام في الفروق الثانية	<b>29-3</b>
202	إستقرارية سلسلة الصادرات الإجمالية في المستوى مع وجود قاطع	<b>30-3</b>
203	إستقرارية سلسلة الصادرات الإجمالية في المستوى مع وجود قاطع واتجاه عام	<b>31-3</b>

## قائمة الجداول

204	إستقرارية سلسلة الصادرات الإجمالية في المستوى مع وجود قاطع في الفروق الأولى	<b>32-3</b>
204	إستقرارية سلسلة الصادرات الإجمالية في المستوى مع وجود قاطع واتجاه عام في الفروق الأولى	<b>33-3</b>
205	إستقرارية سلسلة أسعار البترول في المستوى مع وجود قاطع	<b>34-3</b>
206	إستقرارية سلسلة أسعار البترول في المستوى مع وجود قاطع واتجاه عام	<b>35-3</b>
207	إستقرارية سلسلة أسعار البترول في المستوى مع وجود قاطع في الفروق الأولى	<b>36-3</b>
207	إستقرارية سلسلة أسعار البترول في المستوى مع وجود قاطع واتجاه عام في الفروق الأولى	<b>37-3</b>
208	إستقرارية سلسلة أسعار البترول في المستوى مع وجود قاطع في الفروق الثانية	<b>38-3</b>
209	إستقرارية سلسلة أسعار البترول في المستوى مع وجود قاطع واتجاه عام في الفروق الثانية	<b>39-3</b>
210	نتائج اختبار السببية المتعلقة بمتغيرات الدراسة	<b>40-3</b>
212	درجة الإبطاء للنموذج	<b>41-3</b>
213	تقدير نموذج VAR للمتغيرات	<b>42-3</b>

## قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
23	دورة حياة المنتج الدولي	01-1
33	التوزيع القطاعي لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة من حيث القيمة و العدد خلال الفترة (2003-2013)	02-1
42	المحددات الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر	03-1
118	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وإجمالي الصادرات بكوستاريكا (مليون دولار، 1982-1999)	01-2
155	تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000-2015	01-3
151	وضعية الاقتصاد القياسي من النظرية الاقتصادية	02-3
173	التغيرات الموسمية للسلسلة الزمنية	03-3
174	التغيرات الدورية للسلسلة الزمنية	04-3
178	إستراتيجية اختبار جذر الوحدة	05-3
186	تطور سلسلة سعر الصرف EXR	06-3
190	تطور سلسلة الإستثمار الأجنبي المباشر FDI	07-3
195	تطور سلسلة التضخم INF	08-3
197	تطور سلسلة الاستثمار المحلي INV	09-3
205	تطور سلسلة الصادرات الإجمالية TEXP	10-3
207	تطور سلسلة أسعار البترول POIL	11-3

## قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	نتائج إستقرارية سلسلة سعر الصرف في المستوى مع وجود قاطع	241
02	نتائج إستقرارية سلسلة سعر الصرف في المستوى مع وجود قاطع و إتجاه عام	241
03	نتائج إستقرارية سعر الصرف في المستوى مع وجود قاطع في الفروق الأولى	241
04	نتائج إستقرارية سعر الصرف في المستوى مع وجود قاطع وإتجاه عام في الفروق الأولى.	242
05	نتائج إستقرارية سلسلة الاستثمار الاجنبي المباشر في المستوى مع وجود قاطع	242
06	نتائج إستقرارية سلسلة الاستثمار الاجنبي المباشر في المستوى مع وجود قاطع وإتجاه عام	242
07	نتائج إستقرارية سلسلة الاستثمار الاجنبي المباشر في المستوى مع وجود قاطع في الفروق الأولى	243
08	نتائج إستقرارية سلسلة الاستثمار الاجنبي المباشر في المستوى مع وجود قاطع وإتجاه عام في الفروق الأولى	243
09	نتائج إستقرارية سلسلة الاستثمار الاجنبي المباشر في المستوى مع وجود قاطع في الفروق الثانية	243
10	نتائج إستقرارية سلسلة الاستثمار الاجنبي المباشر في المستوى مع وجود قاطع وإتجاه عام في الفروق الثانية	244
11	نتائج إستقرارية سلسلة التضخم في المستوى مع وجود قاطع	244
12	يوضح إستقرارية سلسلة التضخم في المستوى مع وجود قاطع وإتجاه عام	244
13	نتائج إستقرارية الاستثمار المحلي في المستوى مع وجود قاطع	245
14	نتائج إستقرارية سلسلة الاستثمار المحلي في المستوى مع وجود قاطع وإتجاه عام	245
15	نتائج إستقرارية الاستثمار المحلي في المستوى مع وجود قاطع في الفروق	245

## قائمة الملاحق

246	نتائج إستقرارية الاستثمار المحلي في المستوى مع وجود قاطع وإتجاه عام في الفروق الاولى	16
246	يوضح إستقرارية الاستثمار المحلي في المستوى مع وجود قاطع في الفروق الثانية	17
246	نتائج إستقرارية الاستثمار المحلي في المستوى مع وجود قاطع وإتجاه عام في الفروق الثانية	18
247	نتائج إستقرارية الصادرات الاجمالية في المستوى مع وجود قاطع	19
247	نتائج إستقرارية سلسلة الصادرات الاجمالية في المستوى مع وجود قاطع وإتجاه عام	20
250	نتائج إستقرارية الصادرات الاجمالية في المستوى مع وجود قاطع في الفروق الاولى	21
248	نتائج إستقرارية الصادرات الاجمالية في المستوى مع وجود قاطع وإتجاه عام في الفروق الاولى	22
248	نتائج إستقرارية أسعار البترول في المستوى مع وجود قاطع	23
248	نتائج إستقرارية سلسلة أسعار البترول في المستوى مع وجود قاطع وإتجاه عام	24
249	نتائج إستقرارية أسعار البترول في المستوى مع وجود قاطع في الفروق الاولى	25
249	نتائج إستقرارية أسعار البترول في المستوى مع وجود قاطع وإتجاه عام في الفروق الاولى	26
249	نتائج إستقرارية أسعار البترول في المستوى مع وجود قاطع في الفروق الثانية	27
250	نتائج إستقرارية أسعار البترول في المستوى مع وجود قاطع وإتجاه عام في الفروق الثانية	28
251	نتائج اختبار السببية المتعلقة بمتغيرات الدراسة	29
252	نتائج درجة الإبطاء للنموذج	30
253	نتائج تقدير نموذج VAR للمتغيرات	31

# المقدمة العامة

## المقدمة العامة

إن المتتبع لأحداث الساحة الاقتصادية العالمية يدرك بلا شك أن ثمة تحولات غير مسبوقه شهدتها هذه الأخيرة وكان ذلك منذ بداية عقد التسعينات، تمثلت أساسا في تكريس بواذر العولمة الاقتصادية عبر فتح الأسواق وإزالة مختلف القيود، والزيادة السريعة والمتزايدة للتجارة الخارجية ولحجم التبادلات المالية الدولية بما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر الذي أضحي من أبرز المعالم الكبرى لأداء الاقتصاد العالمي وأبرز مظاهر عولمته، عبد توسع نفوذ الشركات متعددة الجنسيات التي شجعت على ظهور التكتلات الاقتصادية الجديدة، والاتجاه نحو الليبرالية الاقتصادية من خلال تجاوز اقتصاد السوق بعد فشل التجربة الاشتراكية، وكذلك التغير الهام الذي طرأ على طبيعة الإنتاج ورأس المال أيضا بفعل التقدم العلمي والتكنولوجي، كل هذا إلى جانب الاضطرابات الاقتصادية التي عانت منها الدول النامية والتي دفعتها إلى التسارع نحو الالتحاق بركب التجمع والتكامل والاندماج في الاقتصاد العالمي تحت لواء التحديات الجديدة من أجل تجنب التهميش ولقد تأكد ذلك عبر تسابق الكثير منها نحو تحرير اقتصادياتها من خلال ال جهود المبذولة والتي مازالت تبذل في سبيل إعادة تشكيل البنى الهيكلية، والسعي نحو تجسيد المناخ الملائم فيها لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لأجل تحفيز نمو اقتصادياتها وتعزيز حيويتها، وتنويع مصادر الدخل، وجلب التكنولوجيا الحديثة، والرفع من قدراتها التصديرية، والدخول في دائرة التطور الاقتصادي الجاري باستمرار.

وتلعب التجارة الخارجية دورا هاما في رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها الايجابي في تنظيم واستغلال الموارد الاقتصادية، وزاد الاهتمام بهذا الدور خاصة بعد تسريع إزالة جميع أشكال القيود على حركة السلع، وهذا نظرا لما يمثله تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي من هدف أساسي لمخططات التنمية تسعى جميع الدول إلى تحقيقه، ومن ثم تحقيق الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع، ومن هنا تبرز أهمية ال توجيه التصديري للدول إذ أصبحت الصادرات ليست فقط عنصرا هاما بل محركا أساسيا للنمو الاقتصادي، حيث أكدت الكثير من الدراسات التطبيقية على أهميتها باعتبارها أحد المصادر الهامة في توفير العملة الصعبة والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول المتقدمة والنامية على حدّ السواء، ومحورا هاما في قيام التجارة الخارجية بين الدول.

إن الجزائر وكونها من البلدان النامية، فقد مرت بفترات صعبة وخاصة فترة ما بعد الاستقلال حيث كان اقتصادها منهارا تماما خلال هذه الأخيرة، وبنائها التحتية مدمرة، ومن هنا سعت الجزائر جاهدة منذ الاستقلال إلى غاية اليوم للقيام بعدة إصلاحات هيكلية، وكذا وضع سلسلة من برامج الإنعاش وآليات اقتصادية وقانونية متنوعة تتضمن استخدام نظام الحوافز والضمانات والامتيازات



## المقدمة العامة

المالية بهدف الرفع من إمكانات الدولة في الحصول على أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالإضافة إلى توقيع جملة من الاتفاقيات والمعاهدات الثنائية والمتعددة الأطراف مع الدول المتقدمة في جميع المجالات، وكذلك سعيها إلى تحسين أدائها وترتيبها في بعض المؤشرات الدولية التي تعكس مدى تطور مناخ الاستثمار والأداء الاقتصادي للبلد . لذلك نجد أن للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية بالغة وهذا لما يتيح من قدرات لاختراق الأسواق الدولية عن طريق شكل من أشكال الاختراق وهو التصدير، وكون الجزائر من البلدان التي تسعى إلى تح رير تجارتها وتنويع اقتصادها، لاسيما في ظل الانخفاض المفاجئ والحاد في أسعار البترول كون الجزائر تعتبر من البلد ان أحادية القطاع وذلك باعتمادها على مصدر وحيد للدخل وهو البترول، فقد عملت على تقوية اقتصادها من خلال اللجوء إلى الصناعات الموجهة للتصدير وإحلال هذه الأخيرة محل الواردات، لذلك فالاستثمار الأجنبي المباشر يعد الوسيلة الأفضل لتحقيق هذا الهدف.

### أولاً: الإشكالية:

انطلاقاً من تزايد الاهتمام نحو ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، وما يتيح من مميزات على مستوى الاقتصاديات من بينها الاقتصاد الجزائري الذي يعمل على جذب الاستثمار من أجل تنويع صادراته باعتباره من أهم العوامل المؤثرة على مؤشر ترقيتها، ارتأينا صياغة التساؤل الرئيس على النحو التالي:

إلى أي مدى يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الصادرات الجزائرية خلال الفترة

2015-2000 ؟

وانطلاقاً من الإشكالية الرئيسية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

\* ما هي دوافع وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، وما هي العوامل الأساسية

المكونة لبيئة

الأعمال الملائمة لجلبه إلى الدول النامية؟

\* ما هي الاتجاهات الحديثة في تطوير الصادرات؟

\* ما هي النتائج المحققة من الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في مجال تنمية الصادرات؟

ثانياً- فرضيات الدراسة:

يهدف الوصول إلى النتائج المرجوة من الدراسة، قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

### 1-الفرضية الرئيسية:

يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات تأثيرا كبيرا ولكن بطريقة عكسية بالنظر إلى توجهه إلى الاستثمارات النفطية وليس القطاعات الإنتاجية، ومنه عدم استفادة الجزائر منه في مجال الصادرات لكون هذه الأخيرة تركز على القطاع الأحادي المرتكز على النفط.

### 2-الفرضيات الفرعية: يمكن صياغتها على النحو التالي:

\* إن استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم الوسائل المساهمة في تمويل التنمية الاقتصادية وجلبه إلى الدول النامية يستدعي توفير بيئة ملائمة ومحفزة.

\*تأثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحرير التجارة الخارجية ومن ثم الرفع من القدرات التصديرية لاعتبارها وسيلة معاصرة وجد فعالة لفتح أو دخول أو اكتساب قوة المنافسة في الأسواق الدولية.

\*لا تزال النتائج المحققة من عملية تنمية الصادرات جد ضعيفة رغم طول فترة تطبيقها في

الجزائر.

### ثالثا- منهج الدراسة:

من أجل الإحاطة بجوانب الإشكال أعلاه نستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي لوصف متغيرات الدراسة والعلاقة التي تربط بينها خلال مجال الدراسة 2000-2015، والمنهج التحليلي لتحليل طبيعة الظاهرة المدروسة، وكذلك استخدمنا المنهج التاريخي لإبراز تطور الظاهرة عبر الزمن. ومن أجل معرفة درجة الترابط بين متغيرات الدراسة فقد استخدمنا المنهج التحليلي الكمي المعتمد في الاقتصاد القياسي باستخدام برمجية EViews 09.

### رابعا- أهداف الدراسة:

إن الغاية الأساسية من اختيار هذا الموضوع تتمثل فيما يلي:

-محاولة التعرف على ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر والتصدير كظاهرتين.

-تحديد أهم المحطات التي مر بها الاقتصاد الجزائري وتحليل مسار الاستثمار الأجنبي المباشر

والصادرات.

-تحديد العلاقة النظرية والتطبيقية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات وبعض المؤشرات

الاقتصادية الأخرى.

-محاولة معرفة مكانة الجزائر من خلال حجم الصادرات وكيفية ترقيتها.

### خامسا-أهمية الدراسة:

يكتسي موضوع الدراسة أهمية بالغة في كونه يسعى إلى:

- محاولة إضافة شيء جديد للدراسات السابقة في هذا الميدان.

- إن تداعيات انهيار أسعار البترول - سنة 2014- أدى إلى عجز رهيب في الموارد المالية . مما كان له آثار سلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة بعد تبني الحكومة سياسة التقشف ورفع الضرائب والتي تعتبر حلول مستعجلة وقصيرة المدى قد تحد من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري.

وإن الحل النابع لهذا الوضع الحرج للاقتصاد الجزائري لا يكون إلا بفك الارتباط بالنفط كأهم

مورد يتم تصديره للسوق الدولي، والتوجه نحو تنويع الصادرات من خلال العمل على تشجيع

الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتستفيد الجزائر من هذه الأخيرة وخبرته في القدرات الإنتاجية

والمعرفية والتكنولوجية وبالتالي يصبح للاقتصاد الجزائري مكانة هامة في الصادرات الإجمالية.

### سادسا-أسباب اختيار الموضوع:

يعود السبب وراء اختيار هذا الموضوع لـ:

- أسباب ذاتية: كون هذا الموضوع يصب في اختصاصنا بالإضافة لرغبة الباحث في دراسة مواضيع تتعلق بالاقتصاد الدولي.

- أسباب موضوعية: يعتبر هذا الموضوع جد مهم على الصعيد الاقتصادي ونظرا كذلك للقيمة العلمية للموضوع، وبالنظر لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كأداة لزيادة القدرات التصديرية.

### سابعا-الدراسات السابقة:

هناك العديد من الباحثين الذي تطرقوا إلى ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر وتأثيرها على مؤشر

اقتصادي معين، ومنها نذكر:

- دراسة رفيق نزاري حول "الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، دراسة حالة تونس

والجزائري والمغرب" وذلك خلال الفترة 1991-2005، والتي أستنتج من خلالها أن تأثير الاستثمار

الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في تونس كان سالبا وهذا ما يؤكد الدراسات السابقة المقامة

على الاقتصاد التونسي والتي أثبتت عدم استفادة واستغلال هذا البلد من تدفقات الاستثمار الأجنبي

المباشر، أما النتائج الخاصة بالجزائر كانت متوافقة مع النظرية الاقتصادية أما المغرب فكان التأثير

إيجابيا لكن في فترة محدودة.

- دراسة عبد القادر بابا حول "سياسة الاستثمار في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة"، حيث تطرقت هذه الدراسة إلى موضوع الاستثمار على وجه العموم كما تناولت الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث التطرق إلى أهم سياسات الجزائر لجذبه واستقطابه وتعرضت بالحديث إلى آثار التطورات العالمية المؤثرة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، كما أخذ في دراسته بعين الاعتبار أهم الإصلاحات التي قامت بها الجزائر لأجل اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي الأخير توصل إلا أن الجزائر لا زالت غير قادرة على توفير البيئة الاستثمارية المناسبة التي من شأنها استقطاب أكبر عدد ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- دراسة عبد الحميد حمشة بعنوان "دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة دراسة حالة الجزائر" ولقد تعرضت هذه الدراسة إلى مناقشة إشكالية كيف تساهم عملية تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر؟

حيث تطرق الباحث إلى إستراتيجية تنمية الصادرات النفطية كمصطلح ومكانتها في الجزائر ضمن مجمع الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها في إطار تحرير التجارة الخارجية، وقام بإبراز تأثير هذه الأخيرة على ترقية الصادرات خارج المحروقات من خلال الدراسة الإحصائية والقياسية والإستيعابية، وقد خلصت هذه الدراسة إلى ان كل من سعر الصرف وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والتكامل الاقتصادي لها إسهام في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر كل حسب دوره.

ثامنا- هيكل الدراسة:

يتم تنظيمها ملاملا في موضوعات بالخطي هيكل الدراسة وفقا لثلاثة لوصف على النحو التالي:

- **الفصل الأول:** وبعنوان الإطار النظري لدراسة الاستثمار الأجنبي المباشر، تم تقسيمه إلى أربعة مباحث وفي كل مبحث ثلاثة مطالب بخلاف المبحث الرابع الذي تضمن مطلبين، حيث تعرفنا في المبحث الأول تحت عنوان مدخل تعريفي بالاستثمار الأجنبي المباشر تعرضنا فيه إلى مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، وتعرفنا على تطوره التاريخي وأهميته، وكذا مكوناته، أما عن المبحث الثاني وتحت عنوان التفسيرات النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر تعرفنا فيه على النظرية التقليدية، ثم التفسير الحديث للظاهرة، وفي الأخير أهم نظريات المنشأة، أما عن المبحث الثالث ففيه تناولنا مختلف الأشكال والأنواع التي يتخذها الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذا المعايير التي يأخذها المستثمر في الحساب قبل اتخاذ قرار الاستثمار، كما وتعرفنا على الشركات متعددة الجنسيات والمناخ الاستثماري، و تعرفنا على الآثار الإيجابية والعيوب المرتبطة بالاستثمار الأجنبي.

- **الفصل الثاني:** وتحت عنوان الإطار النظري للتصدير في الفكر الاقتصادي وعلاقته بالاستثمار الاجنبي المباشر وبعض المؤشرات الاقتصادية، حيث تعرفنا على مفهوم التجارة الخارجية، واهميتها، والعوامل المؤثرة فيها، ثم تعرفنا على السياسات التجارية بالدول النامية والمتقدمة وادواتها وانواعها في المبحث الأول المعنون بعموميات حول التجارة الخارجية، ثم في المبحث الثاني بعنوان ماهية التصدير تعرضنا فيه الى مفهوم التصدير، والنظريات المفسرة له، ودوافعه وأنواعه، أما المبحث الثالث فخصص للتعرف على عوامل نجاح التصدير، ومزاياه وعيوبه، لنعرج في المبحث الأخير والمعنون بأثر الاستثمار الاجنبي المباشر على مكونات الاقتصاد الكلي، حيث تطرقنا فيه للعلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والمؤشرات الاقتصادية الكلية، كما تعرضنا للعلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي، وتعرفنا كذلك لطبيعة العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والصادرات من خلال عرض بعض الدراسات التي اقيمت من قبل.

- **الفصل الثالث:** والذي يحمل عنوان الدراسة القياسية والمقسم إلى ثلاثة مباحث، حيث استهلينا هذا الفصل بالمبحث الأول للتحديث عن الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، وكذا عن واقع الصادرات والاستثمار الاجنبي في الجزائر. المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى الإطار النظري للدراسة، حيث استهلينا هذا المبحث بالتعريف بالاقتصاد القياسي ثم بمختلف اختبارات الدراسة. أما في المبحث الثالث فقمنا بوصف متغيرات الدراسة وطبقنا الاختبارات بهدف تبين العلاقة والأثر بين الاستثمار الاجنبي والصادرات وذلك بالاعتماد على مؤشرات الاستثمار الاجنبي المباشر، سعر الصرف، التضخم، وأسعار البترول والاستثمار المحلي كمتغير مستقل، وعلى الصادرات كمتغير تابع.

### تاسعا- صعوبات البحث:

- نقص المراجع العربية التي تدرس العلاقة القياسية بين الاستثمار الاجنبي المباشر والصادرات .  
- يمثل مشكل مدعس ناجمة عن الإحصائيات المبراضتو نم رصمى إلى آخر حتى في المصدر الواحد (بنك الجزائر والديوان الوطني للإحصائيات، مديرية الجمارك... الخ)، تبوعصو لوصحلا اهيلع يف لكش تلسلسة تينمز مهأ لكشم انضرتعا عانثا زاجنا اذه ثحبلا، امم متد انيلع عوجللا إلى رثكأ نم رصم نم لجأ مامتة تلسلسة تينمز لا لحم تيسار دلا . تفاضل إلى مدعس لثامت ضعبق ناقطا تيعقاولا عم ليلحتلا يرظنلا امم بعص تيلمع ريسفتلا ليلحتلاو .

- التضارب في تعاريف المتغيرين محل الدراسة من اقتصادي إلى آخر، لذلك كان من الصعب اختيار المراجع نظرا لهذا التضارب.

المفصل الأول: الإطار

النظري لدراسة

الاستثمار الأجنبي

### تمهيد:

لقد تزايدت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الأعوام الماضية كأحد مكونات التدفقات الرأسمالية للدول النامية، حيث لم تكن العديد من حكومات هذه الدول ترحب كثيرا خلال عقد السبعينيات بالاستثمار الأجنبي المباشر بسبب اتجاه الشركات متعددة الجنسيات إلى تحقيق الأرباح دون الاهتمام بتحسين اقتصاديات تلك الدول.

مما جعل كافة هذه الدول بداية من التسعينيات تتنافس على جذب عبء وضع سياسات اقتصادية تعطي اهتماما خاصا للاستثمار الأجنبي ضمن أولوياته وذلك من خلال تهيئة وتحسين مناخها الاستثماري وجعلها مواتية لنشاط الشركات متعددة الجنسيات التي غالبا ما تقود الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالنظر إلى المزايا العديدة التي يمكن أن يستفيد منها المستثمرين الأجانب من خلال توطنهم في البلدان المضيفة ذات مزايا المواقع النسبية، فقد ارتفعت وتيرة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في العالم لاسيما في الأقاليم ذات تلك المزايا، حيث فاقت هاته التدفقات تلك المتعلقة بالتجارة الدولية وذلك كنتيجة لتغير هيكل الاقتصاد العالمي واتجاه البلدان أكثر فأكثر إلى تحرير اقتصادياتها في إطار سياستها وجهودها الرامية إلى تشجيع استقطاب الاستثمارات الأجنبية كأحد أهم مصادر التمويل البديلة وغير المكلفة على عكس الديون الخارجية التي أثقلت كاهل البلدان النامية خصوصا، وكذا في ظل تزايد مظاهر العولمة الاقتصادية والتي يشكل الانتقال الدولي للشركات وعوامل الإنتاج أحد أبرز أساليبها.

ومن خلال ما سبق سنتعرض في هذا الفصل إلى ما يلي:

**المبحث الأول:** مدخل تعريفي بالاستثمار الأجنبي المباشر.

**المبحث الثاني:** التفسيرات النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر.

**المبحث الثالث:** أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر ودوافعه.

**المبحث الرابع:** مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر.

### المبحث الأول: مدخل تعريفي بالاستثمار الأجنبي المباشر.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر بمثابة ظاهرة اقتصادية بدأت تتجلى معالمها الأولى مع مطلع القرن العشرين لتتجلى بشكل واضح بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة عبر تطور طبيعتها وأشكالها وتوجهاتها، الأمر الذي زاد من أهمية دراستها ودفع بالكثير من الاقتصاديين والخبراء إلى محاولة تعميق تفسيرها أكثر وإيجاد أجوبة من شأنها أن تزيل الكثير من الغموض الذي كان يكتنفها، لذلك تعددت تعريفاته بتعدد هؤلاء الذين انساقوا نحو تحديد مفهومها، وكذلك تعددت تفسيراتها بسبب اختلاف المفكرين والمدارس الاقتصادية في إيجاد وصف لها وكذلك تحليلها والبحث والنقسي عن مختلف الجوانب التي تخصها.

### المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.

يعتبر الاستثمار عامل أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية للدول إذ نال اهتمام العديد من الباحثين والمفكرين

الاقتصاديين عبر التاريخ الاقتصادي حيث تباينت آرائهم في تحديد مفهوم واحد وشامل خاص به.

### أولاً: تعريف الاستثمار بشكل عام.

نشير هنا على سبيل الذكر وليس الحصر لبعض المفاهيم المتعلقة بالاستثمار:

- فالاستثمار نعني به: " الإنفاق على الأصول الرأسمالية خلال فترة زمنية معينة بمعنى الإضافة إلى أصول المؤسسة وتشمل المعدات والآلات والإصلاحات الجوهرية التي تؤدي إلى إطالة عمر الآلة وغيرها من الأصول أو زيادتها وبالتالي فهو بذلك يعتبر الزيادة الصافية في رأس المال الحقيقي للمجتمع".<sup>(1)</sup>
- ويعرفه عليو قربوع كمال على أنه : " كل اكتساب لأموال من أجل الحصول على مرتوج أو استهلاكه.."<sup>(2)</sup>

(1) هيكل عبد العزيز فهمي، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، دار النهضة العربية، الطبعة 02، بيروت 1985، ص956.

(2) عليوش قربوع كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص02.



و يضاف إلى هذين التعريفين تعريف د.محمد مطر بقوله: " أما الاستثمار فيقوم على التضحية بإشباع رغبة استهلاكية حاضرة وليس مجرد تأجيلها فقط كما ه و الحال بالنسبة للمدخر ، وذلك أم لا في الحصول على إشباع أكبر في المستقبل"<sup>(1)</sup>.

ويعرف أيضا على أنه" اكتساب الموجودات المادية والمالية"<sup>(2)</sup>.

- والاستثمار هو عبارة عن توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الدخل أو الربح أو المال،

عموما قد يكون الاستثمار على شكل مادي ملموس أو شكل غير مادي<sup>(3)</sup>..

- ويعرف Domar: الاستثمار هو العمل على زيادة الطاقة الإنتاجية من ناحية، والزيادة في

الدخل من ناحية أخرى، مما يتسبب بزيادة نمو الاقتصاد القومي<sup>(4)</sup>.

-كذلك يعتبر الاستثمار " التوظيف المنتج لرأس المال وهو توجيه الأموال نحو الاستخدامات التي تؤدي إلى إشباع حاجة أو حاجات اقتصادية"<sup>(5)</sup>.

أي استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات أو الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات والمحافظة على الطاقة الإنتاجية القائمة أو تجديدها<sup>(6)</sup>.

من خلال هذه التعريفات يتبين أن الاستثمار هو مجموعة التضحيات التي من شأنها زيادة الدخل وتحقيق الإضافة الفعلية إلى رأس المال الأصلي من خلال امتلاك الأصول التي تولد العوائد نتيجة تضحية الفرد بمنفعة حالية للحصول عليها مستقبلا بشكل أكبر من خلال الحصول على تدفقات مالية مستقبلية أخذا بعين الاعتبار عنصر العائد والمخاطرة.

(1) مطر محمد، ادارة الاستثمارات الإطار النظري و التطبيقات العلمية ، دار وائل للنشر ، الطبعة 02، الأردن، 1999، ص09.

(2) منصورى الزين، تشجيع الاستثمارات و أثره على التنمية الاقتصادية ، دار الراجحة للنشر و التوزيع، الطبعة 01، عمان، 2013، ص 17.

(3) طاهر حيدر حردان، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 1997، ص13.

(4) عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص66.

(5) محمد الفاتح محمود بشير المغربي، تمويل و استثمار الأوقاف الإسلامية، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، الطبعة 01، القاهرة ، 2011، ص39.

(6) عمر حسن، الاستثمار و العولمة ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة، 2000، ص37.

ثانياً: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر جزءاً من الاستثمار الدولي، ويقصد بهذا الأخير تلك الاستثمارات التي تتم خارج موطنها: سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة. و سواء كانت لدولة واحدة أو لعدة دول أو لشركة واحدة أو لعدة شركات<sup>(1)</sup>، أي أن الاستثمار الأجنبي هو "توظيف لأموال أجنبية (غير وطنية) في موجودات رأسمالية ثابتة في دولة معينة، إنه استثمار ينطوي على علاقة طويلة الأجل تعكس منفعة لمستثمر من دولة أخرى، يكون له الحق في إدارة موجوداته والرقابة عليها من بلده الأجنبي أو من بلد الإقامة"<sup>(2)</sup>.

لذلك تختلف الهيئات الدولية والعلماء الاقتصاديين في تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر، ورد أدناه بعضها على سبيل الذكر لا الحصر.

1- يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه حصة ثابتة للمستثمر المقيم في اقتصاد ما في مشروع مقام في اقتصاد آخر<sup>(3)</sup>.

2- ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو كل الاستثمارات في المشروع المعين هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار فضلاً عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة<sup>(4)</sup>.

3- وهو الاستثمار الذي يتم الحصول من خلاله على مصالح مستمرة في مشروع معين يعمل في اقتصاد غير اقتصاد الجهة المـ سـتـثمـرة، وذلك من خلال الدور الفعال في ملكية المشروع، وهذا

(1) فريد النجار، الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص23.

(2) سرمد كوكب الجميل، التمويل الدولي، الدار النموذجية للطباعة و النشر، الطبعة 01، بيروت، لبنان، 2011، ص215.

(3) أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص19.

(4) عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001، ص7.

الاستثمار المباشر يمكن أن يتم عن طريق قيام أصحاب رؤوس الأموال بإقامة مشروعات وتشغيلها تحت إشرافهم<sup>(1)</sup>.

4- الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي استثمارات تحدث لإقامة فروع أو السيطرة على شركات أجنبية، مفهوم السيطرة هو معرف بنسبة الحصول على أصول الشركة من طرف المستثمر الأجنبي، هذه النسبة تختلف حسب قانون كل بلد، حالياً

الحد الأدنى هو الحصول على 10% من أصول الشركة من طرف المستثمر الأجنبي<sup>(2)</sup>.

من خلال التعاريف السابقة يمكن إيداء الملاحظات التالية:

◆ الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار حقيقي طويل الأجل.

◆ لا ينحصر الاستثمار الأجنبي المباشر في رؤوس الأموال فقط بل هو حزمة من الإمكانيات التكنولوجية والإدارية والتسويقية.

◆ يقتضي الاستثمار الأجنبي المباشر إنشاء علاقة طويلة الأجل بين المستثمرين الأجانب والمحليين وهذا من أجل تحقيق منفعة مشتركة.

◆ يمكن معيار التفرقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في مسألة الإدارة الفعلية للشركة، وعليه فإذا كان المستثمر متحكماً في الشركة فهو يعد مستثمراً مباشراً، أما إذا لم يكن كذلك فهو غير مباشر<sup>(\*)</sup>.

**المطلب الثاني: التطور التاريخي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته.**

**أولاً: التطور التاريخي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.**

يعود تاريخ الازدهار الفعلي للاستثمار الأجنبي المباشر إلى فترة قيام الثورة الصناعية أي أوائل القرن 19م، هذا ما أدى إلى اتساع التجارة الخارجية، وإلى فتح الطريق لتدفق الاستثمارات خارج أوروبا وكانت تقوم بهذه الاستثمارات شركات تابعة الدول الاستعمارية بهدف توسيع حجم التجارة ذات الجدوى الاقتصادية.

(1) فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الطبعة 01، عمان، الأردن، 2004، ص 117.

(2) Jean- Louis Muchielli, *Relations Economiques Internationales*, 4 édition, Hachette Supérieur, paris, 2005, p-p 25- 26.

(\*) الاستثمار الأجنبي الغير مباشر: هو الإستثمار في المحافظ و الصناديق الإستثمارية التي تقوم بشراء أصول الشركات بهدف تحقيق عائد مالي دون التحكم في إدارتها.

و لقد مر الاستثمار الأجنبي المباشر بمراحل تاريخية مختلفة ومتفاوتة في ظروفها الاقتصادية مما أثر على حجمه وطبيعته وهيكله، ويمكن إيجاز تلك المراحل في النقاط التالية:

### المرحلة الأولى: (1800-1914):

عرف تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ازدهارا كبيرا نظرا للبيئة السياسية والاقتصادية التي سادت في هذه المرحلة فكل من الإنتاج الوفير وزيادة الموارد جراء الثروة الصناعية بين الاقتصاديين ورجال الأعمال إلى ضرورة الادخار والاستثمار في الداخل والخارج تلبية لمتطلبات الصناعة والتجارة خاصة في الدول الغربية من القارة الأوروبية على رأسها بريطانيا والتي اعتبرت أكبر دولة مصدرة لرأس المال (1)، كما تميزت هذه المرحلة بما يلي: (2)

- ◆ انخفاض الأخطار المصاحبة لهذه التدفقات.
- ◆ توافر الفرص الاستثمارية في المستعمرات.
- ◆ ثبات أسعار الصرف في ظل قاعدة الذهب.
- ◆ حرية حركة رأس المال والتجارة.

◆ حماية أكيدة من جانب الدول المستعمرة لاستثماراتها الأجنبية.

وكانت تقوم بهذه الاستثمارات الشركات الكبرى التابعة للدول الاستعمارية والتي تهدف لتوسيع أسواق منتجاتها من خلال استغلال الثروات الطبيعية المتواجدة في الدول المستعمرة. وقد توجهت الاستثمارات الدولية أولا إلى القارة الأوروبية لاستغلال ما منحتة الثروة الصناعية من فرص ثم توجهت حصة منها في أواخر القرن التاسع عشر إلى الدول المنتجة للمواد الأولية كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا والأرجنتين وأستراليا والهند، بينما لم تستقطب الدول النامية الأخرى إلا قدر ضئيلا من مجمل الاستثمارات الدولية. لذلك وجهت ثلثا رأس المال الأجنبي لتمويل الاستثمارات في السكك الحديدية ومرافق البنية التحتية(3).

(1) دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، مركز الدراسات العربية، بيروت، 2006، ص50.

(2) منور أوسرير، عليان نذير، حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 02، 2005، ص102.

(3) جيل برتان، الاستثمار الدولي، ترجمة علي مقلد، منشورات عويدات، بيروت، 1998، ص5.

المرحلة الثانية ( 1914 - 1944): وهي فترة ما بين الحربين العالميتين:

لقد تميزت هذه المرحلة بتراجع الاستثمار الأجنبي بشكل كبير وكانت أهم هذه الأسباب التي أدت لذلك:

-ظروف الحرب والاضطرابات وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي.  
-انهيار قاعدة الذهب وما نتج عنه من انكماش في حجم الإقراض الخاص.  
و لقد ارتكز الاستثمار الأجنبي أساسا على الاستثمارات النفطية والمواد الأولية خلال تلك الفترة، وتزايدت الاستثمارات لبناء السكك الحديدية المخصصة لهذا الغرض، كما شهدت هذه الفترة تنامي وتضاعف قوة الولايات المتحدة الأمريكية وتراجع سيطرة المملكة المتحدة على الاستثمار الأجنبي المباشر<sup>(1)</sup>.

المرحلة الثالثة ( 1945 - 1989):

وهي الفترة التي تمتد بعد الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الثمانينات وشهد الاستثمار الأجنبي المباشر توسعا وبالأخص بعد منتصف الخمسينيات مع ازدهار ونمو التجارة العالمية وحصول الدول الصناعية على إمدادات جديدة من المواد الخام والنفط من البلدان النامية فضلا عن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الصناعة التحويلية<sup>(2)</sup>.

ونشير إلى قابلية العملات للتحويل في ظل اتفاقية برينتين وودز كان إجراءا ماليا لتسهيل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وظلت القيود على تحركات رؤوس الأموال العالمية قوية عمليا في بعض الدول الصناعية حتى الثمانينات، إضافة إلى القيود المفروضة من قبل الدول النامية حديثة العهد بالاستقلال على الاستثمار الأجنبي الذي اعتبرته استعمارا جديدا ومساسا بالسيادة الوطنية، ومن ثم اتجهت إلى وضع قيود على هذه الاستثمارات وفضلت القروض البنكية لأنها تعتبر أقل تكلفة من الاستثمار الأجنبي، حيث يزول عبئها الخارجي في حين تستمر خدمة الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يتعلق بتحمل أعبائها وتحويل أرباحها.

المرحلة الرابعة ( 1990 - الآن):

تميزت هذه الفترة بتغيير كبير في هيكل مصادر التمويل للدول النامية، حيث تقلصت مساعدات التنمية الرسمية بسبب قيود البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، في حين أخذ التمويل من المصادر

(1) منور أو سرير، عليان نذير، المرجع سبق ذكره، ص 103.

(2) المرجع نفسه، ص ص 103-104.

الخاصة أهمية بالغة الأهمية المدة و عوض ذلك كل من المعونة الرسمية والافتراض من مؤسسات التمويل الدولية، واتخذت هذه التدفقات شكل الاستثمار الأجنبي المباشر أو أسهم وسندات عوضا من القروض البنكية التجارية بسبب آثار المديونية<sup>(1)</sup>.

وحسب التقارير الدولية فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال عام 1998.

قد بلغ حوالي 440 مليار دولار أي بنسبة تقدر ب 65%، وهي بذلك حققت زيادة قدرها 10% مقارنة بعام 1997، وإذا تحدثنا عن تقسيم هذه الاستثمارات بين الدول نجد أن حصة الدول النامية قد حصلت نسبة تقدر بحوالي

37%، في حين حصلت الدول التي هي في مرحلة الانتقال على 5%<sup>(2)</sup>، في حين بلغت هذه

الاستثمارات سنة 2000 حوالي 119 مليار دولار، أي بزيادة قدرت ب 14% مقارنة بعام 1999، قدرت حصة الدول المتقدمة منها بحوالي 80% أي ما يقارب 900 مليار دولار، بينما بلغت حصة الدول النامية منها حوالي 17% أما الدول المتقلبة حوالي 3% أي ما يقارب 30 مليار دولار<sup>(3)</sup>.

وبعد هبوط حاد في عام 2012 تعافت الاستثمارات الأجنبية، مباشر في 39 اقتصادا عالميا في عام 2013، وفقا لتقرير الاستثمار العالمي للأونكتاد 2014 بلغت التدفقات، 566 بليون دولار أمريكي، وارتفعت بنسبة 9% مقارنة مع عام 2012 حيث بلغت التدفقات 857 بليون دولار أمريكي عام 2013<sup>(4)</sup> بدون تغير عن العام السابق،

حيث تستحوذ البلدان المتقدمة على 61% من إجمالي التدفقات الخارجية.

وأقر تقرير الاستثمار العالمي لنسبة 2015 أن الاستثمار الأجنبي المباشر على صعيد العالم قد انخفض بمعدل 16% لتصل قيمته إلى 1.23 تريليون دولار هذا في عام 2014<sup>(5)</sup> ذكر أن أسباب هذا الهبوط تعود إلى هشاشة الاقتصاد العالمي وارتياح المستثمرين في السياسات واشتداد المخاطر الجيوسياسية حيث أصبحت الصين أكبر مستفيد من الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2014، تليها هونغ كونغ، والولايات المتحدة واجتذبت الاقتصاديات النامية مجتمعة، 681 مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر.

(1) منور أو سرير، المرجع نفسه، ص104.

(1) (2) (3) (4) (5) UNCTAD, World investment report 1998, 2000, 2014, 2015, 2016, New York, 1998, 2000, 2014, 2015, 2016, p10, p36, p16, p27, p2.

إلا أن التقرير يرى حدوث نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية بنسبة 11% إلى 1.76 تريليون دولار عام 2015<sup>(1)</sup>، ثم إلى 1.5 تريليون دولار عام 2016.

### ثانياً: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر: (2)

كثيراً ما يتردد على أن الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، نظراً للاعتبارات التالية:

1 - مصدر الأموال: يعتبر مصدر أساسياً لتوفير رؤوس الأموال واستثمارها في الدول المضيفة التي هي بحاجة إليها نظراً لمحدودية الموارد المحلية، والتي تكون نتيجة لقلّة مدخرات العائلات والمؤسسات والذي سبب نقص تراكم رأس المال، وربما يرجع ذلك إلى عدم الثقة في الأجهزة المصرفية والمؤسسات المالية في معظم الدول النامية، كما يرجع إلى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي فيها مما يجعل الشعوب تفضل المعاملة بالسيولة وبشكل مباشر.

2 - مناصب للتشغيل: يعمل على خلق فرص عمل جديدة وتدريب القوى العاملة وتنميتها واكتسابها قدرة إنتاجية وتحصيلها أجور مرتفعة مقارنة بالأجور المتداولة في المؤسسات المحلية.

3 - مصدر للتكنولوجيا: له دور فعال في جلب التكنولوجيا والمعرفة الإدارية، حيث كثيراً ما تفضل الدول النامية حيازتها على التكنولوجيا وتدريب التقنيين والمهندسين والعمال من طرف الشركات الأجنبية والتعامل في هذا المستوى، وكذلك اكتساب الخبرة في مجال التسويق والإنتاج والتمويل.... الخ، كل ذلك يؤدي إلى انتشار هذه المعرفة والخبرة إلى الشركات المحلية الأخرى، مما قد تنمي قدرتها على منافسة غيرها من الشركات الأجنبية مستقبلاً.

4 - غزو أسواق خارجية: يعمل على خلق أسواق جديدة للتصدير، وذلك بما يكتسبه المستثمر الأجنبي من خبرة في الإعلان وقنوات الاتصال مما يسهل تسويق المنتجات المحلية.

لذلك تسهم التحويلات الرأسمالية التي تقوم بها الشركات الأجنبية لتمويل مشروعاتها في زيادة الصادرات في الدول المضيفة، وفي تقليل عجز ميزان المدفوعات<sup>(3)</sup>.

(2) منصور دياب، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، - حالة الجزائر - رسالة ماجستير، فرع التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية، جامعة الجزائر، 2011، ص-17-18.

(3) أميرة حسب الله محمد، المرجع سبق ذكره، ص20.

5 -ميزان المدفوعات : يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة الأولى بصورة ايجابية نظرا للموارد التي يجلبها للبلد المضيف خاصة إذا كانت شكل رؤوس الأموال، إلا أنه سرعان ما يسجل ميزان المدفوعات نتائج سلبية بعد تحويل أرباح المؤسسات الأجنبية إلى بلدها الأصلي أو عند تحويل أجور العمال الأجانب إلى بلدانهم، ولكن يمكن تفادي ذلك بمنح الدول المضيفة امتيازات إضافية تعمل على استثمار تلك الأرباح في مشاريع داخل البلد.

6 -تنمية الناتج المحلي: بعد تجسيد المشاريع على أرض الواقع يساهم هذا في تنمية الناتج المحلي الذي يأخذ في الاعتبار الإنتاج من السلع والخدمات وخلق القيمة المضافة.

7 -المساهمة في الإنتاج: يساهم في وفرة إنتاج السلع والخدمات لسد حاجيات السوق المحلية، نظرا لانعدام إنتاجها محليا أو لقلّة إنتاجها في البلد المضيف.

### المطلب الثالث: مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر

توجد ثلاثة عناصر أساسية يتشكل منها الاستثمار الأجنبي المباشر وهي:

#### أولاً: رأس المال الأولي(رأس مال حقوق الملكية)

و هو " مبلغ التمويل الذي يقدمه المستثمر الأجنبي لشراء حصة من مشروع في بلد آخر غير بلده الأصلي " (1).

أو يمكن القول أنه يستثمر على حصص الملكية في الفروع وكافة الأسهم في الشركات التابعة والزميلة وغير ذلك من المساهمات في رأس المال مثل توفير الماكينات والمعدات (2).  
و تشترط بعض المؤسسات الدولية منها صندوق النقد الدولي بلوغ هذه المساهمة نسبة 10% على الأقل من رأس مال المشروع المساهم فيه ليصبح هذا الاستثمار مباشرا.

#### ثانياً: الأرباح المعاد استثمارها

وتتمثل في الحصة الخاصة بالمستثمر الأجنبي من أرباح استثماراته في البلد المضيف للاستثمار وغير المحولة إلى البلد الأصلي بل بقيت محتجزة لدى المشروع المحلي مصدر هذا الربح بهدف إعادة استثمارها أي تحويلها إلى استثمارات جديدة ملكا لشخص (طبيعي أو معنوي) أجنبي.

(1) UNCTAD, **World investment report 1998**, New York and Geneva, 1998, p351.

(2) كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010، ص18.



و بهذا يصبح حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة هو حاصل جمع المساهمة الأولية مع الأرباح المعاد استثمارها داخل نفس البلد<sup>(1)</sup>.

### ثالثا: القروض داخل الشركة الواحدة أو معاملات الدين داخل الشركة

وتتمثل في الديون الطويلة الأجل للشركة الأم اتجاه فروعها في الخارج أو بين فروع الشركة الواحدة المتواجدة في عدة بلدان<sup>(2)</sup>.

---

(1) عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر الأجنبي المباشر و أثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، رسالة دكتوراه، تخصص النقود و المالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص51.

(2) كريمة قويدري، المرجع السابق، ص51.

## المبحث الثاني: التفسيرات النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر

لقد تعددت المحاولات النظرية لتفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر وتحليل دوافع حدوثها وشرح سلوك الشركات متعددة الجنسيات في اقتحام الأسواق الخارجية وأيضا الشروط الواجب توافرها في الدول المضيفة لجعلها وجهة مرغوب فيها من قبل المستثمرين الأجانب . وفيما يلي سيتم عرض أهم النظريات المفسرة لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال المطالب التالية:

### المطلب الأول: النظرية التقليدية لتفسير حركة الاستثمار الأجنبي المباشر

#### أولاً: النظرية الكلاسيكية

التحليل الكلاسيكي يتميز بجملة من العوامل التي ينطلق منها وهي: الدعوة إلى الحرية وعدم تدخل الدولة، والمنافسة التامة في السوق، وعدم وجود عوائق في حركة رؤوس الأموال، وعناصر الإنتاج، ومن بين رواد المدرسة الكلاسيكية **ديفيد ريكاردو David Ricardo** الذي أسس في عام 1817 نظرية الميزة النسبية (comparative Advantage) الذي يرى " أن انتقال رأس المال يكون من البلد الذي يتميز بإنتاج رأس المال الحالية إلى البلد الذي يتميز بإنتاج رأس المال واطئة " وأن السبب الرئيسي لانتقال رأس المال هو لغرض تحقيق الربح من خلال الاستفادة من التباينات الموجودة في نسب سعر الفائدة التي تنتج عن تباين عرض رأس المال في كل دولة. (1)

حيث يفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية تنطوي على الكثير من المنافع، غير أن هذه المنافع تعود معظمها على الشركات متعددة الجنسيات، والاستثمارات الأجنبية من وجهة نظرهم هي بمثابة مباراة من طرف واحد، وتستند النظرية في هذا الشأن إلى عدد من المبررات كما يلي:

- 1 - صغر حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول المضيفة بدرجة لا تبرر فتح الباب لهذا النوع من الاستثمارات.

- 2 - تميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها بدلا من إعادة استثمارها بالبلد المضيفة.

- 3 - قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي تتواءم مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالبلد المضيفة.

(1) عدنان داود محمد الغداري، الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية و التنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية، دار عياد للنشر و التوزيع، طبعة 01، عمان، 2016، ص-ص 61-62.

- 4 - إن ماتنتجه الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة من الاستهلاك في الدول المضيفة لا تتلاءم ومتطلبات التنمية الشاملة بهذه الدول.
- 5 - قد يترتب على وجود الشركات متعددة الجنسيات اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع فيما يختص بهيكل توزيع الدخل وذلك من خلال ما تقدمه من أجور مرتفعة للعاملين فيها مقارنة بنظائرها من الشركات الوطنية ويترتب على هذا خلق الطبقة. (1)
- من بين الانتقادات التي قدمت لهذه النظرية أنها مبنية على فرضية المنافسة التامة وهي فرضية غير واقعية. (2)

### ثانياً: التفسير الماركسي

يرى رواد هذا الاتجاه (\*) أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تمثل مباراة من طرف واحد، والفائز بنتيجتها الشركات متعددة الجنسيات في معظم الأحيان، بمعنى أن هذه الاستثمارات الأجنبية تأخذ أكثر مما تعطي (3)، لذلك فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتجه بشكل دائم لخدمة مصالحها فقط.

و لقد حاول رواد هذا الاتجاه وخاصة "لينين" تقديم تفسير للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال ميل معدل الأرباح نحو الانخفاض ولاسيما عند مرحلة الاحتكار وهي مرحلة تجد فيها طريقة الإنتاج الرأسمالي صعوبات عديدة في تحقيق الفائض، وفي هذه الحالة يكون اللجوء إلى الخارج الوسيلة الأفضل لتعويض النقص الداخلي. (4)

يرى الماركسيون أن قيام وتوسيع الشركات متعددة الجنسيات يمكن تفسيره من خلال سعي هذه الشركات إلى المحافظة على الأسعار الاحتكارية والقضاء على المنافسين، وفي هذا الإطار يرى سمير أمين أن الإنتاج الدولي يعد نتيجة التناقضات في عملية الإنتاج الرأسمالية الذي يأخذ شكل التعارض

(1) عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الإدارة و الاستثمار، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1993. ص-ص 175-176.

(2) عمر صقر، العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية بالإسكندرية، مصر، 2003، ص 48.

(\*) من أهم رواده : باليجا، فرانك، هودينغ، بير سكر.

(3) عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1991، ص 219.

(4) لينين، الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية، دار التقدم، موسكو، 1976، ص 45.

بين القدرة الضخمة على الإنتاج وقدرة دولة ما على الاستهلاك، هذا التعارض يمكن حله فقط من خلال توسيع نطاق السوق وذلك بالتوجه نحو الخارج. (1)

و قد صاحب تزايد معدلات الأجور الحقيقية في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر تزايد توسيع طريقة الإنتاج الرأسمالية، ولم يكن هناك من بد من التوسع في الخارج، من خلال الاستثمارات الأجنبية لمقابلة نقص الأرباح المترتب على ارتفاع الأجور. (2)

فعندما يصدر رأس المال إلى الخارج (إلى الأطراف) في صورة استثمار أجنبي مباشر فليس لأنه لا يمكن أن يستثمره حيا - في الدول الرأسمالية - وإنما لارتفاع معدل الأرباح في الخارج والمحصلة من قيام علاقة أو نوع من تقسيم العمل بين الدول الرأسمالية (المركز) التي تخصص في الصناعات الالكترونية والذرية والمتصلة بأبحاث الفضاء وبقية الدول الأخرى (الأطراف) التي تخصص في الصناعات التقليدية والاستخراجية، وتقوم هذه الأخيرة بتكييف ظروفها بما يؤدي إلى تعظيم التراكم في الأولى. (3)

و بذلك فهم يرون أن الاستثمارات الأجنبية لعبة صفرية النتيجة بمعنى أن مكاسب المستثمرين الأجانب تعني في نفس الوقت خسارة البلد المضيف (الدول النامية) كما يرون أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تقوم بنفس الدور الذي قامت به الدول المستعمرة في القرنين 18 و 19، وذلك من خلال إحكام السيطرة الامبريالية، وإعادة التنمية في البلدان النامية، كذلك فان معظم الأنشطة البحثية تتم في الدول الأم - مصدر الاستثمارات الأجنبية -.

أما في الدول النامية، فيتم فيها استغلال الثروات والمعادن، مما يؤدي إلى إفقار غالبية الدول النامية في ظل التبادل اللامتكافئ في العلاقات الاقتصادية الدولية، والذي غالبا ما يكون في صالح البلدان المتقدمة. (4)

و هكذا فان الفكر الماركسي يؤكد على خطورة الاستثمار الأجنبي المباشر وعلى دوره السلبي في تحقيق التنمية، وذلك للأسباب التالية:

(1) خليل محمد خليل، الاستثمارات الأجنبية المباشرة و التنمية، المجلة العلمية، العدد 21، كلية التجارة، جامعة أسيوط، ديسمبر 1994، ص 52.

(2) Amine samir, **accumulation on world scale**, Vol 1, New York, 1974, p 140.

(3) خليل محمد خليل، المرجع السابق، ص 52.

(4) Amine Samir, op.cit, p140.

- تؤدي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تشوهات هيكلية في البنى الاقتصادية للدول النامية، حيث تساهم في زيادة تبعية الدول النامية للدول المتقدمة . كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يولد الكثير من المخاوف نتيجة للنفوذ الكبير الذي سيكون لدول هذه الشركات على البِل دان المضيفة، ولأنه قد يمتد تأثير الأزمات الاقتصادية التي قد تشهدها الدول المتقدمة إلى الدول المضيفة لهذه الاستثمارات؛<sup>(1)</sup>
- يؤدي جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى انخفاض الإنتاج الوطني بسبب خروج بعض الشركات الوطنية من السوق لعدم القدرة على منافسة الشركات الأجنبية لما تتمتع به هذه الأخيرة من خصائص ومزايا لا تتوفر في الشركات الموجودة في الدول النامية، كذلك قد تقوم الشركات الأجنبية بشراء الشركات الوطنية من أجل بسط سيطرتها في السوق ا لأم الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض المستوى الاقتصادي للدولة المضيفة؛<sup>(2)</sup>
- تقوم الشركات الوطنية بتوطين بعض نشاطاتها ذات الخطر البيئي في البلدان النامية وهذا ما يؤدي إلى تفاقم مشكل تلوث البيئة<sup>(3)</sup>.
- إن الشركات الأجنبية تقوم بممارسات غير قانونية في مجال التهرب الضريبي وتحويل الأرباح للخارج، وتقديم الرشاوي للمسؤولين عن القرار في سبيل بسط نفوذها، هذا ما يجعل الحكومات عاجزة عن فرض رقابتها على هذه الشركات<sup>(4)</sup>؛

#### - نقد النظرية:

- وتنتقد هذه النظرية في الجوانب التالية:
- حاولت توضيح الآثار المصاحبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولم تستطع البحث في كيفية نشأة وتطور هذه الاستثمارات.
- تلقي هذه النظرية بالمسؤولية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المضيفة وتهمل أثر العوامل الداخلية والسياسية والاقتصادية المحلية في دول الأطراف في تق ليل الأثر الإيجابي للاستثمارات الأجنبية المباشرة؛

(1) عبد الله المالكي، تدابير تشجيع استثمار رؤوس الأموال العربية في المشاريع الصناعية و السياسية و العمرانية الأردنية، الطبعة 01، عمان، 1974، ص37.

(2) عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، المرجع سبق ذكره، ص224.

(3) Fronk AG, *critique and anti critique essays on dependence and reformism*, London, 1984, p234.

(4) Seers D, *the political economy of nationalism*, London, university Paris, 1983, p68.

-لم تقدم هذه النظرية بديلا فعالا للاستثمارات الأجنبية المباشرة، واكتفت بالتحذير من مخاطر هيمنة الشركات متعددة الجنسيات على المقدرات الاقتصادية للبلدان النامية؛  
-إن التنافس الدولي على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة يعتبر مؤشرا كافيا على وجود بعض المزايا التي تتركها هذه الاستثمارات على البلدان المتلقية، وأنها ليست مباراة من طرف واحد، كما تزعم النظرية الماركسية، وأنها مباراة يحصل فيها كل طرف على أنواع معينة من الفوائد.

### ثالثا: التفسير الكينزي

إن التعادل بين الادخار والاستثمار يعتبر شرطا أساسيا<sup>(1)</sup>، حيث أن تحليله اهتم بدراسة التوازنات على المدى القصير من أجل وضع الخطوط العريضة للتنمية الاقتصادية، فقد اهتم التحليل الكينزي بالاستقرار الاقتصادي هو الاستثمار، الذي يعتبر المؤشر الأساسي في توسيع الطاقة الإنتاجية، والعمل الرئيسي في رفع معدلات النمو في الأجل الطويل<sup>(2)</sup>. حيث اعتبر أن الطلب الفعال يتكون من الطلب على الاستهلاك والطلب على الاستثمار، ويعتمد الدخل والتشغيل أساسا على مستوى الاستثمار والذي يتوقف على الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة، وتعني الكفاية الحدية لرأس المال العائد المتوقع من الأصول الرأسمالية الجديدة، وتسمى العلاقة بين الزيادة في الاستثمار والدخل بالمضاعف الكينزي والتي تعطي بالصيغة التالية:

التغير في الدخل = المضاعف \* الزيادة في الاستثمار .

و بالتالي فإنه من أجل الزيادة في الدخل والتشغيل، لا بد من ضخ دفعات أكبر من الاستثمارات وربط معدل النمو بالنتائج الإجمالي، فيكون الطلب العامل الموجه لكل من الاستثمارات والتشغيل والإنتاج، وقد أدخل كينز متغيرات تتسم بالديناميكية مثل نمو السكان والتحول التكنولوجي<sup>(3)</sup>، وبالتالي فإن التحليل الكينزي لم يحدد الظواهر الأساسية للنمو الاقتصادي. والنتيجة المهمة التي توصل إليها "كينز" هي إن الاقتصاد الرأسمالي وهو يمر بمرحلة الكساد البطالة ويعجز إن يولد من ذاته وبطريقة تلقائية سبل إنعاشه.

(1) تومي صالح، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المنامة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2002، ص193.  
(2) عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر و تحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة ، أطروحة دكتوراة، فرع التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص20.  
(3) موشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر و التوزيع، طبعة 01، عمان، 2005، ص-ص381-382.

ولما كان تحليل كينز قائما في إطار الاقتصاد المغلق، فإن حل لغز الادخار الفائض عنده لم يتم من خلال الاقتراح بتصديره واستثماره في الخارج، وإنما من خلال التدخل الحكومي للتأثير في حجم الطلب الكلي الفعال حتى يتسنى رفعه إلى المستوى الكافي لاستيعاب وتشغيل هذا الفائض.<sup>(1)</sup>

#### رابعا: النظرية النيوكلاسيكية

تقوم هذه النظرية على أساس أن الأسواق المالية في مختل الدول غالبا منعزلة عن بعضها البعض، وأيضا نظرا لأن أسواق رأس المال ليست بالقدر الكافي والعالي من التطور في الكثير من الدول وخاصة النامية منها.

و من ثم فالنظرية النيوكلاسيكية تشرح تدفق رأس المال على أنه استجابة لاختلاف سعر الفائدة من دولة لأخرى، فرأس المال سيتدفق إلى المناطق التي تحصل فيها على أكبر عائد، حيث كان أولين (1933) أول من قدم شرحا لتحركات رأس المال الدولي والذي أوضح ان أهم عنصر محرك لتصدير واستيراد رأس المال هو بالتأليد راجع لاختلاف سعر الفائدة<sup>(2)</sup>.

وقد تم أيضا تحليل الاستثمار الأجنبي على يد ماثوجال (1960) وأيضا لثيمب (1961)- (1964) حيث أن السبب في ارتفاع سعر العائد بالخارج في النهاية هو ندرة رأس المال بالخارج ولهذا فإن إنتاج رأس المال ( أي العائد) سيكون مرتفع.

#### نقد النظرية:

فشلت النظرية النيوكلاسيكية في تقديم تفسير واضح للاستثمار الأجنبي المباشر للأسباب التالية:<sup>(3)</sup>  
-عدم التمييز بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر لأن أسباب وأثار كلا من النوعين لا بد أن تختلف؛

-عدم التطرق لشرح قيام عدد محدود من الشركات بانتهاز الفرصة لتصبح شركات متعددة الجنسيات في حين لا تقوم بذلك البعض الآخر من الشركات؛

- فشل النظرية النيوكلاسيكية بشكل تدريجي في التعامل مع الوا قع بافتراضات أولين عن تحركات رأس المال كانت قد لاققت ق بولا في الحقتين اللاحقتين لظهورها، ولكن بعد عشرون عاما

(1) تومي صالح، المرجع سبق ذكره، ص 194.

(2) رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، المكتبة العصرية، الطبعة 01، 2007، ص 39.

(3) المرجع نفسه، ص 40.

أصبح واضحاً أن مثل هذه النظرية غير قادر على شرح ظاهرة الاستثمار المباشر؛  
 - عدم القدرة على شرح حالة حدوث الاستثمار من وإلى الدولتين أو في نفس الوقت بالإضافة إلى عدم القدرة على شرح الأسباب التي من أجلها تفضل الشركات القيام بالاستثمار المباشر بدلاً من التصدير؛  
 - الفشل في التعامل مع الواقع الاقتصادي للقيام على افتراض المنافسة وغياب تكلفة الانتقال وعدم كمال المعلومات.

### المطلب الثاني: النظرية الحديثة لتفسير حركة الاستثمار الأجنبي المباشر

#### أولاً: نظرية الميزة الاحتكارية Monopolistic advantage theory

انطلاقاً من نظرية عدم كمال السوق التي تقوم على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول المضيفة بالإضافة إلى نقص المعروض من السلع فيها، وأن الشركات الوطنية في الدول المضيفة لا تستطيع منافسة المشروعات الأجنبية في مجالات الأنشطة الاقتصادية أو الإنتاجية المختلفة.<sup>(1)</sup>

يرى هاربرت هايمر herbert Hgmer أن الشركات تتجه للاستثمار بالخارج فقط إذا تمتعت بمميزات لا تتمتع بها الشركات المحلية بالدول المضيفة، كما ينبغي أن تكون هناك عوائق تمنع الشركات المحلية من الحصول على المميزات التي تتمتع بها الشركات الأجنبية التي تمكنها من المنافسة والحصول على عائدات أعلى من تلك التي تحصل عليها الشركات المحلية بالسوق الخارجي.<sup>(2)</sup>

أي إنتاج شركة معينة لسلعة متميزة لا يمكن للشركات المحلية أو الشركات المنافسة الأخرى إنتاجها بسبب فجوة المعلومات أو حماية العلامات التجارية أو مهارات التسويق أو انخفاض تكاليف الوحدة بسبب حجم الإنتاج الكبير، أو التميز الإداري والضريبي.<sup>(3)</sup>  
 و قد تم تطوير هذا المنهج على يد كافس "Caves" حيث أوضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث بالدرجة الأولى نتيجة توفر أربعة خصائص وهي:<sup>(4)</sup>

(1) عوض الله، صفوت عبد السلام، منظمة التجارة العالمية و الاستثمار الأجنبي المباشر ، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004، ص14.

(2) رضا عبد السلام، المرجع سبق ذكره، ص46.

(3) عدنان داود محمد العناري، المرجع سبق ذكره، ص63.

(4) المرجع نفسه، ص - ص 64-65.



### 1 -ميزة تكلفة رأس المال:

عادة ما تكون الشركات التي تقوم باستثمارات خارجية أكثر قدرة من الشركات الأخرى على دخول أسواق رأس المال سواء كانت عالمية أو محلية، وهي أيضا على علاقة وثيقة مع البنوك العالمية، ولها هياكل تمويلية ذاتية قوية، ولهذا فهي قادرة على توجيه مصادرها التمويلية بطريقة أفضل.

### 2 -ميزة تقدم البحث العلمي:

تتمتع هذه الشركات الاحتكارية بقدرة عالية على القيام بنشاطات البحث والتطوير، كما أن لها ميزة الاستخدام الأفضل للفنون الإنتاجية، ولها براءات اختراع وعلامات تجارية ومعرفة فنية، فهي تتمتع بتفوق تكنولوجي على باقي الشركات الأخرى، علاوة على قدرتها الفائقة في الحصول على أسعار منخفضة لعناصر الإنتاج.

### 3 -ميزة تنوع المنتجات:

تتمتع هذه الشركات بتنوع كبير في منتجاتها، لأنه يستجيب لأذواق المستهلكين وطبيعة الأسواق التي تستثمر فيها، كما أنها تتمتع بقدرة كبيرة على تحمل تكاليف الإعلان والترويج الضخمة.

### 4 -الوفورات الاقتصادية:

تتميز هذه الشركات بإمكانية تحقيق الوفورات الاقتصادية مع كبر المشروع من خلال طرق تنظيمية متقدمة، وقيام تخصص على مستوى أعلى.

### نقد النظرية:

و قد وجهت إلى هذه النظرية عدة انتقادات من أهمها: (1)

- لا يكفي امتلاك الميزة الاحتكارية وحدها لقيام الشركات بالاستثمار في الخارج ، إذا يجب أن تتوفر مجموعة من العوامل المكملة مثل المزايا المكانية، والقيود المفروضة على التجارة الدولية، علاوة على السياسة التي تعتمدها الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر.
- لم تقدم هذه النظرية تفسير القيام بعمليات الاستحواذ والتملك لشركات قائمة في البلدان المضيفة والتي لا تتوفر على الميزة الاحتكارية.

(1) عدنان داود محمد العذاري المرجع نفسه، ص 65.

ثانياً: نظرية دورة حياة المنتج: Product life cycles theory

تقدم هذه النظرية تفسيراً لأسباب انتشار الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية بصفة خاصة والبلدان المتقدمة بصفة عامة<sup>(1)</sup>، و من المتعارف عليه أن لكل سلعة في السوق دورة حياة خاصة بها، وتقوم هذه النظرية على مفهوم مفاده أن لكل سلعة من السلع التي تنتجها الشركات تمر بمراحل حياته من لحظة وصولها إلى السوق التجاري وحتى زوالها منه (الظهور، النمو، النضوج، الانحدار ثم الزوال) وقد حاول فيرنون Raymond Vernon من خلال نظرية تفسير سلوك الاستثمارات الأمريكية في دول أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية (من 1950 إلى 1970) والمجسدة في الصناعات التحويلية.

و لكي نفهم نظرية حياة المنتج لا بد من استعراض المراحل التي مر بها وهي كالآتي:<sup>(2)</sup>

1- مرحلة (الظهور الإنتاج) والبيع في السوق المحلي: من المعروف أن أي دولة عندما تفكر بإنتاج سلعة جديدة غير مسبوق إنتاجها في بلد آخر يكون غرضها أن تبيعها في السوق المحلية وإشباع حاجات مواطنيها وليس بالضرورة تصديرها أو بيع كمية من ما في الخارج فالدفعة الأولى من إنتاج السلعة الجديدة تكون عالية التكلفة لا يشتريها في السوق إلا نخبة الأغنياء، وفي الدفعة الثانية من إنتاج السلعة تكون بعض المشكلات المتعلقة بالسوق وارتفاع تكلفة الإنتاج قد تم التغلب عليها.

2- مرحلة النمو والتصدير: في هذه المرحلة يزيد الطلب على السلعة بصورة كبيرة ويقبل الناس على شرائها في السوق المحلي وتبدأ الشركة المنتجة باستغلال ميزة امتلاك السلعة بصورة سريعة قبل أن تفوق قدرتها التنافسية، حيث تبدأ بتصدير السلعة إلى الخارج مبتدئة بالأسواق المجاورة، كما يزيد الطلب من المستهلكين في الأسواق الخارجية في حين تعمل الشركة بكل خبرتها على الاستفادة من الفرصة فتواصل الإنتاج وتواصل تحسين السلعة وتعمل بالإيرادات والأرباح التي تجنيها الشركة على إطالة هذه المرحلة من دورة حياة السلعة؛

3- مرحلة نضوج السلعة: في هذه المرحلة يفترض أن يكون المنتج قد شق الطريق في السوق المحلي والأجنبي بنجاح وأصبح المستهلك نتيجة تجربته الناجحة مع المنتج يكرر شراءه وفي هذه المرحلة كذلك يكون الشغل الشاغل للمدير هو تذكير المستهلك بالمنتج واستمرار مستوى جودته والتأكد

(1) عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، دار الحامد للنشر و التوزيع، الطبعة 01، الأردن، عمان، 2014، ص60.

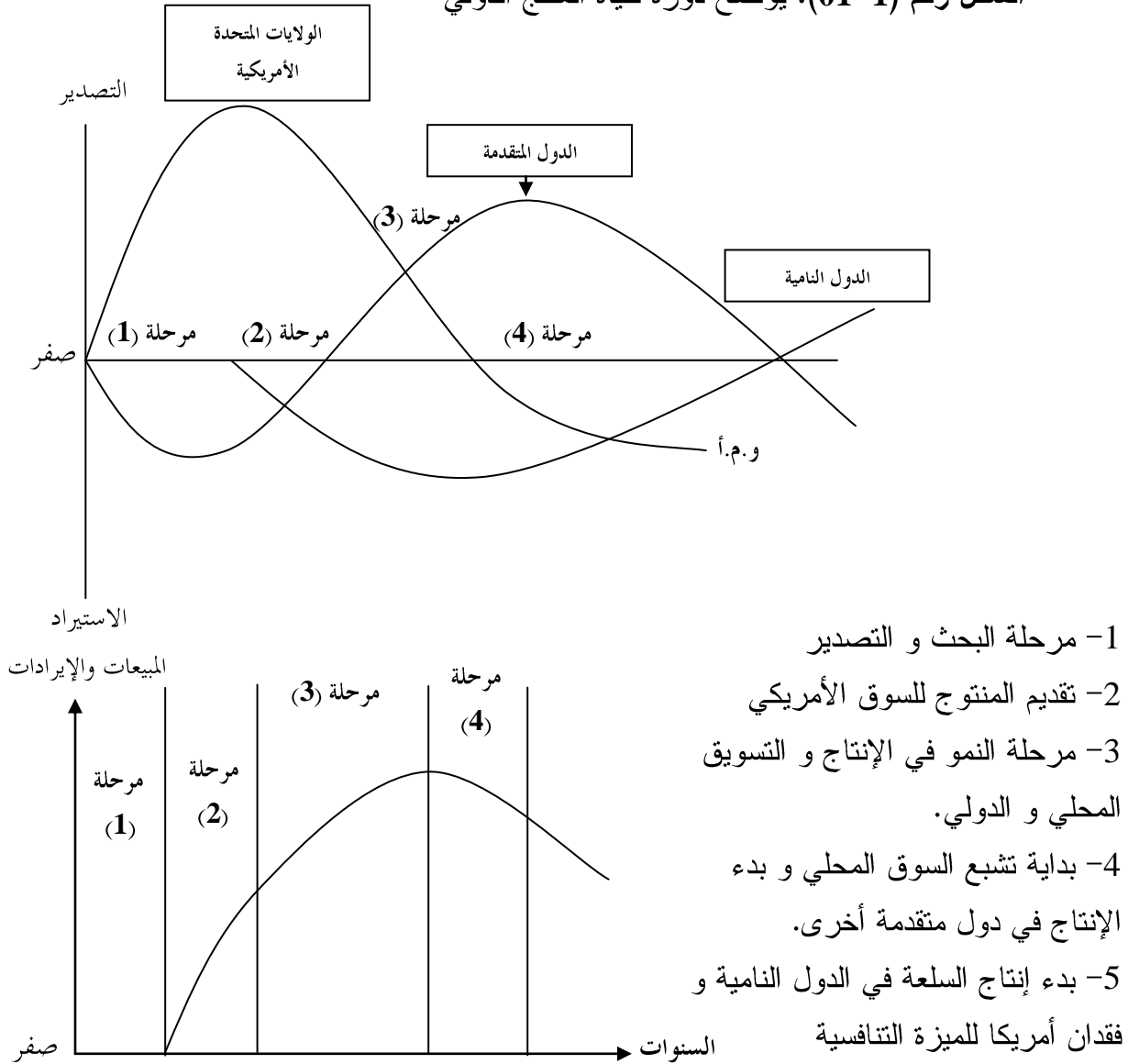
(2) علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، دار حامد للنشر و التوزيع، عمان، 2007، ص-ص 165-166.

من أن ثقة المستهلك بالمنتج؛ حيث تبدأ بتطوير إستراتيجيتها الترويجية عن طريق نقل مراكز الإنتاج والتوزيع إلى أماكن قريبة من الأسواق الخارجية فالسوق المحلي مشبع، أما في السوق الخارجي فقد تتفاجأ الشركة بأن وضعها فيه أصبح مهددا إما بسبب دخول المنافسين جدد أو بسبب أن الدولة المستوردة بدأت فرض قيود حماية مثل الرسوم الجمركية والضرائب... الخ.

من هنا تقوم الشركة بتأسيس وبناء وحدات إنتاجية لفروع في الأسواق الخارجية التي يتزايد فيها الطلب على السرعة ومع مرور الزمن تتسرب المعلومات عن التركيبة الفنية للسلعة والتكنولوجيا المستخدمة من جانب الدولة والشركة المخترعة للسلعة حيث تصبح السلعة معروفة وشائعة ومألوفة ويصبح أمر تقليدها من جانب المنتجين في الدول الأجنبية واردة وحتميا واحتمال بيعها مقلدة بأسعار منافسة أمرا واردا.

4 -مرحلة الانحدار والتدهور: في هذه المرحلة تصبح زيادة المبيعات هدفها استراتيجيا للشركة والعمل على تدعيم موقفها في السوق فعنصر تكلفة إنتاج السلعة أصبح للشركة مهما للغاية وبدأ المستهلكون يغيرون من ولاءاتهم للسلعة بحثا عن سلعة جديدة مماثلة وتبدأ الشركة بالعمل على تخفيض تكاليفها خاصة في الدول ذات الدخل المنخفض، لئلا تحاول إعادة تجديد دورة حياة السلعة في دول أخرى لم تصل السلعة إلى أسواقها؛ في الوقت نفسه تسعى الشركة على اختراع سلعة جديدة تغزو بها الأسواق وهو ما يطلق عليه بالإستراتيجية الهجومية.

الشكل رقم (1-01): يوضح دورة حياة المنتج الدولي



المصدر: عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مؤسسة

شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2001، ص ص 56، 57.

#### نقد النظرية:

- 1- النظرية لم توضح أسباب التهميش الذي تعاني منه اغلب الدول النامية اليوم، ولم تفسر FDI الذي تقوم به شركات الدول النامية.
- 2- ليس من الضروري أن تمر جميع أنواع السلع بنفس المراحل التي ذكرت في دورة حياة السلعة فبعض السلع لا تتعدى دورتها مراحل حياتية معينة.
- 3- ركزت هذه النظرية في تفسيرها لسلوك التسويق الدولي على أنواع معينة من السلع وبالأخص السلع ذات التقنية الفنية العالية.

الجدول رقم (1-01): يوضح خصائص دورة حياة المنتج

التدهور	النضج	النمو	الانطلاق	المراحل الخصائص
انخفاض	أعلى مستوى	متزايدة	ضعيفة	المبيعات
ضعيف	ضعيف	متوسط	مرتفع	سعر الوحدة
انخفاض	مرتفع	متزايد	سالب	الربح
تقليدي	سوق شامل	مفضل	رائد	الزبون
انخفاض	مستقرة	متزايدة	محدودة	المنافسة

Source: Philip Kotler, J Bernard Dubois, **Marketing Management**, 8<sup>eme</sup> Edition, Tome , Paris: Publi union, 1994, p 378.

يمكن القول أن دورة حياة المنتج ساهمت بشكل كبير في فهم أسباب حدوث الاستثمار خارج حدود الدولة الأم كتشابه مستويات النمو والدخول والتقارب الجغرافي، كما نجحت هذه النظرية في شرح نمو الاستثمارات المباشرة الأمريكية في دول غرب أوروبا في مرحلة تالية بالدول النامية. (1)

#### ثالثاً: نظرية الموقع The Site Theory

تهتم هذه النظرية بقضية اختيار المستثمر الأجنبي للدول التي ستكون مقراً للاستثمار، فهي تركز على المحددات والعوامل الموقعية والبيئية المؤثرة على قرارات الشركة متعددة الجنسيات في الدول المضيفة، وعليه تؤثر العوامل الموقعية على قرارات الشركة متعددة الجنسيات للاستثمار في إحدى الدول المضيفة، وكذا المفاضلة بين الاستثمار في هذه الدول أو التصدير إليها أو غيرها من الدول الأخرى، وتتمثل هذه العوامل فيما يلي:

1/ العوامل المرتبطة بالسوق: مثل السوق ومدى اتساعها ونموها في الدول المضيفة.

2/ العوامل المرتبطة بالتكاليف: القرب من مصادر المواد الخام، وفرة الأيدي العاملة، مدى انخفاض تكاليف النقل والتسهيلات الإنتاجية.

3/ العوامل التسويقية: مثل درجة المنافسة، توافر منافذ التوزيع ووكالات الإعلان.

(1) رضا عبد السلام، المرجع سبق ذكره، ص 60.

4/ العوامل المرتبطة بضوابط التجارة الخارجية : مثل التعريف الجمركية، نظام الحصص ومختلف القيود المفروضة على التصدير والاستيراد.

5/ العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار : مثل مدى قبول الاستثمار الأجنبي، الاستقرار السياسي مدى استقرار سعر الصرف، مدى ملائمة نظام الضرائب، وتوفر البيئة الأساسية ومختلف القيود المفروضة على ملكية المستثمر الأجنبي للفروع.

6/ مختلف الحوافز والقيود والامتيازات والتسهيلات الممنوحة من طرف الحكومة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر.

7/ عوامل أخرى : مثل الأرباح المتوقعة، الموقع الجغرافي، توافر الموارد الطبيعية، مختلف القيود المفروضة على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال الخارجية.<sup>(1)</sup>

و ما يستنتج من هذه النظرية أنها أشارت إلى بعض عوامل نشوء الاستثمار الأجنبي المباشر التي أهملتها النظريات الأخرى، غير أنها لم توضح أي العوامل أكثر تأثيرا في حدوث أو عدم حدوث هذا الاستثمار، ولقد تم تطوير هذه النظرية وأصبحت تعرف بنظرية الموقع المعدلة.

### رابعا:نظرية الموقع المعدلة

قام كل من Robok و Simmonds بتقديم نظرية الموقع الجديدة حيث أضافا عددا من

المحددات التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر.

و تم تقسيم هذه المحددات إلى ثلاثة مجموعات هي:

✓ العوامل الشرطية:

وتتمثل في:<sup>(2)</sup>

- خصائص المنتج:

والمتمثلة في نوع السلعة واستخداماتها ودرجة حداتها ومتطلبات الفنية والمالية والبشرية لإنتاج السلع.

(1) أميرة حسب الله محمد، حوافز الاستثمار الخاص المباشر وغير المباشر ، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، القاهرة، 2002، ص7.

(2) عبد الله خبايا، مدى فعالية الاستثمار الأجنبي في الدول النامية، دراسة مقارنة بين الجزائر و ماليزيا، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا، المركز الجامعي ببشار، الجزائر، ص7.

- الخصائص المميزة للدولة المضيضة:

طلب السوق المحلي، نمط توزيع الدخل ومدى توافر الموارد البشرية والطبيعية، مدى التقدم الحضاري، وخصائص البيئة السياسية والاقتصادية.....الخ.

- العلاقات الدولية للدول المضيضة مع الدول الأخرى:

نظم النقل والاتصالات بين الدول المضيضة والدول الأخرى، الاتفاقيات الاقتصادية والسياسية التي تساعد على حرية انتقال رؤوس الأموال والمعلومات والبضائع والأفراد.....الخ.

✓ العوامل الدافعة:

وتتمثل في: (1)

- الخصائص المميزة للشركة:

مدى توفر الموارد المالية والبشرية والفنية أو التكنولوجية، حجم الشركة.

- المركز التنافسي:

المقدرة الزهريية للشركة على المنافسة ومواجهة التهديدات والأخطار التجارية.....الخ.

✓ العوامل الحاكمة:

وتتمثل في: (2)

- الخصائص المميزة للدول الأم:

القوانين واللوائح والسياسات الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية والمنافسة، ارتفاع تكاليف الإنتاج.

- الخصائص المميزة للدولة المضيضة: القوانين واللوائح الإدارية، ونظم الإدارة والتوظيف

وسياسة الاستثمار، والحوافز الخاصة بالاستثمارات الاجنبية.

- العوامل الدولية: الاتفاقيات المبرمجة بين الدول المضيضة والدولة الأم، والمبادئ والمواثيق

الدولية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية بصفة عامة.

(1) عبد الكريم كافي، الاستثمار الأجنبي المباشر و التنافسية الدولية ، مكتبة حسن العصرية، الطبعة 01، لبنان، 2013، ص86.

(2) عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي، مكتبة الإشعاع، بيروت، 2001، ص 406.

نقد نظرية الموقع والموقع المعدلة:

1 - لا تأخذ في الاعتبار المزايا الاحتكارية التي تحوزها الشركات دولية النشاط، وبالأخص المزايا المعرفية لما لها من خصائص متشابهة لخصائص السلع الاجتماعية في جانب العرض من حيث أنه يمكن للشركة دولية النشاط (الأم) نقلها إلى وحداتها التابعة في مختلف دول العالم لاستغلالها دون تحمل نفقة حدية تذكر، وذلك على الرغم من أن حيازة المزايا الاحتكارية تشكل الشرط الضروري لقيام الاستثمار الأجنبي المباشر<sup>(1)</sup>.

2 - أغفلت هذه النظرية رغبة الشركات العملاقة ( متعددة الجنسيات خصوصا ) في السيطرة على الأسواق الدولية والتحكم فيها ومن ثم توجيهها وفق مصالحها، وهو الأمر الذي يجعل هذه الشركات تنجز استثمارات في مناطق جغرافية متعددة من العالم قصد الوصول إلى أهدافها المسطرة بصرف النظر عن التوفر الكلي أو الجزئي للعوامل التي وضعتها هذه النظرية.

3 - إن الشركات المتعددة الجنسيات المتواجدة في عدة مناطق من العالم ولها نشاطات متنوعة تستطيع الاستثمار في مواقع لا تجتمع فيها بالضرورة كل العوامل الشرطية والدافعة والحاكمة للاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بسبب قدرة هذه الشركات على تحمل بعض المخاطر مقابل مردود عال متوقع.

**خامسا: النظرية الانتقائية لجون دنينج John Dunning**

تعد النظرية الانتقائية لـ "دينينج Dunning" نظرية شاملة في تفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، وعرفت بنموذج الملكية/الموقع/ الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية،<sup>(2)</sup> وقد افترض "دينينج" أنه لا بد من توفر ثلاث شروط أساسية حتى يتم اتخاذ قرار بالدخول في استثمار أجنبي مباشر، وتتمثل هذه الشروط في:<sup>(3)</sup>

- تملك الشركة لمزايا احتكارية قابلة للنقل في مواجهة المؤسسات المحلية في الدول المضيفة، قد تكون هذه الميزات ملموسة أو غير ملموسة مثل التكنولوجيا أو الإدارة المعرفية أو الاسم التجاري أو رأس المال، كل هذا يشجعها على القيام بالاستثمار.

(1) عبد الكريم بعداش، المرجع سبق ذكره، ص 97.

(2) أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و الغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، المرجع سبق ذكره، ص - ص 32-33.

(3) كريمة قويدري، المرجع سبق ذكره، ص 19.



- أفضلية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية في شكل استثمار أجنبي مباشر في الخارج عن الاستخدامات البديلة لهذه المزايا مثل التصدير أو التراخيص.
- أن تتوافر للدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر مزايا مكانية أفضل من الدولة التي تنتمي إليها الشركة المستثمرة، مثل: انخفاض الأجور واتساع الأسواق، وتوافر المواد الأولية.
- يعتمد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لبلد ما في فترة زمنية معينة على مزايا الملكية والاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية للشركات المستثمرة في هذه الدولة وعلى مزايا المكانية للدولة المضيفة، كما أن هذه المزايا ديناميكية ويمكن أن تتغير عبر الزمن، فمزايا الموقع واختلافها بين الدول قد تدفع إلى الاستخدام الداخلي للميزة الاحتكارية، وفي نفس الوقت قد يوفر الاستخدام الداخلي للميزة الاحتكارية مزيد من المزايا الملكية.<sup>(1)</sup>

#### نقد النظرية:

إن أهم الانتقادات الموجهة لهذه النظرية نجد: (2)

- حسب هذه النظرية، كلما زاد النمو الاقتصادي تناقصت المزايا الاحتكارية للمستثمرين الأجانب الأمر الذي ينقص من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل، وهو أمر يتناقض مع الحركة المتزايدة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول المتقدمة مما يضعف من حجة النظرية وصحة تفسيراتها.
- إن الظروف غير الهوائية كالصراعات السياسية وعدم استقرار نظام الحكم المصحوب بعدم الاستقرار الأمني والحروب وغيرها من الأحداث، تحول دون وقوع تدفقات مناسبة من الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو الأمر الذي لا تفسره هذه النظرية وفق فرضيات مراحل النمو التي حددتها.
- من بين الجوانب التي أغفلتها هذه النظرية، الدوافع الاحتكارية للشركات العملاقة ورغبتها في السيطرة والتحكم في السوق العالمي، وكذا التهرب من الأعباء المتعلقة بحماية البيئة المطبقة في الدول المتقدمة عكس الدول المتخلفة والنامية التي لاتهتم كثيرا بالبيئة وحماية الطبيعة.

(1) اميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و الغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، المرجع سبق ذكره، ص 34.

(2) عبد الكريم بعداش، المرجع سبق ذكره، ص 101.

المطلب الثالث: نظريات المنشأة

و تتمثل في:

أولاً: نظرية الميزة النسبية (المدرسة اليابانية):<sup>(1)</sup>

رواد هذه النظرية هما (كوجيما وأوزاوا) وقد عنيت بتحليل أركان النظرية إلى عدد من الفروض الاقتصادية الكلية وتجمع النظرية بين الأدوات الجزئية مثل القدرات والأصول المعنوية للشركة ومثل التميز التكنولوجي وكذلك الأدوات الكلية مثل السياسة التجارية والصناعية للحكومات لتحديد عوامل الميزة النسبية للدولة.

تؤكد المدرسة على أن السوق غير قادر على التعامل مع التطورات والاختراعات التكنولوجية المتلاحقة، لذلك توصي بالتدخل الحكومي لخلق نوع من التكيف الفعال من خلال السياسات التجارية. كما برهن (كوجيما) على أن الاستثمارات الأمريكية ما هي إلا بديل للتجارة في حين أن الاستثمارات اليابانية تشجع على خلق قاعدة تجارية، حيث يتكلف الهيكل الصناعي بالاستثمار الأجنبي المباشر الذي يقوم به اليابان عن الذي تتبناه الدول الأخرى، حيث تعمل اليابان على خلق قاعدة تجارية في الدول المضيفة بينما مثلاً الاستثمارات الأمريكية ما هي إلا بديلاً للتجارة.

تعاني هذه النظرية من البساطة الشديدة في إطارها أو مرجعيتها والنموذج الذي تتبناه غير كاف لتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تؤكد النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر يرفع من القدرة التنافسية ويساعد في تسريع عمليات الإصلاح الاقتصادي للدول المضيفة، دون تقديم التفاصيل.

نقد النظرية:

أهم الانتقادات ما يلي:

1 - يقتصر تحليل النظرية على الاستثمارات اليابانية في عقدي الستينيات والسبعينيات أين تركزت نشاطاتها في دول جنوب شرق آسيا ولكن الاستثمارات اليابانية توسعت في العقود الأخيرة لتصل إلى أوروبا والو.م.أ، كما أن هذه الاستثمارات لم تعد مقتصرة على المؤسسات المتوسطة وصغيرة الحجم، بل تعدت إلى الشركات اليابانية العملاقة متعددة الجنسيات التي توطنت في البيئات العالمية الملائمة لعملية الإنتاج والتسويق.

(1) رضا عبد السلام، المرجع سبق ذكره، ص 70.

2 - كما يرى " جون دنينج " أن نظرية "كوجيما" تعاني من البساطة الشديدة في إطار مرجعيتها وقصورها في فهم تام لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر وتقييم أثاره على مستوى الرفاهية.

### ثانيا: التحليل التجميعي لميشيلي L'analyse synthétique de mucchielli

برز تحليل ميشيلي " J. Muchielli " والذي عرف باسم التحليل ا لسنبتكي حيث اعتمد في تفسيره

لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر على عدة مستويات وهي:

- مستوى الاقتصاد الكلي ( الميزة النسبية للدولة الأصلية)؛

- مستوى الاقتصاد الجزئي ( الميزة التنافسية للمؤسسة)؛

- مستوى هيكل القطاع.

و عليه أكد أن الإمكانيات (الميزات) هي مرتبطة حتما بالتخصص التجاري، وأن الاختلاف أو التباين بين أنماط هذه الميزات ينتج عنه التوطن، فتحليله يلح على أن توجه الدول الأصلية للاستثمار المباشر في الخارج مرتبط أساسا بمدى توافر تلك الميزات المذكورة آنفا غير أنه لم يستطع تفسير ذلك في قطاع الخدمات.

و عليه فان الاقتصادي الفرنسي " ميشيلي " يرى أن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر تتشابه إلى حد كبير مع محددات التبادل السلعي وقد أحصى تلك المحددات كما يلي:

1 -اختلاف المستوى التكنولوجي.

2 - الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج.

3 -اختلاف أو تشابه الطلب.

4 -وفورات الحجم.

5 -عدم كمال سوق السلع.

6 -عدم كمال أسواق عناصر الإنتاج.

### المبحث الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر ودوافعه

سوف نتعرف في هذا المبحث إلى أهم الأشكال التي يتخذها الإستثمار الأجنبي المباشر وكذا إلى أهم دوافع قيام إستثمار أجنبي مباشر في بلد ما.

#### المطلب الأول: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

تتعدد أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر وتتنوع بحسب الإستراتيجية التي تتبعها الشركات متعددة الجنسيات لاقتحام السوق المستهدفة وطبيعة المناخ الذي توفره الدول المضيفة، وحجم العائد المتوقع من المشروع الاستثماري، وعليه يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر عدة أشكال تأخذ على النحو التالي:

#### أولاً: المشاريع الجديدة Green Field

يقصد المشاريع الجديدة كل مشروع يهدف الدخول إلى الأسواق الخارجية عن طريق إقامة مشاريع جديدة مملوكة بالكامل للمؤسسة الأم<sup>(1)</sup>، وتحقق الشركة الأجنبية عند إقامتها لمشروع جديد بالبلد المضيف، الاستفادة من السوق الخاص بهذا المشروع، كما تتمتع في هذه الحالة بامتلاكها الحرية الكاملة في إدارة نشاط الشركة، والحصول على أرباح أكبر نتيجة انخفاض تكلفة عوامل الإنتاج في البلد المضيف.

أما بالنسبة للدول المضيفة، فيحقق امتلاك الشركة الأجنبية للمشروع يصدر جزءا كبيرا من إنتاجه إلى الخارج، فإن هذا سيساهم في إصلاح الاختلال في ميزان المدفوعات، وتعتبر المشاريع الجديدة الشكل الأكثر تفضيلا بالنسبة للشركات الأجنبية للنفوذ الى الأسواق الدولية المضيفة وهو ما يؤكد عدد المشاريع الجديدة وقيمتها والتي يوضحها الجدول التالي:

(1) Volker nocke and Stephan jeaple, **an assignment theory of foreign direct investment**, the review of economic studies, 2008, p59.

الجدول رقم (1-02): يوضح تطور عدد وقيمة المشاريع الجديدة للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2003-2013)

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
عدد المشاريع	9504	10414	10818	12825	12974	17214	14738	15141	16064	14215	13919
قيمة المشاريع (مليار دولار)	738	684	694	871	880	1413	1008	860	902	613	672

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الموقع:

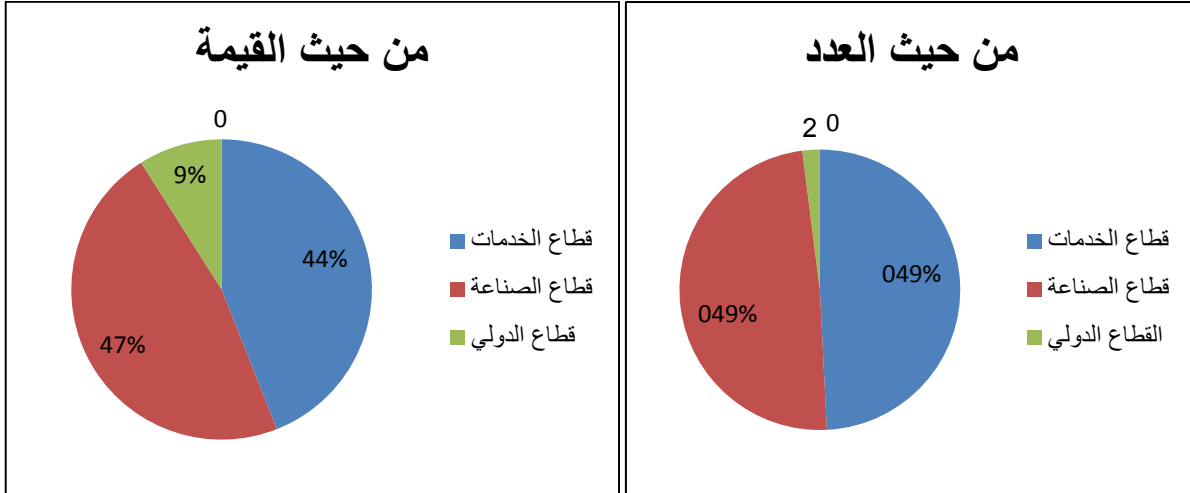
[www.unctad.org/en/pages/DIAE/world%20Investment%20Report/Annex-Tables.aspx](http://www.unctad.org/en/pages/DIAE/world%20Investment%20Report/Annex-Tables.aspx)

يبين الجدول رقم (1-02) النمو المتزايد لعدد المشاريع الجديدة للاستثمار الأجنبي المباشر المنشأة بالدول المضيفة من 2003 إلى 2008 والتي سجلت رقما قياسيا في سنة 2008 ب 17214 مشروع جديد ثم تراجعت بعد ذلك في سنة 2009 إلى 14738 مشروعا متأثرا بتراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي بسبب أزمة الرهن العقاري، لتنتعش بعدها خلال سنتي 2010-2011 ثم تعاود الانخفاض في سنة 2012 نتيجة الانخفاض الكبير الذي عرفته التدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر خلال هذه السنة التي بلغت 1350 مليار دولار مقارنة ب 1651 مليار دولار في سنة 2011. (1)

بالنسبة لقيمة المشاريع الجديدة المنجزة خلال نفس الفترة فقد جاءت متناسبة مع تطور أعداد هذه المشاريع وقد بلغت أقصى قيمة لها في سنة 2008 بحوالي 1413 مليار دولار أما من حيث التوزيع القطاعي لعدد المشاريع الجديدة للاستثمار الأجنبي المباشر فقد وردت على النحو الذي يبينه الشكل رقم (1-02).

(1) Unctad, **FDI Inflow**, by region and economy, 1990:2010, web table 1: [www.Unctad.org/en/Pages/DIAE/world%20Investment%20Report/Annex-Tables.aspx](http://www.Unctad.org/en/Pages/DIAE/world%20Investment%20Report/Annex-Tables.aspx)

الشكل رقم (1-02): يوضح التوزيع القطاعي لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة من حيث القيمة والعدد خلال الفترة (2003-2013)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدولين: web table 20 و web table 23 من الموقع [www.unetad.org/en/pages/DIAE/world%20Investment%20Report/Annex-Tables.aspx](http://www.unetad.org/en/pages/DIAE/world%20Investment%20Report/Annex-Tables.aspx)

من الشكل رقم (1-02) يتضح أن أغلبية المشاريع الجديدة قد توزعت بالأساس على قطاعي الصناعة والخدمات وبنسب متقاربة (حوالي 49%)، في حين لم تتجاوز عدد المشاريع المتجهة إلى القطاع الأولي نسبة 2% أما من حيث القيمة فإن حصتي قطاع الصناعة والخدمات من التدفقات الدولية للاستثمار في شكل مشاريع جديد كانت بنسبة 47% و 44% على التوالي، في حين لم تتجاوز قيمة التدفقات إلى القطاع الأولي نسبة 10% كمتوسط خلال الفترة 2003-2013.

### ثانياً: الاندماج والتملك Mergers and Acquisition

يظهر في هذا الشكل من الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال قيا بعمليات اندماج الشركات الوطنية على الشركات العالمية حيث تسمح العملية من امتلاك حصة من رأس المال الشركات الوطنية فمن خلال امتلاك هذه الحصة التي قد تكون كبيرة في رأس المال (أكثر من 50%) تكون الرقابة والتحكم في إدارة المشروع بالأغلبية حيث يعرف الاندماج على أنه " عملية قانونية تتوحد من خلال شركتين أو أكثر في شركة واحدة سواء بانضمام شركة إلى أخرى حيث تفقد الشركة المندمجة

شخصيتها القانونية لصالح الشركة المندمجة فيها أو الدامجة وهو ما يسمى بالاندماج بطريق الضم، أو بإنحلال شركتين لتكوين شركة جديدة وهو ما يسمى بالاندماج بطريق المزج<sup>(1)</sup>.

أما بالنسبة للتملك فالشركة المالكة تعمل على مراقبة الأصول والعمليات المتعلقة بنشاط الشركة المملوكة، وتأخذ هذه الأخيرة شكل فرع للشركة المالكة تخضع لسلطتها وسيطرتها. و يأخذ الاندماج الأشكال التالية:<sup>(2)</sup>

-الاندماج الأفقي: ويقصد به اندماج لشركتين تعملان وتتنافسان في نفس نوع النشاط.

-الاندماج الرأسي: يقع الاندماج الرأسي بين الشركات التي تعمل في أنشطة اقتصادية مكملة فصناعة البترول

مثلا تمر بمراحل مختلفة مثل الدراسة والاستكشاف والإنتاج والتكرير والتسويق وكل مرحلة تقوم بها شركات مختلفة يمكنها الاندماج وتكوين شركة جديدة تقوم بالعملية الإنتاجية كلها.

-الاندماج المتنوع: يتم بين شركاتها أنشطة اقتصادية مختلفة وقد يكون بغرض زيادة تنوع المنتجات أو الامتداد الجغرافي للسوق.

و تقوم الإستراتيجية الجديدة للشركات متعددة الجنسيات على عملية الاندماج والتملك بين كبريات هذه الشركات، وتعتبر هذه العمليات بمثابة عمليات توسع خارجي يتم من خلالها مراقبة شركة لشركة أخرى وذلك بالمشاركة في قسم رأسمالها، وتستجيب هذه الإستراتيجية لحاجيات المستثمرين الذين يسعون للوصول إلى حجم مهم في الأسواق الجهوية أو العالمية وتحقيق إمكانية الدخول لأسواق جديدة لم يكن بإمكانها الدخول إليها عن طريق شكل واحد من صادراتها التقليدية، كما تمكنها من إدماج طاقات وكفاءات جديدة.

### ثالثا: الاستثمار المشترك

و يدعى أيضا بالاستثمار الثنائي، وهو استثمار أجنبي قائم على أساس المشاركة مع رأس المال الوطني سواء كانت هذه المشاركة بنسب متباينة وفقا للظروف وبجسب ما تسمح به التشريعات الوطنية

(1) سميحة القليوبي، الشركات التجارية : النظرية العامة للشركات و شركات الأشخاص ، دار النهضة العربية، طبعة 02، القاهرة، 1992، ص 137.

(2) معتصم محمد الدباش، أثر الاندماج على أداء الشركات و أرباحها ، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد العشرون، العدد الثاني، غزة، 2012، ص- ص 523-524.

في هذا الصدى،<sup>(1)</sup> أو نسب متساوية بين رأس المال الوطني أو الأجنبي،<sup>(2)</sup> حيث تتوزع ملكية بين طرف أو عدة أطراف أجنبية من جهة وطرف أو عدة أطراف محلية من جهة ثانية. و يأخذ المشروع المشترك شكلا قانونيا معيناً، كما أنه يحقق فائدة كبيرة لأطرافه.<sup>(3)</sup>

و هو من أكثر الأشكال شيوعاً في الدول النامية حيث يشارك المستثمر المحلي الخاص والحكومي أو الاثنين معاً المستثمر الأجنبي في ملكية المشروعات الاقتصادية المقاومة على أراضيه، وبالتالي يشاركه في قرارات الإدارة عن طريق هذه المشاركة يمكن تقليل المخاطر السياسية التي قد يتعرض لها المستثمر من تأمين ومصادرة وخلاف ذلك.<sup>(4)</sup>

فيما يتعلق بالطرف الوطني فقد يكون فرداً أو شركة خاصة أو حكومة الدولة المضيفة ذاتها أو خليطاً ما بين الاثنين، في حين قد يكون الطرف الأجنبي مستثمراً خاصاً أو حكومة دولة أجنبية أو منظمة دولية إلا أنه غالباً ما يكون مستثمراً خاصاً، حيث تفضل الشركات الخاصة الأجنبية أن يكون الشركاء المحليون أفراداً أو شركات خاصة وذلك لاعتقادهم بأن المستثمر المحلي يكون أكثر استعداداً من موظفي الحكومة على توفير الخبرات والخدمات المحلية اللازمة التي يتطلبها المشروع لعملياته الإنتاجية، ولكن في بعض الحالات تتطلب ضرورة أن يكون المستثمر المحلي حكومة الدولة المضيفة ذاتها خاصة في مجال استغلال الثروات الطبيعية.<sup>(5)</sup>

#### رابعاً: الاستثمار في المناطق الحرة

باعتبار المناطق الحرة، فضاءات خارج المنطقة الجمركية، فإن الشركات المتعددة الجنسيات غالباً ما يشكل لها ذلك حافزاً على حافزاً على مزاولتها نشاطها الإنتاجي في مثل هذه المناطق مستفيدة بذلك من الإعفاءات الجمركية، فغالباً ما تقوم البلدان المضيفة بخلق وإنشاء المناطق الحرة قصد تشجيع

(1) يوسف مسعداوي، تسيير المخاطر الاستثمار الأجنبي مع الإشارة لحالة بعض الدول العربية، مجلة أبحاث اقتصادية و عربية، العدد 3، جوان 2008، ص 164.

(2) عمر هاشم محمد صدقة، ضمانات الاستثمارات الأجنبي المباشرة في القانون الدولي، دار الفكر الجامعي، الطبعة 01، الإسكندرية، 2007، ص 11.

(3) صفوت أحمد عبد الحفيظ، دور الاستثمار الأجنبي في تطوير احكام القانون الدولي، دار المطبوعات الجامعية، بدون طبعة، الاسكندرية، 2005، ص 41.

(4) أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و الغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، المرجع سبق ذكره، ص 19.

(5) أحمد زغان، الاستثمار الأجنبي كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد الثالث، 2004، ص 160.



إقامة الصناعات الموجهة إلى التصدير، حيث تسعى هذه الدول إلى جعل هذه المناطق فضاءات جاذبة للاستثمارات الأجنبية بالخصوص نظرا للعديد من الحوافز والامتيازات الممنوحة في هذا الإطار، حيث يكون المستثمر الأجنبي في هذه الحالة بعيدا عن الخضوع للقوانين والإجراءات التقيدية المفروضة من قبل البلد المضيف.<sup>(1)</sup>

### المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ودوافعه

#### أولا: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

وتعني مجموعة العوامل المتنوعة التي تتحكم وتؤثر بشكل بارز على توجهات تدفقات سواء الجغرافية أو القطاعية، إلى جانب قرارات تجسيده، وأيضا قرارات اختيار مواقعها، وهذا يعني بصورة واضحة أن هذه العوامل في حد ذاتها مرتبطة بأطرافه المختلفة للمستثمر الأجنبي والدولة الأم من جهة، ومن الدولة المضيفة من جهة أخرى وما يميزها من ظروف.

#### 1 - محددات المستثمر الأجنبي:

يبني المستثمر قراره بالاستثمار بناء على محددات منها:

- تكاليف الإنتاج: وبموجبه تندفع الشركات الأجنبية إلى اختيار موقع استثماراته المباشرة في الدول التي تتميز بتكاليف الإنتاج منخفضة وغير مجحفة.

- معدل العائد على الاستثمار: يعتبر معدل العائد على الاستثمار أحد العوامل الهامة والرئيسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن القاعدة العامة هي أن المستثمر الأجنبي لا يتجه إلى الاستثمار الأجنبي في الخارج إلا إذا توقع عائدا أعلى.<sup>(2)</sup>

- قانون حماية الملكية الفكرية: يساهم وجود نظم قانونية لحماية الملكية الفكرية كتشجيع وحماية الإبداع الفكري الوطني منه والأجنبي، تشجيع الإنفاق على البحث والتطوير من طرف المستثمر الأجنبي، تشجيع وحماية نقل التقنية وتوطينها في الدول المضيفة وحماية المستهلك من الغش والتقليد التجاري، في توفير بيئة تشريعية مواتية لجذب الاستثمارات الأجنبية.<sup>(3)</sup>

(1) عبد المطالب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية منظماتها شركاتها وتداعياتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص185.

(2) عبد الكريم كافي، المرجع سبق ذكره، ص71.

(3) عريب بولرباح، العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها - دراسة حالة الجزائر -، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 10، 2012، ص104.

- **التكنولوجيا:** يمتلك المستثمرون الأجانب قدرات تكنولوجية هائلة وهي الميزة التي تمتاز بها وتعطيها التفوق، وهذا راجع إلى إنفاقها الكبير على البحوث والاكتشافات، وتخصيص ميزانيات كبيرة لذلك بهدف الوصول إلى اكتشافات متواصلة، من أجل تغطية احتياجات السوق وتلبية رغبات المستهلكين، والخروج باستمرار بمنتجات جديدة، هذه التكنولوجيا الدقيقة التي تفتقر إليها الدول المضيفة، هي الدافع الذي يجعل هذه الشركات تستقر في هذه الأسواق لسهولة السيطرة عليها. (1)

- **الحوافز المالية والتمويلية:** تلعب الحوافز الاستثمارية التي تمنحها الدول النامية للمستثمر الأجنبي دورا مهما في جذب الاستثمارات الأجنبية، لاسيما عندما تمنح هذه الحوافز لتكون عوضا عن انعدام المزايا النسبية الأخرى في الدول المضيفة للاستثمار، (2) و تتمثل هذه الحوافز في :

\* **الحوافز المالية:** تتمثل في الحوافز الضريبية بصفة أساسية ومن أهم أشكالها الإعفاءات الضريبية المؤقتة، ائتمانات ضريبة الاستثمار، الاستهلاك المعجل للأموال الرأسمالية، إعفاء السلع الرأسمالية المستوردة من الرسوم الجمركية أو من ضرائب الواردات الأخرى، بالإضافة إلى حوافز التصدير (3).

\* **الحوافز التمويلية:** تتمثل الأنواع الأساسية منها في الإعلانات الحكومية المباشرة التي تمنح لتغطية جزء من تكلفة رأس المال ، الإنتاج، تكاليف التسويق المرتبطة بالمشروع الاستثماري، وفي الائتمان الحكومي المدعم، وكذلك مشاركة الحكومة في ملكية الأسهم للمشروعات الاستثمارية التي تتضمن مخاطر تجارية مرتفعة؛(4)

\* **الحوافز الأخرى:** تشمل المعاملة التفضيلية للاستثمار الأجنبي المباشر في مجالات الصرف مثل ضمان تحويل رأس المال والأرباح إلى الخارج، وتشمل أيضا تزويد المستثمر بالخدمات الأساسية مثل تنفيذ وإدارة المشروعات، تزويد المستثمر بمعلومات عن السوق، توفير المواد الخام، تزويد المستثمر بالبنية الأساسية من أرض ومباني ومرافق عامة بأسعار تقل عن السعر التجاري، وتسهم هذه الحوافز في تخفيض تكاليف إنشاء المشروعات بشكل غير مباشر وبالتالي تحقيق معدل عائد مرتفع. (5)

(1) عبد الكريم كافي، المرجع سبق ذكره، ص72.

(2) المرجع نفسه، ص76.

(3) المرجع نفسه، ص76.

(4) أميرة حسب الله، المرجع سبق ذكره، ص39.

(5) المرجع نفسه، ص40.

## 2 - محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الخاصة بالدول المضيفة:

حتى تنساب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو البلدان المضيفة يجب أن تتوفر بيئتها على مجموعة من العناصر المهمة منها:

### أ - المحددات السياسية القانونية والتشريعية:

\* **المحددات السياسية:** ورد في إحدى دراسات البنك الدولي التي شملت (400) شركة من (21) دولة متقدمة لدراسة العوامل التي يأخذها المستثمرون بالحسبان في اتخاذ القرارات الاستثمارية في الدول النامية أن 61% من المستثمرين يعتبرون أن المخاطر التابعة من أسباب سياسية تلعب دوراً هاماً في قرارات الاستثمار في البلدان النامية لذلك فإن مدى استقرار النظام السياسي والاجتماعي وطبيعة التغيرات السياسية التي من الممكن حدوثها ومخاطر التأميم ومصادره والتدخل الحكومي النشاط في العمليات الاقتصادية تعتبر من أهم المتغيرات التي يأخذها المستثمرون بعين الاعتبار عند اتخاذ قرارات الاستثمار،<sup>(1)</sup> لأن عدم وجود استقرار سياسي في الدولة الأم الذي يدفع بالشركات إلى البحث عن ظروف أفضل في الدول الأخرى للتغلب على عدم ملائمة المناخ الاستثماري في الدولة الأم<sup>(2)</sup>

\* **الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار:** إن وجود الإطار التشريعي والتنظيمي المنظم لأنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر من العوامل الهامة المؤثرة على اتجاهات الاستثمارات الأجنبية، وربما يعتبر أهم محدد، فهو يعطي الثقة والأمان للمستثمر الأجنبي، ويؤثر إيجابياً على اتجاهاته نحو البلد المضيف للاستثمار، وبالتالي انجذاب رؤوس الأموال من الخارج اتجاه الاقتصاد المحلي<sup>(3)</sup>

ب - **المحددات الاقتصادية:** تعتبر المحددات الاقتصادية أهم مدخل يستطيع أن يعتمد عليه صانع قرار الاستثمار الأجنبي المباشر لتوجيه رؤوس أمواله نحو الخارج، وذلك من خلال توفير الفرص الملائمة لنجاح الاستثمار، ومن أهم هذه المؤشرات الاقتصادية (توازن الميزانية العامة، توازن ميزان المدفوعات، معدل الفائدة، سعر الصرف، ومعدل التضخم.....الخ).

(1) أحمد زكريا صيام، آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة (الأردن كنموذج)، مجلة

اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، العدد الثالث، ديسمبر 2005، ص 93.

(2) فريد أحمد قبلان، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية الواقع والتحديات، دار النهضة العربية، القاهرة، 2008، ص 17.

(3) عبد الكريم كافي، المرجع سبق ذكره، ص 73.

لذلك تتمثل المحددات الاقتصادية في الأوضاع السائدة في البلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر وأفاق تطويره.<sup>(1)</sup>

وفيما يلي سوف يتم التطرق إلى أهم المحددات الاقتصادية التي تلعب دورا مهما في بناء المناخ الجاذب للاستثمار الأجنبي المباشر:

◆ **سياسة اقتصادية كلية مستقرة** : ويتمثل الاستقرار الاقتصادي في تحقيق جملة من توازنات الاقتصاد الكلي وتوفير الفرص الملائمة لنجاح الاستثمار من أهم المؤشرات الاقتصادية لجذب الاستثمار نذكر ما يلي:

- **سعر الصرف** : إن الشركات متعددة الجنسيات تتفاعل بردود فعل عكسية مع تقلبات أسعار الصرف، كما أن الشركات التابعة تأخذ في الحسبان التوقعات المستقبلية لأسعار الصرف من أجل تحديد التدفقات الاستثمارية وهذا راجع إلى إلا أن تقلبات أسعار الصرف تؤدي إلى تغييرات سريعة في الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة مقارنة مع مختلف البدائل الأخرى، ويؤثر سعر الصرف على تدفق هذا الاستثمار من ناحيتين<sup>(2)</sup>

**الأولى:** تتعلق بانخفاض قيمة العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية في الدول المضيفة، مما يترتب عليه انخفاض القيمة الحقيقية لتكاليف المشروع، وهذا يحفز المستثمر الأجنبي على زيادة استثماراته المباشرة في الدول المضيفة.

**الثانية:** وتتمثل في مدى استقرار حصة أرباح المشروع عند تحويلها للخارج، ويحفز ذلك تدفق الاستثمارات الأجنبية، أو يحدث العكس في حالة عدم استقرار أسعار الصرف.

- **معدل التضخم:** ويقصد بالمعدلات العالمية للتضخم ما يجاوز 10% سنويا، حيث أن لهذه المعدلات تأثيرا مباشرا على سياسة التسعير وحجم الأرباح وبالتالي التأثير على حركة رأس المال، كما تؤثر على تكاليف الإنتاج التي تولى بأهمية كبيرة من طرف الشركات متعددة الجنسيات، كما نجد أنها تؤثر على ربحية السوق نتيجة لارتفاع معدلات التضخم في الدول المضيفة،<sup>(3)</sup> ونضيف إلى ذلك أن

(1) محمد لحسن علاوي، كريم بوروشة، أثر السياسة النقدية و المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية للفترة (199-2012)، مجلة روى الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، العدد 9، ديسمبر، 2015، ص38.

(2) فريد أحمد قبلان، المرجع سبق ذكره، ص48.

(3) عبد السلام أبو قحف، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة 4، الإسكندرية، 1998، ص76.

التضخم يشوه النمط الاستثماري حيث يتجه المستثمرين إلى الأنشطة قصيرة الأجل وينفرون من الاستثمارات طويلة الأجل<sup>(1)</sup>.

- توازن ميزان المدفوعات: باعتبار أن ميزان المدفوعات هو المرآة العاكسة للوضع الاقتصادية للبلد، فإذا كان هذا الأخير يعاني من خلل فمن الممكن أن يتخذ البلد إجراءات تقييدية قد لا تكون في صالح المستثمر منها قيود وحقوق جمركية عالية، تخفيف من الإنفاق على إعداد البنى التحتية..... وغيرها، والتي من شأنها أن تعيق الاستثمار الأجنبي المباشر.

\* **القوة التنافسية للاقتصاد الوطني:** تمثل القوة التنافسية للاقتصاد القومي أحد العوامل الرئيسية في جذب الاستثمارات الأجنبية، ذلك أنه كلما تحسن المركز التنافسي للاقتصاد القومي كلما كان ذلك مدعاة للمزيد من الاستثمارات الأجنبية ، والعكس صحيح .<sup>(2)</sup>

\* **تكلفة اليد العاملة :** تبحث معظم الشركات الأجنبية عن الاستثمار في الدول التي تتميز بعمالة منخفضة التكاليف وعالية الكفاءة؛<sup>(3)</sup>

\* **الناتج المحلي الإجمالي:** يعتبر محددًا أساسيًا للشركات المتعددة الجنسيات التي تسعى إلى تحقيق النمو أو النفاذ إلى الأسواق الجديدة أو زيادة نصيبها من أسواق الدول المضيفة . وفي هذا الإطار نجد أن الدول التي تتميز بناتج محلي كبير تكون ملائمة جدا لكثير من المؤسسات المحلية والأجنبية خاصة تلك التي تعمل في الخدمات الغير قابلة للاجياز؛<sup>(4)</sup>

\* **تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي والجهوي والدولي:** إن التكتلات الإقليمية والجهوية خاصة بالنسبة للدول النامية تعزز قدرة هذه الدول على تعبئة مواردها وترقية التبادلات البينية، مما يعزز فرص الاستثمارات البينية التي تؤدي إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية بهذه البلدان، وأيضا إلى تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها، طمعا في رحابة السوق المشترك بينها، وطلبا للفرص المتاحة فيها<sup>(5)</sup>.

(1) سعيد النجار، آفاق الاستثمار في الوطن العربي، اتحاد المصارف العربية، القاهرة، 1992، ص 66.

(2) عبد الكريم كاكبي، المرجع سبق ذكره، ص 57.

(3) كمال شري، تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، دراسة حالة الجزائر، تونس، المغرب خلال الفترة (2005-2010)، مجلة البحوث و الدراسات العلمية، جامعة الدكتور يحيى فارس، المدية، الجزائر، العدد 06، 2012، ص 267.

(4) عمر صقر، المرجع سبق ذكره، ص 51.

(5) عبد الكريم كاكبي، المرجع سبق ذكره، ص 75.

ج- المحددات التكميلية للاستثمار الأجنبي المباشر: وتتمثل في:<sup>(1)</sup>

- الرشوة والبيروقراطية والفساد الإداري: حيث يعتبر هذا العنصر مهم من أجل جلب المستثمرين الأجانب، فإذا كثرت الرشوة وعمت البيروقراطية، وطول مدة اتخاذ القرار الاستثماري يعد عائق نحو عملية الاستثمار بالنسبة للدول وبالنسبة للمستثمر الأجنبي.

- حجم السوق ومعدل نمو: وهي من أهم محفزات جذب المستثمر الأجنبي، فهو يهتم بالحركية التي يشهدها السوق في الدول الهضيفة، وذلك بمنح له فرصة كبيرة للاستثمار.

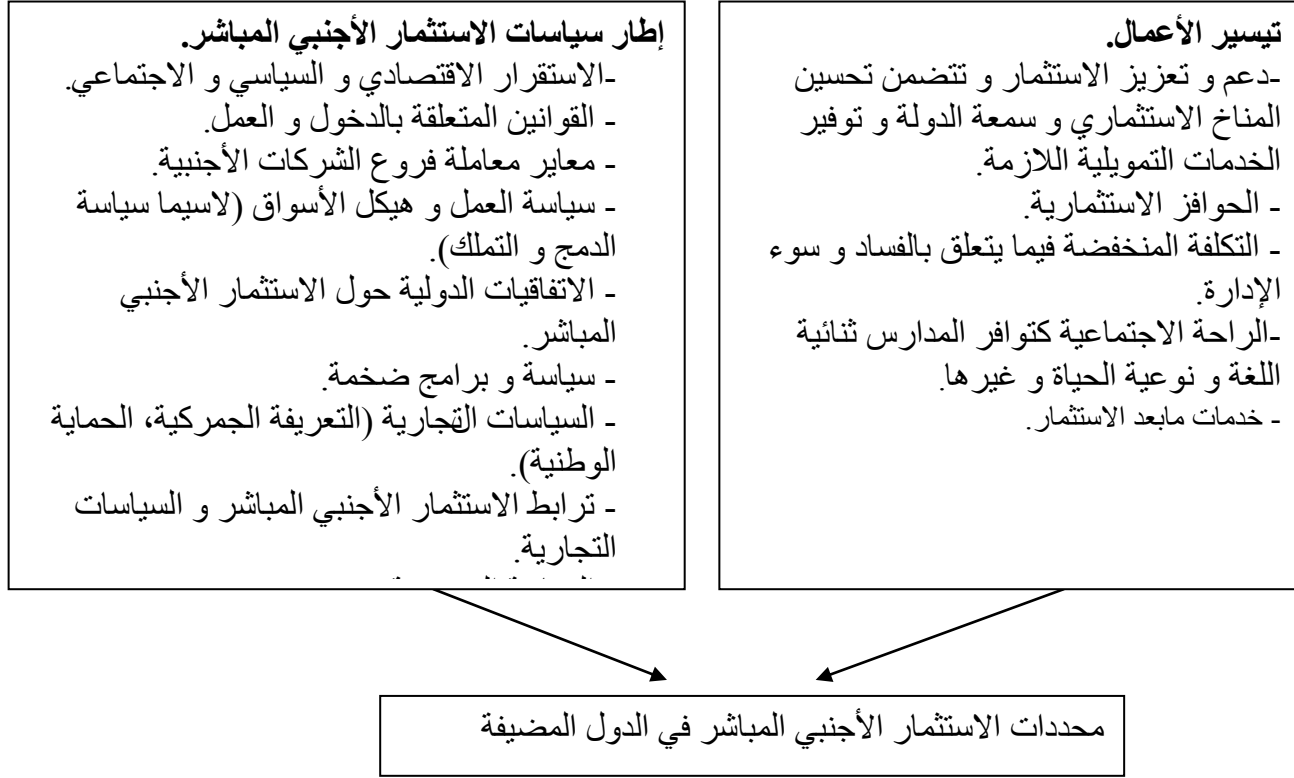
- توافر الموارد البشرية المؤهلة : حيث أن مثل هذه الشركات الأجنبية تستخدم تقنيات عالية ومتطورة وبالتالي فتوافر فرص عمل منخفضة التكلفة وبتأهيل ضعيف لا يعتبر عنصرا جيدا لجذب الاستثمار.

ومما سبق يمكن استنتاج المحددات الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الشكل التالي:

---

(1) أمال تخنوني، بلال ملاخسو، الاتجاه المعاصر لواقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المحلي و الدولي و أثره على التنمية الاقتصادية، الملتقى الوطني حول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر تحت شعار " كيف يصبح الاستثمار الخاص الأجنبي في خدمة التنمية الوطنية، جامعة ورقلة، يومي 18 و19 نوفمبر 2015، ص10.

شكل رقم (1-03): يوضح المحددات الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر



عوامل الكفاءة	عوامل السوق	المحددات الاقتصادية عوامل الحوار	عوامل
- معدل نمو السوق والموارد	- عمالة رخيصة غير كفوءة	- كلفة الأصول	
- قدرة الوصول إلى أسواق الأولى مثل النقل	- كماله كفوة	- كلفة المدخلات	
- كلفة العالمية	- توفير المواد الخام	- والاتصالات وكلفة السلع الوسيطة	

المصدر: حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العام 3، الكويت، 2004، ص7.

### ثانياً: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن الإشارة إلى مجموعة من الدوافع التي تجعل الشركات أو الأفراد تستثمر في الدول

الأخرى غير الدول الأم، وهذا سعياً ورجاءاً لتحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها:

- 1- الرغبة في الحصول على ميزة انخفاض الأجور في الدول المضيفة وهذا إذا ما قورنت بالأيدي العاملة في البلدان المتقدمة صناعياً.

- 2 - الحصول على المواد الخام من الدول المستثمر فيها لأجل استخدامها في صناعتها.
- 3 - إيجاد أسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركات الأجنبية خاصة لتسويق فائض كبير من السلع الراكدة والتي لا تستطيع هذه الشركات تسويقها في موطنها.
- 4 - الاستفادة من قوانين تشجيع الاستثمار والإعفاءات الضريبية التي تمنحها كثيرا من الدول المستثمر فيها من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية إليها.
- 5 - الاستفادة من فرص تحقيق الربح في الدول المستثمر فيها إذا أن الشركات الأجنبية قد تحقق أرباحا من استثماراتها الأجنبية تفوق بكثير أرباحها من عملياتها داخل موطنها.
- 6 - سهولة قيام الشركات الأجنبية بمنافسة الشركات المحلية والصناعات المحلية من حيث الجودة والأسعار ونوع الخدمة، وذلك بسبب تملكها للتكنولوجيا المتقدمة ووفرة رأس المال لديها.
- 7 - توزيع المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها الاستثمارات على عدد كبير من الدول سوف يقلل إلى أدنى حد من هذه المخاطر.
- 8 - إمكانية فرض المستثمر الأجنبي السيادة على الاقتصاد وسياسة الدول المضيفة لهذا الاستثمار خاصة إذا ارتكزت في القطاعات الإستراتيجية للبلد المضيف.
- 9 - امتلاك الميزة الاحتكارية هي إحدى الدوافع القوية لدفع الشركات على القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر وتتركز هذه الميزة على امتلاك رأس المال، التكنولوجيا، خبرات إدارية، مهارات تصميم المنتج، العلامة التجارية، براءة الاختراع..... الخ، التي قد تعزز للشركة المستثمرة موقفها الاحتكاري<sup>(1)</sup>
- 10 - قيود الاستيراد في البلد المضيف : قد تعاني بعض الشركات الاستثمار الأجنبي المباشر من بعض القيود خلال مزاولتها النشاط بسبب قيام الدول المضيفة بإصدار قوانين مقيدة للنشطة، فمثلا لو أرادت دولة ما (من خارج الاتحاد الأوربي) تصدير سلعتها إلى أي دولة من الاتحاد الأوروبي فإنه ستواجه عقبات تحدد نشاطها التصديري، ويقصد تجنب هذه القيود سعت الشركات المستثمرة إلى مزاوله نشاطها الإنتاجي في الدول المستضيفة سواء كان ذلك عن طريق منح الترخيص أو إنشاء فروع للشركة الأم<sup>(2)</sup>

(1) شوقي ناجي جواد، إدارة الأعمال الدولية، دار الأهلية، الأردن، 2002، ص ص57-58.

(2) شوقي ناجي جواد، المرجع نفسه، ص 58. علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات و سياسات ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن، 2007، ص246.



11 - الدافع السياسي: ويكون هذا إما لمساعدة دولة حليفة أو للتمكن من ممارسة الضغط على بلد معين، وهذا ما يلاحظ من خلال تدفقات الاستثمارات الأجنبية للدول النامية بغية التوسع وزيادة النفوذ والسيطرة أكثر على هذه الدول.

12 - التغيرات النسبية في أسعار الفائدة وأسعار الصرف والتي يمكن أن تدفع رؤوس الأموال إلى أن تتجه إلى الدول الأخرى عن طريق مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر.

13 - العمل على حماية حصة الشركات متعددة الجنسيات السوقية.

14 - الاستقرار السياسي والاقتصادي وملائمة قانون الضرائب في بعض الدول<sup>(1)</sup>

المطلب الثالث: الشركات متعددة الجنسيات وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر والمناخ

### الاستثماري

أولاً: الشركات متعددة الجنسيات وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر.

لقد أدت التحولات الاقتصادية وكذا اتساع مظاهر العولمة إلى تطور مفهوم هذه الشركات، إذا كان يطلق عليه عند ظهورها اسم الشركات متعددة الجنسيات ( **Multinational companies** )، حيث كانت تخضع في ملكيتها لسيطرة جنسيات متعددة وتدار من قبل أشخاص من جنسيات متعددة أيضاً، إضافة إلى ممارستها نشاطاتها في بلدان أجنبية مختلفة، وعلى الرغم من اقتصار تخطيط استراتيجياتها على مركزها الرئيسي الذي يوجد في بلد معين يسمى بالدولة الأم (Home country)، إلا أن مشاريعها ونشاطاتها تتجاوز الحدود الجغرافية للدولة الأم لتشمل العديد من البلدان الأخرى والتي تسمى بالبلدان المضيفة (Host countries).

ومع تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات اقترحت لجنة العشرية التي شكلتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة في تقريرها الخاص بنشاط هذا النوع من الشركات، أنه تم استخدام عبارة شركات عابرة للأوطان نظراً لعدد أسواقها في كافة أرجاء العالم واكتساء استراتيجياتها وقراراتها لطابع دولي، إضافة إلى تمتعها بمزايا احتكارية متعددة متمثلة في قدرتها التمويلية الكبيرة، مستوى الإبداع الكبير واستخدام التكنولوجيا الحالية، القدرة على تحريك ونقل موارد وعوامل الإنتاج على المستوى الدولي، الأمر الذي يجعل منها شركات ما فوق القومية ( **Super national corporations** ).

(1) علي عبد الفتاح أبو شرار ، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن، 2007، ص246.

يدل تعدد هذه المفاهيم، على ظاهرة تعدد جنسيات الشركات المعقدة، ذات الأبعاد الإيديولوجية والفكرية وكذا ذات الأبعاد الاقتصادية والتجارية المتعددة في ظل اشتداد المنافسة الدولية بين مختلف هذه الشركات، مما جعلها تساهم من خلال تأثيرها، في بلورة ورسم اتجاهات النظام الاقتصادي العالمي الجديد وكأحد أهم الأسباب وسمات العولمة الاقتصادية (\*) في الوقت الحالي (1)

### 1- تعريف الشركة المتعددة الجنسيات:

كتعريف بسيط للشركات المتعددة الجنسيات، يمكن القول بأنها تلك الشركات التي تمتلك أو تدير بطريقة مباشرة أو غير مباشرة نشاطا استثماريا (كالإنتاج، التسويق.... الخ)، وذلك خارج إقليمها الأصلي (الدولة الأم) كما يمكن أن يمتلك رأس المال هذه الشركات العملاقة، أكثر من دولة أو شخص أو شركة أو الأطراف الثلاثة معا، وتعتبر المحرك الرئيسي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بفضل الوفرة الكبيرة لرؤوس الأموال التي تمتلكها وكذا التكنولوجيات العالية التي تنتجها وتستخدمها.

كما تمتلك الشركات المتعددة الجنسيات عدة فروع لها في الخارج وذلك مع التسيير المركزي من مركزها الرئيسي في البلد الأم بالنسبة للقرارات الكبرى المتعلقة باستراتيجيات الشركة (2).

كما يعرف الشركة المتعددة الجنسيات بأنها " الشركة التي يزيد رقم أعمالها أو مبيعاتها السنوية عن 100 مليون دولار، و تمتلك وحدات أو فروع إنتاجية في ستة دول أجنبية على الأقل" ويعرفها "Living stone" بأنها تلك التي تتمتع بالشخصية المستقلة والتي تزاوّل نشاطاتها بالاختبار في دولة أجنبية أو أكثر.

كما يعرف "Rolf" الشركة المتعددة الجنسيات: "بأنها تلك التي تصل نسبة مبيعاتها في الخارج أو حجم الاستثمارات في الدول الأجنبية حوالي 25% من إجمالي المبيعات".

و مما سبق يمكن ملاحظة أن "Vernon" يركز على عامل الحجم (حجم الشركة بالنظر إلى رقم أعمالها السنوي)، بينما يهتم "Living stone" أكثر بعامل الحرية في ممارسة نشاط هذه الشركات

(\*) تعريف العولمة الاقتصادية بأنها الاندماج بين اقتصاديات الدول، دون وجود أي عوائق جغرافية، أو سياسية أو اقتصادية تفرض التعريف الجمركية على السلع و الخدمات. فالعولمة الاقتصادية هي تعاون اقتصادي متنامي لمجموعة من دول العالم و الذي يحكمه ازدياد حجم التعامل في السلع و الخدمات و تنوعها عبر الحدود بالإضافة إلى تدفق رؤوس الأموال الدولية و الانتشار المتسارع للتقنية في العالم.

(1) محمد حسن علوان ، أثر الشركات متعددة الجنسية على اقتصاد البلد المضيف ، مجلة الفتح، العدد 36 تشرين الأول، 2008، بدون ذكر الصفحة.

(2) عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الدولية، ص 25.

خارج حدودها الأصلية (أي عدم وجود رقابة الحكومة الأم على هذه الشركة وفروعها في الخارج).

و حسب توجندات "Tugendhante" فالشركات متعددة الجنسيات هي الشركات الصناعية التي تنتج وتبيع منتجاتها في أكثر من دولة واحدة. (1)

ومنه فانه في ظل العولمة تسعى الشركات متعددة الجنسيات إلى الدخول الأسواق النامية والصاعدة حتى تجد لنفسها مكانا يساعدها على الانتشار ، ويمكنها من اختراق هذه الأسواق الجديدة، وهذا ما يرحب به المستهلكين في الأسواق نظرا لتعدد نوعية السلع وجودتها التي تقدمها هذه الشركات مقارنة بمثيلتها من المنتج المحلي، لذلك نجد أن هذه الشركات المتعددة الجنسيات تتمتع بخصائص أهمها: (أ) الإمكانيات المالية الضخمة (ب) التكنولوجيا والتقنيات المتقدمة(ج) منتجات عالية الجودة (د) ماركات عالمية معروفة (هـ) خبرة إدارية وتسويقية متطورة ومدربة تدريباً عالياً (و) وأن هذه الشركات تأتي غالبا من بلاد صناعية متقدمة.....الخ. (2)

- إذ نجد من خلال ما سبق أن هناك عدة هناك عدة تسميات أطلقت على هذه الشركات نذكرها من خلال ما يلي:

(1) محمد السيد سعيد، الشركات متعددة الجنسيات و أثارها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، دون دار نشر، القاهرة، 1978، ص19.

(2) صلاح الدين حسن السيسي، الشركات متعددة الجنسيات و حكم العالم : تطويره و ربط البورصات العربية و تأسيس البورصة العربية الموحدة، عالم الكتب، نشر توزيع، طباعة، الطبعة 01، القاهرة، 2003، ص 16.

جدول رقم (1-03): يوضح أهم المصطلحات التي أطلقت على الشركات متعددة الجنسيات

مراحل النشاط	المصطلح
و هو المصطلح الأكثر شمولاً، فهو يحتوي على شركة لها تسهيلات للنشاط خارج البلد الأم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مهما كانت طبيعة النشاط.	الشركات الأجنبية "Les Societies "étrangère"
و هو انتقال النشاط إلى بلدين أو أكثر.	الشركات متعددة الجنسيات "Les "firmes multinationales"
و هي التي تنتقل من بلد قومي إلى آخر.	الشركات العابرة للوطن "Les firmes "Transnationales"
أن تشمل على نشاط أو أكثر أي غير النشاط الأصلي.	الشركات متعددة الجنسيات الشمولية "Les firmes multinationales"
التي تنتقل من قارة لأخرى عكس العابرة للوطنية والتي يمكن أن تتمركز في قارة واحدة وفي عدة دول.	الشركات المتعددة الجنسيات العابرة للقارات "Les firmes multinationals "trans-continents"

المصدر: من إعداد الطالبة

<sup>2</sup> خصائص الشركات متعددة الجنسيات: تتميز الشركات متعددة الجنسيات بالعديد من الخصائص التي

تميزها عن غيرها من الشركات الأخرى وسيتم عرض هذه الخصائص بصورة موجزة فيما يلي: (1)

1- الحجم الكبير: تتميز الشركات المتعددة الجنسيات بالكبر من حيث حجم مبيعاتها الذي تجاوز

بلايين الدولارات بالنسبة للعديد منها، أما أنه قد تتجاوز المبيعات السنوية لبعض الشركات الكبرى في

العديد من الدول النامية، فعلى سبيل المثال تبلغ المبيعات الإجمالية لأكثر ثلاث شركات متعددة

الجنسيات هي: أكسون، وجينرال موتورز، ورويال دوتش مثل، ما يزيد عن الناتج القومي الإجمالي

لست دول نامية هي الصين، البرازيل، إيران، المكسيك وتركيا، وفي عام 1985 تراوحت مبيعات

(1) على عبد الوهاب نجا، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية بين النظرية

والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2015 ص-ص 146-147.

أكبر 56 شركة متعددة الجنسية ما بين 10-100 بليون دولار في هذا العام لشركة الواحدة فضلا عن استيعابها لأعداد ضخمة من العمالة وتقديمها لنسبة كبيرة من الإنتاج العالمي وتختص أكبر 600 شركة صناعية متعددة الجنسية بما يتراوح بين خمس وربع القيمة المضافة في إنتاج السلع في اقتصاد السوق في العالم ككل، أما تسيطر على ما بين 30%، 40% من التجارة العالمية.

يضاف إلى ما سبق، أن الشركات متعددة الجنسيات تمتلك قدرا كبيرا من الأصول المالية السائلة بعملة مختلفة، وتعتبر من المشاركين ذوي الأهمية في الأسواق المالية الدولية، هذا فضلا عن أنها المسؤولة عن الغالبية العظمى من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الخارج، وقد ازداد نشاط هذه الشركات بصورة كبيرة جدا خلال العقدین المعارضين، حيث كان معدل نمو في تلك الشركات يفوق معدلات نمو كثير من المتغيرات الاقتصادية سواء الإنتاج الدولي أو التجارة الدولية.

ويتركز نشاط الشركات متعددة الجنسيات بالاستثمار في الصناعات التي تتطلب درجة عالية من التكثيف الرأسمالي والتكنولوجيا المتقدمة، مثل صناعات البترول والبيetroكيماويات والسيارات والالكترونيات.

ولا شك أن كبر حجم هذه المشروعات واستمرار معدلات نمو نشاطها يضفي عليها سلطات قوية، ويضفي عليها صفة الاحتكار، مما يؤدي إلى زيادة تخوف الدول النامية المضيفة لتلك الاستثمارات ويجعلها تتراجع في سياستها اتجاه تلك المشروعات.

2 - التفوق التكنولوجي: تتميز الشركات متعددة الجنسيات بقدرتها الكبيرة نظرا للأرباح الكبيرة التي تحققها، مما يمكنها من الإنفاق على البحث والتجديد، فضلا عن استطاعة هذه الشركات الحصول على أفضل الكفاءات الفنية والعلمية واللازمة للبحوث النظرية والتطبيقية، مما يمكنها من فرض سيطرتها على الأسواق الدولية نظرا لما تتمتع به من مزايا نسبة عن الشركات الأخرى في نفس الأنشطة، مماثلة لها، ويمثل التفوق التكنولوجي هذا أحد العوامل الذي يعطي الشركات متعددة الجنسيات مزايا تنافسية أكبر في الأسواق العالمية.

ومن المسلم به حاليا أن الشركات متعددة الجنسيات تمثل أحد الأسباب الأساسية في تحول الصناعي في العالم، فلم تعد هذه الشركات المصدر الرئيسي للإنتاج والمبتكرات التنظيمية فحسب، بل أصبحت المحددة للاتجاهات التكنولوجية المستقبلية، ومن ثم تمثل تلك الشركات المصدر الرئيسي للمبتكرات الإنتاجية الجديدة.

وللتحليل على ذلك يلاحظ أن 10 شركات متعددة الجنسيات تستأثر بأكثر من 50 % من إنتاج العالم من أجهزة الاتصالات السلكية واللاسلكية وشبه الموصولات، في حين تستأثر شركة واحدة فقط بحوالي 75% من السوق العالمية الأساسية للحاسبات الالكترونية، كما أنها تمثل قناة أساسية لنقل التكنولوجيا وخاصة الشركة الأم لفروعها في الخارج، حيث يقدر 25% من تداول التكنولوجيا على مستوى العالم تفاعلا داخليا بين الشركات وفروعها (1).

3 - الانتماء إلى دول اقتصاديات السوق المتقدمة صناعيا: إن المركز الرئيس لهذه الشركات يكون في الغالب منتما إلى دول الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة صناعيا، وفي مقدمة هذه الدول الو.م.أ والمملكة المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا، حيث تسيطر هذه الدول الخمس على 77% من إجمالي التدفقات الناتجة عن هذه الشركات.

ويرجع الأمر أساسا إلى وجود نسبة في رؤوس الأموال لدى هذه الدول، فضلا عن احتكارها للتكنولوجيا المتقدمة، وسعيها لفتح أسواق جديدة في الخارج لتصريف الإنتاج الصناعي المتزايد لهذه الشركات، وتشير الإحصائيات إلى أن الو.م.أ وألمانيا وفرنسا يسيطرون على حوالي 75% من مجموع الفروع الخارجية لتلك الشركات، ويضاف إلى ذلك أن الو.م.أ تسيطر وحدها على ثلث مجموع هذه الفروع، فضلا عن انتماء ثمانية من أكبر عشرة شركات على المستوى العالمي إليها كما تسيطر الو.م.أ والمملكة المتحدة واليابان وفرنسا وألمانيا على 570 شركة من أصل 650 شركة تخضع لسيطرة 25 دولة، وتملك الو.م.أ وفرنسا والمملكة المتحدة فيما بينها 75% من الاستثمارات المباشرة لفروع الشركات الخارجية لها.

4 - زيادة درجة التنوع والتكامل: تتسم الشركات متعددة الجنسيات بالتنوع الكبير في الأنشطة التي تقوم بها، فضلا عن زيادة درجة التكامل الرأسي والأفقي، وتحقيق درجة عالية من الترابط للأمام والخلف (\*) لهذه الأنشطة وتوزيعها على عدد كبير من الدول، ولم يقتصر التنوع في أنشطة هذه الشركات على التنوع داخل قطاع اقتصادي معين، بل امتد ليشمل مختلف قطاعات الاقتصاد القومي.

(1) على عبد الوهاب نجا، المرجع نفسه، ص- ص 148- 149.

(\*) الترابط للأمام وللخلف: الترابط من الأمام (المصب) أي الترابط ما بعد الإنتاج وهو الاندماج في مجالات التوزيع والتسويق، الترابط من الخلف (المنبع) وهي كل مدخلات الإنتاج (المواد الأولية، العمالة، التمويل) أي ما قبل الإنتاج.

5 - السيطرة: تستطيع الشركة متعددة الجنسية السيطرة بصورة فعالة على الشركات والفروع الخارجية التابعة لها، وذلك من خلال الملكية الكاملة أو العظمى لتلك الفروع، حيث تميل الشركة الأم إلى تفضيل الملكية الكاملة لفروعها عندما ترغب في فرض رقابة مركزية على تلك الفروع، وبخاصة في حالة الصناعات المكثفة لرأس المال ذات التكنولوجيا الحديثة، فالشركات الأمريكية تسيطر على 80% من إجمالي الفروع الخارجية لها، وكذلك الشركات البريطانية على 75% منها، وقد تفضل تلك الشركات في بعض الأحيان أسلوب الملكية المشتركة، وبخاصة عندما تهدف إلى توفير التمويل الكافي للمشروع، حيث يوفر الشريك المحلي للمشروع المواد الخام والعمالة المدربة وإمكانيات التسويق، ويحقق ذلك بعض المزايا الأخرى للمشروع مثل الحوافز الضريبية والجمركية، كما أن الشركة الأم تسيطر على الفروع الخارجية لها، من حيث الإدارة والتخطيط والرقابة واتخاذ القرارات والاستراتيجيات والسياسات التي تحقق أهداف الشركة ككل.

6 - أسواق احتكار القلة: تتميز الأسواق التي تباشر فيها الشركات متعددة الجنسيات بأنها تحتوي على عدد قليل من المنتجين، ويرجع ذلك أساساً لاحتكار هذه المشروعات للتكنولوجيا المتقدمة والمهارات الفنية والإدارية والتنظيمية ذات الكفاءة المرتفعة، وقدرتها المالية المرتفعة للإنفاق على البحث والتجديد العلمي، وقدرتها الفائقة على غزو الأسواق نتيجة للسياسات الإعلانية والدعائية التي تتبعها، فضلاً عن أن هذه الشركات تتوفر لديها قدرة خاصة على تمييز منتجاتها، وبالتالي تحقق أرباح احتكارية معتمدة على تلك القدرة<sup>(1)</sup>.

3 - الشركات متعددة الجنسيات والاستثمار الأجنبي المباشر: من خلال ما سبق نستنتج أن الشركات متعددة الجنسيات تعتبر إحدى الأشكال العديدة التي يتخذها الاستثمار الأجنبي المباشر للانطلاق نحو أسواق جديدة، وعادة ما تكون هناك العديد من الدوافع والأسباب التي تشجع هذه الشركات على الانطلاق إلى مواقع أو مناطق خارج أوطانها الأصلية، إلا أن الفائدة هنا لا تكون أحادية الجانب (لصالح تلك الشركات فقط)، حيث تجني الدولة المضيفة فوائد تفوق ما تسعى إليه تلك الشركات، وهو ما يدفع تلك الدول لاستقطاب هذا النمط من الاستثمار الأجنبي المباشر.

و منه تعتبر الشركات متعددة الجنسيات بمثابة القاطرة التي تجر ورائها الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الأقاليم المختلفة في العالم، وتعمل على الاستثمار في المناطق التي ترفع فيها معدلات الربح مع

(1) على عبد الوهاب نجا، المرجع نفسه، ص 150.

تنوع وتغير نشاطها ومراكز إنتاجها بما يتلاءم وتحقيق الأهداف المنشودة، معتمدة على قدرتها ومستغلة المزايا العديدة التي تتمتع بها تلك الشركات.

وبالنسبة للعلاقة التي تربط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسيات فقد أوضحها العديد من الاقتصاديين من بينهم "جون ديننج Dunning" و"فرنون Vernon"، حيث نشير إلى أن الشركات المتعددة الجنسيات هي أصلا الأداة التي تستخدم لتحقيق الاستثمارات المباشرة التي تجعل منها القوة الرئيسية في العالم وهي تستمر في تحديد مسيرقبل الاقتصاد العالمي.

و ترتبط الاستثمارات الأجنبية المباشرة والشركات المتعددة الجنسيات بظاهرة تدويل الإنتاج وما تحمله من نقل للعملية الإنتاجية إلى بلد أن عديدة مع التحكم برأس المال.

و تعتبر الشركات متعددة الجنسيات أداة من أدوات العولمة، والتي تساهم في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، كما تعتبر الشركات متعددة الجنسيات مصدرا لنقل المعرفة الفنية والإدارية والتنظيمية والتكنولوجية، ما يساهم في تضيق الفجوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة والنامية.

إذن فالشركات متعددة الجنسيات هي أهم محرك للاستثمار الأجنبي المباشر لذلك فالاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة كل منها يؤثر على الآخر بشكل فعال وإيجابي، كما أن قوة ونشاطات الشركات متعددة الجنسيات تساهم بشكل فعال في زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر<sup>(1)</sup>.

## ثانيا: المناخ الاستثماري

لقد لقي تحسين المناخ الاستثماري اهتماما واسعا في الآونة الأخيرة من طرف الدول، نظرا للأهمية الإستراتيجية الذي يلعبه في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي.

### 1- مفهوم المناخ الاستثماري:

يقصد بالمناخ الاستثماري لدولة ما مجموعة الحوافز والقيود والفرص الاستثمارية والمخاطر المختلفة المتولدة عن المتغيرات المختلفة المكونة لهذا المناخ الاستثماري ومن تفاعلها مع بعضها البعض<sup>(2)</sup>.

(1) نفيسة نصري، أثر سعر الصرف على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011، ص 15.

(2) عبد العزيز النجار، الإدارة المالية في تمويل الشركات متعددة الجنسيات، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2008، ص 283.



-يعرف مناخ الاستثمار بأنه " مجمل الظروف التي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري في منطقة أو دولة معينة، وتعتبر هذه الظروف عناصر متداخلة تؤثر وتتأثر ببعضها البعض ومعظمها عناصر متغيرة يخلق تفاعلها أو تداعياها أوضاعا جديدة بمعطيات مختلفة، وترجم محصلتها كعناصر جاذبة أو طاردة للاستثمار، وتجدر الإشارة إلى أن درجة تأثير هذه العوامل على قرار المستثمر الأجنبي تختلف من دولة لأخرى، ولا شك أن درجة تأثير العوامل المذكورة سلفا تظهر بصورة جلية عند المقارنة بين دولة متقدمة وأخرى نامية.(1)

و هو عبارة عن " مجمل الأوضاع السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الإدارية والقانونية التي تؤثر بصورة مباشرة وغير مباشرة على أداء المشاريع الاستثمارية في بلد معين".

ويرى البعض أن مناخ الاستثمار ينصرف إلى مجموعة من سياسات الاستثمار بالمعنى الواسع، حيث أن مناخ الاستثمار يتضمن كل السياسات والمؤشرات والأدوات التي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على القرارات الاستثمارية بما في ذلك السياسات الاقتصادية الكلية، وهي السياسة المالية والنقدية والتجارية بالإضافة إلى الأنظمة الاقتصادية والبيئية والقانونية التي تؤثر على توجهات القرارات الاستثمارية في أي اقتصاد قومي، وبالتالي فإن مناخ الاستثمار ينطوي على مجموعة من المكونات والمقومات والأدوات والمؤشرات التي تشير في مجموعها إلى ما إذا كان هناك تشجيع وجذب للاستثمارات من عدمه، وهذه المكونات والمقومات تتفاعل مع بعضها البعض خلال مرحلة أو فترة معينة لتكون وتهيئ بيئة مشجعة ومواتية وصالحة من عدمه.

-يعرف المناخ الاستثماري بأنه " ذلك النظام الذي يتفاعل مع البيئة والمجتمع والمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والتشريعية والثقافية والطبيعية، هذا بالإضافة إلى العناصر الأساسية المكونة له والمؤثرة في اتخاذ المستثمر لقراراته الاستثمارية وصولا إلى جنيه الأرباح"(2).

(1) ناجي بن حسين، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مداخلة في إطار الملتقى الدولي الثاني حول: " سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية"، جامعة سكيكدة، الجزائر، 14-15 مارس، 2004، ص 4.

(2) شريف غياط، عبد المالك مهري، المناخ الاستثماري في الجزائر وانعكاساته على الاستثمار الأجنبي المباشر- واقع وآفاق، مداخلة في إطار الملتقى الوطني حول: "التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر"، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 09-10 ديسمبر، 2014، ص 4.

وبالتالي يمكن القول أن للدولة المضيفة المحتضنة لمناخ استثماري دور كبير في تكوينه وبناءه على أحسن وجه بما يضمن جذب أكبر عدد ممكن من الاستثمارات الأجنبية إليها لما توفره من مناخ استثماري متكامل.

### 1 - مقومات المناخ الاستثماري:

يركز المناخ الاستثماري الجاذب لرؤوس الأموال الوطنية والأجنبية على عدة مقومات، نوجز أهمها في ما يلي:

❖ **المناخ السياسي والأمني:** هناك العديد من العوامل التي تؤثر على مدى ملائمة المناخ الاستثماري، حيث عدم توافر الاستقرار السياسي والأمني، يؤدي إلى خفض معدلات الاستثمار وبذلك يفقد المستثمر الثقة في استقرار جهاز الحكم الأمر الذي يدفعه إلى توظيف أصوله الاستثمارية في المناطق الأكثر استقراراً وأمناً ويتأثر المناخ السياسي والأمني بمجموعة من العوامل نوجزها فيما يلي:

-النمط السياسي المتبع من حيث كونه نظاماً ديمقراطياً أو دكتاتورياً.

-موقف الأحزاب السياسية من الاستثمارات الأجنبية.

-درجة الوعي السياسي من حيث الرغبة في السماح للاستثمارات الأجنبية للمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

-دور المؤسسات العسكرية في إدارة شؤون البلد المضيف ودرجة الوعي السياسي لديها ومدى تفهمها لمشاكل التنمية الاقتصادية.

❖ **المناخ الثقافي والاجتماعي:** يشمل هذا المناخ مجموعة من العوامل المؤثرة على نشاط مشروع

وإمكانية التكامل ومقدار التعاون المطلوب، ويبرز ذلك من خلال:

-درجة الوعي الصحي ومقدار التأمينات الاجتماعية المتبعة.

-دور الجمعيات والنقابات العمالية في تنظيم وتحسين القوى العاملة.

-دور السياسة التعليمية والتدريبية والتكوينية المعتمدة.

-درجة الوعي بعناصر ومقومات التقدم الاقتصادي ودرجة تفهم وتعاون أفراد المجتمع لنشاط الشركات الأجنبية.

❖ **المناخ الاقتصادي:** و يمكن إجمال أهم العوامل المؤثرة في المناخ الاقتصادي ضمن الآتي:

-مقدار الموارد الطبيعية المتاحة داخل البلد.

-مقدار البنية التحتية ومدى صلاحيتها.

-درجة المنافسة المتاحة داخل الدول والقدرة على مواجهة المنافسة الخارجية.  
-مرونة كفاءة البنوك وقدرتها على توفير المعلومات للمستثمر ومعدلات الفائدة على التسهيلات الائتمانية ومدى ملائمة وكفاءة سوق رأس المال داخل الدولة.  
-مدى استقرار السياسات العسكرية ومعدلات التضخم.  
-درجة الحماية المتبعة داخل الدولة من حيث ضمان حقوق المستثمرين في تحويل رأس المال والأرباح<sup>(1)</sup>.

و من العوامل الاقتصادية التي يجب على المستثمر الأجنبي مراعاتها ما يلي:

### 1 -العوامل المتعلقة بتوفير الموارد والمرتبطة بالموقع: وتتمثل في

-وفرة الموارد الأولية والضرورية في مختلف الميادين.  
-ضمان مصادر التمويل كما هو الحال في القطاع الإستخراجي كالبتروول والمعادن.  
-توفر المناخ الطبيعي المساعد والمشجع للاستثمار.

### 2 -العوامل المتعلقة بمحددات ومزايا تكلفة الإنتاج:

-توفير اليد العاملة الرخيصة.  
-تواجد مواقع ملائمة وغير مكلفة للاستثمار في البلدان النامية.  
-انخفاض من تكلفة النقل والمواصلات داخل البلد المستقبل للاستثمارات.

### 3 -العوامل المرتبطة بحجم السوق والخدمات المتوفرة:

-الخدمات المقدمة للمستهلكين غير المكلفة.  
-التعامل التفضيلي لتنمية المناطق الصناعية الموجودة والجديدة.  
-تواجد أسواق كثيرة ومتنوعة في البلدان النامية، وتميزها بغياب المنافسة المحلية فيها.

### ❖ المناخ الخاص بالتدابير الخاصة بالعوامل المالية والضريبية:

لجذب المستثمرين يجب أيضا توفير واستخدام بعض الحوافز الضريبية والمالية، وتتلخص فيما يلي:  
-الإجراءات التشجيعية ذات الطابع الضريبي مثل التخفيضات الضريبية لفترة معينة في مدة المشروع الاستثماري.

(1) عبد الحميد بوخاري، واقع المناخ الاستثماري في الدول العربية، المرجع سبق ذكره، ص 43.

-الإجراءات التشجيعية ذات الطابع المالي، مثل توفير قروض بمعدلات تفضيلية و ضمانات تعويض القروض و ضمانات لتحويل الأرباح ورأس المال إضافة إلى عدم التدخل في التسعير وترك الأمور لقوى العرض والطلب.

-الإجراءات التشجيعية لإقامة مناطق حرة: مثل الإعفاء من الحقوق الجمركية، الإعفاء من رسوم الاستيراد للمواد الأولية و سلع التجهيز والإعفاء من رسوم التصدير.

### ❖ بعض التدابير الأخرى:

-إمكانية الوصول إلى الأسواق الدولية دون إعاقات.

-ضرورة الانضمام إلى الاتفاقيات الإقليمية الخاصة بالتجارة الإقليمية.

-ضرورة إتباع أسلوب استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر.

-ضرورة توفير قاعدة تكنولوجية.

-ضرورة تفعيل الحوار والعلاقة بين القطاعين الخاص والعام والتنسيق بينهما لإنجاح الإستراتيجية

المبنية على اشتراك الاستثمار الأجنبي المباشر في العملية التنموية (1).

---

(1) علي لطفي، الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي، منشورات المنظمة العربي للتنمية الإدارية، العدد، 458، مصر 2009، ص 33.

### المبحث الرابع: الآثار المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر:

إن التحدث عن أي ظاهرة اقتصادية يستلزم التكلم عن الآثار المترتبة والنتائج التي يمكن أن تحدث من خلال توظيف هذه الظاهرة في مختلف اقتصاديات الدول، وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا الجزء من خلال ذكر أهم تأثيرات الاستثمار الأجنبي المباشر على مختلف المتغيرات الاقتصادية، وإلى أهم مزاياه وعيوبه سواء على الدولة المضيفة له أو البلد الأم.

### المطلب الأول: الآثار الإيجابية المترتبة بالاستثمار الأجنبي المباشر

#### أولاً: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات

عند دراستنا للآثار المترتبة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من المركز التجاري وميزان المدفوعات للدول المضيفة، لا بد أن نشير إلى نقطة مهمة وهي أن القضية الرئيسية التي تمثل محور اهتمام الدول النامية المضيفة في هذا الخصوص لا ترتبط بالآثار المترتبة على ميزان المدفوعات نتيجة لفتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة بقدر ما ترتبط بالآثار المتوقعة على التجارة والعوائد أو الدخل الحقيقي للدول النامية.

وعند الحكم على آثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التجارة وميزان المدفوعات فإن هذا يستلزم إجراء تحليل ودراسة شاملة لكل المتغيرات التي تؤثر عليها.

إن دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة وميزان المدفوعات يسئلون دراسة ما يلي:<sup>(1)</sup>

#### 1 - التدفقات الداخلية: وتتضمن العناصر التالية:

- أ - مقدار التدفق الداخلي من النقد الأجنبي أو مقدار مساهمة المستثمر في المشروع، وكلما زادت النسبة التي يساهم بها المستثمر الأجنبي كلما زاد حجم المشروع وزاد حجم التدفق من النقد الأجنبي.
- ب - مقدار الوفرة في النقد الأجنبي الناجم عن الوفرة في الواردات من السلع والخدمات المختلفة.
- ج - مقدار النقد الأجنبي المتدفق إلى الداخل والذي يكون نتيجة ل:
  - عملية التصدير.
  - المساعدات المالية المقدمة من طرف الشركة الأم إلى مختلف فروعها في الدول المضيفة.
  - منح تأشيرات الدخول والإقامة للعاملين الأجانب.

(1) عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي، المرجع سبق ذكره، ص- ص 468- 469.

د - القروض التي تحصل عليها الشركات الأجنبية من الخارج.

2 - التدفقات الخارجية: وتتمثل فيما يلي: (1)

أ - مقدار النقد الأجنبي المتدفق إلى الخارج من أجل استيراد مواد الخام، سواء أولية أو مستلزمات الإنتاج.

ب - مقدار الأجور والمرتبات الخاصة بالعمال الأجانب والتي يتم تحويلها إلى الخارج.

ج - الأرباح المحولة إلى الخارج بعد بدء مرحلة الإنتاج والتسويق.

د - الفروق المتعلقة بأسعار تحويل المواد الخام والمواد الأولية من خلال المعاملات بين الشركة الأم وفروعها بالدول المضيفة.

3 - دراسة العوامل والمؤثرات التي قد تؤثر على ميزان المدفوعات والتجارة:

تتمثل هذه العوامل فيما يلي:

أ - الدور الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسيات في دعم مراكز البحوث والتنمية البشرية والفنية.

ب - تخطيط أو شكل الاستثمار الأجنبي المسموح به والذي يحدد مقدار التدفق من النقد الأجنبي ك رأس مال مبدئي للمشروع، بالإضافة إلى نوع المشروع الاستثماري في حد ذاته، فقد يكون ذو كثافة في رأس المال أو في العمالة.

ج - مقدار الأرباح التي أعيد أو يعاد استثمارها سنوياً.

د - درجة التوجه بالمشروعات الاستثمارية، فقد تكون موجهة لغرض التصدير أو لتخفيض الواردات.

هـ - الضرائب والرسوم المفروضة على الصادرات والواردات.

و - فروق العملة، معدلات التضخم وأسعار الفائدة (2).

و بذلك فإن ميزان المدفوعات للدول المضيفة يحقق أرباحاً من خلال دخول رؤوس الأموال، وهي

تلك الأرباح التي تنتج مباشرة في الوقت الذي يدخل فيه الفرع الأجنبي، لكن بعد مدة زمنية معينة،

ومع التتابع في دخول وخروج رؤوس الأموال الناتج عن نشاط الفروع الأجنبية، ينتج أن ميزان

المدفوعات للدول المستثمرة سوف يتحسن كنتيجة لاستثماراتها المباشرة. وهذا التحسن يصاحبه تضرر

في ميزان مدفوعات الدولة المضيفة، وبالتالي فإن الأرباح بالنسبة للدولة المضيفة ليست دائماً.

(1) عبد السلام أبو قحف، المرجع نفسه، ص 469 - 470.

(2) عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، المرجع سبق ذكره، ص 181.

ثانيا: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التقدم التكنولوجي

الدول التي يتوافر لديها التكنولوجيات الحديثة عن طريق الاختراع أو الابتكار أو التجديد تستطيع إنتاج سلع إنتاجية أو رأسمالية، لذا يمكن أن تتم عملية نقل التكنولوجيا بواسطة الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن طريق عدة أشكال أهمها: تحفيز التقليد، وتنشيط الطلب على المنتجات التي تتضمن المحتوى التكنولوجي الأكثر حداثة، انتقال العمالة التي توظفها الجهة المستثمرة، دون فقدانها للميزة النسبية التي تملكها من جراء حيازة التكنولوجيا بواسطة تقديم أجور لموظفيها تفوق ما يمكن الحصول عليه من المنافسين المحتملين في البلد المضيف، فالدول النامية تعاني من تخلف تكنولوجي رهيب مقارنة بالدول المتقدمة، ووسائل الإنتاج فيها والتكنولوجيا المستعملة تعتبر بدائية أو متخلفة مقارنة مع التي تستعملها الدول المتقدمة، وتعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة فرصتها للحصول على هذه التكنولوجيا الدقيقة في الإنتاج والتي تحتكرها هذه الشركات متعددة الجنسيات حصرا<sup>(1)</sup>.

ثالثا: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العمالة

على الرغم من أن الشركات متعددة الجنسيات تبحث باستمرار أثناء توظيفها للعمال المحليين على مستوى فروعها المنتشرة في الدول النامية على الكفاءات إلا أن ذلك لا يخلو من بعض الاستثناءات لأن المراحل الإنتاجية التي تخوضها المنتجات المصنوعة على مستوى هذه الفروع لا تتطلب كله المستوى العالي من المهارة، حيث أن هناك مراحل إنتاجية معينة تتطلب فقط عمليات روتينية متكررة باستمرار، هذا بالإضافة إلى الأنشطة الجانبية التي لا تدخل بصفة مباشرة في العملية الإنتاجية كالأمن والنظافة، مما أعطى فرصة للدول النامية التي تتوفر على التنوع النوعي للعمالة لسد احتياجات طلبات سوق كل الشركات متعددة الجنسيات من أجل الاستفادة من القدرة التوظيفية المرتفعة الناشئة عن توجه هذه الشركات للتوطن على مستوى اقتصادياتها من خلال تزويدها بالعمالة المحلية متدرجة التأهيل والكفاءة الأمر الذي أدى إلى نمو العمالة على مستوى فروع الشركات متعددة الجنسيات المتوطنة في الخارج، فمع مرور الوقت تتأثر في الغالب مرونة سوق العمل بالاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الاقتصاد المحلي نظر لكونها محدد رئيسي في التأثير على توجيه القرار الاستثماري للشركات متعددة الجنسيات وازدياد الطلب على العمالة، وتؤدي التكنولوجيا الحديثة المستعملة والمزايا التنافسية

(1) عبد الكريم كافي، المرجع سبق ذكره، ص 91-92.

التي تمتلكها هذه الشركات الى رفع انتاجية العمالة الماهرة في الاقتصاد المحلي، نتيجة لزيادة الطلب على العمالة الماهرة وتحسن مستويات الأجور مقارنة بالعمالة العادية.

#### رابعاً: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنافسية وتعزيز القدرة التصديرية

الاستثمار الأجنبي المباشر سيدعم بقوة التنمية الاقتصادية من خلال تنشيط المنافسة على المستوى المحلي والتي تترجم من خلال تحسين الإنتاجية، انخفاض الأسعار والتخصيص الفعال للموارد المتاحة، أما في حالة توجه الشركات المتعددة الجنسيات إلى التركيز على المنافسة في السوق المحلية، فهذا من شأنه أن يعرقل المنافسة خاصة في ظل عدم تكافؤ القوى.

و يعتبر تطوير القدرة التنافسية من أهم الإفرازات الايجابية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة على الشركات المحلية في الدول النامية حيث ترتبط المزايا التنافسية للشركات بعلاقة طردية مع التدفقات الصادرة للاستثمار الأجنبي المباشر، وتمثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة وسيلة مباشرة للتوسع وغزو الأسواق الخارجية خصوصاً في حالة وجود الحوافز التجارية وغير التجارية على استيراد أنواع معينة من السلع.

و استفادت الكثير من الشركات متعددة الجنسيات التابعة للدول النامية من توجهها للاستثمار الأجنبي المباشر خارج حدود الدولة الأم في الحصول على مكاسب أهمها : زيادة حجم الأرباح والتي تزايدت معها الموارد المالية المتاحة وذلك من خلال انتزاع حصص سوقية معتبرة في خريطة التبادلات الاقتصادية والمالية العالمية، بالإضافة إلى زيادة كفاءتها الإنتاجية وقدرتها على التحكم في التكاليف وتقليل فجوات الأداء، حيث تستفيد الشركات التي تتوجه بنشاطها نحو الاستقرار في اقتصاديات أجنبية من توسيع أسواقها وزيادة طاقاتها التسويقية كنتيجة لتطوير كفاءتها الإنتاجية.<sup>(1)</sup>

#### المطلب الثاني: العيوب المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر

##### أولاً: ضياع بعض الموارد المالية على البلدان النامية

إذا كان يترتب على وجود الشركات الاستثمارية الأجنبية بعض الزيادة في الموارد العامة للدولة المضيفة نتيجة لفرض الضرائب والرسوم الجمركية على نشاط هذه الشركات فإنه ينبغي ألا ينظر إلى هذه الزيادة في الموارد كمكسب صافي لأنه في سبيل اجتذاب الاستثمارات الأجنبية عادة ما تلجأ البلدان النامية المضيفة إلى منح هذه الاستثمارات العديد من المزايا والتسهيلات والاعفاءات

(1) John.H Dunning and fang Zhang, **Foreign direct investment and the locational competitiveness of countries**, transnational corporations review, volume 16, number 01, united publication, swats erland, April, 2007, p07.



الضريبة للمستثمرين الأجانب، ويقابل هذه المزايا والتسهيلات والإعفاءات تكلفة تتمثل في ضياع موارد محتملة أو إتباع موارد حكومية كان من الممكن لتلك البلدان النامية في سبيل المساواة بين المستثمر الأجنبي والمستثمر ال وطني إلى منح المستثمرين الوطنيين مثل هذه المزايا والتسهيلات والإعفاءات م تى تساوت الظروف والمزايا الناتجة من كلا النوعين من الاستثمارات ( الأجنبية والمحلية ) مما يعني التضحية بالمزيد من الإيرادات الحكومية المحتملة وقد قدر صندوق النقد الدولي أن حوالي 10 % من إيرادات الموازنة المحلية لبعض الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية يمكن أن تقل بسبب المزايا الضريبية المقررة بغرض تشجيع الاستثمار، فقدرت هذه النسبة في سنة 1974 ب 34% في تشاد، 42 % في الصومال، 50% في زيمبيا، 52% في مالي (1).

### ثانيا: ارتفاع معدلات التضخم

لا يناع أحد في أن البلدان النامية تتسم بمصادر خاصة للضغط التضخمي فيها، مثل ارتفاع معدل النمو السكاني لزيادة الطلب لاسيما في الأجل القصير، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب عن المعروض ووجود هذا الوضع يعمل على وجود اختناقات ويرفع الأسعار صعودا، وكذلك جمود الجهاز المالي بالبلدان النامية وغير ذلك من العوامل التي تعمل على ظهور حالات من التضخم ومع ذلك يجب أن لا ننسى أن أشكال التمويل الخارجي ومنها الاستثمارات الأجنبية تولد عند استقدامها وعند تسديد أعبائها ضغطا خاصا على الأسعار الداخلية بالبلدان النامية (2).

وفي الواقع فإن تدفق الاستثمارات الأجنبية على البلدان النامية قد يتسبب في بعض الأحيان في إحداث موجات تضخمية تحتاج اقتصاديات هذه البلدان من خلال:

- أن التضخم يحد من الادخار الاختياري نظرا لأن أصحاب الدخل لن يميلوا إلى الاحتفاظ بالنقود إذا كانت قوتها الشرائية في تدهور مستمر.

- إن التضخم يشجع الاستثمار في المجالات غير الضرورية ذات الربح السريع، حيث يؤدي إلى توجيه رؤوس الأموال الوطنية إلى فروع النشاط الاقتصادي، لا تفيد التنمية الاقتصادية حيث تتجه رؤوس الأموال الخاصة في فترات التضخم إلى إنتاج السلع والخدمات التي ترتفع أسعارها باستمرار.

(1) نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008، ص- ص 487- 488.

(2) المرجع نفسه، ص-ص 495- 500.

-إن التضخم يفاقم من عجز ميزان المدفوعات لأنه يعيق الصادرات ويشجع على زيادة الواردات فالتضخم وما ينجم عنه من ارتفاع الأسعار سوف يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وهذا سوف يؤدي بدوره إلى انكماش أسواق التصدير أمام المنتجات الوطنية للبلدان النامية وبالتالي تقل صادراتها وتزداد وارداتها مما يفاقم من عجز ميزان المدفوعات في البلدان النامية.

**ثالثا: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على السيادة الاقتصادية ومفهوم السيادة**

### والاستقلال

يثير المعارضون للاستثمارات الأجنبية المباشرة بعض القضايا المتعلقة بتأثير تلك الاستثمارات على السياسة العامة للدولة المضيفة وكذا قابليتها للخضوع لضغوط الحكومة الأجنبية بشكل غير مباشر من خلال الشركات متعددة الجنسيات، فقد انتقلت حكومة الدول المضيفة من كونها عنصرا فعالا مهيمنا في النشاط الاقتصادي إلى عنصر المستهدف بالأساس، ومن ثم تتعرض المصالح الوطنية للدول المضيفة إلى الضغوط ولذا فإن نشاط تلك الشركات قد يؤدي إلى الإنقاص من الاستقلالية السياسية والاقتصادية للدول النامية، ولكن بدرجات متفاوتة. كما أن نشاط الشركات متعددة الجنسيات يؤدي إلى خلق طبقة من المنتفعين ترتبط مصالحها بمصالح تلك الشركات حيث تضم طبقة المنتفعين مجموعة من التجار والوسطاء، يمثلون مجموعة ضغط للدفاع عن تلك الشركات<sup>(1)</sup>.

**رابعا: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على المديونية الخارجية**

إن أثر الاستثمار المباشر على تفاقم المديونية لا يظهر إلا بعد فترة عندما يتم تحويل الأرباح التي تجزيها الشركات متعددة الجنسيات إلى الخارج ودفع الفوائد على التمويل الخارجي وتحويل جزء من مرتبات العاملين الأجانب، الأمر الذي يدفع الدول المضيفة إلى زيادة الاقتراض، وهكذا بدلا من قيام الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمساهمة الحقيقية في زيادة رأس المال المتاح لتحويل الدول المضيفة لها، فهي تسبب نقصا فيما هو متاح أصلا، وبدلا من أن تخفف من حدة اقتراضها فهي تزيد من حاجاتها إليه.

(1) عبد الله بلوناس، محمد بوهدة، آثار ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية - حالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية - مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثاني حول الاستثمار الأجنبي المباشر ومهارات الأداء الاقتصادي - حالة بعض الدول النامية، جامعة بومرداس، الجزائر، يومي 22، 23 أكتوبر 2007، ص 14.

خلاصة الفصل:

بعد دراستنا لمختلف المفاهيم الأساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالنظر إلى كل ما سبق ذكره يتضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر أصبح يشكل أحد أهم قنوات التكامل الاقتصادي بين دول العالم وأحد أبرز مظاهر العولمة الاقتصادية، وذلك بالنظر إلى خصوصيات ومزايا الموقع للبلدان المضيفة وكذا بالنظر لسلوك الشركات متعددة الجنسيات كفاعل وقائم رئيسي بنشاط الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك في إطار إستراتيجية كل شركة متعددة الجنسيات.

تختلف أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر حسب وجهة نظر كل من المستثمرين الأجانب وكذا البلدان المضيفة، وبالتالي تتباين أهداف كل من الطرفين، هذا ما جعله مقصد العديد من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، كما أن العمل على تعظيم المنافع وتقليل الأخطار التي قد تتجم من الاستثمار الأجنبي المباشر، يعتبر من الأمور الأساسية التي يجب مراعاتها قبل اتخاذ أي قرار.

يتوقف توطن الاستثمار الأجنبي المباشر على مدى اختيار الشركات المتعددة الجنسيات للبلد المضيف بناء على مدى توفره على مزايا نسبية وكذا بناء على المزايا التنافسية للشركات المناسبة، حيث توجه مجموعة من الدوافع التي تؤدي بالشركات المتعددة الجنسيات إلى تدويل نشاطاتها في الخارج وفي المقابل يتطلب استقطاب استثمارات هاته الشركات وجود العديد من الظروف والعوامل المساعدة على ذلك.

## الفصل الثاني: الإطار

النظري للتصدير في الفكر

الاقتصادي وعلاقة الاستثمار

الأجنبي المباشر بالصادرات

وبعض المؤشرات الاقتصادية

## الفصل الثاني: الإطار النظري للتصدير في الفكر الاقتصادي

### وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر وبعض المؤشرات الاقتصادية

#### تمهيد:

بمرور الزمن تعاضمت أهمية العلاقات الاقتصادية بارتفاع نسبة ما تشكله التجارة الخارجية من الناتج الوطني الإجمالي للكثير من الدول التي تعمل في ظل ال مبادلات التجارية، وقد احتلت التجارة الخارجية بصفة خاصة مكانة العنصر الحيوي المؤثر في دائرة النشاط الاقتصادي وذلك بظهور التكتلات الاقتصادية، الرامية إلى تحرير التجارة الخارجية وإزالة العراقيل التي تقف في طريقها لتحقيق المكاسب المرجوة منها.

حيث شهدت الساحة العالمية العديد من التطورات الاقتصادية في العقود الثلاثة الأخيرة، ومن بينها إتجاه العديد من الدول النامية إلى التصنيع للخروج من المشاكل التي تواجهها، والتي مرجعها بصفة أساسية للمشاكل المترتبة على إنتاج وتصدير المواد الأولية والتي انحصرت في الكثير من الأحيان في سلعة تصديرية واحدة، حيث لم يخل مذهب أو مدرسة اقتصادية م ن تناول العلاقات الاقتصادية القائمة أساسا على عملية التصدير، كما تلعب الصادرات دورا مهما في تقوية هذه العلاقات وجعلها أكثر متانة، فبموجب الصادرات تتمكن الدولة من تصريف فوائضها من الإنتاج المحلي مما يترتب عليه اتساع نطاق السوق وتحقيق المستوى الاقتصادي في الإنتاج ومن ثم في التكاليف. كما أجريت عدة دراسات للتأكد من نوعية العلاقة بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي، وكذلك علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بهاذين الآخرين، لذا أصبح موضوع تنمية الصادرات وطرق تنويعها ضرورة ملحة لكل اقتصاديات دول العالم وخاصة النامية منها، وهو ما سوف نتطرق إليه في فصلنا هذا على الشكل التالي:

**المبحث الأول: عموميات حول التجارة الخارجية**

**المبحث الثاني: ماهية التصدير**

**المبحث الثالث: عوامل نجاح عملية التصدير**

**المبحث الرابع: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مكونات الاقتصاد الكلي**

### المبحث الأول: عموميات حول التجارة الخارجية

لقد بات من المستحيل على أي دولة سواء كانت نامية أو متقدمة أن تتعزل بنفسها عن العالم الخارجي وذلك راجع إلى احتياطات الدولة من المواد الضرورية للإنتاج لا تتوفر عليها أو لوجود فائض على مستوى نشاطها الاقتصادي مما يحتم عليها اللجوء إلى التبادل بينها وبين دول أخرى والذي يربط الدول بعضها البعض وبالتالي نشوء نوع من التكامل والتقارب الاقتصادي فيما بينها .

### المطلب الأول: مدخل للتجارة الخارجية

إن مجال التجارة الخارجية من المجالات التي تعتمد الدولة للخروج من حالة العزلة والبحث عن طريقي لتصريف منتجاتها والاستفادة من فروق الأسعار أي الربح السريع.

### أولاً: تعريف التجارة الخارجية

ظهرت التجارة الخارجية منذ العصور التاريخية الأولى وكانت الثورة الصناعية التي حدثت في منتصف القرن الثامن عشر بمثابة البداية الحقيقية لها، حيث أدت إلى ضرورة الحصول على المواد الأولية اللازمة للصناعة من الدول الأخرى وضرورة تصريف المنتجات تامة الصنع في الأسواق الخارجية، ثم زاد حجم التجارة الخارجية بعد ذلك في القرن التاسع عشر واتسع نطاقها نتيجة التقدم الكبير في وسائل النقل والمواصلات والذي جعل العالم كأنه سوق واحدة يتم التبادل المنتجات بعضها ببعض الآخر وتقل فيها حدة الاختلافات بين مستويات الأسعار.

وفي الوقت الحاضر يرجع اتساع حجم ونطاق التجارة الخارجية إلى التقدم الكبير في مختلف الفنون والعلوم والاختراعات الذي جعل كل دولة تتوسع في استخدام أحدث ما وصل إليه العلم من عمليات الإنتاج المختلفة، الأمر الذي أدى إلى ظهور فوائض متزايدة في الإنتاج المحلي عن الاستهلاك المحلي وبالتالي جعل التجارة الخارجية تعد من أهم العوامل التي تسهم في رفع مستوى التقدم الاقتصادي لغالبية دول العالم، أي أن التجارة الخارج ية تدرس العلاقات الاقتصادية بين دول العالم المختلفة وتتألف هذه العلاقات من حركات الأشخاص ممثلة في الهجرة الدولية وحركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال.

وانطلاقاً مما سبق نستطيع أن نعرف التجارة الخارجية بأنها : " أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية المتمثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال

وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر وبعض المؤشرات الاقتصادية

بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة.<sup>(1)</sup>

كما تعرف التجارة الخارجية بأنها المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة والمتمثلة في انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد مقيمين في وحدات سياسية أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن في وحدات سياسية مختلفة.<sup>(2)</sup>

كما تعرف التجارة الخارجية بأنها فرع من فروع علم الاقتصاد والذي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية الجارية عبر الحدود الوطنية أو هي عملية تبادل التجاري الذي يتم بين الدولة والعالم الخارجي، ويمكن تصنيف الصفقات التجارية التي تتضمنها التجارة الخارجية كما يلي:<sup>(3)</sup>

تبادل السلع المادية وتشمل السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية والمواد الأولية والسلع نصف المصنعة والسلع الوسيطة.

تبادل الخدمات والتي تتضمن خدمات النقل والتأمين والشحن والخدمات المصرفية والسياحة وغيرها. تبادل النقود وتشمل حركة رؤوس الأموال لأغراض الاستثمار سواء على المدى القصير والطويل كما وتشمل القروض الدولية.

تبادل عنصر العمل ويشمل انتقال الأيدي العاملة من بلد إلى آخر بالإضافة إلى الهجرة. ويمكن تعريف التجارة الخارجية بأنها عملية انتقال السلع والخدمات بين الدول والتي تنظم من خلال مجموعة من السياسات والقوانين والأنظمة التي تعقد بين الدول . وتعتبر التجارة الدولية من علم الاقتصاد الجزئي، كونها تهتم بالوحدات الجزئية مثل التصدير والاستيراد وما إلى ذلك.<sup>(4)</sup>

من خلال التعاريف السابقة يمكن تقديم تعريف للتجارة الخارجية:

" التجارة الخارجية هي أحد فروع علم الاقتصاد الجزئي والتي تخص بدراسة المعاملات الاقتصادية من استيراد وتصدير سواء كان ذلك المجتمع متقدما أو ناميا، فالتجارة الخارجية تربط بين الدول والمجتمعات مع بعضها البعض إضافة إلى أنها تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق

(1) السيد محمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الطبعة 01، مصر، 2009، ص ص 7-8.

(2) رشاد العصرار ، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة 01، الأردن، 2000، ص 12.

(3) موسى سعيد مطر ، لتجارة الخارجية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة 01، الأردن، 2001، ص ص 13-

14.

(4) عطا الله علي الزبون، التجارة الخارجية، دار العيزوري للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 09.

## الفصل الثاني: الإطار النظري للتصدير في الفكر الاقتصادي

### وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر وبعض المؤشرات الاقتصادية

فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة، وتساعد كذلك في زيادة رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك والاستثمار وتخصيص الموارد الإنتاجية بشكل عام.

#### ثانياً: أهمية التجارة الخارجية

للتجارة الخارجية دور مهم في حياة الأمم من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك من خلال تنظيم الموارد الاقتصادية،<sup>(1)</sup> فتعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع اقتصادي من المجتمعات، سواء كان ذلك المجتمع متقدماً أو نامياً، فالتجارة الخارجية تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض.<sup>(2)</sup>

تعتبر التجارة الخارجية مؤشراً على القدرة الإنتاجية والتنافسية في السوق الخارجي وذلك من خلال القدرة التصديرية والاستيراد وأثرها على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وعلى الميزان التجاري.<sup>(3)</sup> كما تعطي الفرصة وتحقق المكاسب للحصول على السلع وخدمات تكلفتها أقل مما لو تم إنتاجها محلياً.<sup>(4)</sup>

كذلك تحقق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض والطلب وتساعد على التقدم في الميادين الاجتماعية والثقافية بفضل ما تتطلب من احتكاك مستمر.<sup>(5)</sup> وبالإضافة إلى ذلك وفي ضوء ما سبق يمكن أن تبرز أهمية التجارة الخارجية في النقاط التالية:<sup>(6)</sup>

1- يشير الكثير من المحللين أنه لولا وجود التجارة الخارجية لكانت الثورة الصناعية في أوروبا محدودة في آثارها ولما تضاعف في حجم السكان وذلك لأن غرب أوروبا الكثيفة السكان يحتاج الكثير

(1) عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، درا أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 98.

(2) جمال جويدان الجمل، التجارة الدولية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2006، ص 12.

(3) يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 12.

(4) محمود حسين الوادي، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة 02، الأردن، 2010، ص 270.

(5) سفيان بن عبد العزيز، دعم وتطوير القطاع الخاص كآلية لترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات، بحوث اقتصادية عربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، الجزائر، العددان 61-62، شتاء - ربيع 2013، ص 171.

(6) عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي للمبادئ)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص ص 375-376.



وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر وبعض المؤشرات الاقتصادية

منها إلى نسبة كبيرة من الموارد الغذائية، والمواد الخام وغيرها التي كانت لا بد أن تستوردها من باقي دول العالم.

2- زيادة معدل النمو الاقتصادي عن طريق التخصص في السلع التي للدولة فيها ميزة نسبية وتنافسية وبالتالي زيادة الدخل القومي وزيادة الرفاهية.

3- تعتبر التجارة الخارجية منفذ لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية، حيث يكون الإنتاج المحلي أكبر مما يستطيع المحلي استيعابه.

4- القدرة على تمويل الكثير من المشروعات عن طريق الاستثمار المباشر واستيراد رؤوس الأموال الأجنبية خاصة بالنسبة للدول النامية.

5- القدرة على الاستعانة بالأيدي العاملة والخبرات الأجنبية لأن تحقيق معدات نمو اقتصادي عالي يحتاج إلى كوادرفنية ماهرة من الأيدي العاملة وقد تكون غير متوفرة بالبلد.

6- القدرة على تحويل المدخرات المحلية إلى استثمارات وخاصة في الدول النامية التي تحتاج إلى استيراد المعدات والآلات والسلع الاستثمارية التي لا ينتجها الاقتصاد المحلي.

7- القدرة على الحصول على التقنية والتكنولوجيا الحديثة التي تؤدي على زيادة الإنتاجية، من البلاد المتقدمة تكنولوجيا.

8- إن الدولة النامية اعتمادها على التجارة الخارجية، يعتبر اعتماد أساسي حيث أن تقدم هذه الدول يتطلب الكثير من استيراد رؤوس الأموال والخبرة والتقدم الفني من الخارج وتلك الدعائم أساسية في التنمية لدى تلك الدول ومن ناحية أخرى نجد أن الدول التي تسبقه في مجال التنمية تعتبر سوقا دائما لمنتجات الدول النامية من المواد الخام (الأولية) وبالتالي مصدر من مصادر العملات الأجنبية لها.

9- إن التجارة الخارجية تقوم على أساس توفير السلع لا توجد في الدول التي تستوردها وتصدير سلع يحتاجها الآخرون (عوامل إنتاج رؤوس الأموال)، على أن تكون تلك السلع وغيرها يمكن شراؤها من الخارج بأسعار تقل بكثير مما يمكننا أن يكون عليها سعرها لو أنتجت محليا.

10- إن التجارة الخارجية تسمح للمجتمع بأن يحصل على المزيد من السلع والخدمات وبتكلفة أقل عن ما كان يحدث في غياب التجارة الخارجية أي أن مبدأ التخصص الدولي الذي تقوم عليه التجارة

الخارجية، بين الدول يجب أن يؤدي إلى زيادة الدخل القومي للبلاد المشتركة في هذه العملية وهو ما يعرف بالمكسب الناجم عن التجارة الخارجية أو الدولية.<sup>(1)</sup>

### المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية

تتأثر التجارة الخارجية بجملة من العوامل تتفاوت في أهميتها بتفاوت الظروف، فهي عوامل مترابطة متفاعلة يمكن إرجاع أهمها إلى:

#### أولاً- عوامل اقتصادية

1- التكاليف والأسعار: بمعنى مدى ما يتكلفه كل عنصر من هذه العناصر الداخلة في التجارة وفي

ضوئها تحدد الأسعار الخاصة بالتبادل على مستوى العالم، حيث أن ارتفاع السلع المنتجة يؤدي إلى زيادة أسعارها، فالسلع التي تنتج بتكاليف منخفضة وتباع بأسعار منخفضة تكون أكثر طلباً من الأخرى ذات التكاليف والأسعار المرتفعة، أي أن قدرتها على المنافسة تحدد في النهاية بالسعر كأحد العوامل المؤثرة على الطلب.

2- الجودة: يرتبط هذا العامل بالمنافسة في الأسواق العالمية التي تتأثر بصفة دائمة . بالتطورات

التكنولوجية الحديثة التي تجعل فروقا في الجودة لذات السلعة المنتجة في أماكن مختلفة من العالم.

3- التخزين: كلما كانت السلعة قابلة للتخزين بحيث تحقق المنفعة الزمنية، كلما زاد حجم التبادل

التجاري في هذا النوع من السلع، نظرا للوقت الذي يستغرقه نقل السلع وما يترتب عليه من تلفها إذا كانت خواصها لا تسمح بالبقاء فترة أطول.

4- التمويل: أي أن أي تبادل بين الدول وبعضها يعتمد على التمويل، فإذا وجدت المؤسسات المالية

والبنوك على مستوى العالم، فإن هذا يؤدي إلى زيادة حجم التجارة الخارجية في السلع والخدمات، أما إذا لم توجد بنوك أو معاملات مصرفية بين الدول فإن هذا يقلل من حجم التبادل التجاري.

5- الندرة النسبية: بمعنى عدم وجود حجم معين من السلع والخدمات لدى الدول يتناسب مع

احتياجاتها الخاصة فالتفاوت بين المعروض والمطلوب من مختلف السلع والخدمات يولد حاجة الدولة لاستيراد حاجتها أو تصدير ما يفيض عن حاجتها.

(1) عبد المطلب عبد الحميد، المرجع نفسه، ص 37.

## وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر وبعض المؤشرات الاقتصادية

6- الرواج والكساد الاقتصادي : فالرواج الاقتصادي يؤدي على إنعاش الطلب على مختلف منتجات الدول، وبالتالي زيادة حجم التجارة الخارجية، بينما يحدث العكس في حالة وجود كساد اقتصادي<sup>(1)</sup>.  
7- نفقات النقل: تؤثر نفقات النقل في حجم التجارة الخارجية، حيث أن التقدم العلمي في قطاع النقل وانخفاض نفقاته بالنسبة لنفقات الإنتاج الإجمالية يمكن أن يؤدي إلى اتساع نطاق التجارة الخارجية بإدخال سلع جديدة في التبادل الدولي كانت نفقات النقل المرتفعة تحول دون تداولها تداولاً مربحاً<sup>(2)</sup>.

### ثانياً- عوامل طبيعية

1- حجم الدولة أو المساحة الجغرافية التي تشغلها والذي يؤثر في التجارة الخارجية لها عن طريق تأثيرها على درجة تكامل الموارد الطبيعية والبشرية بالنسبة للدولة بالإضافة إلى ما يوفره ذلك الحجم من مزايا الإنتاج الكبير<sup>(3)</sup>.

2- سوء توزيع الموارد الطبيعية بين الدول وتركز مصادر الثروة في بعضها والذي يؤدي إلى تركيز شديد مناظر للتجارة الخارجية، بحث نلخص صادرات عدد كبيرة من دول العالم في شكل سلعة واحدة أو سلعتين، فالدول التي أخذ فيها هذا التركيز في مصادر الثروة شكل موارد أولية صناعية، أدخلت كثيراً من التنوع على صادراتها، بينما الدول التي أخذ فيها هذا التركيز شكل موارد أولية زراعية وإنتاج غذائي، لم تستطع أن تسلك نفس السبيل خاصة وأنها كانت في مرحلة مبكرة من تاريخها خاضعة للاستعمار الأجنبي<sup>(4)</sup>.

3- المناخ: المناخ له أثر في تكاليف الإنتاج بصفة عامة ونفقات الإنتاج الزراعي بصفة خاصة، من حيث التباين في درجات الحرارة ومتوسط كمية الأمطار والرطوبة من دولة إلى أخرى إلا أن هذا العامل بدأ يضعف بسبب التقدم العلمي، فقد أصبح من الممكن إحداث تغيير مصطنع في الظروف المناخية لتتلاءم والظروف الإنتاجية المطلوبة، إضافة إلى إحلال بعض المنتجات الصناعية محل المنتجات الزراعية<sup>(5)</sup>.

(1) حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص 22.

(2) زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، القاهرة، 1998، ص 60.

(3) مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1996، ص 79.

(4) زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص 48.

(5) عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2002، ص 29.

ثالثاً- عوامل أخرى

1- الظروف السياسية: يلعب العامل السياسي دوراً كبيراً في تحديد الأفق المفتوح أمام الدول المتعاملة في التجارة الخارجية، فعادة ما يكون الميل للتعامل مع الدول المستقرة سياسياً وتجنب مناطق الإضراب السياسي والحروب التي تهدف فيها مصالح المتعاملين.

2- الإجراءات الإدارية: ويقصد بذلك عدم وجود مشاكل أو معوقات جمركية أو بيروقراطية ترتبط بدخول وخروج السلعة وهي تعطل وصول السلعة إلى المستهلك، فكلما كانت الإجراءات سهلة وميسرة كلما شجعت الصادرات والتبادل التجاري بصفة عامة<sup>(1)</sup>.

3- القوانين والتشريعات: يخضع نشاط التجارة الخارجية في مختلف دول العالم إلى تشريعات ولوائح ترسمها أجهزة الدولة، تعمل على تنفيذه بدرجة أو بأخرى أو تحريره من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى العالمي<sup>(2)</sup>.

4- الإضرابات العمالية: تؤدي الإضرابات العمالية بطبيعة الحال إلى توقف الإنتاج في الصناعة التي تتعرض له، وتعد الخسارة في الإنتاج تبعاً لطول مدة الإضراب تم بتحديد الموقف بالنسبة للتجارة الخارجية بمدى أهمية الصناعة التي عانت من أزمة الإضراب واتصالها بتجارة الصادرات والواردات.

5- اختلاف الميول والأذواق، الناجم عن التفضيل النوعي للسلعة ذات المواصفات الإنتاجية المتميزة: حيث أن المستهلكين في كل بلد يسعون للحصول على السلعة ذات المواصفات عالية الجودة، لتحقيق أقصى منفعة ممكنة منها، وتزداد أهمية هذا العمل مع تزايد متوسط دخل الفرد في البلد<sup>(3)</sup>. بحيث تنشأ الاختلافات في الأذواق ما بين أبناء البلد المختلفة بسبب عوامل عديدة مثل اختلاف في العادات والتقاليد الاجتماعية، واختلاف الأديان والعقائد أو اختلاف البيئة الجغرافية أو درجة التقدم العالمي والاتجاهات الثقافية، ومعرفة الأفراد بتلك الاختلافات ورغبتهم الغريزية في التقليد والمحاكاة

(1) حمدي عبد العظيم، المرجع سبق ذكره، ص 23.

(2) عبد الرحمان يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، دار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 126.

(3) رائد فاضل جويد، النظرية الحديثة في التجارة الخارجية، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية (مجلة علمية محكمة)، المجلد (05) العدد (07)، الموصل، العراق، حزيران، 2013، ص 125.

## وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر وبعض المؤشرات الاقتصادية

كثيرا ما يدفعهم لاستبدال بعض السلع التي اعتادوا عليها بالسلع الأجنبية، فيؤدي ذلك إلى حركية في الواردات وبالتالي التأثير في حجم التجارة الخارجية.

### المطلب الثالث: السياسات التجارية بالدول النامية والمتقدمة

يتعرض نشاط التجارة الخارجية في مختلف بلدان العالم المتقدمة والمتخلفة على حد سواء لتشريعات ولوائح رسمية من جانب أجهزة الدولة التي تعمل على تقيده بدرجة أو بأخرى أو تحريره من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي أو على المستوى الإقليمي، وكل ما يلحقها من أساليب وإجراءات تنظيمية تستنبط أو تتبع من جهة السلطات المسؤولة في الدولة لتنفيذها، والهدف من هذه السياسات هو تحقيق المصلحة الاقتصادية.

### أولاً: مفهوم السياسة التجارية وأهدافها

يقصد بسياسة التجارة الخارجية " مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة للتدخل في تجارتها الخارجية بهدف تحقيق أهداف معينة." (1)

وتعرف أيضا أنها : " وسيلة إلى جانب وسائل أخرى كالإجراءات المالية والنقدية التي تستعين بها الدولة لتحقيق أهداف معينة أهمها التنمية الوطنية، تثبيت سعر الصرف وإجراءات التوازن في ميزان المدفوعات... إلخ." (2)

بطريقة أخرى يمكن القول أنها اختيار الدولة وجهة معينة ومحددة في علاقاتها التجارية مع الخارج ( حرية أم حماية )، وتعبّر عن ذلك بإصدار تشريعات واتخاذ قرارات وإجراءات تضعها موضع التطبيق.

تختلف السياسة التجارية باختلاف النظم الاقتصادية، فهي في دول النظام الرأسمالي تختلف عن النظام الاشتراكي، كما تختلف من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، كما تعمل على تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والإستراتيجية، وتختلف باختلاف نوعية السياسة التجارية المطبقة ( التقيي أو التحرير ) ونذكر منها:

(1) مجدي محمود شهاب، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي، بيروت، 2006، ص 185.

(2) مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، المرجع سبق ذكره، ص 12.

## الفصل الثاني: الإطار النظري للتصدير في الفكر الاقتصادي

### وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر وبعض المؤشرات الاقتصادية

أ) الأهداف الاقتصادية: وتتمثل في :

- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات عن طريق تعظيم الصادرات والموارد من العملة الأجنبية وتخفيض الطلب على الصرف الأجنبي.

- تشجيع الاستثمار من أجل التصدير وزيادة العمالة ومستوى التشغيل في الاقتصاد الوطني.

- تحقيق موارد للخزينة العامة وذلك من أجل تمويل الإنفاق العام بكل أنواعه المختلفة أحد أهداف السياسة التجارية، في كثير من الحالات، يعبر على موارد عن طريق هذا أكثر فعالية وأكثر قبولاً سياسياً من بعض الطرق البديلة لتمويل الخزينة العامة<sup>(1)</sup>.

- حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق الذي يمثل التمييز السعري في مجال التجارة الخارجية أي البيع بسعر أقل من تكاليف الإنتاج، وحماية هذا الأخير من التقلبات الخارجية التي تحدث خارج نطاق الاقتصاد الوطني حالات الانكماش أو التضخم أو بعض الأزمات الاقتصادية.

- حماية الصناعة الناشئة أي الصناعة حديثة العهد في الدولة حيث يجب توفير الظروف الملائمة و المساندة لها، إضافة إلى حماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية.

ب) الأهداف الاجتماعية : وتتمثل في:

- حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية كمصالح الزراعيين أو المنتجين لسلع معينة تكون هذه السلع من الأساسيات و الضروريات في الدولة.

- العمل على إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات و الطبقات المختلفة في المجتمع.

ج) الأهداف الإستراتيجية : و تتمثل في:

العمل على توفير كل ما يتعلق بأمن المجتمع سواء في بعده الاقتصادي أو الغذائي أو العسكري.

توفير حد أدنى من الغذاء عن طريق الإنتاج المحلي مهما كانت تكلفته مرتفعة.

العمل على توفير الحد الأدنى من الإنتاج من مصادر الطاقة كالبتروول مثلاً.

توفير حد أدنى من الإنتاج الحربي لكي يحقق المجتمع درجة كبيرة من الأمن يمكن الاطمئنان إليها.

(1) مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2007، ص- ص 117-118.

ثانيا : أدوات السياسة التجارة الخارجية

تستخدم الدول بعض الأدوات و الوسائل لتطبيق السياسة التجارية التي تناسبها، و تكون هذ السياسة وفقا للنظام الاقتصادي السائد، و عليه نميز بين مجموعة من الوسائل :

1-الوسائل السعرية : وهي التي تؤثر في تيارات التبادل الدولي عن طريق التأثير في أسعار

الواردات و الصادرات و ذلك عن طريق :

أ)الرسوم الجمركية : و هي عبارة عن ضريبة تفرضها الدولة على السلع عندما تجتاز حدودها سواء كانت من صادرات أو واردات، فالرسم إذن ضريبة على إنتقال السلع من الدولة أو إليها، و الظاهر أن الرسم ينقسم إلى رسم على الصادرات و رسم على الواردات .

أما رسم الصادرات فينطوي في الواقع على رغبة الدولة التي تفرضه إما في توفير السلعة في الداخل حتى توفي حاجة الاستهلاك المحلي، و إما في الحصول على مورد مالي .

والرسوم على الصادرات رسوم نادرة، غالبا ما تكون في البلاد المنتجة و المصدرة للمواد الأولية باعتبار أن عينها يقع على الخارج، و إنما الغالب هو أن تفرض الرسوم على الواردات و هناك نوعين من الرسوم الجمركية :<sup>(1)</sup>

رسوم القيمة : تفرض كنسبة مئوية من قيمة المنتج .

رسوم نوعية : تفرض كمبلغ محدد من النقود على كل وحدة من المنتج.

ب)الإعانات: والغرض منها تدعيم القدرة التنافسية للإنتاج الوطني في الأسواق الدولية عن طريق منح

الإعانات للمنتجين الوطنيين، هذه الإعانات قد تكون في شكل مباشر ممثلة في دفع مبلغ معين من

النقود يحدد على أساس نوعين أو قيمتين، أو تكون في شكل غير مباشر ممثلة في منح الشروع بعض

الامتيازات لتدعيم مركزه المالي كالإعفاءات أو التخفيضات الضريبية والتسهيلات الائتمانية، إتاحة

بعض الخدمات بنفقات رمزية... الخ.<sup>(2)</sup>

(1) كامل البكري، الاقتصاد الدولي للتجارة والتمويل، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2000،

ص87.

(2) Michel Rainelli, l'organisation mondiale du commerce, 6 eme édition, édition la découverte, Paris, 2002, P 44.

## الفصل الثاني: الإطار النظري للتصدير في الفكر الاقتصادي

### وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر وبعض المؤشرات الاقتصادية

**ج-الإغراق:** وهو أحد الوسائل التي تتبعها الدولة للتمييز بين الأثمان السائدة في الداخل والخارج، حيث تكون هذه الأخيرة منخفضة عن الثمن المحلي (الداخلي) للسلعة، مضافا إليه نفقات النقل وغيرها من النفقات المرتبطة بانتقال السلعة من السوق الوطنية إلى السوق الأجنبية وينقسم إلى ثلاثة فروع:<sup>(1)</sup>

1-الإغراق العارض: والذي يفسر بظروف استثنائية طارئة.

2-الإغراق قصير الأجل والمؤقت: والذي ينتهي بتحقيق الغرض المرشأ من أجله.

3-الإغراق الدائم: المرتبط بسياسة دائمة تستند إلى وجود احتكار في السوق الوطنية يتمتع بالحماية.

**د- تخفيض سعر الصرف:** تقوم الدولة بتخفيض قيمة عملتها الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية لتحقيق عدد من الأهداف منها تشجيع صادرات البلد وتخفيض الواردات<sup>(2)</sup>. فبهذا الإجراء يصبح ثمن السلعة المحلية أقل من ثمن السلع الأجنبية مما يكسبها ميزة تنافسية، وفي نفس الوقت يرتفع ثمن السلع المستوردة أمام المحلية.

2- الأدوات الكمية:

تسمى بالوسائل الكمية لأنها تؤثر في كمية أو حجم التبادل التجاري للدولة مع الخارج وهي:

**أ- نظام الحصص:** يقصد بنظام الحصص أو القيود الكمية أن تضع الدولة حد أقصى للكمية أو للقيمة التي يمكن استيراده من سلعة معينة خلال فترة معينة<sup>(3)</sup>.

**ب- تراخيص الاستيراد:** يقصد بتراخيص الاستيراد تلك التراخيص أو التصاريح التي تمنح للأفراد والهيئات، قصد استيراد سلعة معينة من الخارج، وهي تعتبر إحدى وسائل الرقابة المباشرة على التجارة الخارجية<sup>(4)</sup>.

3-الأدوات التنظيمية:

وهي الوسائل والإجراءات التي تتدخل الدولة من خلالها في تنظيم قطاع التجارة الخارجية على النحو الذي يحقق أهدافها وهي:

(1) زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، المرجع سبق ذكره، ص 291.

(2) جاسم محمد، التجارة الدولية، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 142.

(3) موسى سعيد مطر، المرجع سبق ذكره، ص 70.

(4) جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، الطبعة 04، مصر، 1992، ص 169.



## وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر وبعض المؤشرات الاقتصادية

أ- المعاهدات التجارية: وتعقدتها الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية من اتفاق يعرض تنظيم العلاقات التجارية، التي تعتبر تعاقداً يتناول أمور تفصيلية تتعلق بالتبادل التجاري بين الدولتين، وتتضمن الإشارة إلى إجراءات بنوع من التفصيل كتحديد الكميات أو القيم أو بيان المنحزبات التي تدخل في نطاق المبادلات بين هاتين الدولتين.

ب- الاتفاقات التجارية: وهي معاهدة بين دولتين، بموجبها تنظم المعاملات الخارجية بينهما من تصدير واستيراد وطريقة سداد الديون والمستحقات وذلك بهدف زيادة تنمية حجم المبادلات التجارية لكل منها، وتحقيق المصالح الاقتصادية أو السياسية المشتركة<sup>(1)</sup>.

ج- اتفاقات الدفع: ينتشر أسلوب اتفاقات الدفع بين الدول الآخذة بنظام الرقابة على الصرف وتقييد تحويل عملاتها إلى عملات أجنبية، وهو اتفاق بين دولتين ينظم قواعد تسوية المدفوعات التجارية وغيرها وفق الأسس والأحكام التي يوافق عليها الطرفان.

د- التكتلات الاقتصادية: تظهر التكتلات الاقتصادية كنتيجة للقيود في العلاقات الاقتصادية الدولية ومحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد محدود من الدول، وتتخذ عدة أشكال قد تختلف فيما بينها من حيث الاندماج بين الأطراف المنظمة<sup>(2)</sup>.

هـ- الحماية الإدارية:

والمقصود بها مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى التشديد في تطبيق القوانين الجمركية . وتتخذ هذه القيود عدداً من الأشكال مثل اشتراط شهادة من مصدر السلعة ( شهادة المنشأ)، تحصيل المستورد نفقات التفثيش، فرض تكاليف مرتفعة على تخزين البضاعة أو نقلها والتشدد في م نغ دخول بعض السلع بحجة المحافظة على الصحة العامة<sup>(3)</sup>.

(1) أحمد فارس مصطفى، العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات جامعة حلب، سوريا، 1982، ص 163.

(2) المرجع نفسه، ص 298.

(3) جاسم محمد، المرجع سبق ذكره، ص 143.

### ثالثًا: أنواع سياسات التجارة الخارجية

قسم الاقتصاديون السياسات التجارية إلى نوعين رئيسيين سياسة حرية التجارة وسياسة الحماية:

#### 1- سياسة الحماية التجارية وحجج أنصارها

##### أ- مفهوم سياسة الحماية التجارية:

تعتبر سياسة الحماية من أقدم السياسات في التاريخ الاقتصادي عندما ناد بها التجاريون ويمكن

تعريفها بأنها: " هو مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي يضع قيودا مباشرة أو غير

مباشرة كمية أو غير كمية، تعريفية أو غير تعريفية على تدفق التجارة الدولية عبر حدود الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة".

##### ب- حجج أنصار الحماية التجارية:

يستند مؤيدو هذه السياسة إلى عدد من الحجج والمبررات منها:

تقليل الواردات ومن ثم قد تؤدي هذه السياسة إلى تحسين العجز في ميزان المدفوعات.

حماية الأسواق الوطنية من سياسة الاغراق التي تمارسها الدولة الأجنبية المصدرة لسلع رخيصة،

والإغراق إما أن يكون مؤقتا أو دائما لحماية المنتجين المحليين من الخسارة الكبيرة لأن المنا

الأجنبية بهذه السياسة تحرمها من الحصول على أرباح كافية.

تؤدي إلى تحقيق أهداف إستراتيجية وهي المتعلقة بأمن المجتمع سواء في بعده الاقتصادي أو الغذائي

أو العسكري، فقد يتطلب أمن المجتمع توفير حد أدنى من الغذاء عن طريق الإنتاج المحلي مهما

كانت تكلفته مرتفعة.

تؤدي الحماية إلى زيادة الإيرادات العامة للدولة من خلال الرسوم الجمركية المرتفعة على السلع

الكمالية، والسلع التي لها بدائل محلية، ويتوقف ذلك على مرونة الطلب على الواردات.

تؤدي إلى زيادة جذب رؤوس الأموال الأجنبية وزيادة العمالة في المجتمع<sup>(1)</sup>.

(1) عبد المطلب عبد الحميد، المرجع سبق ذكره، ص -ص 131-132.

## الفصل الثاني: الإطار النظري للتصدير في الفكر الاقتصادي

### وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر وبعض المؤشرات الاقتصادية

#### 2- سياسة الحرية التجارية

##### أ- مفهوم سياسة الحرية التجارية

ظهرت سياسة الحرية التجارية وانتعشت على أفكار الكلاسيك في مجال التجارة الخارجية ونادوا بضرورة وأحقية الأفراد والمؤسسات القيام بنشاط الاقتصادي والتبادل كما يرغبون دون تدخل الدولة، حيث يقوم نظام الحرية الاقتصادية والتجارية على نظريات آدم سميث وأتباعه من الاقتصاديين الكلاسيكيين أو التقليديين أمثال ريكاردوا، ستيوارث ميل، برفعهم شعار "دعه يعمل" باعتبار الفرد هو المنظم الرئيسي للعملية التجارية، ورفعوا شعار "دعه يمر" عن طريق التخفيض أو الإلغاء الكلي للتعريفات الجمركية، وتعرف هذه السياسة بأنها السياسة التي تتبعها الدولة أو الحكومة عندما لا تتدخل في التجارة بين الدول من خلال التعريفات الجمركية و الحصص والوسائل الأخرى.

##### ب- حجج أنصار سياسة الحرية التجارية:

ينادي أنصار الحرية بوجود القيام بالمبادلات الدولية الخالية من القيود والعراقيل استنادا للحجج

التالية:

- يؤدي إتباع سياسة حرية التجارة الخارجية إلى زيادة الدخل القومي لأطراف التبادل التجاري، ويعود بالفائدة على الاقتصاد الدولي بأكمله بدرجة أكثر من سياسة الحماية.
- يؤدي إتباع سياسة حرية التجارة الخارجية إلى تخصيص أفضل للموارد الاقتصادية وزيادة مستوى التشغيل والتوظيف في الاقتصاد القومي لكل دولة.
- تخفيض معدلات البطالة بدرجة أفضل من سياسة الحماية لأنها تساعد على الاستفادة من عناصر الإنتاج المتوفرة في الدول المختلفة.
- إن إتباع سياسة حرية التجارة الخارجية، يؤدي إلى تعظيم الصادرات في إطار إتباع إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير . ومن ثم تحقيق هدف التوازن الخارجي بدرجة أفضل بكثير من سياسة الحماية<sup>(1)</sup>.

(1) عبد المطلب عبد الحميد، المرجع نفسه، ص- ص 133-135.

### المبحث الثاني: ماهية التصدير

يعتبر التصدير منذ زمن طويل من القضايا الأساسية التي أولتها الدولة أهمية كبيرة وذلك بالنظر إلى الدور الذي كان يلعبه جلب الثروة حيث برزت أهم أفكار التجار في هذا المجال ثم تلتها مدارس متعددة أعطت له أهمية كبيرة على غرار المدرسة الكلاسيكية التي هي الأخرى قدمت عدة إسهامات للسعي وراء تطوير نشاط التصدير في العالم باتخاذ عدة سياسات وإستراتيجيات تناسب واقع وإمكانيات الدول وهذا ما عملت به العديد من الدول النامية من خلال تجاربها بالاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستغلال الميزة النسبية المحلية.

### المطلب الأول: مفهوم التصدير وأهميته وأهدافه.

لعملية التصدير أهمية وأهداف مختلفة في سياسات الدول الراغبة في تحقيق التنمية الاقتصادية مما جعله يحظى بدراسات العديد من المفكرين الاقتصاديين مما أدى إلى كثرة تعاريفه نذكر أبرزها:

### أولاً: مفهوم التصدير:

يمكن توضيح مفهوم التصدير من خلال ما يلي:

- " هي تلك العمليات التي تتعلق بالسلع والخدمات التي يؤديها بصفة نهائية المقيمون وغير المقيمين في البلد (1) . وبصيغة أخرى تمثل الصادرات انفتاحاً أجنبياً على السلع والخدمات المنتجة داخل البلد الأمر الذي يؤدي إلى الزيادة في دخل البلد ولذا تصنف الصادرات ضمن عوامل الإضافة أي التي تضيف قوة جديدة إلى تيار الانفاق الكلي، عن طريق أثر المضاف. " (2)

- "وتتمثل الصادرات في القيام بعمليات تجارية لبيع السلع والخدمات من مراكز إنتاجها المحلية إلى مراكز تسويقها بالخارج" (3)، وحسب الموسوعة الاقتصادية فمفهوم الصادرات يتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها إحدى الدول وتبيعها لدول أخرى في مقابل سلع أو خدمات تنتجها هذه الدول الأخرى، أو في مقابل الذهب والعملات الأجنبية التي تلقى قبولاً عاماً في التبادل التجاري أو في مقابل دين سابق أو

(1) Kada akacem, *comptabilites*, nationale, OPU, Alger, 1990, P138.

(2) محمد يونس، مقدمة في نظرية التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1986، ص 11.

(3) فؤاد مصطفى محمود، التصدير والاستيراد علمياً وعملياً، دار النهضة العربية، الطبعة 03، القاهرة، مصر،

1993، ص 23.

### وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر وبعض المؤشرات الاقتصادية

في مقابل تعويضات ومنح معينة<sup>(1)</sup>. وكتعريف عام: فإن الصادرات تعني قدرة الدولة وشركاتها على تحقيق تدفقات سلعية وخدمية ومعلوماتية ومالية وثقافية وسياحية وبشرية إلى دول وأسواق عالمية ودولية أخرى، بغرض تحقيق أهداف الصادرات من أرباح وقيمة مضافة وتوسع ونمو وانتشار وفرص عمل والتعرف على ثقافات أخرى وتكنولوجيا جديدة... إلخ<sup>(2)</sup>.

ويوجد في التصدير أسلوبين: أسلوب التصدير المباشر، وأسلوب التصدير الغير مباشر.

- **التصدير المباشر:** تقصد به ذلك النشاط الذي يترتب على قيام شركة ما ببيع منتجاتها إلى مستفيد عملي يتولى عملية تصدير المنتج إلى الأسواق في الخارج سواء كان المنتج بشكله الأصلي أو بشكله المعدل، ويفيد التصدير المباشر في تعميق معرفة وخبرة الشركة بالأسواق الدولية ويساعدها على زيادة كفاءة الإدارة في ميدان الأعمال الدولية أيضا.

- **التصدير غير المباشر:** يتطلب وجود صلة مباشرة بين الشركة المنتجة والشركة المصدرة في نفس الوقت، والشركة المستفيدة خارج البلد الأصلي للشركة المصدرة.

فالتصدير المباشر هو الذي يكتفي بتوصيل السلع إلى الموانئ والمطارات للشحن عن طريق المصدر وبنك المصدر إلى مستورد وبنك المستورد، أما التصدير الغير مباشر فيكون عن طريق وكلاء التوزيع والشركاء متعددة الجنسيات... إلخ.

### ثانيا: أهمية التصدير

يمثل نشاط التصدير أهمية كبيرة في اقتصاديات مختلف الدول وهو أحد العوامل الأساسية للتنمية الاقتصادية، فلمدة طويلة من الزمن اعتبر ه أصحاب النظرية التجارية وسيلة فعالة لتحقيق معدلات النمو المرجوة.

(1) هيكل عبد العزيز فهمي، المرجع سبق ذكره، ص 313.

(2) فريد النجار، تسويق الصادرات العربية: آليات تفعيل التسويق الدولي ومناطق التجارة الحرة العربية الكبرى، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2002، ص 15.

## وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر وبعض المؤشرات الاقتصادية

كم اعتبر طريقة ناجحة لجمع أكبر قدر ممكن من العملة الصعبة، فأهميته كذلك مرتبطة بحجم الإنتاج الذي كلما زاد اضطرت مختلف المؤسسات والشركات إلى مضاعفة الإنتاج قصد تغطية هذه الزيادة في السوق<sup>(1)</sup>.

والجدير بالذكر أن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي الناتج عن زيادة الصادرات يصاحبه تغيرات في أنماط الاستهلاك التكنولوجي وهذا ما بين التبادلية والمتداخلة بين معدل نمو الصادرات ومعدل نمو الدخل ولهذا يجب أن تعتبر الصادرات وتنميتها في الدول النامية من بين الأهداف الأساسية لهاته الدول<sup>(2)</sup>.

ويعتبر فتح المجال أمام الصناعات وتنمية الصادرات من أكثر المكاسب التي تعود على الدولة التي تمارسها مقارنة مع أمثالها من الدول المتقدمة، فبعد أن تصل الصناعات إلى تحقيق الفائض في الإنتاج في الأسواق الخارجية ومن أجل النمو والتوسع والبقاء في السوق، إذ أن تصدير الفائض من إنتاج الصناعات المختارة قد يعود بأهمية كبيرة على الدولة المصدرة، إذ أن توفير اليد العاملة الفنية الماهرة القادرة على الإنتاج وبتكاليف نسبية مميزة، ظروف المناخ، وفرة الموارد الطبيعية، ومن هذا المنطلق فالصادرات تؤدي إلى تحقيق مكاسب للدولة والمجتمع ككل، وتؤدي تنمية صناعات التصدير إلى رفع مستوى المعيشة للدولة بالإضافة إلى توفير الموارد المستمرة للاستثمارات، فنمو تلك الصناعات كنتيجة لتوسع أسواقها محليا ودوليا، يعني توسيع قاعدة تحميل التكاليف الثابتة مما يؤدي إلى تخفيض التكلفة الإجمالية، وبالتالي إتاحة الفرصة لتحديد أسعار أقل وتنمية أكثر وهكذا... إلخ، كما تؤدي إلى إعادة التوازن في ميزان المدفوعات عن طريق الحصول على العملات الصعبة<sup>(3)</sup>.

ولقد أثبتت العديد من الدراسات التجريبية أن النمو السريع للصادرات يعجل النمو الاقتصادي، كما أثبتت تجارب العديد من الدول النامية كدول شرق آسيا التي تبنت إستراتيجية تشجيع

(1) نعيمى فوزي، التجارة الدولية، دروس في قانون الأعمال الدولي، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 67.

(2) محمد عبد المنعم غفر وأحمد مصطفى فريد، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص 98.

(3) جاسم محمد، المرجع سبق ذكره، ص 20.

## الفصل الثاني: الإطار النظري للتصدير في الفكر الاقتصادي

### وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر وبعض المؤشرات الاقتصادية

الصادرات كخيار تنموي أن هذا الخيار يوفر وسائل النمو الاقتصادي على نحو أسرع مما يتحقق في ظل سياسات إحلال الواردات<sup>1</sup>.

#### ثالثا: أهداف التصدير:<sup>(2)</sup>

##### 1- الأهداف المرتبطة بالإستراتيجية التجارية وهي:

- تجاوز السوق الوطنية المشبعة-توزيع جغرافي للمخاطر- التكيف مع المنافسة.
- التواجد في السوق الدولية.

##### 2- الأهداف المرتبطة بالجانب المالي وهي:

- الزيادة في رقم الأعمال .
- رفع هوامش المردودية والإيرادات المالية.
- رفع مردودية رؤوس الأموال المستثمرة - تسمح المنافسة من الرفع من فعالية التسيير المالي للمؤسسة.

##### 3- الأهداف المرتبطة بتحسين شروط الإنتاج:

- تحسين قدرات الإنتاج بالمؤسسة.
- استغلال الامتيازات المتوفرة.
- خفض الكلفة الإنتاجية.
- رفع من جهود البحث والتطوير.

---

(1) قدي عبد المجيد، وصاف سعدي، آليات ضمان الائتمان وتنمية الصادرات -حالة الجزائر-، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثاني، بسكرة، 2002، ص 218.

(2) حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012-2013، ص 51.

### المطلب الثاني: أهم نظريات التصدير

إن أهم النظريات التي ساهمت في تطوير عملية التصدير هي كالاتي:

#### 1- سياسة التصدير عند التجاريين:

أكد التجاريون على إن الوسيلة الفعالة لتحقيق القدر الأكبر من المعادن النفسية (الثروة) للأمة هي التجارة الخارجية كما دعوا إلى تسخير كل النشاطات الاقتصادية الأخرى لكي تكون في خدمة التجارة الخارجية، ولم تقتصر مطالبهم بتدخل الدولة في التجارة، وإنما طالبوا بضرورة تدخلها المتكامل في الحياة الاقتصادية لضمان نجاح التجارة، كما طالبوا كذلك بتدخل الدولة من أجل تنظيم علاقتها التجارية مع الدولة الأخرى وذلك لأن التجارب تجلب أكثر قدر من الثروة للدولة وتقلل من الخسائر الناجمة عن هذه التجارة، حيث رأى التجاريون أن تحقيق قدر كبير من المعادن النفسية يأتي من خلال الميزان التجاري، وبذلك فقد تمثلت السياسة التجارية لديهم في إنتعاش وتشجيع الصادرات والتقليل من الواردات، وأعتبر التجاريون أن التجارة الخارجية والتصدير أداة فعالة لزيادة الثروة، وقد تمثلت سياسة التصدير لديهم في تشجيع الصادرات من السلع الصناعية بكافة الوسائل والعمل بشكل مستمر على توسيع وإيجاد وإكتساب الأسواق الخارجية الجديدة بالإضافة إلى تقديم الدعم والمعونة المالية لبعض الصناعات التصديرية لمواجهة المنافسة الخارجية وإنشاء المستودعات الكبيرة للسلع الجاهزة للتصدير وتشجيع عمليات التصدير ودعمها، ومن هنا وجد التجاريون في التجارة الخارجية بصفة عامة والتصدير بصفة خاصة أداة فعالة لزيادة الثروة<sup>(1)</sup>.

#### 2- الصادرات في الفكر الكلاسيكي

حسب نظرية حرية التبادل تعتبر التجارة الخارجية بصفة عامة والتصدير بصفة خاصة عامل لتحقيق الرفاهية الجماعية حيث أن أنصار هذه النظرية يعارضون تماما آراء النظرية التجارية، فأحد رواد الفكر الكلاسيكي وهو "أدم سميث" يقول أن تقسيم العمل يجبر الدولة على أن تتخصص في إنتاج السلع التي تملك فيها ميزة تنافسية ثم تقوم بتوزيع الفائض أي تقوم بتبادل الفائض لديها بينها وبين الدول الأخرى<sup>(2)</sup>.

(1) وصاف سعدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة الباحث، العدد 01،

جامعة ورقلة، الجزائر 2002، ص ص 06-07.

(2) المرجع نفسه، ص 07.



## وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر وبعض المؤشرات الاقتصادية

لقد ثار التساؤل عما سيكون عليه الحال إذا كان هناك دولة محرومة من كل ميزة مطلقة في

إنتاج أي سلعة إذا ما تم مقارنتها بالدول الأخرى، هل تأخذ مثل هذه الدول بسياسة الاكتفاء الذاتي وتحرم التجارة بينها وبين الدول الأخرى؟ أم انه يجب عليها الدخول في صراع الحياة الاقتصادية الدولية؟

الواقع أن تحليل "آدم سميث" لم يجب على هذا التساؤل، فأجاب "ريكاردو" في نظريته المعروفة باسم نظرية التكاليف النسبية وتتلخص على انه " إذ سادت حرية التجارة فإن كل دولة تتخصص في إنتاج السلع التي تنتج في الخارج بتكلفة منخفضة نسبياً " أي يتمتع في إنتاجها بميزة نسبية، وذهب تحليل " ريكاردو " على أبعد من ذلك بحث أوضح أن ظروف الإنتاج حتى لو كانت في صالح دولة معينة بالنسبة لجميع السلع محل الدراسة فإن كل دولة في هذه الحالة سوف تتخصص في إنتاج سلعة ذات نسبة أكبر أو ذات مساوئ نسبية أقل، أما بالنسبة للنظرية الثانية " نظرية التعادل " فتنص على أن " التجارة تؤدي إلى تعادل العوائد النسبية والمطلقة لعناصر الإنتاج المتجانسة بين دول العالم" بمعنى أن حرية التجارة الدولية تنوب عن حرية حركة عناصر الإنتاج في إحداث تعادل على المستوى العالمي<sup>(1)</sup>.

وحسب هذه النظرية فإن الصادرات تلعب دوراً هاماً في توسيع القاعدة الإنتاجية في الاقتصاد وتحقيق الغلة المتزايدة وتحريك الاستثمار يضمن الحصول على أكبر كفاية ممكنة من استخدامات الموارد المحلية إلى جانب اجتذاب رؤوس الأموال الخارجية للاستثمار في ميدان إنتاج السلع التصديرية، وحسب هذه النظرية فإن التجارة الخارجية وخاصة الصادرات بأنها لم تكن مجرد أداة لإعادة تخصيص الموارد أو تحقيق التوزيع الأمثل لها، بل تعتبر عندهم قوة محرّكة للنمو<sup>(2)</sup>.

### 3- الصادرات في الفكر الحديث

ظهر العديد من الاقتصاديين الذين يحملون وجهة نظر مغايرة لما سبقهم من الاقتصاديين الذين يحملون وجهة نظر مغايرة إزاء دور الصادرات منهم *Singer, Marx, Myrdal, Nurkse*، حيث أشار *Marx* إلى استحالة قيام التجارة بدور فعال في الإنماء الاقتصادي للدول النامية في ظل السيطرة الكبيرة للدول الرأسمالية على العلاقات الاقتصادية الدولية وما تمارسه هذه الدول من استغلال ونهب

(1) حمشة عبد الحميد، المرجع سبق ذكره، ص- ص 52-53.

(2) وصاف سعيدي، المرجع السابق، ص 07.

## الفصل الثاني: الإطار النظري للتصدير في الفكر الاقتصادي

### وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر وبعض المؤشرات الاقتصادية

للثروات الدول الضعيفة أما "Myrdal" فإنه يرى أن التجارة الخارجية بين الدول النامية والدول المتقدمة تعمل على زيادة التفاوت القائم في المستويات الاقتصادية بين المجموعتين، ويرى أن الأسواق الكبيرة التي تختلقها التجارة الخارجية تعمل في المقام الأول على تعزيز وضع الدول المتقدمة التي تتمتع أصلاً بصناعة قوية مقابل ضعفها في الدول النامية، وميرال يشير على أن التجارة الخارجية لن تؤدي إلى الركود الاقتصادي، أما Nurkse فإنه يرى أن التجارة الخارجية أداة لانتشار النم و الاقتصادي فضلاً عن كونها وسيلة لتوزيع الموارد توزيعاً أكثر كفاءة، وضرب مثلاً على ذلك بالدور الذي لعبته التجارة الخارجية في البلدان الحديثة مثل كندا وأستراليا وجنوب إفريقيا والأرجنتين، كما أكد على ضرورة الاهتمام بهذا الجانب وذلك في الدول النامية، خاصة عندما تكون ظروف الطلب الخارجي على مواد التصدير وسلعة غير مواتية، وإزاء ذلك يبين تشاومه بما يتعلق بإمكانية قيام التجارة الخارجية بدور إنمائي للدول النامية ، وذلك نتيجة ما تواجه صادراتها إلى أسواق الدول المتقدمة من عقبات عديدة، هذا ما يجعل اللجوء إلى تنمية الصادرات أكثر من ضرورة<sup>(1)</sup>.

### المطلب الثالث: دوافع التصدير ومحدداته وأنواع الصادرات

نتطرق في هذا المطلب إلى أهم الدوافع المشجعة على التصدير ومحدداته وكذا إلى أنواع الصادرات المختلفة في أي دولة.

#### أولاً: دوافع التصدير

يمكن تلخيص دوافع التصدير فيما يلي:

عجز السوق المحلية عن تحقيق هدف النمو المتواصل أي إيجاد قطاع تصديري يمكن أن يشكل النواة الإستراتيجية لتنمية أشمل.

تشجيع إدارة الشركة على ممارسة نشاط التصدير.

بحث الشركات عن منافذ جديدة لتصريف منتجاتها نتيجة انخفاض الطلب على منتجاتها في السوق المحلية<sup>(2)</sup>.

(1) وصاف سعيدي، المرجع نفسه، ص 08.

(2) بديع جمال قذو، التسويق الدولي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة 01، مصر، 2009، ص 52.

## وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر وبعض المؤشرات الاقتصادية

تتبع مخاطر الدخول إلى الأسواق الخارجية، و الاستفادة من بيع المنتجات ذات التكنولوجيا العالية المبتكرة.

تصريف المنتجات ذات الإنتاج والاستخدام الموسمي في الأسواق العالمية، وكذا الاستفادة من تشغيل الطاقات والموارد الفائضة، والاستفادة من فرص التسويق الخارجية التي تحقق أرباح كبيرة، وذلك باغتنامها.

نمو الطلب في السوق الأجنبي وكذا ضعف المنافسة فيه، وهو عامل مهم لاقتحام السوق التجارية (1) وهناك دوافع أخرى نابعة من داخل المؤسسة:

أ- عوامل تجارية: تتمثل في تشبع السوق، ركود السوق، موسمية السوق، تخصص المؤسسة.

ب- عوامل مالية: تتمثل في البحث عن غلة الحجم واسترجاع الاستثمارات من خلال التوسع في المبيعات وتخفيض تكاليف الإنتاج وتخفيض الخطر من خلال التدويل والتواجد في عدة أسواق دولية.

ج- عوامل بيئية: تتمثل في طلب تلقائي من الزبائن الأجانب وتغيير المحيط الدولي نتيجة إزالة القيود وكذلك رغبة المسير في تدويل المؤسسة لامتلاكه الخبرة والقدرة على تحمل المخاطر.

عالمية الطلب على المنتجات وبالتالي القيام بتلبية هذا الطلب في الوقت المناسب<sup>(2)</sup>.

إن المرحلة المقبلة من هذا القرن، سوف تشهد آثاراً أخرى مترتبة عن العولمة التي أصبحت

الثروة المعلوماتية على المستوى العالمي والنمو المطرد في نشاط الشركات العابرة للقارات في إطار حرية التجارة ونمو أسواق رؤوس الأموال في معظم الدول، بالإضافة على ظهور شخصية المستهلك العالمي، لذا عملية التصدير وتنميتها سوف ترتبط بشكل متزايد بالقدرة على استخدام وتسخير أجهزة ووسائل المعلوماتية في اكتشاف فرص التصدير المتاحة عبر مختلف الأقطار، والمعروف أن الدول المتقدمة متفوقة في هذا المجال وهو ما يشكل تحدياً للدول النامية.

أما التحدي الثاني فيتمثل في تزايد أنشطة الشركات متعددة الجنسيات وقد ينعكس ذلك على الدول المضيفة بالإيجاب أو السلب فيما يتعلق بتنمية صادراتها وهذا ما يحتاج على الدقة في الدراسة، كما أن

(1) حمشة عبد الحميد، المرجع سبق ذكره، ص 56.

(2) لعلوي عمر، تشخيص التصدير بالمؤسسة وتحليل البيئة الخارجية ودورها في تحديد إستراتيجية غزو الأسواق، الملتقى العربي الخامس في التسويق الدولي، المنظمة العربية للتنمية العربية، تونس، 2007، ص 105.

## وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر وبعض المؤشرات الاقتصادية

تحرير ونمو الأسواق المالية قد يساهم في الاستثمار والتنمية خاصة في مجال صناعات الصادرات والذي يتم بدخول رؤوس الأموال، أما الحركة العكسية لهذه الأموال فيمكن أن يضر بهذا الهدف<sup>(1)</sup>.

### ثانياً: محددات التصدير

هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تدفع بالصادرات أو تقف عائقاً في تطور حجمها، ومن بين هذه العوامل أو المحددات نذكر ما يلي:

#### 1- المحددات الداخلية: تضم هذه المحددات العوامل التالية:

##### 1-1- طبيعة الهيكل الاقتصادي: يعتبر من أهم المحددات لحجم الصادرات ، ويظهر ذلك إذا ما قارنا

صادرات الدول النامية بمثيلتها في الدول المتقدمة حيث استغلال الدول النامية في مواردها لتموين صناعاتها وجعلها أسواقاً لتصريف منتجاتها خاصة الصناعية منها دون إعطاء دعم لهذه الدول النامية لتطوير القطاع الصناعي بها، بل عملت هذه الدول الاستعمارية على جعل اقتصاديات مستعمراتها ذات تبعية دائمة لها.

حيث تختص الدول النامية في الإنتاج الأولي من زراعة ،إنتاج منجمي...إلخ والذي ساهم في بحث الفقر والتأخر في الفن الإنتاجي وكذلك انتشار ظاهرة البطالة<sup>(2)</sup>. وقد انحصرت الصادرات بصورة أساسية في المنتجات الأولية، وبالتالي بروز ازدواجية اقتصادية حيث أن هناك قطاع منتج للتصدير متطور وقطاع تقليدي لعدم قدرة قطاع التصدير على خدمة بقية الأنشطة الاقتصادية وكل ما سبق انعكس مباشرة على هيكل الصادرات في الدول النامية.

##### 1-2- دوال الإنتاج في الدول النامية: نظراً للاعتماد الأولي في الدول النامية على العوامل الطبيعية

في الإنتاج خاصة في الإنتاج الزراعي، جعل من دوال الإنتاج الزراعي غير ثابتة والتي تظهر في عدم المرونة النسبية لدالة العرض الإنتاج الزراعي، بالإضافة إلى تميز الإنتاج الزراعي في الدول النامية بالانخفاض وارتفاع تكاليفه وارتفاع أسعار المنتجات مما يجعلها غير قادرة على المنافسة الدولية، مما شكل عائقاً على نمو الصادرات حيث انخفض الإنتاج ومنه قلّ العرض الناتج عن عدم كفاية الأساليب الفنية المستخدمة وكذا عدم توفر رأس المال لتطوير الجهاز الإنتاجي... وهذا ما جعل من التصدير قطاعاً قادر على النمو والتطور.

(1) عبد الرحمن يسري أحمد، قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، مصر، الإسكندرية، 2000، ص 118.

(2) محمد عبد المنعم غفر، المرجع سبق ذكره، ص 106.

### وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر وبعض المؤشرات الاقتصادية

3-1 الانفجار السكاني: أن النمو في الصادرات يتأثر بشكل سلبي بالنمو السكاني الكبير وهو أمر تتميز به معظم الدول النامية، حيث أن ظاهرة الانفجار السكاني، تؤدي إلى الامتصاص المتزايد للموارد الاقتصادية وتوجيهها على إشباع الحاجات المتزايدة للسكان، مما يجول دون تحقيق الفائض الوجه للتصدير وبالتالي التأثير في نمو معدل الصادرات.

4-1 اتجاه الاستثمار: إن توجيه الاستثمار يعتبر من المحددات الأساسية لحجم وهيكل الصادرات خاصة في الدول النامية، لهذا استوجب وضع بدائل لتنمية الصادرات عند توزيع الاستثمارات على مختلف الأنشطة الاقتصادية، بالنظر إلى ما تعانيه هذه الدول من عجز مستمر في موازين مدفوعاتها، بالإضافة إلى إعطاء تقلبات أسعار صادرات المواد الأولية في المدى القصير، وهذا كله باعتبار أن التصدير هو المصدر الوحيد لتمويل المشروعات الاستثمارية بالعملة الصعبة.

5-1 السياسة التجارية: إن الدفع بصادرات الدول النامية يستدعي تطوير الإنتاج وتحسين جودته لمواجهة المنافسة الدولية، وهذا يتحقق إلا في ظل سياسة تنمية متكاملة ومتناسقة ومبينة وفقا لإستراتيجية مستغلة لكل الموارد المتاحة بأفضل الطرق.

وفي هذا الإطار يمكن للسياسة التجارية المساهمة في تحسين معدلات التبادل، بتطبيق أساليب تجارية تعود بالمنفعة على الاقتصاد الوطني، لكن بالتجاوب مع السياسات التجارية للدول المتقدمة لكي لا تضع هذه الأخيرة عوائق أمام صادرات الدول النامية.

#### 2- المحددات الخارجية: تتلخص فيما يلي:<sup>(1)</sup>

1-2 أثر الطلب العالمي على صادرات الدول النامية : من خلال الدراسة للطلب العالمي على الصادرات من الدول النامية، يتبين أن هناك تباطؤ في زيادة هذا الطلب مما أثر سلبا على صادرات المواد الأولية، وهذا يفسر بما يشهده العالم من بروز البدائل الصناعية المرتبطة بالسياسة الإنتاجية في الدول المتقدمة وزيادة العراقيل التي تضعها هذه الأخيرة أمام ما تستورده من الدول النامية، وبالخصوص مع ظهور موجة التكتلات الاقتصادية بين الدول المتقدمة.

(1) بن يوسف حسينة، ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر ( 2000-2010)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص: إدارة العمليات التجارية، جامعة الجزائر-03، 2011-2012، ص 28-29.

## وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر وبعض المؤشرات الاقتصادية

2-2 أثر اتجاه شروط التبادل الدولي على الدول النامية: إن معدل التبادل بالنسبة للمواد المصدرة من طرف الدول النامية قد عرف تراجع ملحوظ، نتيجة عوامل مرتبطة بالعرض والطلب وبفعل ما يلعبه التقدم التكنولوجي خاصة.

### ثالثاً: أنواع الصادرات

يمكن تقسيم أنواع الصادرات إلى ما يلي:<sup>(1)</sup>

- 1- الصادرات المنظورة: يشمل هذا النوع من السلع والبضائع التي يبيعا المقيمون في دولة ما إلى مقيمين في دولة أخرى، وتنتقل عبر الحدود وتسمى بالصادرات المنظورة أو المرئية لأنها تقع تحت نظر رجال إدارة الجمارك عبر الحدود، حيث يمكن مشاهدتها، معاينتها وإحصائها في السجلات.
- 2- الصادرات غير المنظورة: تشمل مختلف الخدمات التي تتم بين المقيمين في دولة ما و المقيمين في دولة أخرى، مثل خدمات النقل، السياحة، التأمين، الدراسة، العمل، العلاج بالخارج... إلخ وكذلك خروج رؤوس الأموال للاستثمار بالخارج : النفقات الدبلوماسية، نفقات البعثات، مدفوعات البريد والهاتف، إيجار الأرقام وخدمات أخرى، تسمى أيضا بالصادرات غير المرئية. وبالعودة إلى ميزان المدفوعات: نجد عناصر كثيرة مكونة للصادرات من هذا النوع وهي:
  - الهبات وباقي المعاملات الوحيدة الجانب كالتحويل لمخدرات العمال الاجانب للخارج .
  - حركة رؤوس الاموال على المدى القصير، أي القروض قصيرة الأجل التي تمنح للخواص في الخارج، وديون البنوك الوطنية مع الخارج.
  - حركة رؤوس الأموال طويلة الأجل وتتمثل في القروض طويلة الأجل واستثمارات المحفظة والاستثمار المباشر.
- 3- الصادرات المؤقتة: وهي تلك البضائع أو الأموال التي يتم تصديرها للخارج لمدة معينة من الزمن ثم يعاد شرائها، ومن جملتها نجد:
  - المنتجات التي يراد تقديمها في المعارض والمؤتمرات أو الصالونات الدولية.
  - المواد، الأجهزة وآلات الأشغال الضرورية للقيام بمهام عمل بالخارج أو في إطار عقود مقاوله من الباطن.

(1) محمد بشير علي، قاموس اقتصادي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1990، ص -ص 110-111.

## الفصل الثاني: الإطار النظري للتصدير في الفكر الاقتصادي

### وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر وبعض المؤشرات الاقتصادية

---

♦ إرسال أجهزة أو آلات لإصلاحها بالخارج...إلخ.

4- الصادرات النهائية: تضم السلع والخدمات التي يتم تصديره بصفة نهائية أي لا رجعية فيها فتقطع علاقتها بالمصدر بمجرد وفائه بالالتزامات المتعاقد عليها مع المستورد بتسليمها له، ومثال على ذلك نجد: سلع وخدمات مبيعة للخارج والهيئات المالية الممنوحة للخارج.

### المبحث الثالث: عوامل نجاح عملية التصدير

باعتبار التصدير عملية حيوية وضرورية في اقتصاديات دول العالم، فهو يحتاج ويرتبط بخدمات عدة لتشجيعه ودعمه، ويتعين على الدولة من خلال الخطة المنتهجة في سياستها اتجاه عملية التصدير، تحديد نوع الخدمات المطلوبة لتحقيق الأهداف المسطرة على المديين القصير أو الطويل ، ليكون لها الأثر الإيجابي على قطاع التجارة الخارجية بصفة عامة. والمؤسسات الراغبة في خوض تجربة التصدير يجب عليها التساؤل عن وضعيتها وإستراتيجيتها المتبعة لخوض غمار هذه التجربة، وذلك من خلال البحث عن أهم المؤشرات والمتطلبات اللازمة لنجاح هذه العملية التصديرية، وكذلك محاولة فهم الطرق الأنجح من اجل التوجه نحو إستراتيجية تصديرية فعالة وهو ما سنتطرق له من خلال هذا المبحث.

#### المطلب الأول: مؤشرات الصادرات و تنافسيتها.

سنتناول فيه أهم مؤشرات الصادرات ومؤشرات تنافسيتها باعتبار أن القدرة التصديرية هي من أهم العوامل المحددة لقدرة الدولة على استيراد من جهة ومن جهة أخرى فإنها تعكس بصورة مباشرة طبيعة البيئة الاقتصادية للدولة، فيما يلي نذكر أهم هذه المؤشرات:<sup>(1)</sup>

#### أولاً: مؤشرات الصادرات: وتتمثل في:

1- نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي للدولة: وذلك باعتبار أنه كلما خصصت الدولة قدراً أكبر من إنتاجها للتصدير، كان ذلك دليل على اعتماد الدولة على العالم الخارجي في مداخلها وعلى اندماجها في التقسيم الدولي للعمل، غير أنه يجب الاحتياط من التفسيرات الميكانيكية لارتفاع نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي، فقد ترتفع هذه الأخير عند الدولة في الحصول على النقد الأجنبي اللازم لاستيراد السلع الاستثمارية والتقنية لإقامة قاعدة إنتاجية ممهدة لاستقلالها على المدى الطويل . فالعبرة هنا تكمن في نمط حصيلة الصادرات، وثمة عامل آخر يجب الاحتياط له، وهو نوعية الصادرات إذ ما كانت سلع أولية أو صناعية.

2- نسبة تغطية الصادرات للواردات : وذلك باعتبار أن العبرة ليست بارتفاع الصادرات وحدها أو بارتفاع نسبة الواردات وحدها، وإنما يجب أن يضاف إليهما معا عامل آخر يتمثل في مدى التناسب

(1) بن يوسف حسينة، المرجع سبق ذكره، ص- ص 36-37.



## وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر وبعض المؤشرات الاقتصادية

بين الصادرات والواردات أو مدى قدرة الصادرات على الوفاء بقيمة ما تحتاجه الدولة من الواردات حتى لا تضطر إلى الاستدانة والوقوع في أزمة الدين الخارجي والتبعية. وربما يكون من المناسب في بعض الظروف إيجاد حصيلة الصادرات إلى الواردات الجارية أي جملة الواردات بعد استبعاد الواردات من السلع الاستثمارية الرأسمالية.

تتوقف قيمة هذا المؤشر على مدى قدرة المنتجات القابلة للتصدير وكذلك على مدى فعالية سياسة الدولة في استخدام عائدات التصدير.

3- درجة التركيز السلعي للصادرات : نقصد به غلبة الوزن النسبي للسلعة أو مجموعة من السلع المصدرة على جملة الصادرات، فعندما ترتفع نسبة سلعة أو عدد قليل من السلع المصدرة إلى جملة صادرات الدولة، ارتفاعاً يتخطى النسبة التي يمكن اعتبارها نسبة مأمونة، تزداد احتمالات الحرج في وضع الدولة وتزداد احتمالات ضعف مقدرتها على المساومة وتزداد احتمالات التبعية للخارج. الأهم انه عند النظر إلى درجة التركيز السلعي للصادرات، هو التمييز بين السلع الأولية والسلع الصناعية، فالخطر يكون كبير في حالة السلع الأولية، بينما لا يدعوا ارتفاع التركيز للسلع الصناعية للحذر. يعتمد في تحلي هذا المؤشر على مجموعة أخرى من المؤشرات التي أعدتها "الانكتاد"، ومن بينها مؤشر تنوع الصادرات، الذي يقيس مدى انحراف هيكل صادرات الدولة عن هيكل الصادرات العالمية، وقيمتها تكون محصورة بين الصفر والواحد الصحيح، كما يساهم في التمييز بين الدولة التي لها هيكل صادرات أكثر تنوعاً.

### 4- النسبة المخصصة للتصدير من الإنتاج المحلي للسلع أو المجموعة السلعية الرئيسية

بعبارة أخرى نسبة ما يخصص من الإنتاج للاستخدام المحلي، سواء لأغراض استهلاك نهائي أو لأغراض التصنيع.

يعتبر من المؤشرات ذات الأهمية الكبرى في التعبير عن مدى تكامل الاقتصاد المحلي من زاوية التقارب بين نمط الإنتاج ونمط الاستهلاك. فأصل أن لا تعزل الصادرات عن الطلب المحلي، وإنما تكون امتداداً طبيعياً له.

### ثانياً: مؤشرات تنافسية الصادرات

هناك عدة مؤشرات تقيس تنافسية الصادرات لمختلف الدول نذكر منها ما يلي:

- 1- مؤشرات التنوع: يقيس انحراف حصة صادرات السلع لدولة معينة في إجمالي صادراتها عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية، ويتراوح هذا المؤشر بين 0 و 1، وتشير القيم الدنيا إلى درجات تنوع أكثر بينما تشير القيم الأعلى إلى درجة تنوع أقل، وعندما يصل المؤشر إلى الصفر يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية.
  - 2 - مؤشر التركيز: ويعرف بمؤشر هيرفندال-هيرشمان ويقاس مستوى التركيز السوقي لحصة الدولة من الصادرات / الواردات العالمية في سلعة أو مجموعة سلعية محددة أو تنوعها بين أكثر من سلعة ومجموعة سلعية، وتتراوح قيمة المؤشر ما بين 0 و 1، بحيث كلما اقترب هذا المؤشر من الواحد كلما كانت درجة تركيز الصادرات أكبر، بينما القيم الدنيا للمؤشر تشير إلى درجات تركيز أقل لكل من الصادرات والواردات.
  - 3 - مؤشر كفاءة التجارة : وهو مؤشر مركب يركز احتسابه على عدد من المؤشرات الفرعية لتنافسية الصادرات الوطنية في الأسواق العالمية، مثل متوسط نصيب الفرد من الصادرات، الحصة السوقية، تنوع المنتجات المصدرة وتنوع أسواق التصدير العالمية، ويؤدي احتساب مؤشر كفاءة التجارة إلى ترتيب عام لموقع الدولة المصدرة ضمن 184 دولة، وكذلك ترتيب فرعي للدولة حسب السلع المصدرة، وذلك بالنسبة لـ 14 مجموعة سلعية رئيسية<sup>(1)</sup>.
- لذلك اعتبرت هذه المؤشرات لها أهمية بالغة في تحديد المستوى التنافسي لأية دولة وذلك بالاعتماد على ما تقدمه هذه المؤشرات، وكذلك تمكن هذه المؤشرات من معرفة وتحديد مستويات الإنتاجية ومعرفة الأطر المناسبة من السياسات الاقتصادية الكلية الداعمة لبيئة الأعمال المتبعة . وقد أنشأت مؤسسات معنية بتطوير القدرات التنافسية وتقديمها وتحسين مؤشرات الحكومة، بهدف تطوير مؤشرات التنافسية على المستوى العالمي.

(1) تقرير صندوق النقد العربي، الفصل الثامن: التجارة الخارجية للدول العربية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2012، ص 171.

## الفصل الثاني: الإطار النظري للتصدير في الفكر الاقتصادي

### وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر وبعض المؤشرات الاقتصادية

وعلى رغم الجهود المبذولة والاهتمام المتزايد بقضايا التنافسية وتوافر الموارد الطبيعية والبشرية في كثير من الدول، إلا أن معظمها لا يزال يحتاج مزيداً من العمل لتعزيز التنافسية على ضوء مؤشرات التنافسية.

#### المطلب الثاني: متطلبات والظروف المحيطة بنشاط التصدير ومزايا وعيوب التصدير

ويتضمن هذا المطلب جزأين وهما كالتالي:

**أولاً: متطلبات التصدير:** من مجمل هذه المتطلبات نجد مجموعة من الخدمات التي تحتاجها عملية التصدير للقيام بوظائفها، منها:<sup>(1)</sup>

**1- التمويل:** تحتاج المؤسسات قبل الخوض في تجربة التصدير، إلى إمكانيات مالية خاصة بها في بعض الأحيان يتعدى ذلك الإمكانيات الذاتية وتلجأ على العالم الخارجي للقيام بالعملية من خلال مجموعة المبالغ المالية التي تمنحها البنوك الوطنية والخارجية أو الهيئات المالية الأخرى في شكل قروض.

**2- التأمين:** إن عملية التصدير تكون عرضة إلى مجموعة من المخاطر وهـ ذا الأمر يستوجب على المصدر الاحتياط لها وذلك عن طريق تحويل مجموعة هذه المخاطر إلى مؤسسات مختصة تعرف بمؤسسات التأمين.

**3- النقل:** تلعب وسائل النقل دور أساسيا في مجال التصدير من حيث أنها تسهل هذا النشاط بنقل السلع والبضائع من دولة إلى أخرى، وهناك العديد من طرق النقل البري منه والجوي، البحري والنقل بالسكك الحديدية دون إهمال دور عامل الزمن، ففي بعض الأحيان نجد أن المستورد يهتم باستلام السلع في اقرب الآجال الممكنة، لأجل ذلك يتوجب على مؤسسات النقل الاحتياط لعامل الزمن أكثر من غير من العوامل.

**4- الجبائية:** يلعب النظام الجبائي دورا هاما في النشاط الاقتصادي كونه يمثل أداة للدولة، التي تستعمل لإنعاش نشاط التصدير بتخفيض نسب الضرائب المفروضة على عملية التصدير و بالعكس لإحجائه بالرفع من هذه النسب، وهذا تبعا للسياسة التجارية المتبعة.

(1) بن يوسف حسينة، المرجع سبق ذكره، ص- ص 29-30.

## الفصل الثاني: الإطار النظري للتصدير في الفكر الاقتصادي

### وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر وبعض المؤشرات الاقتصادية

5-الجمركية: تخضع عملية التصدير لعملية الرقابة والمتابعة والتنظيم من قبل إدارة الجمركية، بتطبيق الإجراءات اللازمة لكل عملية وفقا لأنظمة التصدير المعمول بها، حيث نجد أن الخدمات الجمركية أحد الركائز الأساسية لقيام نشاط التصدير.

6-العبور: إن انتقال السلع من المصدر إلى المستورد يمر بطريقتين هما:

**الطريقة الأولى:** وهي الطريقة غير المباشرة، تستعمل في أغلب الأحيان وتكون فيها عملية التصدير عن طريق مؤسسة العبور للتصدير والاستيراد، فهي مؤسسة مختصة وموكلة لهذه المهام حيث تقوم بالإجراءات اللازمة على الأطراف المعنية بالعملية.

**الطريقة الثانية:** وهي الطريقة المباشرة، يعني ذلك أن المؤسسة هي التي تتولى وتقوم بعملية التصدير دون تدخل أي طرف آخر.

### ثانيا: الظروف المحيطة بنشاط التصدير

تتمثل أهم الظروف المحيطة والتي من شأنها أن تؤثر في التصدير تتلخص فيما يلي:

#### 1- الظروف الاقتصادية: تتمثل فيما يلي:

##### أ- الظروف الاقتصادية الداخلية:

حيث ترتبط إما بحالة النمو أو الركود الاقتصادي للدولة، حيث انه في حالة النمو تدعم حركة التصدير أم في حالة الركود الاقتصادي تضعف حكة التصدير وعليه يجب على المصدر أن يقوم بتحليل هذه الحالات، ويجب عليه كذلك تحليل التضخم والوضعية المالية للدولة المتعامل معها من حيث حجم مخزوناتا وديونها الخارجية بالعملة الصعبة.

##### ب- الظروف الاقتصادية الدولية:

حيث ينظر لها من خلال وضعية العملات الأجنبية على المستوى الدولي لان السوق الصعبة متقلبة مما يؤثر على حجم العملات الخارجية.

لذلك فإن هذه الظروف تعتبر ذات أهمية بالغة في التأثير على نشاط التصدير وعلى تحديد العملية التصديرية، ويأخذ في هذه الحالة وضعية العملات الأجنبية بصفة عامة، والعملات الرئيسية التي تبنى عليها تحويلات العملة بصفة خاصة.

2- الظروف الداخلية للمؤسسات القائمة بالتصدير: حيث يجب على المؤسسة هنا تحديد حجم ونوعية التصدير وذلك من خلال:

## الفصل الثاني: الإطار النظري للتصدير في الفكر الاقتصادي

### وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر وبعض المؤشرات الاقتصادية

أ- من حيث المنتج أو الخدمة المقدمة: وهي تتعلق بـ:

- ثمن المنتج.
- نوعية المنتج والخدمات المرتبطة به مثل خدمات ما بعد البيع.

ب- من حيث الأجهزة المكلفة بالتصدير: وهي:

- المصالح المكلفة بالتصدير الموجودة داخل المؤسسة.
- تسيير الموارد البشرية المكلفة بالتصدير مثل توظيف العمال وغيرها.

ج- من حيث القنوات المعتمدة في التوزيع: وهي:

- المنهجية المعتمدة لغزو الأسواق الخارجية مثل قنوات التصدير وغيرها.
- تنظيم التوزيع.

د- من حيث سياسة الاتصال: والتي تتعلق بـ:

- مدى استعمال المؤسسة المصدرة من وسائل الاتصال مثل معارض دولية، الانترنت وغيرها.

3- الظروف السياسية: حيث أن التصدير كغيره من المعاملات الدولية يتأثر بالأوضاع السياسية القائمة في بلد الاستيراد والتصدير.

4- الجوانب القانونية: إن اختلاف الأنظمة الاقتصادية والسياسية بين دول العالم أدى إلى اختلاف الأنظمة القانونية وبذلك يجب على رجال المعرفة التامة بتلك القوانين، وبذلك ظهرت المنظمات الدولية كالمنظمة العالمية للتجارة ومؤتمرات الأمم المتحدة للاقتصاد والتجارة وغرفة التجارة الدولية لتسهيل هذه المعاملات المتعلقة بمختلف أنواع المعاملات التجارية.

5- الجوانب الثقافية: حيث تتعلق بالعادات والتقاليد واللغة والدين للبلد الذي نتعامل معه والاستفادة منه يجب تحديد التصدير المناسب له.

6- جانب النمو السكاني: حيث أنه إذا كانت ظاهرة النمو السريع للسكان والذي يفوق معدلات النمو الاقتصادية يؤثر سلباً على نمو الصادرات، حيث أنه كلما زاد الاستهلاك المحلي للسلع والخدمات أدى ذلك إلى التأثير على معدل نمو الصادرات بالانخفاض والعكس صحيح.

## الفصل الثاني: الإطار النظري للتصدير في الفكر الاقتصادي

### وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر وبعض المؤشرات الاقتصادية

#### ثالثا: مزايا وعيوب التصدير

للتصدير مزايا وعيوب يمكن ذكر أهمها فيما يلي:<sup>(1)</sup>

المزايا: إن اعتماد المؤسسة على عملية التصدير لاختراق الأسواق الدولية يساعد على تحقيق مجموعة من المزايا أهمها:

-التصدير يجنب المؤسسة تكاليف إنشاء عمليات التصنيع في دولة أجنبية.

-يمكن المؤسسة من تقليل مخاطر التعامل دوليا.

-يعتبر وسيلة مناسبة للحصول على الخبرة الدولية.

-لا تحتاج المؤسسة إلى رأس مال كبير مقارنة بالبداية الأخرى.

العيوب: من عيوب الاعتماد على التصدير عند إختراق الأسواق الدولية ما يلي:

-قد لا يكون التصدير من الدولة الأم ملائما إذا كان هناك مواقع تكلفة أقل لتصنيع المنتج في الخارج.

-في حالة ارتفاع تكاليف النقل يصبح طريقة التصدير غير اقتصادية، وخاصة للمنتجات كبيرة الحجم.

-من أهم عيوب التصدير حواجز التعريفية الجمركية، وأحد أشهر الأمثلة هو قيام الولايات المتحدة

الأمريكية بفرض تعريفات جمركية على السيارات اليابانية المستوردة إليها، مما دفع العديد من

المؤسسات اليابانية إلى إنشاء مصانع داخل أمريكا.

-تعويض المؤسسة وكلاء للقيام بأنشطة التسويق في الخارج، وتكون لديهم ولاءات متعددة كالتعامل

مع المنافسين.

#### المطلب الثالث: إستراتيجية التوجه نحو التصدير

لقد عرفت الدول نوعين من إستراتيجيات التجارة الخارجية : فهناك الحمائيون الذين يدافعون

عن إستراتيجية إحلال الواردات المتطلعة نحو الداخل حيث يتم إحلال الإنتاج المحلي محل السلع

المستوردة، وهناك أنصار التجارة الحرة الذين ينادون بتبني إستراتيجية تشجيع الصادرات المتطلعة

نحو الخارج.

#### أولا- إستراتيجية الإحلال محل الواردات

تعتبر إستراتيجية الإحلال محل الواردات من أولى الإستراتيجيات التي أتبعها معظم الدول

النامية، لارتباط تلك الإستراتيجية تاريخيا بتوافر العديد من العوامل التي هيأت المناخ الملائم لتطبيقها

(1) غول فرحات، المرجع سبق ذكره، ص ص 191-192.

## وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر وبعض المؤشرات الاقتصادية

في الدول النامية خلال فترتي الحرب العالمية الأولى والكساد الكبير، ومضمون هذه الإستراتيجية راتيجية يتلخص في الوفاء باحتياجات السوق المحلية مما يتطلب حماية السوق المحلية ليتحول الطلب على منتجات المنتجة محليا عن طريق الرقابة التجارية، وتسمى الدول التي تتبع إستراتيجية الإحلال محل الواردات باقتصاديات التوجه الداخلي<sup>(1)</sup>.

إن الدول الناشطة في مجال البترول حاولت مراقبة مجموع الشركات البترولية بإتباع هذه الإستراتيجية وبالمثل للدول التي تزخر بثروات طبيعية معتبرة، وتتمتع بقاعدة صناعية وفق نموذج إحلال محل الواردات كمصر، البرازيل والمكسيك، وغير أنها فشلت في تطبيق هذا النموذج. اعترف "R.Brebich" منذ 1964 بمحدودية إحلال محل الواردات التي تعزل السوق المحلية عن المنافسة الدولية، حيث تؤدي إلى نمو مستمر للاستيراد.

إن هذه الإستراتيجية تتميز بصغر بقعة السوق وتزييف الأسعار المحلية مقارنة بمثلتها في الدول الأخرى. مما يؤدي على خلق مداخل لبعض الصناعات، وارتفاع مداخل طبقة اجتماعية محظوظة وتوسع نطاق استهلاك السلع الكمالية وتراجع قطاع السلع التجهيزية، مما يستدعي اللجوء إلى الاستيراد للحصول على مثل هذه السلع، وينتج عنه عدم التوازن في ميزان المدفوعات وتزايد التناقضات الاقتصادية والاجتماعية وخاصة تفشي ظاهرة التبعية المالية للخارج الناتجة عن النموذج الاستهلاكي.

وللخروج من هذه الوضعية أصبح التوجه نحو تصدير السلع المصنعة الحل الوحيد لذلك، كإحدى الدعوات التي دعت إليها المنظمات الدولية كالبنك العالمي خلال السبعينات.

قام "A.Krueger" بالتأكيد على أهمية إستراتيجية التصدير من خلال مقارنة معدل نمو المحقق في الدول المتبعة لنموذج إحلال محل الواردات ومعدل النمو في الدول التي انتهجت نشاط التصدير، وكذا القيام بنفس المقارنة في الدول التي اعتمدت على التجربتين في نفس الوقت، وانتهت المقارنة لغير صالح نموذج إحلال محل الواردات<sup>(2)</sup>.

(1) براوين شهرزاد، العوامل المحددة للصادرات الصناعة الجزائرية، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد 09، جامعة

الحمد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، جويلية 2015، ص 164-165.

(2) بن يوسف حسينة، المرجع سبق ذكره، ص 33-34.

## وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر وبعض المؤشرات الاقتصادية

ولتنفيذ هذه السياسة يتطلب استخدام عدة أدوات من أجل تخفيض أو منع الواردات من سلعة، أو مجموعة من السلع التي لها مثل محلي ومن أمثلة هذه الأدوات ما يلي:<sup>(1)</sup>

- **التعريف الجمركية على الواردات** : عبارة عن القائمة التي تتضمن بيان السلع التي تفرض عليها الضريبة منذ استيرادها وبالرسوم الواجب جبايتها عليها.

- **حصص الاستيراد التعريفية** : يسمح باستيراد كمية معينة من الواردات خلال فترة زمنية دون

إخضاع هذه الواردات إلى أي نوع من أنواع التعريفات الجمركية، ثم تفرض التعريف الجمركية على الكميات الإضافية من الواردات التي يسمح باستيرادها.

- **حصص الاستيراد الثنائية** : وفقا لحصص الاستيراد الثنائية يتم تحديد الحصص (الكمية) لما يمكن استيراده من كل دولة على حدة.

- **تراخيص الاستيراد**: التجارة الدولية تخضع لتقييد كمي بمقتضى تراخيص الاستيراد، أي عن طريق نظام تمنح بمقتضاه السلطات الحكومية أذن استيراد السلع لمن سمح له القيام بعمليات الاستيراد.

- **قيود التصدير الاختيارية** : عبارة عن اتفاق ثنائي بين حكومتين، تقوم الدولة المصدرة بمقتضاه بتنفيذ صادراتها من سلعة معينة إلى الدولة المستوردة.

- **تطبيق سعر الصرف وطني مغال فيه** : عبارة عن تقييم العملة المحلية بأعلى من قيمتها الحقيقية، ويعتبر هذا بمثابة ضريبة على الصادرات، حيث يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المصدرة مقومة بالعملة الأجنبية، وفي نفس الوقت يعتبر بمثابة إعانة للواردات، حيث يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المستوردة مقومة بالعملة الأجنبية.

وتعتمد إستراتيجية إحلال الواردات على وسيلتين أساسيتين وهما<sup>(2)</sup>: الحماية الجمركية وحصص الواردات، فمن خلال الحماية الجمركية التي تعتبر كوسيلة للتنمية التي تركز على مفهوم الصناعات الناشئة التي يتوجب على الحكومة إما دعم هذه الأخيرة أو حمايتها عن طرق فرض رسوم جمركية أو عن طريق تقييد الكمية المستوردة - عرقلة الواردات - وتسمى بالتغيير الكمي أو الكوتا أو ترخيص

(1) سامي حاتم عفيفي ومحمود حسن حسني، مدخل إلى سياسات التجارة الخارجية، مكتبة عين الشمس، الطبعة 01، القاهرة، 1991، ص -ص 79-80.

(2) طه عبد الله منصور وعبد العظيم محمد مصطفى، اقتصاديات التنمية، دار المرجع للنشر، الرياض، 1995، ص 679.



## وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر وبعض المؤشرات الاقتصادية

الاستيراد، وتحاول هذه الإجراءات أن تحمي الصناعات المحلية من المنافسة الأجنبية، وإلا فلن تكون هناك سوى فرص محدودة قليلة لنشأة هذه الصناعات، ناهيك عن عدم نضجها لمستوى المنافسة الكفاء.

وقد أدت الحماية المفرطة والتدخل البيروقراطي في تحديد الأسعار والأجور إلى حدوث اختلال في الاقتصاد وانخفاض معتبر في الإنتاجية، والذي أدت إلى تعرض هذه الاقتصاديات إلى أزمة حادة في منتصف ثمانينات القرن الماضي جراء تطبيق سياسة نقدية متشددة في الدول الصناعية لمحاربة التضخم، مما أدى إلى ارتفاع في قيمة الدولار وارتفاع كبير لأسعار الفائدة في الأسواق الدولية<sup>(1)</sup>، ونتيجة لذلك بدأت الدول النامية تعطي أهمية متزايدة لما بات يعرف بإستراتيجية تشجيع الصادرات.

### ثانياً- إستراتيجية تشجيع الصادرات

يعرفها كروغر (Krouger,1981) بأنها مجموعة من الإجراءات والوسائل التي يتم إتباعها لتحفيز جميع السلع المصدرة دون الاقتصاد على سلعة واحدة، أما (1990، 1985et Bhag wati، Balassa فقد عرفها على أنها الإستراتيجية التي تهدف إلى زيادة الصادرات من خلال تقديم حوافز سعرية غير متحيزة لصالح صناعات بدائل الواردات، ولضمان تنفيذ هذه الإستراتيجية فقد وضع إستراتيجية سعرية غير متحيزة لصالح صناعات بدائل الواردات، ولضمان تنفيذ هذه الإستراتيجية فقد وضع (gherawy et Milner,1993) مجموعة من الأدوات لتحفيز الاستثمار في الإنتاج من أجل التصدير مثل الإعفاءات الضريبية والإعفاءات الجمركية والإعفاءات الضريبية المباشرة وغير المباشرة على الأنشطة التصديرية على منح ائتمان تصديري لاستيراد المدخلات الوسيطة اللازمة لصناعات التصدير، مع تخفيض ائتمان تقديم المرافق العامة للأنشطة التصديرية، بالإضافة إلى تقديم دعم مباشر للصناعات التصديرية<sup>(2)</sup>.

ولقد تم الأخذ بإستراتيجية التصنيع للتصدير بسبب النتائج السلبية التي ترتبت على الأخذ بإستراتيجية الإحلال محل الواردات، فضلا عن كون الصادرات هي مصدر إضافة إلى الدخل المحلي

(1) بلقاسم العباس، السياسات الصناعية في ظل العولمة، المعهد العربي للتخطيط، العدد 111، الكويت، 2012، ص10.

(2) محمود حامد عبد الرزاق، تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات ودعم التنمية الصناعية، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص34.

### وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر وبعض المؤشرات الاقتصادية

في كل بلد يأتي إليه النقد الأجنبي اللازم لاستيراد السلع الاستثمارية والاستهلاكية، والاهتمام بالصادرات يفتح المجال أمام توسيع الأسواق والأخذ بالإنتاج الكبير، وما يتولد عن هذا الإنتاج من انخفاض تكلفة الوحدة المنتجة وزيادة قدرتها التنافسية على المستوى الدولي، كما تقوم الصادرات أيضا بدور هام في تحسين وتطوير أساليب الإنتاج في الصناعة المحلية.

أما بالنسبة لمضمون إستراتيجية التصنيع للتصدير فهي تهدف إلى التركيز على إنشاء صناعات معينة تتوفر فيها فرص تصدير ناتجها أو جزء منه إلى السوق الخارجي، و يعني هذا أن تلك الإستراتيجية تقوم أساسا على تنمية الصادرات الصناعية للدول النامية التي تشق طريقها إلى السوق الخارجي، وبالتالي فإن هذه الإستراتيجية تعطي أهمية كبيرة للتصدير حيث تعتبره المسؤول الأول عن تمويل خطط التنمية في الدول النامية، وهذا يكون لصالح الدول النامية عن طريق التقليل بقدر المستطاع من تصدير السلع الأولية بشكلها الخام والاتجاه نحو تصنيعها بهدف الإسراع بخطى التنمية، وتسمى الدول التي تتبع إستراتيجية التصنيع للتصدير باقتصاديات التوجه الخارجي<sup>(1)</sup>.

#### - الصعوبات التي تواجه تطبيق إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير

تواجه الدول النامية أثناء تطبيق إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير مجموعة من الصعوبات يتمثل أهمها فيما يلي:

ارتفاع تكاليف المنتجات الصناعية نتيجة تخلف أساليب الإنتاج. جلب الاستثمارات الأجنبية لإقامة صناعات تصديرية بالدول النامية لا يتم بسهولة وإنما يحتاج إلى توفير شروط معينة مثل الإعفاءات الضريبية والجمركية، وتوفير الخدمات الأساسية بأسعار منخفضة، وتوفير الاستقرار الاقتصادي والسياسي في هذه الدولة، وقد يصعب على بعض الدول النامية هذه الظروف. ارتفاع الحواجز الحمائية التي تضعها الدول المتقدمة أمام الواردات الصناعية القادمة من الدول النامية.

شدة المنافسة من جانب الدول الصناعية الكبرى التي سبقت في مجال التصنيع ويسمح للدول النامية بإقامة صناعات تصديرية قادرة على المنافسة في الأسواق الخارجية، وهذا ما يتطلب منها رفع مستوى إنتاجها حتى ينجح تصديرها للخارج.

(1) براين شهرزاد، المرجع سبق ذكره، ص- ص 165-166.

وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر وبعض المؤشرات الاقتصادية

افتقار الكثير من الدول النامية لثقافة التصدير، لذلك تجد صعوبات كبيرة في التوجه إلى إستراتيجية

تشجيع الصادرات لجعلها بأسس قيام هذه الأخيرة.

- شروط نجاح إستراتيجية التصنيع من أجل التصدي

إن نجاح استراتيجية التصنيع من أجل التصدير في تنويع هيكل الصادرات السلعية لصالح

الصادرات غير النفطية بالدول النامية يتطلب توفير بعض الشروط التي من شأنها تحقيق النجاح والتي

يمكن ذكرها فيما يلي:<sup>(1)</sup>

◆ دعم القطاع التصديري وإلغاء التحيز ضده من خلال إحاطته بمجموعة من الحوافز مثل الإعفاءات الضريبية.

◆ الابتعاد عن الإجراءات البيروقراطية والقيود التي تنفر المستثمرين وتعيق الإصلاحات الاقتصادية.

◆ تقليص دور القطاع العام وتشجيع عمل القطاع الخاص.

◆ الاعتماد على سياسة إقراض مبنية على أسعار فائدة تنافسية تسمح بتشجيع الاتجاه نحو الاستثمارات المنتجة مثل الصناعات كثيفة رأس المال.

◆ الاستفادة من المناطق الحرة التصديرية.

◆ تطبيق سياسة مرنة لسعر الصرف وأن يخضع تحديد أسعار الصرف تغرق السوق مما يسمح

بمعالجة الاختلال المتمثل في انخفاض سعر صرف الصادرات عن سعر صرف الواردات.

من خلال ما سبق يتضح لنا أن إستراتيجية التصنيع للتصدير هي الأكثر ملائمة للدول النامية

بهدف النهوض بتنميتها الاقتصادية، ونتيجة ذلك نجد أن غالبية الدول النامية اتبعت هذه الإستراتيجية،

بل حتى أن مركز التجارة الدولي يقوم بمساعدة الدول النامية لتدعم هذه الإستراتيجية عن طريق تنمية

صادراتها الصناعية.

(1) قاسمي الأخضر، أثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة مستقيلية حول تنويع

الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص: اقتصاد تنمية،

جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2013-2014، ص-ص 12-13.

## وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر وبعض المؤشرات الاقتصادية

### المبحث الرابع: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مكونات الاقتصاد الكلي

تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة مصدرا تمويليا لاقتصاديات الدول النامية، حيث تساهم في بناء تنميتها من خلال ما يملكها من تكنولوجيا متقدمة ومعارف وتقنيات جديدة في التسيير، بالإضافة إلى الرفع من القوة التصديرية التي بدورها تساهم في دفع عجلة النمو وتحسين قنوات توزيع وتسويق السلع المنتجة والمصدرة من طرف البلدان بسبب ضيق أسواقها، وبفضل احتكاكها مع القطاعات الصناعية المحلية تؤدي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تحسين مستويات التكوين وخبرة اليد العاملة المحلية.

### المطلب الأول: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية

#### أولاً: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي

يمكن أن نميز بين 3 أنواع من الآثار:

أ: الأثر الكمي: وتعني به تطور حجم الاستثمار الإجمالي في اقتصاد البلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر.

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث زيادة في حجم الاستثمار المحلي عندما ينشئ وحدات إنتاجية جديدة، أو مضيفاً أصولاً إنتاجية جديدة لوحدات قائمة من قبل مع اشتراط عدم استخدام الموارد المالية المحلية في تمويل هذا الاستثمار، لأن استخدام هذه الموارد من طرف المستثمرين الأجانب يعني حرمان نظرائهم المحليين من إحداث نفس الزيادة في حجم الاستثمارات المحلية (أثر تكاملي) وتجدر الملاحظة أن الاستثمار الأجنبي المباشر إذا دخل مشترياً لإحدى المؤسسات الوطنية القائمة فإن الحجم الإجمالي للاستثمارات الوطنية لن يتغير بمعنى أن الاستثمار الأجنبي المباشر أحدث أثر إحلالي على الاستثمار الوطني.

ب: الأثر النسبي: من خلال الإحصائيات الواردة في الجدول رقم (2-01) نلاحظ أن الحجم الأكبر من التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر يتجه نحو البلدان المتقدمة، في حين تحصل الدول النامية على نسبة بسيطة من هذه التدفقات.

فخلال الفترة 1990-2005 كانت أكثر من 60% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تتجه نحو الدول المتقدمة باستثناء 5 سنوات (94-96-97-04-05) التي حصلت فيها هذه الأخيرة على 56%، 57%، 59%، 56%، 59% على الترتيب من إجمالي التدفقات العالمية لهذا النوع من الاستثمار،

## الفصل الثاني: الإطار النظري للتصدير في الفكر الاقتصادي

### وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر وبعض المؤشرات الاقتصادية

وهذا يعني أن حصة بقية الدول من الإستثمار الأجنبي المباشر لم تتعد نسبة 40% منذ سنة 1990 إلى 2005 في حين بلغت بين 41،44% هذا خلال السنوات الخمس المذكورة آنفاً.

الجدول رقم (2-01): يوضح حجم التدفقت العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد

خلال الفترة ( 1990-2005 )

السنوات	الدول المتقدمة		بقية الدول		العالم	
	النسبة%	مليون دولار	النسبة%	مليون دولار	النسبة%	مليون دولار
1990	83	169777	17	34035	100	203812
1991	72	114792	28	44144	100	158936
1992	68	120295	32	55547	100	175841
1993	61	133850	39	85570	100	219420
1994	57	145135	43	110853	100	255988
1995	61	203462	39	127606	100	331068
1996	57	219908	43	166232	100	386140
1997	56	269654	44	212257	100	481911
1998	68	472545	32	218360	100	690905
1999	76	828352	24	258398	100	1086750
2000	80	1107987	20	279967	100	1387954
2001	70	571483	30	246092	100	817575
2002	76	547778	24	168350	100	716128
2003	64	358539	36	199330	100	557869
2004	56	396145	44	314610	100	710755
2005	59	542312	41	373965	100	916277

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي لسنوات مختلفة ( 1996-2006 ).

## الفصل الثاني: الإطار النظري للتصدير في الفكر الاقتصادي

### وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر وبعض المؤشرات الاقتصادية

#### ت- الأثر النوعي:

بالرغم من أهمية التراكم الرأسمالي - للأصول الإنتاجية- للنمو الاقتصادي إلا انه غير كاف لوحده لأن النمو المستمر يستدعي توفر الموارد البشرية المؤهلة والمعرفة التكنولوجية المتقدمة، علاوة على التراكم المستمر للأصول الثابتة، وفي هذا الخصوص يفترض أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث الآثار الثلاثة في الاقتصاد المضيف له من زيادة في حجم الاستثمار ومساهمة في تحسين تأهيل الموارد البشرية ونقل المهارات والتكنولوجية.

حيث أن هناك مجموعة من الدراسات الميدانية التي تشير لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي ومنها:<sup>(1)</sup>

- دراسة "agosinmayer" لسنة 2000 قام بتحليل أثر التدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر على تحفيز أو مزاحمة الاستثمار المحلي في عينة من الدول النامية في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية خلال الفترة 1970-1996، حيث توصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر له أثر تحفيزي في الدول الآسيوية وله أثر مزاحمة في دول أمريكا اللاتينية، وأثر محايد في إفريقيا.

- دراسة " جمال محمود عطية عبيد " المتعلقة بالاقتصاد المصري خلال الفترة 1987-2000، حيث كان التأثير إيجابيا على الاستثمار أين بلغت قيمة معامل الاستثمار المحلي حوالي 3.2، والذي يشير بدوره إلى أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر خلال تلك الفترة كان مشجعا للاستثمار المحلي، وقد تم تبرير ذلك بقدرة الشركات المصرية على التكيف مع التكنولوجيا الحديثة المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر.

وبهذا يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي على نحو حركي كالتالي:

- قد يشجع الاستثمار المحلي من خلال خلق فرص استثمارية جديدة للشركات المحلية في الصناعات القائدة وان يخفف الاختناقات التي تواجه النمو الاقتصادي مثل النقص في البنية الأساسية والمعاملات الأجنبية.

- يمكن الاستثمار الأجنبي المباشر أن يحفز الاستثمار المحلي من خلال أثار الروابط الصناعية أي شراء المدخلات الصناعية والمصنوعة محليا من الشركات المحلية وجهازها بالمدخلات الوسيطة.

(1) عبد الكريم بعداش، المرجع سبق ذكره، ص 24.

## وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر وبعض المؤشرات الاقتصادية

-قد يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر شكلا ماديا كمعدات وآلات وتجهيزات تكنولوجية والتي لا يمكن صناعتها ومن ثم فهي ضرورية لتكوين رأس المال المحلي في البلد النامي المضيف.

وفي المقابل إن زيادة رؤوس الأموال الأجنبية قد تؤدي إلى ضخامتها وتركزها في أيدي قليلة ما يؤدي إلى السيطرة على الاقتصاد الوطني، كما يمكن أن توجه هذه الأموال لتحقيق مصالح متعارضة مع المصالح الوطنية أضرار بها كإغراق السوق بمنتجات صناعية رخيصة لا تقوى الصناعات المحلية على منافستها، مما يؤدي إلى القضاء على الصناعات الوطنية.

### ثانيا- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو والتنمية الاقتصادية

#### أ-تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

يلعب النمو دورا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، وعليه سوف تقوم بإبراز تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو، وبغرض إبراز هذا النوع من التأثير فقد أجريت العدي من الدراسات، سواء من طرف الكلاسيك أو النيوكلاسيك أو حتى الاقتصاديين الجدد وكلهم حاولوا تفسير هذا التأثير من وجهة نظر واحدة، لذا لم يتوصلوا إلى إيجاد كيفية التأثير<sup>(1)</sup>، ومن أهم تلك الدراسات نذكر:

دراسة "دوميلو Demillo" سنة 1999 وتناولت العلاقة بين الاستثمار و الاستثمار الأجنبي المباشر وتراكم رأس المال ونمو الإنتاجية، وشملت الدراسة 15 دولة متقدمة و 17 دولة نامية خلال الفترة 1970-1990 و أو ضحت هذه الدراسة اختلاف العلاقة بين المجموعتين<sup>(2)</sup>.

كما قام "بورزنتين Borszentein" وآخرون عام 1998 بدراسة على عينة تتكون من 69 دولة نامية لقياس أثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي في هذه البلدان، خلصت الدراسة على وجود أثر ايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو، ولكن ذلك يتوقف على رصيد رأس المال البشري المؤثر في البلدان النامية.

(1) رفيق نزاري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي- دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب- رسالة ماجستير، فرع: اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008-2009، ص56.

(2) Demello LR, **Foreign Direct Investment**, led to growth, Evidence from time Series and panel data, Oxford Economic papers, n°15, London,1999, P48.

### وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر وبعض المؤشرات الاقتصادية

كما أظهرت إحصاءات الاونكتاد حول تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أن النمو الاقتصادي هو المحفز لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وليس العكس، وبعبارة أخرى فإن الدول التي تتمتع بمعدلات نمو مرتفعة هي التي تستقطب الاستثمارات وليس العكس.

ومن هذا يتضح لنا أن الأثر الذي يحدثه الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي هو أثر إيجابي في كثير من الأحيان حيث يتضح هذا من خلال الدراسات التي أقيمت وأكدت على الدور الذي تلعبه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في علاقتها بالنمو الاقتصادي.

ب- تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية:

تمثل الاستثمارات عملية بناء للأصول المادية الثابتة وزيادة التكوين الرأسمالي، وبهذا يؤدي الإنفاق الاستثماري إلى زيادة القدرات الإنتاجية للبلاد، ورفع معدل النمو وتحسين الوضع الاقتصادي بصورة عامة، حيث تساهم عمليات الاستثمار الموجهة بصورة صحيحة إلى زي ادة التشابك والترابط بين القطاعات الاقتصادية مما يحقق وحدة الاقتصاد الوطني وتكامل قطاعاته الإنتاجية ودفع عجلة التنمية إلى الأمام بصورة متواصلة.

ولهذا طالما نظر اقتصاد التنمية إلى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول النامية بطريقة ايجابية، وهذا من خلال التجارب الناجحة للاقتصاديات الرأسمالية والأسواق الحرة، بحيث أنه ي يد من المنافسة ويحسن الكفاءة ويزيد من فرص العمل ويحسن توزيع الدخل، وفي هذا الإطار من الصعب أن لا نصل إلى استنتاجات ايجابية عن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية.

إلا أن هذه الاستنتاجات تنطبق في الواقع على الدول المتقدمة أكثر من الدول النامية، مما جعل عملية تقييم الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التنمية عملية معقدة، حيث يجب على الدول النامية أن تلتزم الحذر إزاء انتهاج موقف غير مدروس من المكاسب الخاصة بهذا الاستثمار، فوجود حصة كبيرة منه في إجمالي تدفقات رأس المال دلالة على ضعف وليس على قوة البلد المضيف، فالتحويلات المرتبطة بهذه الاستثمارات تؤثر سلبا على ميزان المدفوعات في الدول النامية، كما أنها تتحكم بأقدار



## وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر وبعض المؤشرات الاقتصادية

الدول وخيارات شعوبها وتوجيهها نحو ما يلائم مشروعات الاستثمارات مما يوفر لها فرصة اختيار الاستثمارات الأكثر ربحا والأقل وقتاً<sup>(1)</sup>.

### ثالثاً: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الموارد البشرية

يتجلى الأثر الذي يفرزه الاستثمار الأجنبي المباشر على رأس المال البشري بطريقة غير مباشرة حيث أنه ينشأ إما نتيجة للتعليم والخبرة المكتسبة بفعل احتكاك العمالة المحلية بالشركات المتعددة الجنسيات، أو نتيجة للتشريعات التي تسنها حكومات الدول المضيفة كقيود على هذه الشركات حتى تضمن أقصى استفادة منها في مجال تأهيل رأس المال البشري المحلي، وتتجاوز هذه الآثار مستوى العمال المتواجدين على مستوى الشركات متعددة الجنسيات لتشمل كذلك رأس المال البشري الذي تتوفر عليه الشركات المحلية من خلال انتقال العمالة المؤهلة إلى الشركات المحلية أو عن طريق الموردين المحليين الذين يتم تحسين مهارتهم لزيادة جودة السلع الموردة إلى الشركات متعددة الجنسيات عن طريق المعايير التي تفرضها عليهم هذه الشركات.

وبالنظر إلى جملة الإجراءات، التدابير، البرامج والسياسات التي تسهر حكومات الدول النامية على توفيرها من أجل خلق مناخ استثماري مستقطب للاستثمار الأجنبي المباشر نجد أن من أهمها الاستثمار في التعليم، وذلك بهدف خلق مجتمع متقف مستوعب للمستجدات في كل الميادين ومؤهل لعالم الشغل بكل مستوياته وهو ما من شأنه تعظيم الحافز الجاذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة وهذا في حد ذاته تأثير إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر.

وأشارت نظرية النمو الحديثة بأن الإنتاج لا يعتمد فقط على رأس المال المادي، إذ أصبح رأس المال البشري، أي زيادة المهارات الأساسية من خلال التعليم والتدريب يعتبر مساوياً له بالأهمية، وكان الاقتصادي "Robert Lucas" قد طور نموذجاً جديداً للنمو والذي يؤكد على زيادة رأس المال البشري والمحافظة على عوائد حديثة ثابتة عوضاً عن تناقصها مما يسمح باستمرار النمو الاقتصادي، كما أشارت النظرية الحديثة على قدرة العمالة في زيادة الإنتاجية حيث يمكن أن يتحقق من خلال الاستثمارات في الموارد البشرية، وذلك بإكسابهم المزيد من التكوين والخبرات والمهارات من خلال

(1) أمال براهيمية، ظريفة سلايمية، تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر هو المفتاح للتنمية الاقتصادية، الملتقى الدولي حول سياسة التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات -دراسة حالة الجزائر والدول النامية-، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 21-22 نوفمبر 2006، ص 11.

## وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر وبعض المؤشرات الاقتصادية

عملية التعليم بصفة أساسية أو خارج النظام التعليمي أيضا، وترى انه يمكن التغلب على قانون تناقص الغلة الذي أوضحتها النظرية الكلاسيكية الحديثة من خلال الاستثمار في كل القوى العاملة، ورأس المال بشكل متوازي، وتوفير عمالة ماهرة يكون لديها حد أدنى من التعليم بحيث تتوافق مع التغيرات التكنولوجية السريعة، وحسب "Blomstrom" و "Kokko" فإن انتقال التكنولوجيا من الشركات متعددة الجنسيات إلى فروعها المتواجدة في الدول المضيفة لا تتمثل فقط في الآلات والمعدات الحديثة والمسيرين والتقنيين، لكن أيضا عن طريق التكوين الذي توفره اليد العاملة المحلية التي تعمل في تلك الفروع والتي تشمل كل المستويات من العامل البسيط إلى التقنيين والمسيرين<sup>(1)</sup>.

### رابعا: تأثير التضخم على الاستثمار الأجنبي المباشر

يساهم التضخم بدور فعال في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل المستثمرين وهذا لما له من تأثير مباشر على سياسات التسعير وحجم الأرباح والأجور والتكاليف العملية الإنتاجية، وبالتالي يرفع من أسعار السلع النهائية وربما يكون الارتفاع في الأسعار أعلى من الارتفاع في تكاليف الإنتاج ويصبح البلد أقل منافسة في الأسواق الدولية، بالإضافة إلى ذلك فإن ارتفاع معدل التضخم سيؤدي إلى مزيد من التقلب في أسعار العملة الوطنية.

تعتبر معدلات التضخم المرتفعة مؤشرات على عدم استقرار الاقتصاد الكلي وعجز الحكومة عن التحكم في السياسة الاقتصادية الكلية وكلاهما يساهم في فساد المناخ الاستثماري<sup>(2)</sup>.

فالتضخم يعمل على توجيه رؤوس الأموال إلى النشاطات الاقتصادية الأقل إنتاجية<sup>(3)</sup>، أي تتجه إلى إنتاج السلع والخدمات التي ترتفع أسعارها وذلك من أجل تحقيق معدلات عالية من الأرباح أي

(1) محمد العبد بيوض، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغربية دراسة مقارنة: تونس، الجزائر، المغرب، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص: الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر، 2010-2011، ص-121-122.

(2) محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة 01، الأردن، 2005، ص71.

(3) دريد محمود السامرائي، المرجع سبق ذكره، ص 139.

## وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر وبعض المؤشرات الاقتصادية

الاستثمار في المشاريع التي تدر أرباح ممكن مما يؤدي بالمستثمر الأجنبي للاستثمار في الأنشطة قصيرة الأجل وبيتعد عن الاستثمارات طويلة الأجل، وهذا ما يؤثر على عملية التنمية الاقتصادية. وقد أوضح كل من "Schneider and Frey" في دراسة سنة 1985 عن 54 دولة نامية وجود ارتباط سلبي بين معدلات التضخم العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر، نظرا لأن ذلك يمثل مؤشر عن ضعف الاقتصاد في الدول المضيفين، ومن ثمة يمثل ذلك مخاطر للمستثمرين في شكل توقعات سياسات غير مرغوبة كما بين "Nunnen Hamp" سنة 1997، في دراسة عن الاستثمار في أمريكا اللاتينية للدول (كولومبيا، شيلي، كوستاريكا) قد تمكن من تخفيض معدلات التضخم دون 20% منذ 1984، قد حقق نجاحا ملحوظا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر<sup>(1)</sup>.

عموما تؤدي معدلات التضخم المرتفعة إلى تناقص رؤوس الأموال المستثمرة سواء كانت أجنبية أو محلية وفي حالة استمرارها في الارتفاع لا تؤدي إلى هجرة الأموال الأجنبية فقط بل تتعدى إلى رؤوس الأموال المحلية.

### خامسا: تأثير سعر الصرف على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يتأثر بأسعار الصرف حيث أن التقلبات في أسعار الصرف تؤثر في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة، إذ أنها تحدث تغيرات في الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة مقارنة بتحويلها إلى الخارج أو إعادة توزيعها، كما أن التقلبات المفاجئة لأسعار الصرف لها تأثير سلبي على المناخ الاستثماري باعتبارها تعرض المستثمر لخسائر باهظة وغير متوقعة، وبالتالي عدم تشجيع تدفقات رؤوس الأموال طويلة الأجل إلى داخل الدولة تشجع على خروج رؤوس، وبالتالي يخشى المستثمر الأجنبي من توجيه استثماراته إلى تلك الأسواق التي تعرضه لمخاطر عدم استقرار سعر الصرف.

كما أن انخفاض سعر الصرف ينجم عن الارتفاع في سعر الفائدة المحلية مما يرفع من أسعار السلع الرأسمالية المستوردة، وبالتالي يرفع من تكلفة الاستثمار والتي ينعكس تأثيرها على انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر<sup>(2)</sup>.

(1) عمر صقر، المرجع سبق ذكره، ص 53.

(2) محمد عبد العزيز عبد الله عبد، المرجع سبق ذكره، ص 68.

## الفصل الثاني: الإطار النظري للتصدير في الفكر الاقتصادي

### وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر وبعض المؤشرات الاقتصادية

كما أوضحت بعض الدراسات التطبيقية أن المستثمر الأجنبي يتفاعل بردود عكسية مع تقلبات أسعار الصرف حيث أوضح "Cuschman" سنة 1985، أن المستثمر الأجنبي يجذب للدول بعد حدوث تخفيض العملة.

وأن هذا الاستثمار يأخذ في الحسبان التوقعات المستقبلية لأسعار الصرف لتحديد النفقات الاستثمارية لأن هذه التقلبات تؤدي إلى تغيرات سعرية في الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة مقارنة بالبدائل الأخرى الممثلة في تحويلها للخارج أو إعادة توزيعها، كما أن التقلبات المفاجئة لأسعار الصرف لها تأثير سلبي على المناخ الاستثماري<sup>(1)</sup>.

### المطلب الثاني: الصادرات والنمو الاقتصادي

يرتبط النمو الاقتصادي بشكل وثيق مع الصادرات، وهو ما يفسر الاهتمام الكبير بنشاط التصدير في الفكر الاقتصادي تاريخياً، كما أن هناك جملة من الدراسات القياسية تمت لتحديد مدى الترابط بين الصادرات والنمو الاقتصادي، من خلال عدة زوايا مثل قيمة الصادرات، هيكل الصادرات، تركيز الصادرات، وفي هذا المطلب سنسعى إلى إبراز هذه العلاقة وبعض الدراسات التي اهتمت بقياسها.

### أولاً: الصادرات ودورها كمحرك للنمو الاقتصادي

1- يعتبر "دونيس روبرتسون"<sup>(2)</sup> أول من أشار إلى أن الصادرات تلعب دوراً كمحرك للنمو الاقتصادي في مقال نشره عام 1940، ثم جاءت محاولة "نيركسه Nurkse" لإثبات أن للصادرات علاقة بالنمو المحقق بالدول المنتجة للمواد الخام في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

2- في العام 1991 أوضح "Ballassa"<sup>(3)</sup> وغيره من الاقتصاديين في دراسات لهم بأن نمو الصادرات ذا ارتباط وثيق مع الناتج المحلي الإجمالي، وأن الدول التي تسجل معدلات كبيرة للنمو هي تلك الدول التي تميل إلى التوسع في صادراتها.

(1) عمر صقر، المرجع السابق، ص 52.

(2) دونيس هولم روبرتسون: اقتصادي انجليزي ولد سنة 1890م، درس الاقتصاد السياسي بجامعة كامبريدج بلندن، توفي سنة 1963.

(3) بيلا بلاسا: اقتصادي هنغاري ولد سنة 1928م، له مؤلف بعنوان "نظرية التكامل الاقتصادي" والذي حدد فيه مراحل التكامل الاقتصادي، توفي سنة 1991م.

## وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر وبعض المؤشرات الاقتصادية

وبذلك فقد قام "Balassa Bela" بمجموعة من الدراسات لدراسة العلاقة بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي ولعل من أهم هذه الدراسات ما يلي:

أ- الدراسة الأولى: قام بإجرائها سنتي 1981 و 1978 على 11 عشر دولة خلال فترتين زمنييتين (1960-1966) والتي بحثت في مدى تأثير معدلات نمو الصادرات الحقيقي على معدل نمو الناتج الحقيقي مع الأخذ بعين الاعتبار مدى تأثير معدل نمو قوة العمل والاستثمارات المحلية مع الناتج وكذا مدى تأثير معدل نمو قوة العمل والاستثمارات المحلية على الناتج وكذا مدى تأثير نمو الاستثمارات الأجنبية على الناتج.

وخلصت هذه الدراسة إلى فعالية نمو الصادرات في تحقيق النمو الاقتصادي ويرجع "بيلا بلاسا" ذلك إلى أن سياسة تشجيع الصادرات تؤدي إلى كفاءة تخصيص الموارد طبقاً لمزايا النسبية، وتتيح الاستفادة من مزايا الحجم الكبير، كما تسمح بإدخال التطور التكنولوجي لمواجهة المنافسة الخارجية. ب- الدراسة الثانية: قام بإجرائها سنة 1985 على 43 دولة من الدول النامية التي تأثرت بصدمة ارتفاع البترول عام 1973 وذلك خلال فترة (1973-1979) ووقعت ركزت هذه الدراسة على تأثير الصادرات على متوسط دخل الفرد مقتصرة على الصادرات من السلع المصنعة، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن الدول النامية التي طبقت سياسة التوجه نحو الخارج قد حققت معدلات نمو مرتفعة واستطاعت أن تتغلب على صدمة ارتفاع البترول<sup>(1)</sup>.

### 3-دراسة تايلر "Tyler":

بين " تايلر " في دراسة التي حلل فيها العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوسع الصادرات والتي أجراها على 55 دولة نامية للفترة (1960-1977) حيث قام بقياس ارتباط نمو الناتج المحلي الإجمالي مع كل من نمو الناتج الصناعي ونمو الاستثمارات ونمو الصادرات الكلية، وأظهرت النتائج أن معامل الارتباط بين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات الكلية بالنسبة للدول النامية متوسط الدخل يساوي 49% حسب اختبار بيرسون و 48% حسب اختبار سبيرمان أما بالنسبة للدول النامية النفطية فقد سجل " تايلر " معامل ارتباط 55% حسب بيرسون و 50% حسب سبيرمان كما خلص أيضاً أن الزيادة الصادرات بمعدل 17.5% تؤدي إلى النمو في الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 1%، أما بالنسبة للأقطار

(1) وصاف سعيدي، المرجع سبق ذكره، ص 62.

## الفصل الثاني: الإطار النظري للتصدير في الفكر الاقتصادي

### وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر وبعض المؤشرات الاقتصادية

النامية غير النفطية فزيادة الصادرات بمعدل 18.6% تسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 1%(1).

#### 4-دراسة مارشال "Jangand Marshall":

أستخدم " مارشال " عينة تتكون من 37 دولة خلال الفترة (1950-1981) وقام باستعمال اختبار قرانجر لاختبار العلاقة السببية بين نمو الصادرات ونمو الناتج المحلي الإجمالي. بحيث يعتقد أن نمو الصادرات تؤدي إلى نمو الناتج المحلي وفي نفس الوقت يمكن أن يؤدي نمو الناتج إلى نمو الصادرات ولقد توصلت هذه الدراسة أن هناك 4 دول فقط تأكد فيها الغرض القائل بأن الصادرات تسبب النمو وهي (إندونيسيا، مصر، كوستاريكا، الأكوادور ) وتحقق افتراض أن نمو الصادرات يؤدي إلى تدهور معدل نمو الناتج القومي في 6 دول (إسرائيل، جنوب إفريقيا، كوريا، باكستان، بوليفيا، بيرو).

#### 5-دراسة شنج "Chaunge":

اهتمت هذه الدراسة بالتعرف على العلاقة ا لسببية بين رأس المال والصادرات الحقيقية والنمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل في تايوان خلال الفترة من عام (1992-1995) وذلك باستخدام منهج التكامل المشترك واختبارات النسبية في إطار نموذج تصحيح الخطأ. أشارت نتائج الدراسة إلى الآتي : إن زيادة الصادرات تساهم في زيادة النمو الاقتصادي في الأجل الطويل من خلال تأثيرها على تراكم رأس المال البشري وقد تم استنتاج ذلك بسبب وجود علاقة سببية تسير من رأس المال البشري على الصادرات الحقيقية(2).

(1) مصطفى بن ساحة، أثر تنمية الصادرات غير نفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، تخصص: تجارة دولية، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، المركز الجامعي بغيرداية، الجزائر، 2010-2011، ص -ص 42-43.

(2) مجدي الشوريجي، علاقة بين رأس المال البشري والصادرات والنمو الاقتصادي في تايوان، بحث مقدم إلى ملتقى العلمي الأول حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهماتها في تكوين المزايا التنافسية للدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسبية بن بو علي، الشلف، الجزائر، 27 و28 نوفمبر 2007، ص 07.

## الفصل الثاني: الإطار النظري للتصدير في الفكر الاقتصادي

### وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر وبعض المؤشرات الاقتصادية

#### 6-دراسة شو "Chau":

اقتصرت هذه الدراسة على بحث العلاقة بين نمو الصادرات الصناعة ونمو الصناعات التحويلية في 8 دول حديثة العهد بالتصنيع خلال الفترة (1960-1970) وقد توصلت نتائج هذه الدراسة إلى ان معظم الدول محل الدراسة قد أظهرت علاقة سببية تبادلية بين نمو الصادرات وتنمية الصناعات التحويلية ويوجد تأثير متبادل بين هذين المتغيرين، بحيث يعزز كل منهما الآخر، كما تؤكد هذه الدراسة الدور الحيوي التي من الممكن أن تساهم به إستراتيجية تنمية الصادرات في دعم النمو الاقتصادي في ظل نموذج يعتمد على التوجه إلى الخارج.

#### 7-دراسة " Lawaence and weinstien " 1999

وفي دراستهما يقولان أن الدول التي تميل إلى تنمية صادراتها ينمو اقتصادها بشكل سريع ويترافق هذا النمو بزيادة كبيرة في واردات هذه الدول<sup>(1)</sup>.

#### ثانياً: الآثار المضاعفة للصادرات

تعبر الصادرات عن الطلب الأجنبي على السلع والخدمات والأصول الرأسمالية المنتجة في الدولة، فهي بذلك تعد حقناً داخل التدفق الدائري للدخل الوطني، أي كلما زاد حجم الصادرات أزداد حجم الطلب الكلي وهو ما يؤدي أي زيادة حجم الدخل الكلي عن طريق المضاعف. ولتبيان أثر المضاعف نقوم بتحليل واستخدام بعض العلاقات بالشكل التالي:  
إذا افترضنا أنه يوجد بلد لا تربطه أي علاقة مع الخارج وبإهمالنا لنفقاته العامة يتحقق التوازن في هذا البلد في شكل علاقة مزدوجة.

$$Y = C + I \dots\dots\dots(1)$$

$$Y = C + S \dots\dots\dots(2)$$

حيث: Y: الناتج المحلي الإجمالي.

C: الاستهلاك النهائي.

I: الاستثمار.

S: الادخار.

(1) قاسمي لخضر، المرجع سبق ذكره، ص- ص 98-99.

## الفصل الثاني: الإطار النظري للتصدير في الفكر الاقتصادي

### وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر وبعض المؤشرات الاقتصادية

من المعادلة (1) و (2) نجد أن : (3)..... $S=I$

فإذا قمنا بفتح اقتصاد هذا البلد على العالم الخارجي، تصبح المعادلة على الشكل التالي:

$$Y+M = C+I+X.....(4)$$

بحيث:

M: الواردات.

X: الصادرات.

وحيث أن  $Y=C+S$  تكون المعادلة (4) كما يلي :

$$C+S+M=C+I+X.....(5)$$

وباختزال C من طرفي المعادلة نحصل على: (6)..... $S+M = I+X$

ومن المعادلة (6) نخلص إلى أن الصادرات لها نفس أثر الاستثمار فهي تخلق مداخيل

الاقتصاد الوطني، كما أن للواردات آثار مماثلة للإدخار، فهي لا تسهم في خلق مداخيل للاقتصاد الوطني بل تخلق مداخيل للعالم الخارجي.

وبتعظيم المعادلة (6) نحصل على: (7)..... $\Delta S + \Delta M = \Delta I + \Delta X$

وبقسمة المعادلة (7) على  $(\Delta Y)$  نحصل على:

$$(8).....\Delta Y = \frac{(\Delta I + \Delta X)}{\frac{\Delta S}{\Delta Y} + \frac{\Delta M}{\Delta Y}}$$

حيث أن:  $(\Delta S/\Delta Y)$  و  $(\Delta M/\Delta Y)$  يمثلان الميل الحدي للإدخار والاستيراد على التوالي:

وبناء عليه تصبح المعادلة (8) كما يلي:  $\Delta Y = \frac{\Delta X}{S+M}$ .....(10)

بمعنى أن (11)..... $\frac{\Delta Y}{\Delta X} = \frac{1}{S+M}$



## وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر وبعض المؤشرات الاقتصادية

وعليه فإن الكسر  $\frac{1}{S+M}$  هو مضاعف التجارة الخارجية، ويفيد أن كل زيادة في حجم الصادرات سوف تؤدي إلى زيادة أكبر في حجم (PIB)، ويكون أثر المضاعف كبيراً على الدخل كلما كانت الميولات الحدية للادخار وللاستيراد ضعيفة<sup>(1)</sup>.

### المطلب الثالث: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات

تلعب الشركات الأجنبية التي تقوم بالاستثمار الأجنبي في الدول النامية دوراً كبيراً في رفع كفاءة قطاع التصدير في هذه الدول حيث أن هناك دوافع لهذه الشركات العملاقة لنقل وتوطن بعض الصناعات في الدول النامية، من أهم هذه الدوافع نجد الانخفاض النسبي في تكلفة النقل واختصار الوقت اللازم للنقل، وترجع أهمية ذلك إلى أن تكلفة النقل تمثل نسبة عالية من تكلفة المنتج النهائي في الدول المتقدمة، وهناك منتجات لا يمكن إنتاجها في البلدان النامية بدون نشاط الشركات الأجنبية، حيث يساهم وجود هاته الشركات في فتح الأسواق العالمية لمنتجات الصناعات التي تقيمها في الدول النامية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الصادرات<sup>(2)</sup>.

حيث أن الدول النامية تبنت أسلوب الاستثمار الأجنبي المباشر لزيادة صادراتها وتعزيز إيراداتها من العملة الصعبة وهذا ما حدث في الأرجنتين والمكسيك، حيث ساهمت الاستثمارات الأجنبية في الأرجنتين في الفترة الممتدة من (1992-1999) في زيادة قيمة الصادرات بنسبة 8.2% في المتوسط في السنة، وزاد حجم الصادرات بنسبة 9.4 في المائة في السنة، وفي المكسيك استمرت الصادرات غير النفطية في اتجاهها الإيجابي إذ زادت بنسبة 15 في المائة سنة 1999، كما ساهمت الاستثمارات الأجنبية في زيادة صادرات دول شرق وجنوب شرق آسيا والصين على وجه الخصوص، والذي أكدته تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2001<sup>(3)</sup>.

في حين نجد أن تايلاندا لعبت الشركات متعددة الجنسيات دوراً مهماً في زيادة صادراتها وبصفة خاصة في المنتجات الإلكترونية حيث أصبحت تحل المرتبة التاسعة في تصدير أجهزة الكمبيوتر خلال التسعينات.

(1) مصطفى بن ساحة، المرجع سبق ذكره، ص- ص 43-44.

(2) نزيه عبد المقصود مبروك، المرجع سبق ذكره، ص 439.

(3) المرجع نفسه، ص ص 438-439.

## وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر وبعض المؤشرات الاقتصادية

أيضا نجد أن الاقتصاد المصري استفاد من الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة الصادرات، إذ أن كل واحد جنيته من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تكون مصحوبة بصادرات قدرها 400000 جنيته خلال الفترة (1976-2000).

أوضح "Chen" وآخرون في دراستهم سنة 1995 عن دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين وان نسبة مساهمته في زيادة قيمة الصادرات الصينية، والتي ارتفعت من 0.3% سنة 1984 إلى أكثر 5% سنة 1988 و 12% سنة 1990، ووصلت إلى نسبة 30% من الصادرات الصينية سنة 1993<sup>(1)</sup>.

ولقد جاء في تقرير الاونكتاد عام 2002 أن ارتفاع الصادرات في الدول النامية مرتبط بالشركات متعددة الجنسيات، حيث أكد هذا التقرير أن الشركات متعددة الجنسيات تؤدي دورا بالغ الأهمية في صادرات البلدان النامية تتأثر هذه الشركات بحصة أساسية من مجموع الصادرات في عدد من البلدان التي تفاخر بأنها حققت أكبر المكاسب في حصص الأسواق خلال العقود الماضية، كما أكد التقرير على انه يجب أن تنطوي الصادرات على قيمة مضافة محلية إذا أريد لهذا الاستثمار أن يحقق مكاسب إنمائية أطول أجلا.

وفي نفس الإطار، يمكن كذلك أن نأخذ تجربة الاقتصاد الكوستاريكي كمثال على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم الصادرات الصناعية بالدول النامية المضيفة، بحيث نجد أنه قد تحقق معدل مستدام في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر باتجاه كوستاريكا خلال العقود الماضية (1980-2000)، وتوضحت العلاقة الطردية بين نمو تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الصادرات، مما يعكس نجاح السياسة التي تم تبنيها لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وترويج الاستثمار في الصناعات الإنتاجية التصديرية التي تستهدف الأسواق العالمية<sup>(2)</sup>، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

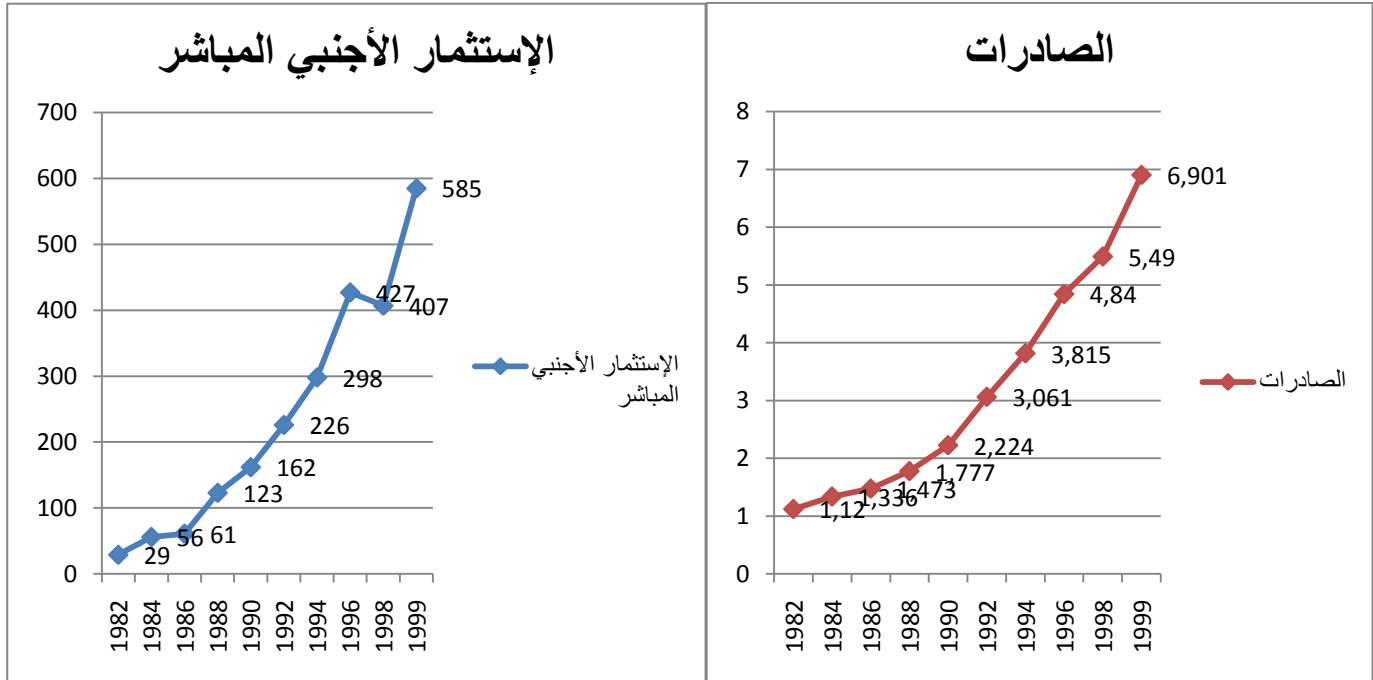
(1) عبد الكريم بعداش، تحليل الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر البلدان المضيفة له، *Economie mondiale et integration en revue de reformmes economique*، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، العدد الثاني، 2007، ص 31.

(2) ريكاردو منجي، استهداف المستثمرين وكيفية حفرهم للاستثمار في تقنيات ترويج الاستثمار في البلدان العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، عمان، 2001، ص 98.

## الفصل الثاني: الإطار النظري للتصدير في الفكر الاقتصادي

### وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر وبعض المؤشرات الاقتصادية

الشكل رقم (2-01): يوضح تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وإجمالي الصادرات بكوستاريكا (مليون دولار، 1982-1999)



المصدر: ريكاردو منجي، استهداف المستثمرين وكيفية حفزهم للاستثمار في تقنيات الاستثمار في

البلدان العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، عمان، 2001، ص 98.

إن هذا الشكل يبدي بوضوح العلاقة الطردية الموجودة بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر

وإجمالي الصادرات لكوستاريكا، بحيث كان نمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلية مصحوبا بنمو موازي في حجم الصادرات لهذا البلد خلال الفترة المدروسة.

وفضلا عن كون الاستثمار الأجنبي المباشر يعد وسيلة هامة في تقوية القدرات التنافسية

للصادرات بالدول النامية المضيئة، فإنه يرغم المؤسسات المحلية على أن تصبح أكثر قدرة على المنافسة.

ونجد أن مؤسسات بعض الدول تصدر كميات أكبر من مؤسسات دول أخرى ، ويرجع ذلك إلى

سياسة التجارة والاستثمار المتبعة من طرف كل دولة، بالإضافة إلى ذلك فإن نوعية المنتجات المقدمة

تختلف من دولة إلى أخرى حسب كثافة التقنية المستخدمة، وإذا قمنا بتفحص أداء الصادرات الصناعية

## وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر وبعض المؤشرات الاقتصادية

المتوسطة والمرتفعة الكثافة التكنولوجية، نجد أنه في الخمسة عشر بلدا<sup>(1)</sup> التي تأتي في المقدمة يكون للاستثمار الأجنبي المباشر دورا كبيرا جدا في تحقيق ذلك، كذلك ف إن الشركات متعددة الجنسيات تتواجد بالدول التي تمكنت من رفع مستوى أداء صادراتها.

ولاختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التصدير ينبغي التفريق بين الأثر المباشر والأثر غير المباشر نوضحها فيما يلي<sup>(2)</sup>:

**I- الأثر المباشر:** بسبب امتلاك فروع الشركات العابرة للقارات إن التكنولوجيا حديثة ومتقدمة نتيجة الإنفاق الكبير على البحث والتطوير فإنها تقوم بإجراء عمليات التصنيع للمواد الخام وبالتالي تقوم بزيادة صادراتها إلى الأسواق الخارجية من خلال مهارتها التسويقية وإبرام عقود التصدير إلى الخارج، وبالتالي تغيير إستراتيجية التصنيع لترقية الصادرات الذي يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي.

**II- الأثر غير المباشر:** إن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة يصاحبه عدة مزايا تقوم الشركات المحلية بالاستفادة منها:

- نقل المهارات الإدارية إلى الدول المضيفة، ونقل التكنولوجيا الحديثة في مجال التصديري إلى

الشركات المحلية، وبالشكل الذي يساعد على تحسين وتغيير الخصائص التكنولوجية للمنتجات المحلية وعناصر الإنتاج.

- تقوم الشركات المحلية بالاستفادة من حلقات الاتصال التي تمتلكها ال شركات العابرة للقارات في الأسواق الخارجية وهذا في إطار المشروعات المشتركة لأن الشركات المحلية لا تستطيع تحمل التكاليف الكبيرة الخاصة بالتوزيع وتقديم خدمات ما بعد الشراء وبالتالي فهي تستفيد من تلك المزايا في ظل تواجد الاستثمار الأجنبي المباشر داخل أراضيها.

لذلك نجد أنه كما ذكرنا سابقا ان اقتصاديات بعض الدول النامية مازالت تحقق مكاسب كبيرة في حصص أسواق الصادرات العالمية خلال الفترة (1985-2001) ومن أجل توضيح ذلك نأخذ الجدول التالي:

(1) هذه الدول على الترتيب: سنغافورة، الفلبين، كوستاريكا، جمهورية التشيك، هنغاريا، بلجيكا، ماليزيا، المكسيك، هونغكونغ، الدول الاسكندنافية، بولونيا، البرتغال، سلوفينيا، النمسا، تايلندا.  
(2) رفيق نزاري، المرجع سبق ذكره، ص 72.

## الفصل الثاني: الإطار النظري للتصدير في الفكر الاقتصادي وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر وبعض المؤشرات الاقتصادية

جدول رقم (2-02): يوضح حصة الشركات متعددة الجنسيات من الصادرات الصناعية بالدول النامية

النسبة %	السنة	البلد
14	1995	الأرجنتين
29	2000	
11	1995	بوليفيا
9	1999	
18	1995	البرازيل
21	2000	
16	1995	الشيلي
28	2000	
18	1991	الصين
50	2001	
6	1995	كولومبيا
14	2000	
50	2000	كوستاريكا
28	1985	ماليزيا
45	1995	
15	1995	المكسيك
31	2000	

Source :Unctad , World investment report, 2002, P17.

إن هذه الأرقام توحى بأن هناك تطورا بالغ الأهمية في حصة الشركات متعددة الجنسيات من الصادرات الصناعية بالدول النامية، فعلى سبيل المثال نجد أنه في الصين قد ارتفعت حصة هذه الشركات من 18% سنة 1991 إلى 50% سنة 2001 من مجموع الصادرات البالغة 279 مليار دولار.

ويكمن سر نجاح الصين في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشر على ثلاثة عوامل أساسية تتمثل

في:

-انضمام الصين إلى المنظمة العالمية للتجارة.

وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر وبعض المؤشرات الاقتصادية

-النمو المستمر لاقتصاد الصين.

-التعديل الاستراتيجي للشركات متعددة الجنسيات.

ففي عام 2000 ازدادت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 1% فقط، ولكنها في عام 2001 حققت ارتفاعا غير مسبوق بنسبة 15.7% من قيمة الاستثمارات الفعلية لتبلغ قيمتها الإجمالية، 46.9 مليار دولار أمريكي. وتعد الصادرات بشكل عام الصادرات الصناعية يوجد بوجه خاص محددًا مهما لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للتصدير، **Export-oriented** وناقشت أغلب الدراسات فيما إذا كانت الصادرات تسبق الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل أو العكس، ومنها دراسة "لايمر" 1985 التي أشارت إلى وجود علاقة سببية متعكسة بين حجم الصادرات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل<sup>(1)</sup>.

وكما ذكرنا سابقا فإن كل من هاذين المتغيرين يؤثر في إحداهما على الآخر وهذا ما يفسر العلاقة السببية بينهما، فالسياسات الهادفة إلى تشجيع الصادرات مثل الحوافز والإعانات التي من شأنها أن تحفز تدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلد المضيف، في المقابل يؤدي غالبا هذا الاستثمار إلى ارتفاع حجم الصادرات الخاصة بالبلد المضيف والمتعلقة بمنتجات المستثمرين الأجانب مثل فروع الشركات المتعددة الجنسيات وحتى منتجات الشركة المحلية التي قد تحسن من جودة وكمية إنتاجها بفضل استفادتها من الشركات الأجنبية وفق أثر المحاكاة ( **contagion effect** ) ومنه نجد أن الفكرة السائدة في كثير من الأحيان والتي مفادها أن الاستثمار الأجنبي المباشر يترتب عنه تدهور الصادرات أو ارتفاع الواردات الخاصة بالبلد المضيف مما يؤدي إلى تراجع معدل النمو الاقتصادي، وقد قوبلت بأفكار أخرى معاكسة وأكثر واقعية ومنطق إذ أن الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي غالب الحالات، قد أدى إلى انخفاض واردات البلدان المضيضة وفي المقابل أدى إلى زيادة حجم صادراتها.

لذلك أعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة هامة لتقوية القدرات التنافسية للصادرات بالدول النامية المضيضة، بحيث أنه يرغم المؤسسات المحلية على أن تصبح أكثر قدرة على المنافسة من خلال منتجاتها التصديرية التي تستهدف الأسواق العالمية.

(1) دنيا أحمد عمر، أثر الصادرات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة، المعهد التقني نينوى، الموصل، العراق، 2006، ص 131.

#### خلاصة الفصل:

هناك العديد من العوامل التي من شأنها تمييز العلاقات الاقتصادية الدولية عن العلاقات الاقتصادية داخل الدولة الواحدة وأن أساس قيام التجارة الخارجية هو التق سريم الدولي للعمل، كما أن للتجارة الخارجية عدة آثار على العديد من المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية مثل النمو الاقتصادي، الدخل الوطني، توزيع الدخل... إلخ.

إن طبيعة الدول من خلال تركيبها الاقتصادية المختلفة هو من بين العوامل التي سمحت بقيام التجارة الخارجية وتطور التبادل الدولي، حيث تعمل كل دولة جاهدة من اجل تحسين مكانة تجارتها الخارجية والعمل على تطوير الصادرات وترشيد الواردات.

أما بالنسبة لجانب التصدير الذي تناول نه النظريات المختلفة في جوهرها، فإننا نستخلص أنه عملية ذات تأثير كبير على اقتصاديات الدول الهادفة إلى تحقيق تنمية اقتصادية عن طريق العمل على تنمية صادراتها وتنويعها في إطار الإمكانيات المتاحة، بحيث يمكن قياس مدى فعالية الصادرات من خلال الاعتماد على مجموعة من المؤشرات التي تعتمد عليها كثير من الدول، قصد الرفع من رفاهية المجتمع وتحقيق مستويات معيشة راقية، ووفقا لما توفره الظروف المحيطة بنشاط التصدير فإن هذه الأخيرة تساهم في إمكانية تحديد الاستراتيجية المناسبة التي تساعدنا في التوجه نحو التصدير، بحيث يعتبر المحرك الأساسي لعملية التصدير هو القيام بتشجيع ما يسمى بالاستثمار الأجنبي المباشر، وفتح المجال أمام دخول رؤوس الأموال، والذي بدوره يعكس أثر الايجابي على النمو الاقتصادي وبعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، لذلك فإن للاستثمارات ا لأجنبية المباشرة دور في ترقية وزيادة الفرص التصديرية والانفتاح على العالم الخارجي وهذا للخروج من قوقعة الاقتصاد المغلق المعتمد على الاستيراد، إذا فالعلاقة بينهما هي علاقة سببية تكاملية بدرجة أكبر مما هي إحلالية.

**الفصل الثالث:**

**الدراسة القياسية**



تمهيد

لقد انتهجت الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية سياسات متعددة الجوانب منذ الاستقلال وإلى يومنا هذا بحيث تهدف في مجملها إلى تحقيق تنمية اقتصادية متكاملة . ففي مجال الاستثمار عملت الدولة على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك منذ انتهاجها لسياسة الانفتاح الاقتصادي واعتمادها اقتصاد السوق، هذا الانفتاح على العالم الخارجي ساهم في تزايد الاستثمارات الوافدة إليها وعمق من علاقتها مع الدول الأخرى في هذا المجال مما سمح لها الاستفادة من هذه الاستثمارات المستقطبة في تنمية اقتصادها ورفع مستوى نموها في عدد من المجالات، وكذلك ساهم في تحرير تجارتها الدولية وتنويع الصادرات خاصة خارج المحروقات، وتحويل الجزائر إلى بيئة استثمارية مناسبة للمستثمرين الأجانب، ومن هنا شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة ارتفاعا كبيرا في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة وكذلك تحقيق زيادة معتبرة في صادراتها سواء النفطية أو غير النفطية.

وعليه ولمعرفة ما إذا كان هذا الارتفاع في الصادرات ناجم عن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يجب علينا معرفة ومحاولة فهم درجة الارتباط بين الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وهذا من خلال إجراء دراسة قياسية من أجل تبيان ذلك . وعليه ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى:

**المبحث الأول:** الاقتصاد الجزائري، الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات.

**المبحث الثاني:** الإطار النظري للدراسة القياسية.

**المبحث الثالث:** الإطار التطبيقي للدراسة القياسية والنتائج.

## المبحث الأول: الاقتصاد الجزائري، الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات

سنتطرق في هذا المبحث إلى نظرة عامة على الاقتصاد الجزائري من مرحلة التنمية إلى غاية برامج الإنعاش والتنمية إلى تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وأخيرا إلى تصدير وسياسات ترفيته في الجزائر فيما يلي:

## المطلب الأول: نظرة عامة على الاقتصاد الجزائري

لقد عرف الاقتصاد الجزائري مرحلة انتقالية من الاقتصاد الاشتراكي الموجه نحو الاقتصاد ليبرالي يقوم على أسس ومبادئ اقتصاد السوق، وذلك بعد أزمة سنة 1986م والتي بينت بوضوح هشاشة الهيكل الاقتصادي في الجزائر، الأمر الذي تطلب القيام بإصلاحات ذاتية وقد أثرت هذه الأخيرة على النمو الاقتصادي والتضخم وكذلك ح ركة رؤوس الأموال الوافدة إلى الجزائر، وقد تجلى ذلك من خلال جملة من الإجراءات التي نذكرها في المراحل التالية:

## أولا: مرحلة التنمية الذاتية (1962-1979)

عرفت المرحلة الممتدة من (1962-1966) بصفة عامة بمشاكل تسييرية للجهاز الإنتاجي نتيجة زهاب المعمرين الأوروبيين، الأمر الذي أدى بتولي العمال الجزائريين بإدارة تلك المشروعات الاقتصادية الموجودة آنذاك (مراسيم 1963 حول التسيير الذاتي)، تولد عن تلك المرحلة وجود قطاعات مسيرة بواسطة العمال مع وجود القطاع الخاص في المجال الصناعي والفلاحي وال تجاري، تعتبر هذه العملية أول مسيرة تصحيحية للاقتصاد بعد الاستقلال رغم عدم وضوح النموذج الوطني للتنمية الاقتصادية، وقامت السلطات الجزائرية بتأميم الأراضي الزراعية سنة 1963، والمناجم سنة 1966<sup>(1)</sup>.

لذلك تم الشروع في تطبيق أسلوب التنمية المخططة عن طريق تبني مجموعة من المخططات نذكرها فيما يلي: (2)

(1) كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثامن، جامعة بسكرة، جانفي 2005، ص 03.

(2) عبد الله بن دعيدة، التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية، مقال في بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز للدراسات، تحت عنوان "الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الخصخصة في البلدان العربية"، مركز دراسات الوحدة العربية، طبعة 01، بيروت، 1999، ص- ص 356-357.

- المخطط الثلاثي (1967-1969):

كان الهدف منه تحفيز الوسائل المادية والبشرية لإنجاز المخططات المقبلة، حيث أعطت الأفضلية في هذا المخطط إلى الهياكل المرتكز على الصناعات القاعدية والمحروقات، مما أدى إلى ارتفاع الناتج الداخلي الخام في قطاع المحروقات من 13% عام 1963 إلى 18.2% عام 1976.

- المخطط الرباعي الأول (1970-1973):

حددت فيه اتجاهات التخطيط الجزائري الموجه نحو الصناعات الثقيلة والمحروقات (اقتصاد موجه).

- المخطط الرباعي الثاني (1974-1977):

وهو عبارة عن استمرار للمخطط السابق ومحاولة تحقيق أهدافه، إلا أنه يتميز بمبلغ الاستثمارات التي زادت بشكل كبير نتيجة لارتفاع أسعار النفط، فقد توسع إنتاج النفط بشكل كبير وانتقل إنتاج النفط من 22.8 مليون طن سنة 1963 إلى 63 مليون طن سنة 1979، كما أنتقل إنتاج الغاز الطبيعي من 300000 طن إلى 30 مليون طن في نفس الفترة.

تميزت هذه المرحلة على العموم بالتخطيط التوجيهي للاستثمارات والتنظيم التساهمي. كانت المخططات السابقة تهدف إلى بناء الاقتصاد الوطني على أساس إنشاء شركات وطنية كبرى تحتكر السوق الوطنية، إلا أن هذا الأمر أدى إلى وجود ممارسات بيروقراطية، وزيادة مفرطة في عدد العمال، إضافة إلى عدم وجود توازن في حجم الاستثمارات.

ثانياً: مرحلة التصحيح الهيكلي (1979-1987)

تتميز هذه المرحلة بقيام السلطات الجزائرية بعدة إجراءات تتمثل في : عملية التنازل عن الممتلكات العمومية من خلال صدور قانون 84/81، ثم القانون 87/19 المتعلق بإصلاح القطاع الفلاحي الذي من خلاله قسمت الأراضي الفلاحية إلى مزارع فردية ومستثمرات فلاحية جماعية، حيث كانت تهدف عملية إعادة تنظيم الأملاك الزراعية للدولة إلى تشجيع القطاع الذي كان مهمشا بالمقارنة بالقطاعات الأخرى، ومن أجل ضمان التسيير المحكم والفعال للمؤسسات العمومية، قامت السلطات الجزائرية بإعادة هيكلة العضوية بمرسوم 80-242 الصادر في 04-10-1980 وطبقت في بداية 1981، حيث تم تقسيم 50 مؤسسة عمومية كبيرة الحجم إلى 300 مؤسسة جديدة، واستمرت السلطات الجزائرية بعد ذلك في إعادة الهيكلة المالية ابتداء من سنة 1983 كنتيجة مع النظام المالي والمصرفي.

إن القيام بتلك الإجراءات كانت ترمي في عمومها إلى تخلي التدريجي عن مفاهيم العهد القديم، والانفتاح التدريجي للسوق الوطنية، وإعطاء مكانة للقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، رأت الدولة أن تقوم بإعادة الهيكلة للمؤسسات العمومية، وتم ضبط قوانين الاستثمار في القطاع الخاص 11-82 وفي إطاره تم حتى سنة 1984 التصريح بالاستثمار لحوالي 1000<sup>(1)</sup>.

وقد تخلل هذه الإصلاحات الهيكلية مخططين هما:

#### - المخطط الخماسي الأول (1980-1984):

أدى التركيز على النشاط الصناعي بصفة عامة، والمحروقات بصفة خاصة في المخططين الرباعي الأول والثاني إلى حدوث إختلالات في توازنات الاستثمارات الوطنية، فالشركات القوية كان لها القدرة على التأثير على القرارات، وتم إهمال توظيف الأموال في باقي القطاعات الأخرى مثل الزراعة، أو الهيكلة القاعدية مثل (الطرق، السكن، المستشفيات، المدارس... إلخ)، فجاء المخطط الخماسي الأول من أجل إعادة التوازن بين هذه الإختلالات، فتمت إعادة النظر في توزيع الاستثمارات للقطاعات الأخرى، وأصبح قطاع المحروقات لا يستغل سوى 63 مليار دينار جزائري من مجموع 250 مليار دينار جزائري، ما يمثل ضعفين ونصف ما كان يحظى به في الخطة الرباعية. قامت السلطات بإعادة هيكلة أولية لمؤسسات القطاع العام سنة 1982، فألغيت المنشآت الكبرى وقسمت إلى شركات أصغر حجما وأسهل إدارة.

#### - المخطط الخماسي الثاني (1985-1989):

يشكل هذا المخطط مرحلة هامة في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، حيث سعى إلى تنظيم مختلف الأنشطة التنموية وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان ومواصلة النمو بالنسبة للإنتاج والاستثمارات، وكذا المحافظة على الاستقلال الاقتصادي وعلى موارد البلاد غير قابلة للتجدد خاصة مع ضخامة الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية الواجب توفيرها، هذا بالإضافة إلى تحسين فعالية جهاز الإنتاج والتنمية المكثفة لكافة الطاقات البشرية والمادية المتوفرة<sup>(2)</sup>.

(1) كريالي بغداد، المرجع السابق، ص-5-6.

(2) محمد بوناب، لطفي بوناب، واقع وتقييم تجربة التنمية المحلية في الجزائر منذ الاستقلال الملتقى الوطني حول: التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 9-10/12/2014، ص-ص 516-515.

### ثالثاً: مرحلة الإصلاح الاقتصادي خلال الفترة (1989-1998)

يقصد تحقيق الاستقرار الاقتصادي قامت السلطات العامة إلى صياغة برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي الذي حظي بمساندة صندوق النقد الدولي، وذلك من خلال عقد اتفاقيات الاستعداد الائتماني وبرنامج الاستقرار الاقتصادي ثم برنامج التعديل الهيكلي.

#### 1- اتفاقيات الاستعداد الائتماني:

تنقسم اتفاقيات الاستعداد الائتماني إلى قسمين: (1)

#### - اتفاق الاستعداد الائتماني الأول (03 ماي 1989):

أضمت الجزائر أول اتفاق مع صندوق النقد الدولي عن طريق المفاوضات السرية التامة، في 30 ماي 1989 والتي تحصلت بموجبه على قرض قيمته 300 مليون دولار لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في المدى القصير، حيث حددت هذه الاتفاقية بسنة واحدة حيث تلتزم الجزائر بالشروط التالية:

- \* الصرامة في إتباع السياسة النقدية.
- \* التخلص من عجز الميزانية العامة.
- \* المواصلة في تخفيض قيمة الدينار.
- \* تطبيق المرونة في نظام الأسعار.

لتنفعل هذه الاتفاقية والالتزام بشروطها تم إصدار قانون رقم 89-12 المؤرخ في 5 جويلية 1989 المتعلق بالأسعار وهذا من أجل إرساء أسس نظام السوق عن طريق تحرير الأسعار، حيث أصبح يتحدد السعر على أساس التكلفة وقوى العرض والطلب والمنافسة الاقتصادية.

#### - اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني (3 جوان 1991):

لقد جاء هذا الاتفاق لمواصلة الإصلاحات، مما جعل المفاوضات تستمر بين الحكومة الجزائرية وصندوق النقد الدولي، حيث توصلوا إلى اتفاق ثاني في 03 جوان 1991 لمدة 10 أشهر وتتمحور أهدافه فيما يلي:

- \* تقليص تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وهذا من خلال فتح المجال أمام المؤسسات العمومية والخاصة.
- \* ترشيد عملية الاستهلاك والادخار.

(1) منير خروف، ليندة فريجة، مقارنة في الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة نظرية ميدانية -حالة الجزائر-، دار الكتاب الجامعي، الطبعة 01، الإمارات-لبنان، 2016، ص- ص 315-316.

- \* ضبط نظام أسعار السلع والتي تعتبر المشكل الرئيسي لمختلف التشوهات .
- \* السماح للخوادم بالإسترداد وهذا بداية التحرير التجارة الخارجية .
- ولتحقيق هذه الأهداف تحصلت على قرض قيمته 400 مليون دولار موزع على أربعة أقساط كل قسط قيمته 100 مليون دولار، وللاستفادة من هذا القرض يشترط ما يلي:
- \* تحرير التجارة الخارجية.
- \* تخفيض الدعم على المواد الأساسية.
- \* تخفيض قيمة العملة ورفع معدل الفائدة على القروض البنكية.
- \* تحرير الأسعار وإصلاح النظام الجمركي والضريبي .
- \* القيام بعملية الخوصصة للمؤسسات العمومية.
- \* تخفيض معدل التضخم وهذا عن طريق تثبيت الأجور وتخفيض النفقات العامة.
- ووفقا لهذه الشروط اتخذت الجزائر مجموعة من الإجراءات المالية والنقدية منها:
- \* الانخفاض السريع لقيمة الدينار .
- \* تحرير 40% من الأسعار.
- \* تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة في حدود لا تتجاوز 20%.
- \* تقليص عجز الميزانية العامة للدولة .

أما فيما يخص المؤسسات العمومية فقد تم مراجعة القانون التجاري وهذا بالمصادقة على المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 25 أبريل 1993، حيث أصبحت المؤسسات العمومية بموجب هذا المرسوم إمكانية إفلاسها مثلها مثل المؤسسات الخاصة وهذا عند عدم تمكنها من دفع ديونها، ومنه فتح المجال أمام عملية الخوصصة من خلال إلغاء القانون الذي كان يحميها من الإفلاس .

**2- سياسة التثبيت الاقتصادي (01 أبريل 1994 إلى 31 مارس 1995):**

يهدف برنامج الاستقرار الاقتصادي ( stand by 3 ) إلى استعادة النمو الاقتصادي، والتحكم في البطالة والتضخم، وتحسين فعالية الشبكة الاجتماعية.

حيث صرح الصندوق بموافقه على برنامج التثبيت بعد التوقيع على رسالة النية في ماي 1994 مما يؤكد قبوله بمحتوى برنامج التثبيت الوارد فيه أن حدد موافقته ومساندته المالية المقدره بـ 731.5 مليون وحدة حقوق سحب خاصة لتدعيم البرنامج الحامل لفترة سنة من الإصلاحات إلى جانب

منحه قرضا أنيا بمقدار 1 مليار دولار لدعم برنامج التعديل الهيكلي الموالي لبرنامج الاستقرار، كما سمح الاتفاق بتوافد مبالغ أخرى من قبل هيئات مالية أخرى كالبنك الدولي<sup>(1)</sup>.

### 3-برنامج التعديل الهيكلي(1995-1998):

يهدف برنامج التعديل الهيكلي الذي يمتد من 22 ماي 1995 إلى 21 ماي 1998 إلى تحقيق ما يلي: (2)

-تحقيق نمو متواصل بقيمة 5% خارج المحروقات.

-تخفيض التضخم إلى 10.3%.

-تخفيض عجز الميزانية إلى 1.3 مقابل 2.8% خلال الفترة 1994-1995.

-التحرير التدريجي للتجارة الخارجية.

-تخلي الدولة عن سياسة الدعم لكل القطاعات.

وضع إطار تشريعي للخصوصية.

يهدف برنامج التعديل الهيكلي إلى تعميق إجراءات الاستقرار، بالإضافة إلى تبني إجراءات أخرى مكتملة للتأثير على العرض وبعث النمو الاقتصادي في الأجل المتوسط.

#### الإجراءات ذات الطابع الاستقراري:

-موصلة رفع الدعم عن الأسعار إلى غاية الوصول إلى تحرير الكامل لأسعار كل السلع والخدمات .

-تحرير أسعار الفائدة ومنح استقلالية أكثر للبنوك التجارية في تقديم القروض .

-تحرير أسعار الصرف الآجل والعاجل لتتحدد وفق قوى السوق .

-القضاء على عجز الميزانية وتنمية الادخار العمومي، وذلك عن طريق تقليص النفقات العامة (تقليص

اليد العملة في الوظيف العمومي، التخلي عن التطهير المالي للمؤسسات العمومية...)، زيادة الإيرادات

العامة عن طريق توسيع الوعاء الضريبي .

-التحكم في التضخم وجعله في مستوى مقبول .

-مراجعة شبكة الحماية الاجتماعية لتكون أكثر فعالية في التخفيف من الآثار السلبية لعملية التحول .

(1) سليمة دحو، الاقتصاد الجزائري في إطار برنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2009، ص 47.

(2) حاكمي بوحفص، مسيرة الاقتصاد الجزائري وأثرها على النمو الاقتصادي مجلة العلوم الإنسانية، السنة الرابعة، العدد 32، يناير 2007، بدون ذكر الصفحة.

### الإجراءات ذات الطابع الهيكلي

تهدف هذه الإجراءات إلى بعث النمو الاقتصادي ويمكن تحديدها فيما يلي:

- فتح رأس المال الاجتماعي للمؤسسات العمومية للمستثمرين الأجانب والمحليين (الأمر 22/95).
- العمل على تنويع الصادرات خارج المحروقات (إنشاء هيئة تأمين القرض عن التصدير، وصندوق دعم وترقية الصادرات).
- إنشاء سوق مالي لتسهيل عملية الخصخصة والحصول على مصادر مالية جديدة لتمويل الاستثمارات.
- تعويض صناديق المساهمة بالمجمعات (les holding) لتسهيل عملية إعادة الهيكلة الصناعية وتنمية القطاعات.
- إصلاح النظام المالي والمصرفي، وتهيئة قطاع البنوك لإخضاعه لعملية إعادة الهيكلة والخصخصة مع تشجيع تأسيس البنوك الخاصة.
- طلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وبدأ المفاوضات مع الإتحاد الأوروبي لرسم إطار الشراكة والوصول إلى إنشاء منطقة تبادل حر<sup>(1)</sup>.

### تقييم برنامج الإصلاح الاقتصادي

إن لجوء السلطات الجزائرية إلى مؤسسات النقد الدولية إنما كان لغرض الحصول على مساعدات صندوق النقد الدولي وإمكانية جدولة الديون الخارجية دون المساس بسيادة الدولة الاقتصادي والاجتماعي.

وعليه فمحتوى اتفاقيات برامج الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الحكومات الم تعاقبة منذ أزمة البترول 1986 إلى غاية برنامج التعديل الهيكلي الموسع 94-98 مرورا ببرنامج الاستعداد الائتماني الأول والثاني، إنما تهدف بالدرجة الأولى إلى تسريع وتيرة الإصلاحات التي انطلقت فيها الجزائر للانتقال إلى اقتصاد السوق وكانت تهدف إلى تحقيق النتائج التالية:

- تقليص حجم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، والعمل على رفع النمو الاقتصادي.
- إعادة الاعتبار للسياسة النقدية وأدواتها الكمية والنوعية.

(1) عيسى بن ناصر، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التكيف والتعديل الهيكلي في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 07، ديسمبر 2002، ص-ص 128-129.



- تحرير التجارة الدولية وإصلاح النظام الضريبي والجمركي والمنظومة المصرفية بما يسمح بتدفق رؤوس الأموال من جهة واندماج الاقتصاد الجزائري في المنظمة العالمية للتجارة من جهة أخرى<sup>(1)</sup>.

- تخفيض العجز في الميزانية من عجز مقدر 100.6 مليار دينار جزائري في سنة 1993 إلى فائض قدره 66.2 مليار دينار في سنة 1997، وبمعنى آخر تحول عجز الميزانية والمقدر بـ 8.7% من الناتج الداخلي الإجمالي في سنة 1993 إلى فائض في الميزانية قدره 2.4% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 1997، غير أن العجز في الميزانية عاد سنة 1998 بسبب التدهور الكبير في أسعار المحروقات، حيث انخفض سعر البرميل من 19.47 دولار أمريكي سنة 1997 إلى 12.95 دولار أمريكي سنة 1998، حيث انخفضت إيرادات الجباية البترولية بمعدل 28% مما أحدث عجزا جديدا في الميزانية العمومية قدره 101.3 مليار دينار جزائري سنة 1998 أي حوالي 4% من الناتج الداخلي الإجمالي .

#### رابعا- برامج الإنعاش والتنمية(2001-2014)

عمدت الجزائر فيها على مواصلة مسيرة التنمية الاقتصادية والإنعاش الاقتصادي، وفيما يلي سنعطي لمحة عن أهم ما جاء به كل مخطط::

- برنامج الانتعاش الاقتصادي (2001-2004):

ضمن هذا البرنامج استطاع الاقتصاد الجزائري أن يحقق نوعا من التقدم، فقد ارتفع الناتج المحلي الخام من 4078.7 مليون دينار جزائري سنة 2000 إلى 5126.7 مليون دينار جزائري سنة 2004 وانخفضت البطالة من 29.5% في بداية الخطط إلى 17.7% سنة 2004 والاهم من ذلك نجحت الجزائر في تقليص مديونيتها الخارجية بأربع مليار دولار خلال 5 سنوات<sup>(2)</sup>.

بحيث يهدف هذا المخطط إلى إيجاد الظروف المثلى من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني، ويعتمد هذا الدعم خصوصا على:

-رفع الطلب الداخلي وإعادة تحريكه عن طريق الإنفاق العمومي.

-دعم الأنشطة المنتجة للقيمة المضافة والشغل لا سيما من خلال تنمية الاستغلال الفلاحي، وتشجيع المؤسسة المنتجة الصغير والمتوسطة الحجم خاصة المؤسسة المحلية .

(1) بلعزوز بن علي، عاشور ركتوش، دراسة لتقييم انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية جامعة حسينية بوعلي، الشلف، الجزائر، ص 13.

(2) روابح عبد الباقي، علي همال، أثر المادة الهيكلية على سوق العمل في الجزائر، الملتقى الدولي حول برامج التصحيح الهيكلي والمسألة الاجتماعية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 30.29 ماي 2000، ص 12.

-إعادة الاعتبار للمنشآت القاعدية، وتقوية الخدمات العمومية، وتحسين الظروف المعيشية، وتنمية الموارد البشرية(\*) .

-البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2005-2009):

يهدف هذا البرنامج إلى عصرنة المنظومة المالية، حيث خصص له 150 مليار دولار 45% منها لتحسين معيشة السكان و 40.5% الأخرى لتطوير المنشآت الأساسية كقطاع النقل وقطاع الأشغال العمومية وتهيئة الإقليم، وقد تمكن هذا البرنامج من تحسين وتعزيز القدرات الاقتصادية والموارد المتاحة.

-المخطط الخماسي للتنمية(2010-2014):

وهو مخطط تحصيلي لدعم النمو خ صصت له السلطات 286 مليار دولار 130 مليار دولار منها لإنهاء المشاريع الجاري إنجازها، وإطلاق مشاريع جديدة بما يعادل 156 مليار دولار، كما يخصص أكثر من 40% من مواردها لتحسين التنمية البشرية وتطوير الهياكل التعليمية<sup>(1)</sup>، وعليه فالملاحظ ان هذا البرنامج يلمس بأن هناك جهود كبيرة للدولة من أجل التنمية الاقتصادية للبلد، فالجزائر خصصت خلال سنوات (2010-2014) غلafa ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه من الآن<sup>(2)</sup>، والذي من شأنه تطوير الجهود التي شرع فيها من 10 سنوات في دعم هندسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويجمع خبراء الاقتصاد أن مبلغ الالتزامات المالية التي أقرها رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة خلال هذا البرنامج يترجم إرادة السلطات العمومية في الاستفادة من الصحة المالية للخزينة الوطنية من أجل تسريع عملية التنمية الاقتصادية.

**المطلب الثاني: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**

بالنظر إلى حالة الجزائر، فقد عمدت الجهات الوصية إلى تطبيق سلسلة من الإجراءات والتدابير مستهدفة تحسين بيئة الأعمال، بغية جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي هذا الإطار احتوت التشريعات النازمة للاستثمار في الجزائر والمعمول بها حاليا على حزمة من الحوافز

(\*) بيان اجتماع مجلس الوزراء، المنعقد في 25 أفريل 2001.

(1) نبيل بوفليخ، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010)، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 9، 2013، ص 48.

(2) منصور زين، واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر مجلة الاقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02، ماي 2005، ص 129.

والضمانات المشجعة للمستثمرين الأجانب على القدوم للجزائر، وأيضا تمتعت هذه الأخيرة بعوامل جذب أخرى لهذا النوع من الاستثمار ألا وهي الاستقرار السياسي والأمني وحجم السوق واحتمالات نهوه والبنية الأساسية التحتية والموارد الطبيعية .

لقد عالجت الجزائر مسألة الاستثمارات منذ الاستقلال عن طريق جملة من القوانين المتعاقبة، حيث أصدرت عدة تشريعات وقامت بإبرام اتفاقيات دولية تضمن العديد من الحوافز والمزايا للمستثمر .

### 1- عرض الإطار التشريعي لقلون الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

إن المتتبع لسياسة الجزائر في معالجة الاستثمار الأجنبي المباشر وكيفية التعامل معه في إطاره التشريعي والمؤسسي منذ الاستقلال إلى اليوم يقف على ثلاث مراحل أساسية أهمها<sup>(1)</sup>.

#### 1-1- قانون الاستثمار من 1963-1989:

1-1-1- القانون رقم 277/63 المتعلق بالاستثمارات هو قانون أصدر في 26 جويلية 1963، وكان

أول قانون أصدر يخص الاستثمار حيث قدّم بعض الضمانات والتحفيزات للمستثمرين، كما جاء ذلك في المادة (2) من هذا القانون.

لكن المادة (23) من نفس القانون كانت ترمي إلى التوجه الاشتراكي وتدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية من خلال مساهمتها وتدخلها في الهيئات التابعة لها وحتى المؤسسات الخاصة، وهذا ما ليس مرغوب به من طرف المستثمر الأجنبي.

#### 1-1-2- القانون رقم 284/66 المتضمن قانون الاستثمارات: جاء هذا الأمر لا غيا القانون رقم

277/63، وقد تضمن في بابه الأول مجموعة من المبادئ التي يقوم عليها النشاط الاستثماري في

الجزائر، وقد كان أكثر شرحا وتحديد التدخل القطاع الخاص، وكذا الامتياز والضمانات التي توفرها للمستثمرين دون الولوج في تفاصيله نشير إلى تطبيقه، أسند إلى ثلاثة لجان جهوية للاستثمار والتي تم إنشاؤها سنة 1963 وأعيد تنظيمها من قبل قانون 1966، أما نتائجه في الميدان فقد كانت إيجابية مقارنة بالقانون السابق<sup>(2)</sup>.

(1) عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، المرجع سبق ذكره، ص 156-157.

(2) عبد الرحمن تومي، واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسات اقتصادية دورية، مركز البصيرة للبحوث والاستثمارات، العدد 8، 2006، ص 109.

1-1-3- القانون رقم 11/82: شهدت الجزائر منعرجا جديدا مع بداية الثمانينات تمثل في وضع إستراتيجية تنموية ترتكز على مركزية تسيير الاقتصاد الوطني، وإشراك القطاع الخاص بعدما أعتبر هامشيا منذ 1963، وحدد دوره في أداء بعض المهام الاقتصادية الثانوية، خاصة في مجال التجارة والخدمات، حيث اتضح بأن القطاع الخاص خاصة منه الأجنبي دورا مميزا لا سيما في مجال المحروقات باعتباره القلب النابض للاقتصاد الجزائري، إذ ورغم احتكار الدولة للقطاع وتأميمها له بقيت حاجتها ملحة لمساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومساعدتها على استغلاله نظرا للإمكانيات المالية والتقنية الكبيرة التي يتطلبها ذلك القانون 82-13 من أجل توضيح كيفية تشكيل الشركات الاقتصادية المختلطة<sup>(1)</sup>.

1-1-4- القانون رقم 13/86: جاء سنة 1986، وجاء معها زلزال الأسعار البتولية في السوق العالمية وضرب بقوة الاقتصاد الوطني الذي كان لا يزال مبنيا على الربيع البترولي، وتقلص دور الاستثمارات الوطنية وأصيبت ميزانية الدولة بالاختناق المالي، وقد جاء القانون في 19 أوت 1986 ليتم قانون 86/13 نظرا لعدم قدرته على جلب وتحفيز الحجم المرغوب فيه من الاستثمار الأجنبي المباشر للاستثمار محليا خاصة في مجال المحروقات<sup>(2)</sup>.

وقد حقق هذا القانون جملة من الامتيازات والحقوق التي يتمتع بها المستثمر الأجنبي وأهمها: <sup>(3)</sup>

- المشاركة في هياكل التسيير، ورفع أو خفض رأسمال الشركة المختلطة.

- تحويل أرباح المنتج، وتحويل جزئي لأجور العمال الأجنبية.

- أما من حيث النتائج التي حققها فلم تكن في المستوى المرجو.

1-1-5- قانون 14/86: أصدر هذا القانون في أوت 1986، وهو قانون خاص بالبحث والتنقيب عن البترول، حيث حدد إطار تدخل رأسمال الأجنبي فيما يخص البحث عن المحروقات واستغلالها، بالإضافة إلى استفادة الشركاء الأجانب من إمكانية إنشاء شركة تجارية تخضع للقانون الجزائري لكن في صورة اقتصاد مختلط، وقد نتج عن هذا القانون إبرام أكثر من 56 عقدا مع شركات نفطية من 19 دولة<sup>(4)</sup>.

(1) كريمة قويدري، المرجع سبق ذكره، ص 61.

(2) عبد الرحمن تومي، المرجع السابق، ص 111.

(3) المرجع نفسه، ص 112.

(4) زغيب شهرزاد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - واقع وآفاق -، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد

خيضر، بسلافة، العدد 8، فيفري 2005، (بدون ذكر الصفحة).

1-2-1- قوانين الاستثمار من 1990-2009:

لقد كانت مطلع التسعينات بمثابة نقلة للاقتصاد الوطني من اقتصاد اشتراكي إلى اقتصاد رأسمالي، وبذلك فتحت صفحة جديدة للتعامل مع الاستثمار الأجنبي ا لمباشر بأسلوب مغاير ومسارير لاقتصاد السوق.

1-2-1-1- قانون النقد والقرض 1990:

يعتبر القانون 90-10 للنقد والقرض والصادر في 14 أبريل 1990 نصا تشريعي يعكس اعترافا بالأهمية التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي، وقد شمل قانون النقد والقرض جوانب عديدة من الإصلاحات في مجالات التسيير المالي والقرض والاستثمار، فقد أقر حرية انتقال رؤوس الأموال من وإلى الجزائر، كما أقي مجموع الأحكام السابقة والمتعلقة بنسبة الشراكة المحلية والأجنبية 51% و49% وذلك بفتح المجال لكل أشكال مساهمات رأس المال الأجنبي في تنمية الاقتصاد الجزائري، كما أوجد هذا القانون الآليات الأساسية لتنشيط حركة البنوك، وذلك بفصله بين عملي الإصدار والإقراض والتي بموجبها ظهر بنك الجزائر كمؤسسة إصدار وتنظيم ومراقبة م سنقلة، وظهرت البنوك التجارية كمؤسسات القطاع العام الخاص دون تمييز، ولقد تدعم قانون النقد والقرض بجملة من القوانين والتشريعات التنظيمية المتممة والمعدلة والجديدة والتي كانت في مجموعها أكثر أهمية في توجيه الاقتصاد نحو مرحلة الانفتاح توجيهها مباشرة وصريحا، ولكن رغم هذه التعديلات إ لا أن حجم الاستثمار سرعان ما انخفض في سنة 1990 بـ 344 مشروع أي بمعدل 20.6% وذلك بسبب الأوضاع السياسية غير المستقرة<sup>(1)</sup>.

1-2-2-1- المرسوم التشريعي رقم 12/93: جاء هذا المرسوم بهدف إنعاش الاقتصاد الوطني عبر

ترقية الاستثمار وبالتالي كان يهدف إلى: <sup>(2)</sup>

- المعاملة المماثلة لكل المستثمرين على حد سواء (المحليين والأجانب).
- توسيع مشاركة الرأسمال الأجنبي في إنجاز برامج الاستثمارات الجديدة، مما يؤدي إلى خلق مناصب شغل وترقية الصادرات خارج المحروقات.
- إنشاء الوكالة لترقية الاستثمار (APSI) وذلك من خلال الترويج والتعريف بالمناخ الاستثماري للبلاد.

(1) منير خروف، ليندة فريجة، المرجع سبق ذكره ص ص 288-289.

(2) زغيب شهرزاد، المرجع السابق.

1-2-3-الأمر رقم 03/01: لقد تدعم الإطار القانوني لترقية الاستثمار الخاص في الجزائر بصور الأمر رقم 3/1 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار. لقد حدد هذا القانون الجديد النظام العام الذي أصبح يطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في القطاعات المنتجة للسلع والخدمات، وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتيازات الخاصة للمستثمرين المحليين والأجانب، وبناء على هذا الأمر فقد تم إنشاء هيئات لتسيير الاستثمار أهمها: (1)

\* **النظام التحفيزي:** إنشاء الوكالة الوطنية للاستثمار (ANDI) لحل إشكالية العقار الصناعي، إنشاء صندوق دعم الاستثمار، المجلس الوطني للاستثمار (CNI).

\* **النظام التوجيهي:** وزارة المساهمة وترقية الاستثمار وتعمل على اقتراح إستراتيجية ترقية وتطوير الاستثمارات المرتبطة ببرامج الخصخصة فقط.

أما بالنسبة للامتيازات الإضافية التي جاءت ضمن الأمر 3/1، فقد منح المشرع الجزائري صنفين من المزايا، تم إدراجها ضمن النظامين العام والاستثنائي، حيث أنه إلى جانب استفادة المستثمر من الحوافز الجبائية والجمركية المنصوص عليها في إطار النظام العام، فإنه يستفيد في إطار النظام الاستثنائي من مزايا وإعفاءات خاصة، لا سيما عند استعمال تكنولوجيا خاصة تساهم في المحافظة على البيئة، وحماية الموارد الطبيعية.

1-2-4-الأمر رقم 01/09 **المتعلق بتطوير الاستثمار** : جاءت هذه المبادرة تلبية لانشغالات المستثمرين ولتسهيل استعمالهم للنص الأساسي المتضمن تطوير الاستثمار في شكل كامل ومحدد دون اللجوء إلى عدة نصوص.

يحدد هذا الأمر النظام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات، وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتياز (2).

2- **اتفاقيات الاستثمار الأجنبية المباشرة الدولية المبرمة من طرف الجزائر** : في إطار تشجيع وضمان الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى الجزائر، أبرمت الحكومة الجزائرية العديد من الاتفاقيات الدولية الثنائية والمتعددة الأطراف:

2-1- **الاتفاقيات الدولية الثنائية:** قامت الجزائر بالتوقيع على مجموعة اتفاقيات ثنائية لحماية وترقية الاستثمارات على مدى العقدين الأخيرين من سنة 1990 وهي كما يلي:

(1) عبد الرحمن تومي، المرجع سبق ذكره ص 116.

(2) الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، قانون الاستثمار في الجزائر، مارس 2010، ص-ص 8-9.

1-1-2-1 الإتفاقيات الدولية الثنائية المبرمة مع الدول الأجنبية ويتمثل أهمها في:

\* الإتفاقية الدولية الثنائية بين الجزائر وأمريكا: أبرمت هذه الاتفاقية بتاريخ 17 أكتوبر 1990،

وتهدف إلى تشجيع الاستثمار بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية

\* الإتفاقية الجزائرية الفرنسية: أبرمت هذه الاتفاقية بين الجزائر وفرنسا وهي متعلقة بالتشجيع

والحماية المتبادلة للاستثمار، حيث تم توقيعها بتاريخ 13 فيفري 1993، حيث نصت على أن تتم مراقبة الشركة المستثمرة من طرف أحد الطرفين المتعاقدين.

\* الإتفاقية الجزائرية الرومانية تم توقيعها في 28 جوان 1994، تتعلق بتشجيع الاستثمار وحمايته.

\* الإتفاقية الجزائرية الإسبانية تم توقيعها في 23 ديسمبر 1994.

\* الإتفاقية الجزائرية الأرجنتينية وقعت في 4 أكتوبر 2000.

\* الإتفاقية الجزائرية الإيطالية وقعت في 18 ماي 1991 في الجزائر.

ولقد تطرقت هذه الإتفاقيات إلى توفير المعاملة العادلة والمنصفة وتوفير الحماية وتأمين هذه

الاستثمارات، ولا تتخذ تدابير نزع الملكية أو التأميم بشأنها إلا لدوافع المنفعة العامة ولا تكون ذات

طبيعة تمييزية، كما تمنح حرية تحويل رؤوس الأموال المتعلقة بعد إتمام جميع الإلتزامات الجبائية.

2-1-2-2-1 الإتفاقيات الدولية الثنائية المبرمة مع الدول العربية تمت المصادقة على هذه الإتفاقيات بين

الجزائر والدول العربية في إطار تشجيع وحماية الاستثمار، نذكر منها:

\* الإتفاقية الجزائرية القطرية تم توقيعها في 24 أكتوبر 1996.

\* الإتفاقية الجزائرية السورية تم توقيعها في 14 ديسمبر 1997 في دمشق.

\* الإتفاقية الجزائرية الكويتية أبرمت في 30 سبتمبر 2001 في الكويت.

2-2-1-2-2 الإتفاقيات الدولية متعددة الأطراف: قامت الجزائر بالتوقيع على هذه الإتفاقيات التي تخص عدة

مجالات باعتبارها هي الأخرى لا تقل أهمية عن الضمانات الأخرى، ومن أهم هذه الإتفاقيات نجد: (1)

2-2-1-2-2-1 في مجال التحكيم: يعتبر التحكيم من أهم الاعتبارات التي يبدأ المستثمر الأجنبي أخذها في

الحسبان عندما يقرر الاستثمار في بلد ما، ومن هذا المنطلق قامت الجزائر بالتوقيع على:

\* إتفاقية إنشاء المركز الدولي لتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار (CIROI):

وافقت الجزائر على إتفاقية واشنطن لإنشاء هذه الهيئة بمرسوم رئاسي 364/95 المؤرخ في 30

أكتوبر 1995، وقد انضمت إليه في 22 مارس 1996.

(1) تاريخ الإطلاع 2016/12/18 <http://www.droit.blogspot.com>

\* اتفاقية الإتحاد المغربي لإنشاء مركز مغربي في التحكيم في 27 جوان 1994.

2-2-2 في مجال حماية و ضمان الاستثمار: نذكر منها:

\* المصادقة على اتفاقية إنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار : تمت الموافقة على إنشاء هذه الوكالة الدولية 21 جانفي 1985، الهدف منها هو تشجيع تدفق الاستثمار للأغراض الإنتاجية فيما بين الدول الأعضاء على خصوص الدول النامية منها.

\* اتفاق الشراكة الأورو متوسطية : لقد حاولت الجزائر عدة مرات عقد اتفاقية مع الإتحاد الأوروبي باعتبارها الشريك الأول للجزائر، إذا أن أكثر من 60% من المبادلات التجارية تتم مع البلدان الإتحاد، حيث تم التوقيع عليها في فالو نسي الإسبانية في 22 أفريل 2002 لتدخل حيز التنفيذ في الفاتح من سبتمبر 2005.

\* الاتفاقيات الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية : والتي أبرمت في 7 أكتوبر 1995.

\* الاتفاقية المبرمة لإنشاء الإتحاد المغربي للاستثمار والتجارة الخارجية : مع دول المغرب العربي في 13 جوان 1992.

الجدول رقم (3-01): يوضح عدد اتفاقيات الاستثمار الدولية الجزائرية حتى نهاية ماي 2011

الاتفاقيات الاستثمارية	اتفاقيات الاستثمار الدولية الثنائية	اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي	اتفاقيات الاستثمار الأخرى	المجموع
عدد الاتفاقيات	46	31	06	83

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، إحصائيات 2012.

كل هذه الاتفاقيات وغيرها تزيد من نسبة الضمان للمستثمر الأجنبي لأنه على دراية بأن بنود ونصوص هذه الاتفاقيات تضمن له الحماية لاستثماراته، وكنتيجة لهذه الإصلاحات عرف مناخ الاستثمار في الجزائر تحسنا طفيفا، وأدى تسحن الوضع في الآونة الأخيرة إلى دخول العديد من الشركات إلى السوق الجزائري بالرغم من بعض النقائص التي مازالت تشوب المناخ الاستثمار في الجزائر.

3-الإطار المؤسستي للاستثمار في الجزائر : ضمن التوجه الرامي إلى تشجيع الاستثمار المحلي واستقطاب المزيد من رأس المال الاجنبي، باشرت الجزائر في تطبيق الإجراءات والتدابير ذات الأبعاد



التصحيحية، مستهدفة الحد من التشوهات الهيكلية وإعادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية، بالإضافة إلى تقديم المزيد من الضمانات لفائدة المستثمرين (الوطنيين والأجانب) مع تسهيل وتبسيط الإجراءات، وهذا دفع بالجزائر لتأسيس عدة مؤسسات فاعلة في هذا الشأن نذكر منها:

**3-1-وكالة دعم وترقية الاستثمارات:** أنشئت بموجب قانون 12/93 وهي هيئة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهي موضوعة تحت وصاية رئيس الحكومة . يديرها مجلس إداري يرأسه رئيس الحكومة يتكون من الأعضاء الذين يمثلون الهيئات التي لها علاقة بالاستثمار وتهدف الوكالة إلى: (1)

-تدعيم ومساعدة المستثمرين في إطار المشاريع الاستثمارية ومنح المزايا الخاصة بالاستثمارات .

-تزويد المستثمرين بالمعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي، تضمن ترقية الاستثمارات وتنفيذ كل التدابير التنظيمية.

-تضمن متابعة احترام المستثمرين للالتزامات المتعاقد عليها.

-تضع تحت تصرف المستثمرين كل المعلومات المتعلقة بقرض المستثمر .

-تجري تقييم مشاريع الاستثمار وإحصائه.

-تنسيق بين الوكلاء في المناطق الحرة.

-تشغيل كل الدراسات في مجال الاستثمار .

أما المهمة الرئيسية للوكالة فهي العمل على تجسيد سياسة الدولة في مجال الاستثمار، بحيث تتلقى تفويض من كل الإدارات المعنية وذلك لتمكينها من تسلم جميع الوثائق الإدارية المرتبطة بإنجاز الاستثمار، وتقوم بدراسة طلبات الاستثمار بناء على جداول وشبكات التحليل التي يصادق عليها مجلس إدارتها، وبعدها تنشر في الجريدة الرسمية للإعلانات القانونية .

### 3-2-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

أنشئت هذه الوكالة على أثر الانتقادات التي وجهت لوكالة ترقية ودعم الاستثمار بلعبتها ذات طابع مركزي بيروقراطي وقد أنشأت هذه الوكالة بموجب الأمر رقم 03/01، ومقرها الاجتماعي بالجزائر العاصمة ولها هياكل لا مركزية على المستوى المحلي ولولائي ومكاتب في الخارج، كما أنها تضم

(1) الموقع الإلكتروني للجريدة الرسمية: [www.joradp.dz](http://www.joradp.dz)، العدد 67، 1994.

مجموعة من الإدارات والأجهزة المعنية بالاستثمار مثل : بنك الجزائر، إدارة الضرائب، أملاك الدولة، إدارة الجمارك، لذلك نجد أن لها عدة مهام من بينها: (1)

-تستقبل وتعالج تصريحات الاستثمار .

-ترافق وتساعد المستثمرين في استكمال الإجراءات وإنشاء المشروعات الاستثمارية .

-تصدر قرارات منح المزايا والتحفيزات .

-التأكد من احترام المستثمرين للإلتزامات التي يعتمدها خلال فترة الإعفاء من بعض الضرائب

والرسوم .

-تعني بضم كل المؤسسات التي تمنح المساحات العقارية اللازمة للاستثمار الصناعي والسياحي

والخدمات، وهذا الأمر في غاية الأهمية لأن منح العقارات يتم بطريقة غير منسقة .

-تقوم بدور الوسيط بين المستثمر وبين الجهات المخولة لمنح الترخيص في بعض النشاطات الممكنة،

أي أن المستثمر يتقدم بطلب منح الترخيص إلى الوكالة وهي بدورها تحولها إلى الهيئة المعنية للرد

خلال شهر، وإذا لم تقم بالرد تحرر الوكالة وثيقة معاينة تقصير تكون بمثابة ترخيص .

**3-3 المجلس الوطني للاستثمار:** المجلس عبارة عن هيئة إدارية تنشأ لدى الوزير المكلف بترقية

الاستثمار تحت وصاية رئيس الحكومة ويتأسسه هذا الأخير، ويتشكل هذا المجلس من جميع القطاعات

المعنية بالاستثمار وهي : الوزير المكلف بالمالية، الوزير المكلف بالجماعات المحلية، وزير التجارة،

وزير الطاقة والمناجم، وزير الصناعة، وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزير التهيئة

العمرانية، إضافة إلى الاستعانة بخبراء في هذا المجال، حيث يهتم بعدة أمور من بينها:

اقترح وصياغة إستراتيجيات وألويات تطوير الاستثمار، اقترح تدابير تحفيزية اتجاه المستثمرين،

تحديد المناطق المعنية بالتنمية، إقرار الإجراءات والمزايا التحفيزية، المصادقة على مشاريع اتفاقيات

الاستثمار. كما ينظر المجلس في الشكاوي والطعون المقدمة من طرف المستثمرين (2).

**4-تقييم المناخ العام للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر :** توجد العديد من المؤشرات التي تتم

بإدراج الدول لجاذبيتها الاستثمارية، وهي مؤشرات معتمدة من طرف هيئات ومؤسسات دولية تهدف

(1) الموقع الإلكتروني للجريدة الرسمية، الموقع نفسه، العدد 47، 2001.

(2) علاء عثمان، واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014، المنتدى

العربي الأول: العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعات والثبات التشريعي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم

التسيير، جامعة البويرة، الجزائر، 25-28 يناير 2015، ص 10.

إلى مدى تهيئة المناخ الاستثماري لجذب الاستثمار، ومن هذه المؤشرات نذكر على سبيل المثال لا على الحصر ما يلي:

4-1- مؤشر الحرية الاقتصادية (IEF): يصدر مؤشر الحرية الاقتصادية منذ سنة 1995 عن معهد هيرتاج، وبالتعاون مع صحيفة (وول ستريت جورنال) لقياس درجة تدخل الدولة في الاقتصاد بناء على شعر متغيرات هي: حرية الأعمال- حرية التجارة- حقوق الملكية -التحرر من الفساد- الحرية الجبائية -حجم الإنفاق الحكومي -الحرية النقدية -حرية الاستثمار -حرية العمل -الحرية المالية. يقسم المؤشر درجات الحرية إلى 5 أقسام، أقصاها حرية مرتفعة جدا [80-100] وأدناها حرية منعدمة [0-49.9].

وقد جاءت الجزائر وفقا لتقرير المؤشر الصادر في شهر مارس 2014 في المرتبة 146 من بين 186 دولة بدليل مؤشر عام 50.8، ما يجعلها في مجموعة دول غير حرة اقتصاديا على العموم<sup>(1)</sup>.

4-2- مؤشر التنافسية (IC): من أهم وأحدث المؤشرات العالمية قبل الحكم على مناخ الاستثمار، فهو يمكن الشركات الأجنبية من معرفة قدرة البلدان على توفير مزايا تنافسية تسمح لها بالاستفادة من مزايا الانتقال إلى بلد ما.

بالنسبة للجزائر ففي عام 2010 قد شهدت تقدما ملحوظا في المؤشر متقدمة بـ 13 مركزا محتلة بذلك المرتبة 86 عالميا مما يدل أن الجزائر تعاني من تنافسية ضعيفة رغم تسحن ترتيبها بسبب ضعف الإدارة الاقتصادية<sup>(2)</sup>، ثم تقدمت بأربع مراكز سنة 2009 محتلة بذلك المرتبة 113 متحسنة في كفاءتها المؤسساتية<sup>(3)</sup>، أما عام 2010 جاءت الجزائر في المرتبة 80 من حيث المتطلبات الأساسية

(1) حكيمة حليمي، نبيلة ساسان، الاستثمار في الجزائر-تقييم مناخه وقراءة في ملامحه- الملتقى الوطني حول التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 9-10/01/2014، ص- ص 55-56.

(2) تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2009، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2009، ص 266.

(3) تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2010، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2010، ص 266.

برصيد 4.32 نقطة، والمرتبة 107 من حيث معززات الكفاءة بـ 3.49 نقطة والمرتبة 108 من حيث الابتكار والتطوير برصيد 3.04 نقطة<sup>(1)</sup>.

وحلت الجزائر ضمن الـ 100 دولة التي تتمتع بإمكانيات تنافسية عالمية، وقد جاء ترتيب الجزائر في تقرير "التنافسية" العالمي 2013، الذي يصدر سنويا عن المنتدى الاقتصادي العالمي، والذي يؤكد أن تميز الابتكار وقوة البيئات المؤسسية بات اليوم ذا تأثيرات متزايدة على تنافسية الاقتصاديات العالمية، عكس سنة 2012 حيث احتلت المرتبة 110 عالميا بمؤشر عام 3.7.

#### 3-4 مؤشر بيئة أداء الأعمال

احتلت الجزائر الرتبة 14 عربيا من حيث المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال والمرتبة 136 عالميا عام 2010، متأخرة بمركزين مقارنة بعام 2009 والتي كانت 134 عالميا.

(1) نشرة فصلية حول الاستثمار في الدول العربية سنة 2011، آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2011، المؤسسة العربية لضمان وائتمان الصادرات، الكويت، 2011، ص 266.

الجدول رقم (3-02): يوضح وضعية الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر بيئة أداء الأعمال

2015	2014	2011	2010	2009	2008	المؤشرات الفرعية لمؤشر بيئة أداء الأعمال
154	147	136	136	134	-	
141	139	150	148	141	134	بدء المشروع
-	-	113	110	113	141	التعامل مع
		-	122	117	112	توظيف العاملين
157	156	165	160	166	118	تسجيل الملكية
147	150	138	135	131	162	الحصول على الكهرباء
132	123	74	3	70	131	حماية المستثمرين
176	174	168	168	168	70	دفع الضرائب
131	131	164	122	120	166	التجارة عبر الحدود
120	120	127	123	125	118	تنفيذ العقود
-	-	51	51	51	126	إغلاق المشروع

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على

-تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية للسنوات من 2008 إلى 2015.

-بيانات أداء الأعمال، مجموعة البنك الدولي متاح على الرابط:

<http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreconomies/algeria>.

من خلال الجدول السابق يتضح لنا أن مناخ الاستثمار في الجزائر قد حقق تراجعا في عامي

2008 و 2009، محافظا على إستقراره في ال ترتيب العالمي في 2010 و 2011 في الرتبة 136

مقارنة بالمرتبة 134 عام 2009، وحققت المرتبة 147 و 154 لعامي 2014 و 2015، ويعود سبب

ذلك لتعديلها لعدد من الأنظمة الإدارية خاصة فيما يتعلق بإجراءات استخراج تراخيص البناء التي

لطالما كانت تأخذ وقتا طويلا لإتمامها بسبب العراقيل الإدارية، فتقدمت بثلاث مراكز في الترتيب العالمي من حيث إستخراجها سنة 2010 مقارنة بعام 2009، ومن ناحية البدء بالمشروع عرفت الجزائر تراجعا ملحوظا من المرتبة 141 عام 2009 إلى المرتبة 150 عام 2011 وعادت إلى نفس المرتبة المحققة عام 2009 باحتلالها المرتبة 141 وتراجعت في الكثير من المؤشرات الفرعية، وحسب تقرير ممارسة العمال لسنة 2015 فإن الجزائر لم تقم بأي تعديل أو إصلاح مما يوحي إمكانية تراجع الجزائر في ترتيب المؤشر، وعليها إذن اختصار عدد من الإجراءات الإدارية وتكلفتها والوقت اللازم لإعدادها، وكذا تخفيض معدلات الضرائب بأنواعها والرسوم الجمركية، وتنفيذ برامج الحكومة الإلكترونية فيما يتعلق باستخراج التراخيص وإمدادات الطاقة والمياه، وتسجيل الملكية العقارية وتبسيط إجراءات الفصح الفني للصادرات والواردات من أجل جعل بيئة أداء الأعمال أكثر جاذبية وفعالية .

**4-4-المؤشر المركب للمخاطر القطرية:** حسب هذا المؤشر شهدت الجزائر تحسن منذ سنة 2002، خاصة سنة 2007 حين بلغ 76.8 نقطة، وبالتالي أصبحت في مجموعة الدول ذات درجة مخاطر منخفضة بفضل تحسن الأوضاع الأمنية والاستقرار السياسي، إلا أن الانخفاض إلى 72 نقطة في سنة 2010 يمكن رده إلى مخاطر الاقتصادية والمالية التي سادت ليس في الجزائر وحسب وإنما كل دول العالم بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية، وإن اختلفت تأثيرها بحسب منافذ وقنوات انتقالها في الاقتصاد<sup>(1)</sup>.

**5-تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:** عرفت الفترة الممتدة ما بين 2000-2015 عودة الاستقرار والأمن للجزائر بعد عشرية سوداء أدخلتها في أزمة اقتصادية واجتماعية وسياسية وهذا ما كان السبب الرئيسي لضعف التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر إليها مطلع التسعينات رغم التحفيز والامتيازات المقدمة من الدولة، إلا أن المستثمر الأجنبي في مثل تلك الأوضاع لا يستطيع المخاطرة بأمواله، إضافة إلى البدء في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي لسنة 2001 واعتماد جملة من التحفيزات والمزايا للمستثمر الأجنبي بتعديل ومراجعة قانون الاستثمار لسنة 1993 المعدل والمتمم بأمر رقم 01-03 لسنة 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، وفي ظل الأزمة البترولية التي أصابت الاقتصاد الجزائري في أواخر سنة 2014 لوحظ أن هذه الأخيرة قد أثرت بالسلب على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مما أدى إلى تراجعها بدرجة كبيرة.

(1) حكيمة حايمي، نبيلة ساسان، المرجع سبق ذكره ص 59.

5-1- المشاريع الاستثمارية المصرح بها في الجزائر: إن تواضع التدفقات الاستثمارية المتجهة إلى الجزائر قياسا إلى إمكانياتها يؤكد أن الجزائر لم تستطع توفير بيئة استثمارية ملائمة تسمح للمستثمرين الأجانب إنجاز مشاريعهم، ولم تستغل الظروف الاقتصادية المواتية التي عرفتتها ابتداء من سنة 2000 بجعل المستثمرين الأجانب شركاء حقيقيين في عملية التنمية والقيام بتوظيف جزء من الفوائض المالية الهامة التي حصلت عليها الجزائر في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي.

الجدول (3-03): يوضح المشاريع الاستثمارية المصرح بها خلال الفترة 2002-2015

المشاريع الاستثمارية	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الاستثمار المحلي	59563	%99	9100521	%79	904762	%87
الاستثمار الأجنبي	676	%1	2471691	%21	129254	%13
المجموع	60239	%100	11572213	%100	1034016	%100

المصدر: إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار : www.andi.dz، 2017/03/01.

توضح بيانات الجدول رقم (3-03) أن حصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من مجموع 60239 مشروع مصرح به لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال الفترة 2002-2015 حيث قدرت نسبتها بـ 1% في حين أن 99% المتبقية كانت في شكل مشاريع قام بها مستثمرون محليون. أما من حيث قيمة المبالغ المرصدة لهذه المشاريع، فإن الاستثمارات المحلية مثلت ثلاث أرباع القيمة الإجمالية للمشاريع الإجمالية في مقابل 21% للاستثمارات الأجنبية، وهي نسبة مهمة ومعتبرة تؤكد القيمة المالية الكبيرة للمشاريع الأجنبية والتي تفوق بكثير نظيراتها المحلية. إن التباين في عدد المشاريع وقيمتها انعكس بالتبعية على مناصب الشغل المستحدثة حيث أن حوالي 87% من هذه المناصب كان مصدرها استثمارات محلية، في حين لم تساهم الاستثمارات الأجنبية إلا بنسبة 13%.

5-2- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر حسب القطاعات الاقتصادية

لا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات غير النفطية محدودا، وذلك رغم الفرص والمؤهلات التي يتمتع بها كل قطاع سواء الزراعية، الخدمات، السياحة، الصناعة وغيرها<sup>(1)</sup>. ويوضح الجدول التالي توزيعات الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب القطاعات الاقتصادية في الفترة الممتدة 2002-2015:

الجدول رقم (3-04): يوضح توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصرح بها حسب

القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2002-2015

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	المبلغ مليون دج	النسبة المئوية
الزراعة	1218	%2.02	176019	%5.06
البناء	11290	%18.74	1323698	%23.78
الصناعة	9231	%15.32	6503533	%37.54
الصحة	809	%1.34	127684	%1.85
النقل	30669	%50.91	1027480	%15.28
السياحة	789	%1.31	982934	%5.31
الخدمات	6226	%10.34	964388	%10.36
التجارة	2	%0.00	37514	%0.40
الاتصالات	5	%0.01	428963	%0.42
المجموع	60239	%100	11572213	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار : www.andi.dz، 2017/03/01.

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن قطاع الصناعة يحتل الصدارة في توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر بمبلغ يقدر بـ 6503533 مليون دج أي ما يعادل 9231 مشروع، ثم يأتي قطاع

(1) بلال لوكيل، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995-2007، مجلة الأبحاث الاقتصادية وإدارية، العدد الرابع، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ديسمبر، 2008، ص 138.



البناء في المرتبة الثانية بمبلغ 1323698 مليون دج بما يعادل 11290 مشروع، في حين عادت المرتبة الثالثة لقطاع النقل بمبلغ 1027480 مليون دج أي ما يعادل 30669 مشروع، تليها من قطاع السياحة، وقطاع الخدمات بمبلغ قدر بـ 982934 مليون دج، وبـ 964388 دج وقدرت مشاريع كل منهما بـ 789 مشروع، و 6226 مشروع على ترتيب، في حين بقيت قطاعات ضعيفة نوعا ما لم تستقطب عدد كبير من المشاريع ا لاستثمارية وهي قطاع الزراعة، ال صرح، الاتصالات، وقطاع التجارة على التوالي.

### 5-2- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة

لقد تعددت الدول المستثمرة في الجزائر سواء كانت دولا أجنبية أو عربية، وقد صنف نشاط بعضها مشروعات الشراكة، إلا أن أهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنفذ من قبل MNE خاصة في قطاع المحروقات، والجدول التالي يوضح مصادر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2002-2015:

جدول رقم (3-05): يوضح مصادر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر حسب

الأقاليم المستثمرة خلال الفترة الممتدة من 2002-2015

المبلغ بالمليون دج	عدد المشاريع	المنطقة
898192	377	أوروبا
563346	274	من بينها الإتحاد الأوروبي
119506	68	آسيا
65636	16	أمريكا
1267592	200	الدول العربية
27799	1	إفريقيا
2974	1	أستراليا
89992	13	متعددة الجنسيات
2471691	676	المجموع

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، موقع سبق ذكره، 2017/03/01.

يتضح من الجدول رقم (3-05) أن الدول العربية جاءت في الصدارة من حيث المشاريع المنجزة والتي مثلت حوالي ثلث عدد المشاريع المنجزة والتي قدرت بـ 200 مشروع، ومن أهم الدول العربية المستثمرة: مصر، قطر، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، الأردن والسعودية وتوزعت استثماراتها على قطاعات الخدمات (خاصة الاتصالات) والبناء والصناعة (صناعة غذائية، صناعة الحديد، الدواء)، ثم تأتي بعدها الدول الأوروبية كثاني مستثمر في الجزائر والتي مثلت حوالي نصف العدد الإجمالي للمشاريع وقدرت بـ 377 مشروع وتعتبر فرنسا وإسبانيا وإيطاليا أهم البلدان المستثمرة في الجزائر وفي قطاعات متعددة كالمحروقات والصناعات الغذائية والخدمات، حيث استطاعت توفير 76709 منصب عمل.

أما عدد المشاريع المنجزة من الدول الآسيوية فلم تتجاوز 68 مشروع من المجموع الإجمالي وقامت بها خاصة كل من الصين واليابان وأندونيسيا وماليزيا وكوريا الجنوبية ومست قطاعات متعددة كالمحروقات والبناء والأشغال العمومية وتكنولوجيا المعلومات واستطاعت توفير 8607 عمل خلال الفترة 2002-2015.

أما المشاريع المتبقية فكانت موزعة على كل من أمريكا (16 مشروعا) والشركات متعددة الجنسيات (13 مشروعا) وإفريقيا وأستراليا (مشروع لكل منهما) وكانت أغلبها في قطاع المحروقات.

**6- معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**

منذ صدور النقد والقرض سنة 1990 وقانون الاستثمار 1993 أعربت العديد من الشركات الأجنبية عن نيتها للاستثمار في الجزائر، وهذا من خلال حصولها على الاعتماد من بنك الجزائر أو من خلال تسجيلها لدى وكالة دعم ومتابعة الاستثمار (APSI).

لكن سرعان ما تبددت وتبخرت هذه المشاريع عبر السنوات المتتالية وذلك لعدم تجسيد هذه النيات إلى مشاريع حقيقية في الميادين التي طلبها المستثمرين، حيث لم يتجسد إلا القليل من المشاريع المبرمجة.

وهو ما يثير جملة من التساؤلات عن أسباب وخفايا هذه المفارقة العجيبة وبالأخص عن الأسباب الكامنة وراء هذا التعثر وعدم تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر على الرغم من الحوافز والتسهيلات التي وضعت لهذا الغرض.

6-1-مشكل العقار الصناعي: يمثل العقار الصناعي عامل مهم ومحدد للاستثمار الأجنبي المباشر وشرط ضروري لتحقيق هذا الاستثمار غير أنه يبقى من أهم العوائق التي تواجه المستثمر في الجزائر وهذا للأسباب التالية:

أ - عدم توافق طبيعة الأراضي الصناعية المتخصصة مع نوعية الأنشطة الاقتصادية المراد إقامتها.

ب- ارتفاع تكاليف الأراضي المخصصة للاستغلال بسبب احتساب تكاليف وتهيئة لم تتم وخدمات لا يمكن تقديمها بسبب وقوع تلك الأراضي في مناطق نشاط وهمية لم تنشأ بعد نظرا لوجود نزاعات حول ملكيتها.

ج- كثرة وصعوبة الإجراءات الإدارية البيروقراطية المرافقة لطلب العقار الصناعي وطول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي والتي تفوق سنة.

د- ضعف كفاءة الهيئات والجهات المكلفة بتسيير وتنظيم العقار الصناعي<sup>(1)</sup>.

6-2-الفساد الإداري: يعتبر مشكل الفساد الإداري من بين أهم المعوقات التي تحول بين المستثمر الأجنبي وقرار الاستثمار في الجزائر، حيث تصدر منظمة الشفافية الدولية سنويا مؤشر الشفافية أو النظرة إلى الفساد منذ سنة 1995، لتعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية والشركات العالمية لفرض تعزيز الشفافية وجهود محاربة الفساد، وقد احتلت الجزائر المرتبة 97 سنة 2004 من أصل 146 دولة داخلة في الترتيب، واحتلت المرتبة نفسها سنة 2005 من أصل 159 دولة، وبالرغم من التحسن المسجل في محاربة الفساد في السنوات الأخيرة يبقى انتشار الرشوة والفساد الإداري من بين أهم عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر<sup>(2)</sup>.

6-3-مشكل القطاع الموازي: يلعب القطاع الموازي دورها هام ومعتبر في الاقتصاد الوطني، حيث عدت وزارة التجارة 566 سوق موازية بمساحة إجمالية قدرها 2.7 مليون متر مربع، ينشط فيها أكثر من 100 ألف متدخل، أي 10% من مجموع التجار المسجلين في السجل التجاري . وأكدت الإحصائيات الرسمية أن القطاع الموازي في الجزائر، يسيطر لوحده على 40% من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية، وهي نسبة مرتفعة جدا تؤكد عدم تحكم السلطات الاقتصادية في هذه

(1) أحمد ديبش، إشكالية التنمية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2009-2010، ص 419.

(2) منير خروف، ليندة فريجة، المرجع سبق ذكره ص- ص 335-336.

الظاهرة نتيجة التراهل في معالجة هذا الملف، وبالتالي فإن الخسائر التي يسببها القطاع الموازي من خلال المنافسة غير شرعية معتبرة جدا، وان المنتجين الذين يعملون في إطار القانون، يعانون فعلا وضعا مزرريا غير مشجع على الإطلاق<sup>(1)</sup>.

**6-4-العائق القانوني والإداري:** على الرغم من المجهودات التي تبذلها السلطات الجزائرية في وضع التشريعات والقوانين الجديدة التي تلم بشتى العناصر القانونية التي تهم المستثمر الأجنبي لحمايته وحماية أمواله وتحويلها وتحسن مناخ الاستثمار، إلا أن هذه التشريعات وكغيرها من التشريعات الأخرى تفتقر إلى التجسيد والتطبيق، وبا لتالي نجدها جوفاء لا تتم على الروح الحقيقية التي تجعل التطبيق يصل إلى نفس المستوى النظري.

ومع أن قانون الاستثمار يمنح العديد من التسهيلات والامتيازات، فإن نتائج الدراسة التي قام بها (Gilles Garcia) أحد خبراء البنك العالمي تشير إلى عدم مقدرة السلطات الجزائرية على التجسيد العملي لسياستها فيما يخص ترقية الاستثمار<sup>(2)</sup>.

**6-5-مشكلة التمويل:** يعاني النظام البنك الجزائري من ضعف ورداءة الخدمات المقدمة إذا صنفت الجزائر في مؤشر سهولة الأعمال سنة 2012 فيما يخص الحصول على الائتمان في المرتبة 150 من مجموع 183 دولة بعد الكثير من الدول العربية كالسعودية التي حلت في المرتبة 48 عالميا ولبنان في المرتبة 78 عالميا.

في بلد بحجم الجزائر يستوعب 38 مليون شخص، يقتصر الحضور البنكي على 20 مؤسسة فحسب، تتوزع على 15 ألف وكالة فقط، بالإضافة إلى وجود 14 مؤسسة مالية مختصة لا تفتح حسابات للمواطنين لكنها تتعامل مع المؤسسات، وييدي مراقبون في الجزائر انزعاجا من كون البنوك تستمر في موقعها كهاجس أول للمستثمرين وكذا المصدرين حيث يعدّ كثير من هؤلاء انزعاجا من عراقيل تتسبب بها إدارات المصاريف، وتشدّها في مجال معدلات الفائدة، خاصة إذا مات علق الأمر بعمليات التصدير.

(1) عبد الحق طير، عبد الجليل شليق، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات التحديات والفرص الملتقى الدولي حول: تقييم إستراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة، جامعة المسيلة، الجزائر، 28-29 أكتوبر 2014، ص 13.

(2) المرجع نفسه ص 11.

ويوجه خبراء انتقادات لاذعة للنظام البنكي الوطني، ويعتبرونه عائقا رئيسيا لتطوير الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الأيام الأخيرة، وألح هؤلاء على "انعدام فعالية" النظام البنكي الوطني، وضرورة مراجعة ليصبح أساس الاستثمار الوطني والأجنبي.

ومن بين أسباب ضعف أداء الجهاز البنكي الجزائري:

أ - نقص الكفاءة المهنية لدى البنكيين فيما يتعلق بالطرق الحديثة لتسيير القروض وتقييم المخاطر.

ب - رداءة نظام المعلوماتية البنكية وبطء أنظمة المدفوعات.

ج- طول المدة التي تأخذها دراسة ملفات القروض قبل الموافقة على منحها.

د- ضعف مستوى الإستعدادية والجاهزية للاستثمار لدى البنوك الجزائرية وهذا راجع لمفهومها الخاطئ الراسخ لدى القائمين على البنك، وانحصار نظرهم إلى البنك على انه مؤسسة فقط وليس سوق.

ه- صعوبة وعدم ضمان تحويل رأس مال والمدخيل بعد الاستثمار.

6-6- المعوقات الاجتماعية هناك عدة معوقات اجتماعية، التي أثرت سلبا على الاستثمار في الجزائر نذكر منها: (1)

أ - انخفاض الوعي الإدخاري والاستثماري لدى أغلب أفراد المجتمع، وعدم وجود دراية لديهم فيما يتعلق بأوعية الإدخار المختلفة والبورصة ومجالات الاستثمار المختلفة.

ب - ضعف السياسات التعليمية والتكوينية المنتهجة، لما لها من أثر بالغ على القوة العاملة المت سرخدمة في القطاعات الاقتصادية الصناعية والزراعية والخدماتية، إن مشاكل العمالة والتشغيل، هي عنصر مهم في تأثيره على الاستثمار، من جهة ارتفاع المعدل السنوي للنمو الديموغرافي، مقابل نمو سنوي أقل لمعدل التشغيل من جهة أخرى.

(1) علي سنوسي، تقييم مناخ الاستثمار ومدى مساهمة القطاع الخاص في التنمية بالجزائر، الملتقى الدولي حول: تقييم إستراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة، جامعة المسيلة، الجزائر، 28-29 أكتوبر 2014، ص 20.

### المطلب الثالث: التصدير وسياسات ترقّي في الجزائر

كما سبق القول أن للتجارة الخارجية والتبادلات التجارية أهمية عظمى في اقتصاد كل الدول، والجزائر هي الأخرى كمثيلاتها تحتاج للتجارة الخارجية بين مختلف دول العالم للاستفادة من تلك المزايا التي تتواجد بهذه الأخيرة وتُخَلِّفُها هذه العملية على حد سواء، ومن هذا المنطلق سنحاول التعرف على واقع تلك التجارة الخارجية الجزائرية بشكل خاص لمعرفة هيكلها وتوزعها وكذا تطورها عبر الزمن، فيما يلي من خلال واقع الصادرات ومشاركته و جهود ترقّيته.

#### أولاً: واقع الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2015

عند الحديث على الصادرات الجزائرية نجد أنفسنا في صدد التفكير في الصادرات في قطاع المحروقات، لأنه هو واقع ليس صحيح نظرا لوجود الشطر الثاني من الصادرات حتى وإن كان ضعيف.

#### 1- تطوير الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000-2015

عرف الميزان التجاري الجزائري ثلاث مراحل من التغيير في فترة دراستنا هذه وتناوبت بين الانخفاض والارتفاع، وهذا ما يمكن ان نلمسه من خلال معطيات الجدول رقم (3-06) والشكل رقم (3-01) التاليين:

الجدول رقم (3-06): يوضح تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000-2015\*

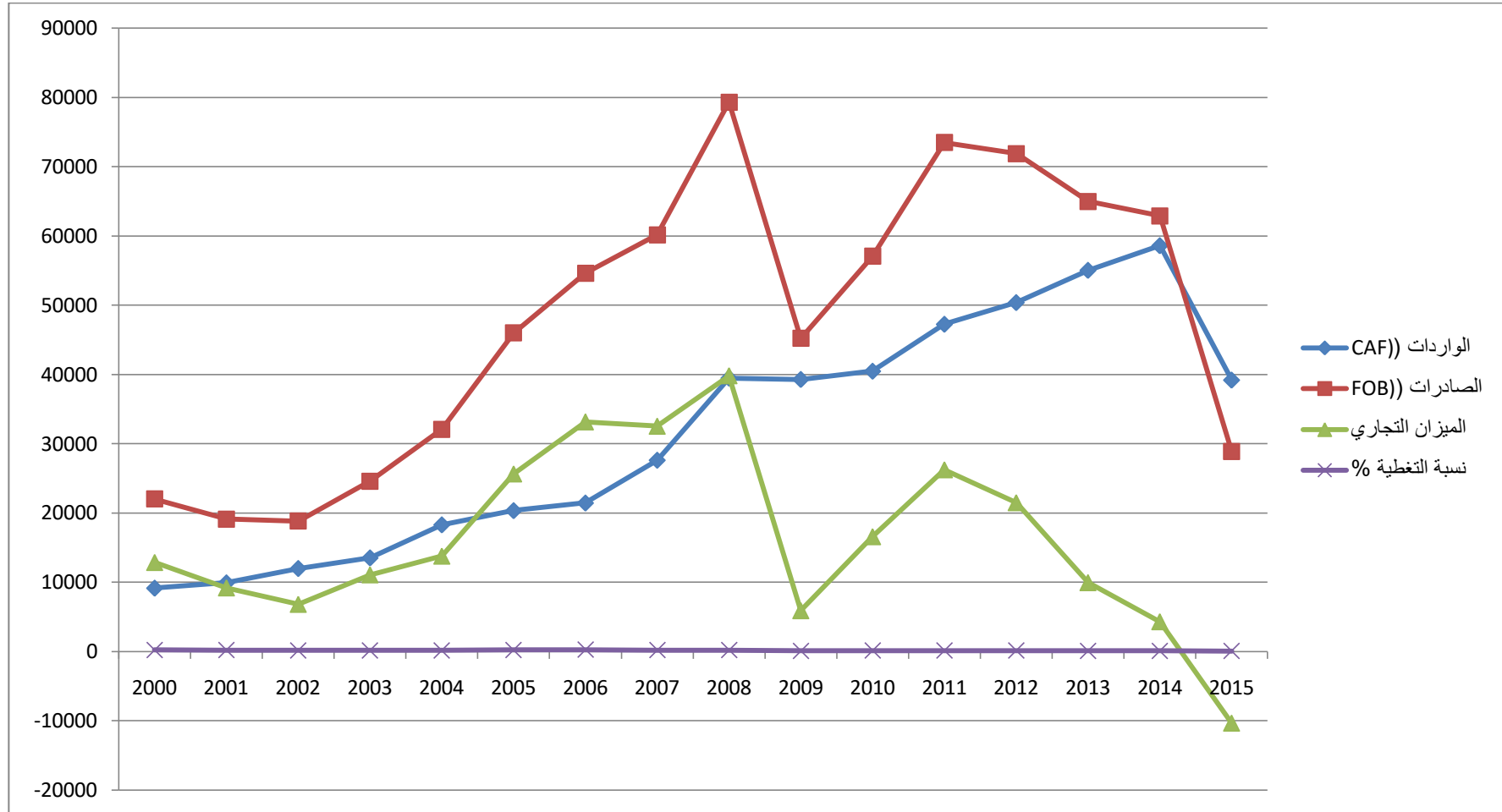
الوحدة: بالمليون دولار US

2015(*)	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
39192	58580	55028	50376	47247	40473	39294	39479	27631	21456	20357	18308	13539	12009	9940	9173	الواردات (CAF)
28860	62886	64974	71866	73489	57053	45194	79298	60163	54613	46001	32083	24612	18825	19132	22031	الصادرات (FOB)
-10332	4306	9946	21490	26242	16580	5900	39819	32532	33157	25644	13775	11078	6816	9192	12858	الميزان التجاري
74	107	118	143	156	141	115	201	218	255	226	175	182	157	192	240	نسبة التغطية %

Source : République Algérienne, Ministère des finances, Direction des Douanes, centre nationale de l'information et des statistiques du commerce extérieure de l'Algérie, période : du années 2000 au 9 mois de l'année 2015.

(\* ) إحصائية خاصة بـ 9 أشهر الأخيرة لسنة 2015 فقط.

الشكل رقم (3-01): تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000-2015\*



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-06)



الملاحظ بأنه تميزت أول مرحلة في الميزان التجاري بالانخفاض، إذ سجل بداية المرحلة سنة 2000 ما يقدر بـ 12858 مليون دولار أمريكي إلى أن وصل لنهايتها سنة 2002 بما يقدر بـ 6816 مليون دولار أمريكي راجع لزيادة الواردات وتناقص الصادرات على حد سواء، أما المرحلة الثانية التي كانت إيجابية وهذا راجع لتزايد الصادرات بنسبة أكبر من زيادة الواردات على الرغم من تضخم الواردات لأن أغلبها واردات استهلاكية.

إذ تميزت بالارتفاع المتواصل لمدة عشر سنوات بداية سنة 2003 بما يقدر بـ 11078 مليون دولار أمريكي وصولاً سنة 2012 بقيمة 21490 مليون دولار أمريكي، وباستثناء سنة 2009 التي سجلت قيمة منخفضة تقدر بـ 5900 مليون دولار أمريكي وسببها كان إنخفاض الصادرات لقيمة 45194 مليون دولار أمريكي، وتليها المرحلة الأخيرة لفترة الدراسة التي كانت بإنخفاض شديد، حيث كانت بدايتها بـ 9946 و 4306 مليون دولار أمريكي لكل من 2013 و 2014 على التوالي وهو راجع لانخفاض الصادرات لكل من السنتين، لتكون في الثلاثي الثالث لسنة 2015 إذ سجل الميزان التجاري الجزائري بها عجز قدر بـ 10332 مليون دولار أمريكي وهذا لتسجيل الانخفاض الكبير من قبل الواردات بما يعادل 39192 مليون دولار أمريكي والصادرات بـ 28860 مليون دولار أمريكي وسبب انخفاض هذه الأخيرة يعود إلى التراجع الكبير في أسعار البترول مما أثر على تراجع صادراته بحجم مرتفع، لتصل نسبة التغطية إلى أدنى قيمة لها بـ 74%.

## 2- هيكل تطور الصادرات خلال الفترة 2006-2015:

يمكن القول أن الصادرات الجزائرية تهيكّل بين كل من الشق الخاص بالنفطية من جانب وغير نفطية من جانب ثاني، حيث أن الشق الأول ونظراً للنسبة الإجمالية المغطاة من خلال ها يعتبر أو يأخذ في كثير من الأحيان على انه ممثل للصادرات الجزائرية ككل .

1-2 تطور هيكل الصادرات النفطية: تعتبر الصادرات النفطية ا لمكون الرئيسي للتجارة الخارجية الجزائرية، والتي تعتبر من أهم الصادرات كونها دائما المكون الأكبر حصة في إجمالي حجم الصادرات الجزائرية، وهذا من خلال الجدول رقم (03-07) الذي يوضح تطور الصادرات النفطية من سنة 2006-2015.

الجدول رقم (3-07): يوضح تطور الصادرات الجزائرية النفطية خلال الفترة 2006 - 2015

الوحدة: بالمليون دولار US

2015 <sup>(*)</sup>	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	
25817	60194	63750	71468	71249	55773	42700	76209	58206	51756	مبلغ الصادرات
%89.46	%95.54	%96.72	%97.04	%97.19	%97.33	%97.6	%97.58	%97.80	%97.98	نسبة الصادرات من الإجمالي

Source : République Algérienne, Ministère des finances, Direction des Douanes, centre nationale de l'information et des statistiques du commerce extérieure de l'Algérie, période : des années 2006 au 9 mois de l'année 2015.

(\*) إحصائيات خاصة بـ 9 أشهر الأخيرة لسنة 2015 فقط.

والملاحظ من الجدول أعلاه المرقم بـ (03-07)، أن حجم الصادرات النفطية بين السنوات عرف تزايد نسبي من 2006 إلى غاية سنة 2008 أي وصلت إلى ما يعادل 76209 مليون دولار أمريكي، ثم يليها انخفاض في سنة 2009 وهو ما يعطي مبلغ قدره 42700 مليون دولار أمريكي فقط مقارنة بالسنوات السابقة بسبب أزمة تناقص سعر البرميل التي حلت آنذاك، ولكن مع هذا إلا أنه لم تتأثر الصادرات النفطية ودليلها أنها عادت للارتفاع نسبيا كل سنة على التي سبقتها إلى غاية سنة 2013، إذ نلاحظ أنه بعد هذه الأخيرة إلى غاية أن تصل لفترة التسعة أشهر الأخيرة من سنة 2015، فإنه يتميز بالتناقص المستمر والمتزايد بقيم متفاوتة ومعتبرة، وكل هذا واضح بشكل كبير في المبالغ التي أخذتها هذه الصادرات والمقدرة بـ 63750 مليون دولار أي بنسبة 96.72% سنة 2013 بينما حققت في نهاية سنة 2014 مبلغ قدره 60194 مليون دولار أي بنسبة 95.54% وهذا نتيجة الأزمة الاقتصادية التي أصابت التجارة الجزائرية بسبب انهيار أسعار البترول مما أدى إلى ضعف صادرات المحروقات الجزائرية، في حين حققت صادرات المحروقات الجزائرية في التسعة أشهر الأخيرة من سنة 2015 مبلغ قدره 25817 مليون دولار أي ما يساوي 89.46%، وهي أقل نسبة وصلتها الصادرات الجزائرية مقارنة بسنوات الدراسة السابقة، وهو ما يعكس التوجه الجديد وآثار السياسات الجزائرية في هذا القطاع.

## 2-2 هيكل الصادرات خارج المحروقات

أما فيما يخص الصادرات خارج المحروقات الجزائرية، فهي كانت ولا زالت شبه منعدمة مقارنة بالصادرات النفطية، وهذا ما يمكن توضيحه من خلال الجدول رقم (03-08) الذي يوضح هذا النوع من الصادرات لسنة 2006 إلى غاية التسعة أشهر الأخيرة من سنة 2015 كما يلي:

الجدول رقم (3-08): تطور الصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة 2006-2015

الوحدة: مليون دولار US

2015 <sup>(*)</sup>	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	
1381	2810	2160	2180	2060	1530	1050	1890	1312	1070	مبلغ الصادرات
%10.54	%4.46	%3.28	%2.96	%2.81	%2.67	%2.4	%2.42	%2.2	%2.02	نسبة الصادرات من الإجمالي

Source : République Algérienne, Ministère des finances, Direction des Douanes, centre nationale de l'information et des statistiques du commerce extérieure de l'Algérie, période : des années 2006 au 9 mois de l'année 2015.

(\*) إحصائيات خاصة بـ 9 أشهر الأخيرة لسنة 2015 فقط.

من خلال تحليل معطيات الجدول السالف الذكر نستنتج أنه مع ضعف حجم الصادرات غير النفطية هناك تطور واضح ومستمر وإيجابي غير انه متباين في حجمه ا من سنة إلى أخرى على التوالي ، ماعدا سنة 2009 التي أتسمت بالتناقص لتأخذ نسبة 2.4% أي ما يعادل 1050 مليون دولار أمريكي، لذلك نجد أن طيلة فترة الدراسة الممتدة من سنة 2006 حيث كانت تقدر بـ 2.02% ما يعادل 1070 مليون دولار امريكي، معتبرة نوعا ما لما كانت تواجهه من تحديات وعراقيل لتصل إلى 3.28%، 4.46% لكل من سنة 2013، 2014 على التوالي، في حين ترتفع في التسعة أشهر الاخيرة من سنة 2015 لتأخذ أقصى قيمة لها والمقدرة بـ 10.54%، ومن هنا يمكن القول أن للصادرات الغير نفطية نهج جديد وتكور واضح وليس هين من إجمالي الصادرات الجزائرية مما يعطي رؤية مستقبلية للتنوع والانفتاح على العالم الخارجي من خلال أسلوب جديد للتصدير بعيد عن الصادرات الربيعية، وأكثر استقرار ومواجهة الأزمات .

### 3-توزيع الصادرات وفق المناطق لاقتصادية خلال الفترة2000-2015

إن التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية، يسمح بالوقوف على أهمية التبادلات التجارية للجزائر مع الدول غير الأعضاء في الإتحاد الأوروبي حيث أن هذه الأخيرة تحتل الصدارة في تصنيف تطور الصادرات الجزائرية وفق المناطق الاقتصادية خلال كل الفترة من سنة 2000 إلى غاية يومنا هذا والموضحة في الجدول رقم (03-09) الموالي:

الجدول رقم (3-09): يوضح تطور توزيع الصادرات الجزائرية وفق المناطق الاقتصادية خلال الفترة 2000-2015.

الوحدة: مليون دولار US

2015 <sup>(*)</sup>	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
19930	40378	41277	39797	37307	28009	23186	41246	26833	28750	25593	17396	14503	12100	12344	13792	دول الإتحاد الأوروبي
4134	10344	12210	20029	24059	20278	15326	28614	25387	20546	14936	11054	7631	4602	4549	5825	منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE (خارج الإتحاد الأوروبي)
30	98	52	36	102	10	07	10	07	07	15	91	123	130	87	181	دول أوروبية أخرى
1131	3183	3211	4228	4270	2620	1841	2875	2596	2398	3124	1902	1220	951	1037	1672	أمريكا الجنوبية
1733	5060	4697	4683	5168	4082	3320	2765	4004	1792	1218	686	507	456	476	210	آسيا (باستثناء الدول العربية)
60	-	-	-	41	-	-	-	55	-	-	-	0	38	23	0	أوقيانوسيا
439	648	797	958	810	694	564	797	479	591	621	521	355	248	315	55	الدول العربية (باستثناء إتحاد المغرب العربي)
1319	3065	2639	2073	1586	1281	857	1626	760	515	418	407	260	250	275	254	الدول المغربية
84	110	91	62	146	79	93	365	42	14	49	26	13	50	26	42	دول إفريقية أخرى
28860	62886	64974	71866	73489	57053	45194	79298	60163	54613	46001	32083	24612	18825	19132	22031	المجموع

Source : République Algérienne, Ministère des finances, Direction des Douanes, centre nationale de l'information et des statistiques du commerce extérieure de l'Algérie, période : du années 2000 au 9 mois de l'année 2015.

(\* ) إحصائيات خاصة بـ 9 أشهر الأخيرة لسنة 2015 فقط.

من الجدول (3-09) نستنتج أن دول الإتحاد الأوروبي تحتل المرتبة الأولى من حيث اتجاه الصادرات الجزائرية إليها وهذا راجع لعدة أسباب تاريخية وكذلك للقرب الجغرافي وكذلك الجانب الانتاجي، إذ تعتبر من أهم المناطق الاقتصادية في التجارة الخارجية الجزائرية بتسجيلها لقيمة 13792 مليون دولار أمريكي خلال سنة 2000، و 28750 مليون دولار أمريكي لسنة 2006، ثم بقيمة 41277 مليون دولار أمريكي أيضا سنة 2013، و 40378 مليون دولار أمريكي لسنة 2014، وما يفوق 19930 مليون دولار أمريكي سنة 2015.

ليأتي بعد ذلك في المرتبة الثانية منظمة التعاون الاقتصادي والت نمية OCDE بما يقدر بـ 10344 و 4134 مليون دولار أمريكي لسنتي 2014 و 2015 بالترتيب، وآسيا في المرتبة الموالية وذلك بمشاركة قدرت بـ 5060 مليون دولار أمريكي في سنة 2014 و 1733 مليون دولار أمريكي سنة 2015، أما في المرتبة الرابعة فهي للدول المغربية بما يقدر بـ 3065، 1319 مليون دولار أمريكي لسنتي 2014 و 2015 على الترتيب، ثم أمريكا الجنوبية في المرتبة الخامسة وذلك بمشاركة قدرت بـ 3183 مليون دولار أمريكي سنة 2014 وبقيمة 1131 مليون دولار أمريكي سنة 2015، ويكتمل الترتيب للمناطق الاقتصادية الأخرى لتكون سنة 2015 للدول العربية بقيمة 439 مليون دولار أمريكي، ثم دول إفريقية أخرى بما يقدر بـ 84 مليون أمريكي، وتليها دول أوروبية أخرى 30 مليون دولار أمريكي، وأخيرا أوقيانوسيا بقيمة 60 مليون دولار أمريكي والتي تعتبر من أضعف المشاركات مقارنة بالمناطق الأخرى.

#### 4-توزيع الصادرات الجزائرية وفق فئات الاستخدام خلال الفترة 2000-2015

الجدول رقم (3-10): يوضح تطور توزيع الصادرات الجزائرية وفق فئات الاستخدام خلال الفترة 2000-2015

الوحدة: بالمليون دولار US

2015(*)	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
193	323	402	315	355	315	113	119	88	73	67	59	48	35	28	32	الغذاء
27290	60304	62960	69804	71427	55527	44128	77361	58831	53429	54094	31302	23939	18091	18484	21419	الطاقة ومواد التشحم
77	109	109	168	161	94	170	334	169	195	134	90	50	51	37	44	مواد خام
1278	2121	1458	1527	1496	1056	692	1384	993	828	651	571	509	551	504	465	مواد نصف مصنعة
-	2	-	1	-	1	-	1	1	1	-	-	1	20	22	11	سلع التجهيز الفلاحي
14	16	28	32	35	30	42	67	46	44	36	47	30	50	45	47	سلع التجهيز الصناعي
8	11	17	19	15	30	49	32	35	43	19	14	35	27	12	13	سلع استهلاكية غير غذائية
28860	62886	64974	71866	73489	57053	45194	79298	60163	54613	46001	32083	24612	18825	19132	22031	المجموع

Source : République Algérienne, Ministère des finances, Direction des Douanes, centre nationale de l'information et des statistiques du commerce extérieure de l'Algérie, période : du années 2000 au 9 mois de l'année 2015.

(\* ) إحصائيات خاصة بـ 9 أشهر الأخيرة لسنة 2015 فقط.



يتضح من خلال الجدول (3-10) أن معظم الصادرات الجزائرية تتسم بالتطور الايجابي والملحوظ باستمرارية وهذا طوال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2013 وهو ما يفسر السياسة التجارية المتبعة من قبل الجزائر، لكن سرعان ما انقلب هذا التطور على الجانب السلبي حيث عرفت سنتي 2014 و 2015 إنخفاض ملحوظ في معظم الصادرات حسب فئات الاستخدام وهذا راجع لعدة أسباب من أهمها أزمة إنخفاض أسعار النفط التي أصابت معظم اقتصاديات الدول من بينها الجزائر مما أثر بالسلب على التجارة الخارجية لهذه الأخيرة، حيث نلاحظ أيضا من خلال الجدول : أن فئة الطاقة ومواد التشحم تحتل الصدارة من حيث قيمة العائد منها إذ سجلت 21419 مليون دولار أمريكي سنة 2000 وما يقارب 58831 مليون دولار أمريكي لسنة 2007، لتصل سنة 2014 لـ 60304 مليون دولار أمريكي في حين وصلت في 9 أشهر الأخيرة من سنة 2015 إلى ما يقارب 27290 مليون دولار أمريكي، وهذا ما يفسر الطابع الريعي للصادرات الجزائرية المرتكز أساسا على المحروقات التي لا يمكن نفيها أو تغييرها في مدة قصيرة، لتليها في المرتبة الثانية فئة مواد نصف مصنعة التي هي الأخرى كانت في سنة 2000 تقدر بـ 465 مليون دولار أمريكي، و 993 مليون دولار أمريكي سنة 2007، لتسجل في سنة 2014 و 2015 ما يقارب 2121 مليون دولار أمريكي و 1278 مليون دولار أمريكي على التوالي، ليتوالى الترتيب بفئة المواد الخام مسجلة في 2015 حوالي 77 مليون دولار أمريكي، ثم فئة الغذاء بما يقدر بـ 193 مليون دولار أمريكي سنة 2015. وكذلك فئة سلع التجهيز بشقيها حيث نلاحظ أن الشق الأول الخاص بالسلع التجهيز الفلاحية بأنها متذبذبة وضعيفة كثيرا وكذا متقطعة مما يعطيها قاعدة ليست مستقرة ويجب تكثيف الاهتمام بها باعتبارها بديل مهم لصادرات فئة الطاقة ومواد التشحيم، وفيما يخص فئة سلع التجهيز الصناعية فتعتبر هي الأخرى غير مستقرة وتميل إلى الضعف والانعدام حيث سجلت سنة 2015 أضعف قيمة لها قدرت بـ 8 مليون دولار أمريكي، بعدما كانت في سنة 2000 حوالي 13 مليون دولار أمريكي.

### ثانيا: مشاكل التصدير في الجزائر

نوجز أهم العراقيل والمشاكل التي تلاحق التصدير في الجزائر فيما يلي :

#### \*المشاكل على المستوى الجزئي<sup>(1)</sup>

-عدم تبني المسؤولين والأفراد منهاجا واضح المعالم اتجاه تحقيق أهداف ترقية التصدير .

(1) وصاف سعيدي، المرجع سبق ذكره ص- ص 11-14.

-التطبيق العشوائي وغير منتظم لإجراءات العمال المنصوص عليها في نظام الجودة، إضافة إلى عدم توظيف الأساليب الإحصائية لمقياس الاختلاف.

-عدم الأخذ بعين الاعتبار مدى جودة المنتج المعد للتصدير مما يضعف قدرته على المنافسة.

-عدم توفر نظام المعلومات يتضمن كافة البيانات والإحصائيات التي ترتبط بالعملية الإنتاجية وموقع السرعة في السوق.

-هياكل تنظيمية ميكانيكية لا تستجيب للتغيرات الحالية التي تحدث خارج حدود المؤسسة منها تحرير

التبادلات التجارية، التطور التكنولوجي والإعلام والاتصال أدى إلى ضعف صناعة المؤسسات

الجزائرية على مستوى الهزات القوية التي تمارسها المؤسسات الاقتصادية العالمية.

-كل هذه التراكمات السلبية مجتمعة أدت إلى تقليص القدرة التنافسية لدى بعض المؤسسات الجزائرية

بشكل وثيق بتدني جودة منتجاتها، والشاهد على هذا تضاعف نسبة الواردات الأجنبية إلى الجزائر

تدرجيا في مقابل نقص كمية الصادرات الجزائرية.

#### \*المشاكل المرتبطة بالمحيط المؤسسي التشريعي<sup>(1)</sup>

-وجود تنظيم وتنسيق غير كافيين بين المصدرين الجزائريين سواء على المستوى الوطني أو الخارجي.

-سوء استخدام وتوجيه الموارد المالية للصندوق الخاص لترقية الصادرات.

-ارتفاع تكاليف النقل الدولي وعجز خدمات التصدير المتخصصة لذلك والتي تعتبر أداة أساسية

وضرورية لتطوير نشاط التصدير لأن ارتفاع تكاليف النقل يترتب عنه التكاليف التسويقية وبالتالي

انخفاض هامش الربح الممكن تحقيقه من عملية التصدير، بسبب عدم انتظام برامج توجيه الرحلات

ونقص الخطوط الموجهة للتصدير وعدم تخصيص بعض أرصفة الموانئ للعمليات التصديرية فقط.

-عدد الاهتمام بوظيفة التسويق الدولي وما يمكن أن تقدمه من معلومات للمؤسسات بحيث أصبح

الحصول على المعلومات عن الأسواق الخارجية من أهم المشكلات التي تواجه المصدر الجزائري

نظرا لنقص خبرته بالدراسات التسويقية.

-عدم القدرة التصديرية للمؤسسة، فالمؤسسة التي تريد التصدير تعترضها عمليا إشكالية كبيرة ذات

طابع إستراتيجي، قبل القيام بتحديد الوسائل ووضعها حيز التطبيق.

(1) مصطفى بن ساحة، مرجع سبق ذكره ص 75.

\* المشاكل المرتبطة بالمحيط الاقتصادي<sup>(1)</sup>

- غياب إستراتيجية محددة المعالم للتصدير أو على الأقل تغطية الحاجيات الم حلية والذي يفترض أنها جزء ضروري لتنمية وتوزيع الصادرات وتحقيق تنافسية، تعطي الاعتبار للجانب الاقتصادي والاجتماعي والتشابك والتداخل الحاصل بين الأسواق الوطنية والأجنبية .
- غياب ثقافة التصدير لدى المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين، وميلهم لممارسة عملية الإستيراد بسبب ارتفاع نسبة الربح والنقل من المخاطر المرتبطة والناجمة عن التصدير .
- انعدام الخبرة لدى المصدرين الجزائريين والتي تحول دون متوقعهم في الأسواق الأجنبية لمدة أطول هذه الوضعية تجلت من خلال الانعكاسات والتأثيرات السلبية من جراء تحرير التبادلات التجارية للنظام الإنتاجي الوطني .
- سوء استخدام التكنولوجيا حال دون تقديم منتجات مطابقة للمواصفات الدولية سواء من حيث التصميم، التغليف، بالإضافة إلى غياب الإبداع الابتكار التقني والتكنولوجي سبب ضعف ميزانية البحث والتطوير وأنماط الإدارة المسلطة .

**ثالثا: الهيئات المساعدة على تشجيع الصادرات في الجزائر**

- لقد عملت الدولة على تنشيط البنية المؤسسية للتصدير وذلك في سبيل ترقية الصادرات خارج المحروقات وتحسين وضعية التجارة الخارجية بصفة عامة، حيث عملت على استحداث إطار مؤسسي جديد لترقية الصادرات خارج المحروقات، ومن أهم الهيئات المساعدة على تشجيع الصادرات في الجزائر ما يلي:<sup>(2)</sup>

**-إعادة تنظيم دور وزارة التجاري في مجال التجارة الخارجية:**

- أعادة سلطة التعديل الهيكلي تنظيم دور وزارة التجارة في مجال التجارة الخارجية بمقتضى المادة 08 من المرسوم التنفيذي رقم 207/94 المؤرخ في 16/7/1994، حيث تم تكليف الوزارة بمهمة ترقية التبادل مع الخارج ولتحقيق هذه المهمة تساهم الوزارة في وضع التصورات الجديدة للأدوات التنظيمية والهيكلية المتعلقة بالتجارة الخارجية، كما تعمل على تنشيط القطاع في إطار ثنائي أو

(1) عائشة خلوفي ، تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة على إستراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر ملتقى دولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاسها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، جامعة سطيف، الجزائر، 11-12 مارس 2013، ص 15.

(2) عجة الجيلاني، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص ، دار الخلدونية، الطبعة 1، الجزائر، 2007، ص- ص 250-251.

متعدد الأطراف بالإضافة إلى كونها شريك أساسي في التحفيز والتفاوض حول الاتفاقات مع الشركاء الأجانب.

حيث أصبحت هذه الوزارة أداء في يد الدولة لتوجيه الأعوان الاقتصادية نحو سياسية تنمية الصادرات غير النفطية.

#### -الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجيةPromex:

أنشأ هذا الديوان بموجب المرسوم التنفيذي رقم 327/96 المؤرخ في 1996، وهي هيئة عامة ذات طابع إداري، حيث يتكفل الديوان بإعداد برنامج لترقية وتحليل أوضاع السوق وتكوين وتسيير شبكة المعلومات، وضع ونشر البيانات المتعلقة بالوضع الاقتصادي، وإنجاز الدراسات المستقبلية ويتكفل بكل الأعباء الخاصة بدراسة الأسواق الأجنبية ونقل البضائع وتمويل التكاليف المتعلقة بتكثيف المواد<sup>(1)</sup>.

#### -الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريينANEXAL:

تم إنشا هذه الجمعية في 10 جوان 2001 من أجل الدفاع عن الحقوق ومصالح المصدرين الجزائريين، وتضم أكثر من 100 مصدر وأهم وظائفها المساهمة في تطوير إستراتيجية التصدير وإيجاد مساحة للتواصل بين المصدرين وتجميع ونشر المعلومات ذات الطابع التجاري والاقتصادي وتوفير المساعدة التقنية لتطوير القدرات التصديرية للمتعاملين<sup>(2)</sup>.

#### -إنشاء الشركة الجزائرية الوطنية لتأمين وضمان الصادرات<sup>(3)</sup>

أنشأت هذه الشركة حسب المرسوم التنفيذي رقم 235/96 الصادر في 1996/7/02، طبقا للمادة 4 من الأمر رقم 06/96 الصادر في 1996/01/10 المتعلق بتأمين القرض عند التصدير تهدف إلى: -ترقية وتشجيع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات.

-تغطية المخاطر المتعلقة بعمليات التصدير (المخاطر التجارية، السياسية وغيرها).

-تأسيس بنك المعلومات في مجال الإعلام الاقتصادي.

-تعويض وتغطية الديون.

(1) إبراهيم لقط، منير نوري، المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وإشكالية التصدير خارج المحروقات، مداخلة ضمن الملتقى الدولي 4 حول المنافسة والإستراتيجية التنافسية المؤسسات الصناعية خارج المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، 2010، ص 02.

(2) تاريخ الإطلاع 25/03/2017 www.mincommerce.gov.dz

(3) عجت الجيلالي، المرجع سبق ذكره ص 255.

-الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة CACI: (1)

أنشأت حسب المرسوم التنفيذي رقم 93/96 الصادر بتاريخ 1996/03/03، وتتمثل مهامها حسب المادة الخامسة في:

-المساهمة في تنظيم كل اللقاءات والتظاهرات الاقتصادية في الجزائر والخارج مثل المعارض والندوات.

-توطيد العلاقات وعقد اتفاقيات تعاون مع المؤسسات الأجنبية المماثلة.

-ويمكن للفرقة التدخل -بطلب من المتعاملين- في حل النزاعات التجارية الوطنية والدولية.

-تصميم برنامج جزائري فرنسي لدعم الصادرات **خارج المحروقات:** (2)

أطلق الجزائر وفرنسا، بتاريخ 29 جوان 2008، برنامجا مشتركا لدعم الصادرات خارج

المحروقات "أوبثيم إيكسبروت" يركز على تعزيز قدرات التصدير لدى عموم المجموعات التجارية الجزائرية، مع تركيز خاص على فئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويندرج هذا البرنامج الذي تبلغ تكلفته 2.1 مليون دولار في إطار برنامج عمل الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، وتم تمويل هذا البرنامج من المؤسسات الجزائرية التي تنشط في مجال التصدير أو تلك التي تكتسب كفاءة عالية في هذا المجال ودعم المستفيدين في الجانب التقني وذلك يجعل مساراتهم التنموية الدولية أكثر حرفية من خلال ضمان تكوينات في المهن المتعلقة بالتصدير واستكشاف الأسواق الخارجية كما يطمح هذا البرنامج إلى إعطاء مكانة لائقة للمنتجات خارج المحروقات في هذه الأسواق.

(1) إبراهيم لخط، منير نوري، المرجع السابق، ص 04.

(2) المرجع نفسه، ص 4.

## المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسة القياسية

نظرا للدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في التأثير على نمو الصادرات، سوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى الجوانب النظرية التي تخص الاقتصاد القياسي وكذلك التعرف على أهم الاختبارات التي سيتم إجراؤها بالاستناد على برنامج **Eviews 09**.

## المطلب الأول: ماهية القياس الاقتصادي

يعد القياس الاقتصادي التحليلي أحد فروع علم الاقتصاد المستخدمة للأساليب الكمية في تحليل الظواهر الاقتصادية، وله علاقة وثيقة بالرياضيات والطرق الإحصائية.

## 1 -نبذة عن الاقتصادي القياسي:

إن أول ظهور للاقتصاد القياسي جاء مع إنشاء جمعية القياس الاقتصادي **Econometric Society** سنة 1930،<sup>(1)</sup> ومن ثم إصدار المجلة الدورية **Econometrica** سنة 1933 حيث نشر محرر هذه المجلة رانجر فريش **Ranger Frisch** مقالا حدد فيه الإطار والطرائق التي تستخدم في الاقتصاد القياسي،<sup>(2)</sup> ولقد أكد فيها على أن النظرية الاقتصادية والطرائق الإحصائية والعلوم الرياضية هي الأركان الرئيسية في الاقتصاد القياسي.

جرت محاولات عديدة لإيجاد قيم عددية لبعض المتغيرات النظرية الاقتصادية، لك ن بدأت الصورة تكتمل في تكوين علم الاقتصاد القياسي بشكل واضح عبر كتاب طرق الاقتصاد القياسي للبروفيسور ج. جونستن **J. Johnston**، وبعده كتاب النظرية القياسية للبروفيسور كوستيانسن، وتوالت بعدها الأبحاث والكتب في هذا المجال حتى وقتنا الحاضر.

## 2 -تعريف الاقتصادي القياسي :

إن أصل مصطلح الاقتصاد القياسي يوناني وهي كلمة مكونة من جزئين، أي **Economic** تعني اقتصادي و **Metrics** تعني قياس، أي القياس الاقتصادي، والذي يهتم بقياس المتغيرات الاقتصادية، في حين يرى البروفيسور أوسكار لانج **Osker Lang** بأنه أصل هذا المصطلح مشتق من مفه وم **Bio-**

(1) صالح تومي، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1999، ص2

(2) وليد إسماعيل السيفو ، أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي الأهلية للنشر والتوزيع، عمان،

الاردن، 2006، ص21.

**Matrics** الذي ظهر في القرن التاسع عشر في حقل الدراسات البيولوجية، وقد أصبح فيما بعد علما مستقلا بحد ذاته. (1)

كذلك ترى كوتسيانيس بأن علم الاقتصاد القياسي هو جمع علمي متناسق لطرائق ومفاهيم وتقنيات الرياضيات والإحصاء والاقتصاد، ويجده أوتس وكليجين **Oates et Kelejian** بأنه التحليل الكمي للسلوك الاقتصادي. (2)

### 3-أهداف الاقتصاد القياسي: لقياس الاقتصادي ثلاثة أهداف رئيسية سيتم إيجازها فيما يلي:

\* **الاختبار للنظرية الاقتصادية:** حيث قام الاقتصاديون بنائها على مجموعة من الفرضيات تم

فيها استخدام السببية والتحليل المنطقي لدعم نظرياتهم وإثباتها من واقع الظواهر الاقتصادية المدروسة، دون محاولة اختبار صحة تلك النظريات واتساقها، لهذا يهدف القياس الاقتصادي إلى اختبار مدى صحة تلك النظرية عن طريق التقييم والتحليل للوصول إلى قيم عددية لاختبار قوة المتغير المستقل في تأثيره على سلوكية المتغير التابع. (3)

\* **اتخاذ القرارات ورسم السياسات:** يساهم القياس الاقتصادي في رسم السياسات واتخاذ القرارات عن طريق الحصول على قيم عددية لمعاملات العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات لتساعد رجال الأعمال والحكومات في اتخاذ القرارات الحالية من حيث توفيره لصيغ وأساليب مختلفة لتقدير قيم تلك المعلمات التي تساعد في عملية المقارنات واتخاذ القرار المناسب. (4)

\* **التنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية:** يقوم الاقتصاد القياسي على إيجاد ال قيم العددية لمعاملات المتغيرات الاقتصادية التي تساعد متخذي القرار في رسم السياسات والتنبؤ باتجاهات هذه المتغيرات مستقبلا. (5)

والشكل التالي يوضح وضعية الاقتصاد القياسي من النظرية الاقتصادية:

(1) وليد إسماعيل السيفو واحمد محمد مشعل، **الاقتصاد القياسي التحليلي بين النظرية والتطبيق** دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص22.

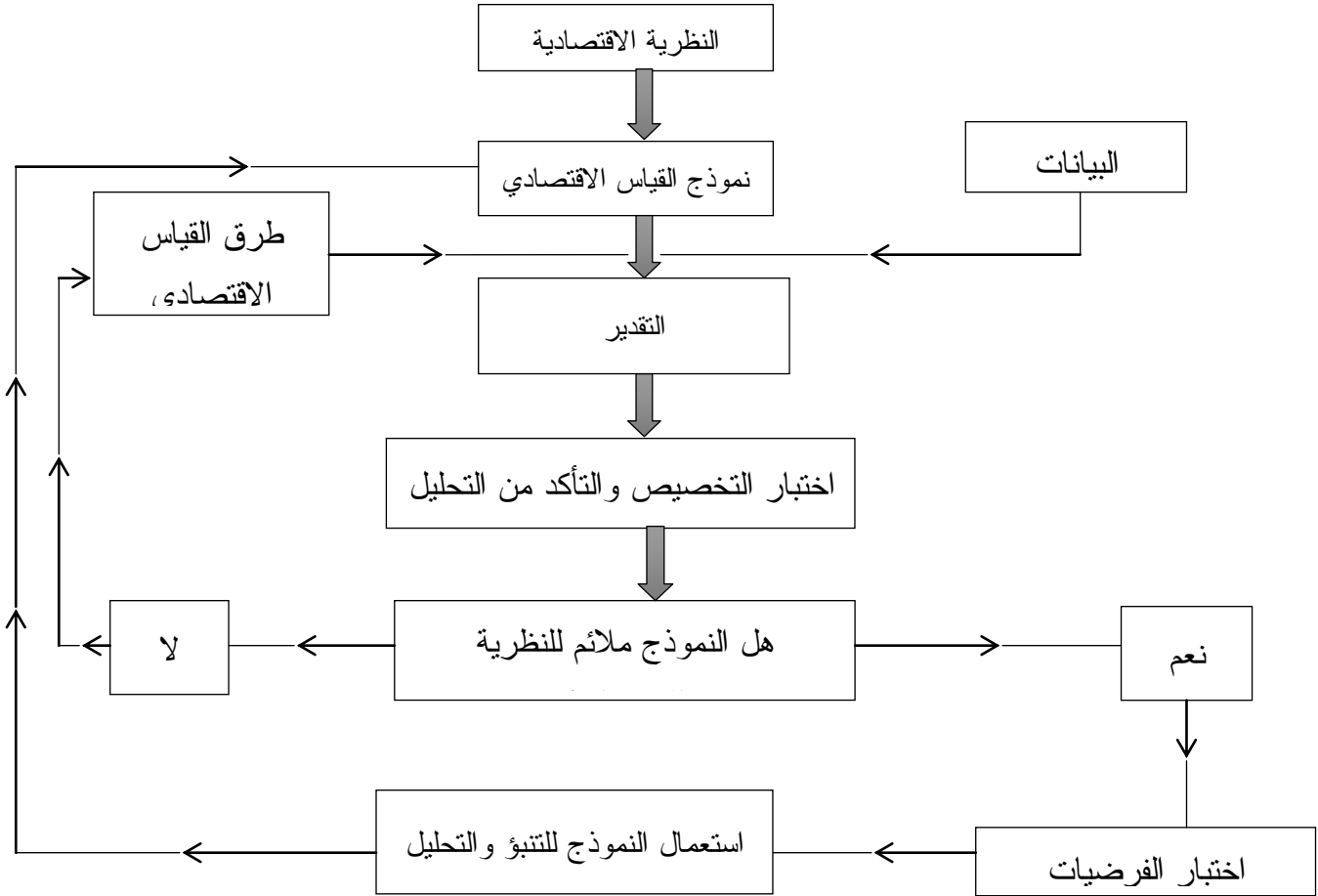
(2) وليد إسماعيل السيفو ، **أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي** مرجع سبق ذكره، ص 23

(3) وليد إسماعيل السيفو واحمد مشعل، **الاقتصاد القياسي التحليلي بين النظرية والتطبيق** مرجع سبق ذكره، ص 28.

(4) حسين علي بخيت وسحر فتح الله، **الاقتصاد القياسي** دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 20.

(5) وليد إسماعيل السيفو واحمد مشعل، **الاقتصاد القياسي التحليلي بين النظرية والتطبيق** المرجع السابق ، ص 28.

الشكل رقم(3- 02): وضعية الاقتصاد القياسي من النظرية الاقتصادية



المصدر: صالح تومي، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي ديوان المطبوعات الجامعية، ج1، الجزائر، 1999، ص7.

### المطلب الثاني: تحليل وتكوين السلاسل الزمنية

ان طرق السلاسل الزمنية تطبق الأساليب الإحصائية على البيانات التاريخية للمبيعات مثلا خلال فترة زمنية سابقة ،وذلك لإعداد تنبؤات رقمية للمبيعات ،فهي تعتمد إذا على المعطيات التي تقيس ظاهرة ما وتكون مرتبة في الزمن.

**1- تعريف السلسلة الزمنية** يمكن تعريف السلسلة الزمنية على أنها: "مجموعة من القيم لمؤشر إحصائي معين مرتبة حسب تسلسل زمني، بحيث كل فترة زمنية تقابلها قيمة عددية للمؤشر تسمى مستوى السلسلة". وبمعنى آخر هي: "متتالية لقيم متغير إحصائي خلال مجالات زمنية متساوية



(أسبوع، شهر، سنة .....). "أو هي: مجموعة من المعطيات لظاهرة ما مشاهدة عبر الترتيب التصاعدي للزمن".<sup>(1)</sup>

عند بناء السلسلة الزمنية، وقبل استخدامها في التحليل أو التوقع، لابد من التأكد أن مستوياتها قابلة للمقارنة فيما بينها، وهو شرط أساسي لصحة أي تحليل وأي تقدير وأي توقع، وفيما يلي العناصر اللازمة لذلك:<sup>(2)</sup>

- أن تخص مستويات السلسلة الزمنية فترات متساوية، فمثلا لا يجوز أن تعبر بعض مستويا ت السلسلة عن عدد المواليد خلال كل شهر، وبعض المستويات الأخرى تعبر عن عدد المواليد خلال كل سنة، فالمقارنة بين المستويات هنا غير ممكنة.
- أن تكون جميع مستويات السلسلة خاصة بمكان معين، سواء كان إقليميا أو ولاية أو مؤسسة، فلا يجوز أن تعبر بعض المستويات عن مؤشر خاص بمجال معين وأخرى خاصة بمجال أوسع مثلا.
- أن تكون وحدة القياس لجميع مستويات السلسلة الزمنية موحدة.
- التعبير عن مستويات السلسلة الزمنية القيمية بالأسعار الثابتة، لأن الأسعار الجارية تخفي أثر الأسعار وتجعل المقارنة غير موضوعية.
- أن تكون طريقة ومنهجية قياس جميع المستويات موحدة.
- كما تجدر الإشارة إلى أن السلاسل الزمنية عادة لا تعطى جاهزة وقابلة للتحليل مباشرة، حيث يتطلب الأمر في أغلب الأحيان إجراء بعض التعديلات لجعل المستويات قابلة للمقارنة وفقا للشروط المذكورة أعلاه.

**2- مركبات السلاسل الزمنية** الظواهر الاقتصادية بشكل عام تكون خاضعة لعدة عوامل في آن واحد وهي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر وتحدث في هذه الظواهر تغيرات متعددة .  
ويصطلح على تسمية هذه العوامل بمركبات السلسلة الزمنية أو العناصر المكونة لها، وهي تفيد في تحديد سلوكها في الماضي والمستقبل وقد ذكر الإحصائيين أربعة مركبات أساسية هي :

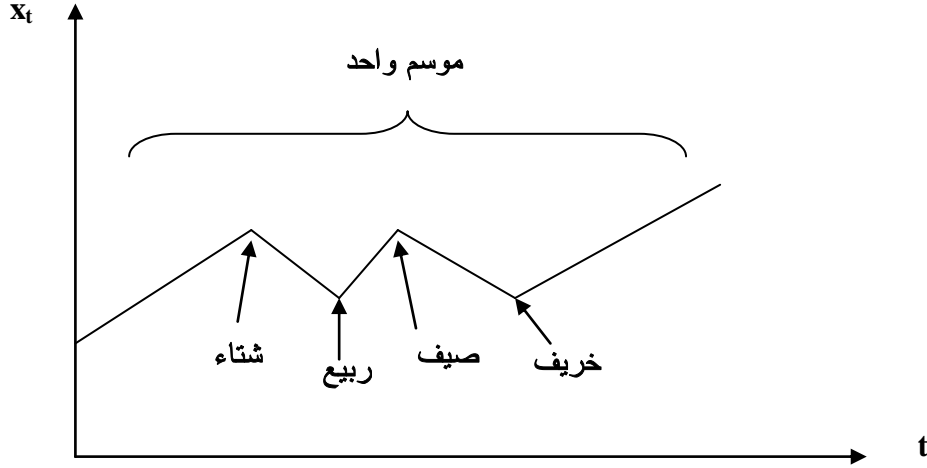
(1) سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2006/2005، ص 130.

(2) عبد العزيز شرابي، طرق إحصائية للتوقع الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 20.

أولاً - تغيرات موسمية ( $S_t$ ) Seasonal variations:

التغيرات الموسمية هي تغيرات في مواسم أو فصول السنة، والتغيرات الموسمية عادة ما تكرر نفسها، فالعوامل الطبيعية من أهم العوامل التي تسبب التغيرات الموسمية بالإضافة إلى عوامل أخرى، كما أن الاختلاف في الفصول يعد أحد العوامل المتسببة في التغيرات الموسمية (1).

شكل رقم (3 - 03): يوضح التغيرات الموسمية للسلسلة الزمنية



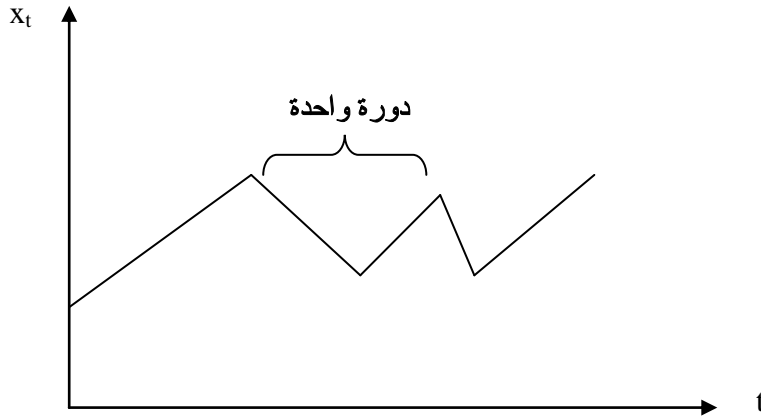
المصدر: فاضل عباس الطائي، التنبؤ والتمهيد للسلاسل الزمنية باستخدام التحويلات مع التطبيق جامعة الموصل، العراق، 2009، ص 505.

ثانياً - التغيرات الدورية ( $C_t$ ) Cycle variations

إن التغيرات الدورية تؤثر في تذبذب السلسلة الزمنية، وإن هذه التغيرات الدورية تكون متكررة الحدوث ولكنها لا تحدث على فترات منتظمة وقد تستغرق من سنة إلى 10 سنوات أو أكثر.

(1) فاضل عباس الطائي، التنبؤ والتمهيد للسلاسل الزمنية باستخدام التحويلات مع التطبيق جامعة الموصل، العراق، ديسمبر 2009، ص 505.

شكل رقم (3-04): يوضح التغيرات الدورية للسلسلة الزمنية



المصدر: فاضل عباس الطائي، التنبؤ والتمهيد للسلاسل الزمنية باستخدام التحويلات مع التطبيق عدد خاص بوقائع المؤتمر العلمي الثاني للرياضيات، الإحصاء والمعلوماتية، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد 18، العراق، 2010، ص 296.

### ثالثاً - تغيرات عشوائية ( $E_t$ ) Random variations:

التغيرات العشوائية تكون نتيجة عوامل عشوائية خارج نطاق السيطرة، هذه العوامل أو التغيرات لا يمكن التنبؤ بها، وهي مهمة نسبياً بالرغم من صعوبة تفسيرها، إلا أنه لا يمكن إظهار تأثيرها وهي تظهر كتذبذبات صغيرة في بيانات السلسلة الزمنية.

### المطلب الثالث: اختبارات الدراسة

أولاً- اختبارات الاستقرار وتضم الاختبارات التالية:

1- اختبار ديكي- فولر Test de Dickey-Fuller: يُعتبر اختبار Dickey-Fuller من أهم اختبارات الكشف عن استقرارية السلاسل الزمنية، من خلال تحديد مركبة الاتجاه العام، سواء كانت تحديدية أو عشوائية، كما أن هذا الاختبار لا يُستعمل فقط عند الكشف عن مركبة الاتجاه العام بل إنه يُساعد على تحديد الطريقة المناسبة لجعل السلسلة مستقرة.

ويعتمد اختبار ديكي- فولر ( Dickey-Fuller ) على ثلاثة عناصر أساسية:<sup>(1)</sup>

- صيغة النموذج؛

(1) عبد القادر محمد عبد القدر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 656.

- حجم العينة؛ أي عدد مُستَوَيَات السلسلة الزمنية؛

- مُستوى العينة.

فإذا بدأنا بالنموذج التالي والذي يُطلق عليه نموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى  $AR(1)$ ،

$$Y_t = Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيثُ تمثل  $\alpha_t$ : حدُ الخطأ العشوائي والذي يُفترض أنه يتبع توزيعاً طبيعياً بوسط حسابي معدوم

(0) وتباين ثابت، وقيم غير مرتبطة (وفي هذه الحالة يُسمى بحد الخطأ أو التشويش الأبيض). ومن

هذه الصيغة يُمكن ملاحظة أن معامل الانحدار يساوي الواحد، مما يؤدي إلى وجود مشكلة جذر

الوحدة، وبالتالي عدم استقرار بيانات السلسلة الزمنية، حيثُ يوجد اتجاه في البيانات.

وبالتالي إذا قمنا بتقدير الصيغة التالية:  $Y_t = PY_{t-1} + \varepsilon_t$  واتضح أن  $P = 1$  فإن المتغير  $Y_t$  يُعاني

من مشكلة جذر الوحدة ويُعاني من مشكلة عدم الاستقرار.

ويستخدم في إجراء اختبار **Dickey-Fuller** ثلاثة صيغ يُمكن كتابتها كما يلي:

\* صيغة السير العشوائي البسيط: لا تحتوي مثل هذه الصيغة لا على حد ثابت ولا على اتجاه

$$Y_t = PY_{t-1} + \varepsilon_t$$

\* صيغة السير العشوائي مع حد ثابت:  $Y_t = PY_{t-1} + \alpha + \varepsilon_t$

\* صيغة السير العشوائي مع حد ثابت واتجاه زمني:  $Y_t = PY_{t-1} + \alpha + \beta t + \varepsilon_t$

وبطرح  $Y_{t-1}$  من طرفي المعادلات السابقة نتحصل على الصيغ التالية:

$$\Delta Y_t = \phi Y_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

$$\Delta Y_t = \phi Y_{t-1} + \alpha + \varepsilon_t \dots \dots \dots (2)$$

$$\Delta Y_t = \phi Y_{t-1} + \alpha + b_t + \varepsilon_t \dots \dots \dots (3)$$

حيث:  $\phi = P - 1$

وبعد معرفة صيغ الاختبار، يتم اختبار الفرضيتين:

$$H_0 : \phi = 0$$

$$H_1 : \phi \neq 0$$

أي نقوم باختبار الفرض الصفري (فرضية عدم) بوجود جذر الوحدة في السلسلة وبالتالي

تكون غير ساكنة (أو غير مستقرة) وهذا بالنسبة لجميع النماذج.

بالنسبة للنموذج (3) إذا تمَّ قبول  $H_1$  وكان  $\beta$  يختلف معنوياً عن الصفر فإن المسار يحتوي على مركبة اتجاه عام، ويُمكن جعل النموذج مستقراً وهذا بحساب البواقي بالنسبة لمركبة الاتجاه العام المقدرة بطريقة المربعات الصغرى.

إذا كانت المركبة ذات اتجاه خطي أمّا إذا كانت شكل أسّي فيجب إجراء تحويل لوغاريتمي.

وقد وضع **Dickey-Fuller** لهذا الاختبار قيم مُجدولة، حيثُ يعتمد أساساً على القيمة  $(P-1)$

عوضاً عن  $P$  ويتم بالطبع الحفاظ على نفس مبدأ الاختبار أي:  $H_0: P-1=0$

بحيثُ إذا تمَّ طرح  $Y_{t-1}$  من طرفي المُعادلة رقم (1)  $(Y_t = PY_{t-1} + \varepsilon_t)$

يُمكن كتابته كما يلي:

$$Y_t - Y_{t-1} = (P-1)Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

ونفس الشيء بالنسبة للمعادلات الأخرى.

يتم التقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية للمعلمة  $\phi$  بالنسبة للنماذج (1)، (2) و(3) ثم

نقوم بحساب الإحصائية  $\tau_\phi$  كما يلي:

$$\tau_\phi = \frac{\phi}{\delta_\phi}$$

حيث:  $\delta_\phi$  الخطأ المعياري للمعلمة المقدرة.

فإذا كانت القيمة المحسوبة ( $\tau$ ) أصغر بالقيمة المطلقة من القيمة الجدولية عند

المعنوية المختلفة نقبل الفرضية  $(H_0: \lambda = 0)$  أي أن هناك جذر أحادي بالسلسلة وبالتالي فهي غير مستقرة.

ويتم قبول الفرض البديل ( $\lambda \neq 0$ ) والذي يعني تحديداً خلو بيانات السلسلة من جذر الوحدة إذا

كانت قيمة  $(\tau_\phi)$  المحسوبة تتجاوز القيمة الجدولية.

غير أن اختبار DF لا يُصبح ملائماً إذا وجدت مشكلة ارتباط ذاتي بين الأخطاء وذلك بالرغم

من كون بيانات المتغيرات المُدرجة في العلاقة قد تكون مستقرة وفي هذه الحالة يتم اللجوء إلى اختبار آخر يُسمى اختبار ديكي- فولر المطور (الموسع).

## 2- اختبار ديكي- فولر المطور (ADF):

إن الاختبار السابق لـ ADF يفترض أن  $\varepsilon_t$  تشويش أبيض (*bruit blanc*)، بمعنى أن هناك

إمكانية وجود ارتباط بين الأخطاء، ولهذا تمَّ تطويره سنة 1981 وأصبح يُسمى اختبار ADF (*test*)

*Dickey Fuller Augmentes* (1) ويُطبق بنفس طريقة اختبار DF حيث يتم تقدير ال نماذج التالية بطريقة المربعات الصغرى وتحت فرضية العدم  $(H_0 : \lambda = 0)$ .

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^P \phi_j \Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (4)$$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^P \phi_j \Delta Y_{t-j} \alpha + \varepsilon_t \dots \dots \dots (5)$$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^P \phi_j \Delta Y_{t-j} + \alpha + \beta_t + \varepsilon_t \dots \dots \dots (6)$$

حيث يتم تحديد قيمة التأخير (عدد الفجوات الزمنية) باستعمال معايير أهمها (2) معيار Akaike ومعيار Schwarz تقوم بمقارنة إحصائية *Dickey-Fuller* ( $\tau$ ) المقدره للمعلمة مع القيم الجدولية لـ (*Dickey and Fuller*) والمطورة أيضا بواسطة *MacKinnon*، فإن كانت القيمة المطلقة لإحصائية ( $\tau$ ) المقدره تتجاوز القيم الحرجة لـ (*DF*) فإنها تكون معنوية إحصائياً ونرفض فرض العدم بوجود جذر الوحدة في السلسلة، أي أنها ساكنة والعكس صحيح.

### 3 - اختبار فيليب بيرن (test de Philips et perron 1988) :

يعتمد تقدير هذا الاختبار على نفس معادلة *Dickey Fuller* أي على معادلة من الشكل:

$$\Delta Y_t = \beta_1 + \delta Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

ويختلف عن اختبار DF في طريقة معالجة وجود الارتباط الذاتي للأخطاء من درجة أعلى، حيث يقوم بعملية تصحيح لا معملية لإحصائية ( $\tau$ ) للمعلمة ( $\delta$ ) ويمكن تبسيط هذا الاختبار بالمرحلة التالية:

- \* تقدير النماذج الأساسية الثلاثة لاختبار DF بطريقة المربعات الصغرى العادية وحساب الإحصائيات المرتبطة بهذه النماذج، حيث  $\varepsilon_t$  هي باقي التقدير؛
- \* تقدير التباين في الأجل القصير.

\* تقدير العامل التصحيحي  $S_t^2$  (ويسمى تباين الأجل القصير) والذي يقوم على أساس تركيبية التباين المشترك لأخطاء النموذج المقدر سابقاً، ويُعطى بالعلاقة التالية:

$$S_t^2 = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^n e_i^2 + 2 \sum_{i=1}^l \left(1 - \frac{i}{l+1}\right) \frac{1}{N} \sum_{t=i+1}^n e_t e_{t-i}$$

(1) Régis Bourbonnais, *Econométrie*, Dunod, paris, 2006, P 232.

(2) إلى جانب هذين المعيارين توجد معايير أخرى يتم العمل بها من أجل تحديد عدد درجات التأخير ومنه Final : prediction error, Hannan-quinn information criterion.

لتقدير هذا التباين في الأجل الطويل، يجب تحديد عدد التأخيرات (troncature de Newey-west)

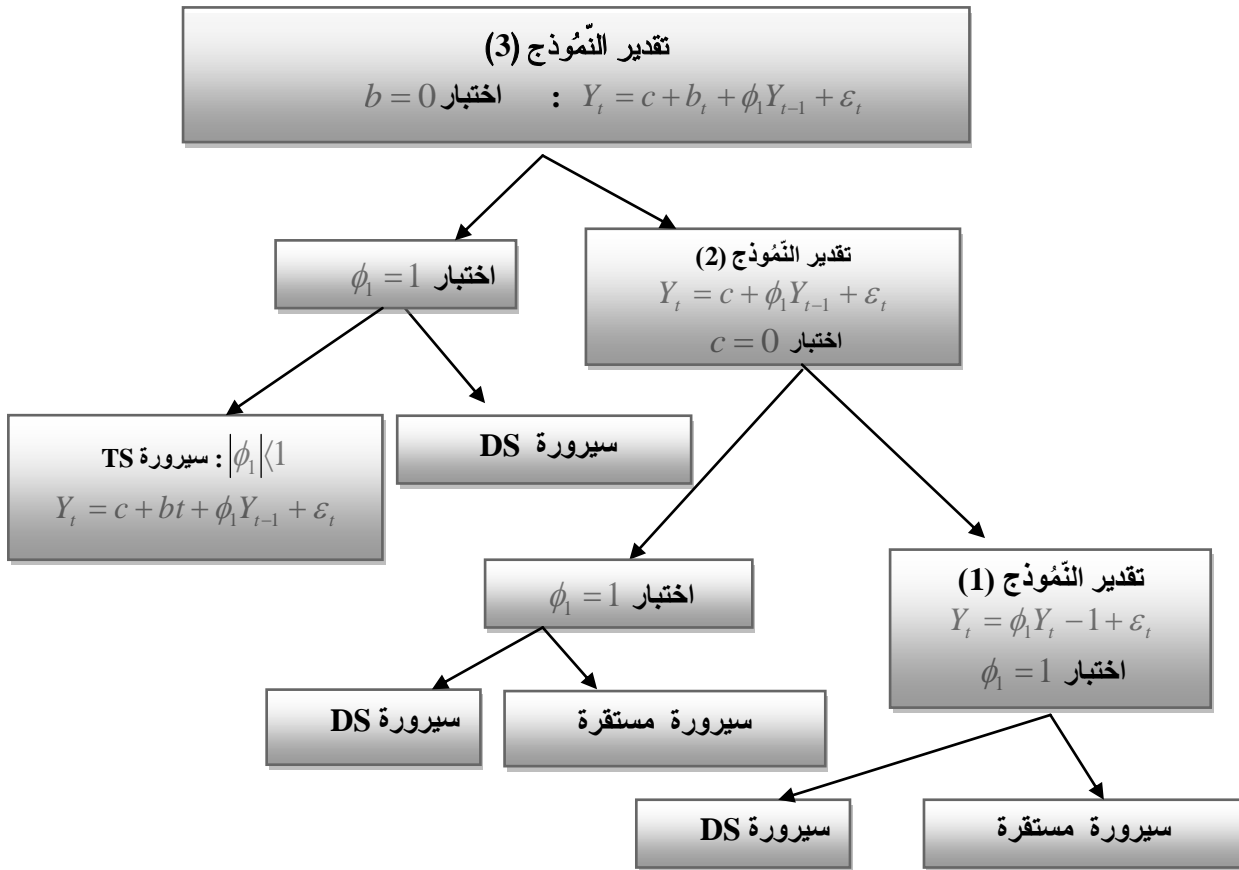
\* حساب إحصائية فيليب بيرين (pp) كما يلي:

ونقوم بمقارنة هذه الإحصائية مع القيم المدرجة في الجداول الإحصائية لـ Mackinnon

ملاحظة:

عند القيام باختبار النماذج السابقة نبدأ دائماً بالصيغة (3) وذلك للتأكد من وجود مركبة اتجاه عام فإن وجدت ننتقل إلى النموذج (2) فالنموذج (1) فإذا ثبت أن السلسلة الأصلية غير مستقرة نقوم بتعديلها عن طريق إزالة المركبة الموسمية ومركبة الاتجاه العام. ويقدم الشكل الموالي إستراتيجية اختبار جذر الوحدة.

الشكل رقم (3-05): يوضح إستراتيجية اختبار جذر الوحدة



Source : Régis Bourbonnais, op, cit, p 234.

ثانياً: التكامل المشترك

ظَهَرَت تَقْنِيَةُ التَّكَامِلِ المَشْتَرِكِ أَوْ المُتْرَامِنِ <sup>(1)</sup> (Cointegration) فِي أَوَاسِطِ الثَّمَانِيَّاتِ مِنَ القَرْنِ المَاضِي، وَهَذَا مِنْ طَرَفِ Granger سَنَةَ 1983، ثُمَّ Engel و Granger سَنَةَ 1987، وَلَقَدْ اعتَبَرَهُ الكَثِيرُ مِنَ الإِقْتِصَادِيِّينَ كَمَفْهُومٍ جَدِيدٍ وَلَهُ أَهْمِيَّةٌ كَبِيرَةٌ فِي القِيَاسِ الإِقْتِصَادِيِّ وَتَحْلِيلِ السَّلَاسِلِ الزَّمْنِيَّةِ. <sup>(2)</sup>

وَقَدْ ارْتَكَزَ تَطَوُّرُهَا بِنَقْطَةِ بَدَايَةِ (قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ) عَلَى صِحَّةِ فَرَضِيَّةِ اسْتِقْرَارِ السَّلَاسِلِ الزَّمْنِيَّةِ، وَهِيَ تِلْكَ العَمَلِيَّةُ الَّتِي تَقُومُ عَلَى دَمَجِ مَا بَيَّنَّ تَقْنِيَةُ بُوَكْس - جِينَكِيزِ وَالتَّقَارِبِ الدِّيْنَامِيكِيِّ لِنَمَازِجِ تَصْحِيحِ الخَطَأِ.

وَتَجَدُّرُ الإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ وُجُودَ التَّكَامِلِ المَشْتَرِكِ مُرْتَبِطٌ بِاِخْتِبَارَاتِ جُذْرِ الوَحْدَةِ وَذَلِكَ مِنْ أَجْلِ التَّحَقُّقِ مِنْ اسْتِقْرَارِ السَّلَاسِلِ الزَّمْنِيَّةِ فُرَادِي (كُلٌّ عَلَى حِدَى)، وَبِالتَّالِيِ التَّأَكُّدِ مِنْ وُجُودِ تَكَامِلِ مُتْرَامِنِ بَيِّنَ مَسَارَاتِ السَّلَاسِلِ الزَّمْنِيَّةِ.

مِنْ مَا سَبَقَ يُمَكِّنُ القَوْلُ أَنَّ طَرِيقَ تَحْلِيلِ التَّكَامِلِ المَشْتَرِكِ تَسْمَحُ لَنَا بِالتَّعَرُّفِ وَبِوَضُوحِ عَلَى العِلَاقَةِ الحَقِيقِيَّةِ بَيِّنَ مُتَغِيرَيْنِ (سَلْسَلَتَيْنِ) وَذَلِكَ بِإِيجَادِ شُعَاعِ التَّكَامِلِ المَشْتَرِكِ بَيِّنَ السَّلْسَلَتَيْنِ وَإِزَالَتِهِ إِذَا اقْتَضَى الأَمْرُ ذَلِكَ.

تَعْرِفُ دَرَجَةُ التَّكَامِلِ كَمَا قَدَّمَهَا غِرَانْجِر - وَإِنْكَلِ لِلْمُتَغِيرَاتِ قِيدَ الدِّرَاسَةِ بِأَنَّهَا تَمْتَلِكُ دَرَجَةَ التَّكَامِلِ إِذْ يُمَكِّنُ القَوْلُ عَنِ المُتَغِيرِ  $y_t$  بِأَنَّهُ مُتَغِيرٌ مُتَكَامِلٌ مِنَ الرَّتْبَةِ  $d$  إِذَا أَمَكَّنَ جَعْلَهُ سَاكِنًا أَوْ مُسْتَقْرًا بَعْدَ أَخْذِ  $d$  مِنَ الفُرُوقَاتِ وَنَرْمِزُ لَذَلِكَ بِ  $I(d)$ ، فَمَثَلًا يَكُونُ المُتَغِيرُ مُتَكَامِلًا مِنَ الدَّرَجَةِ الأُولَى وَنَرْمِزُ لَهُ بِ —  $y_t \sim I(1)$

إِذَا كَانَ  $\Delta y_t \sim I(0)$  أَي أَنَّ  $\Delta y_t$  سَاكِنٌ.

وَلَاخْتِبَارِ التَّكَامِلِ المَشْتَرِكِ بَيْنَ المُتَغِيرَيْنِ  $x_t$ ،  $y_t$  يَتِمُّ تَقْدِيرُ قِيَمَةِ  $\beta$  بِطَرِيقَةِ المَرِبَعَاتِ الصَّغْرَى مِنْ

$$y_t = a + \beta x_t + \mu_t$$

حَيْثُ:  $y_t$ : المُتَغِيرُ التَّابِعُ.

$X_t$ : المُتَغِيرُ التَّوْضِيحِيُّ.

$$\mu_t \sim (0, \delta_u)$$

(1) فِي بَعْضِ الكُتُبِ يُطْلَقُ عَلِ التَّكَامِلِ المَشْتَرِكِ أَيْضًا اصْطِلَاحُ التَّكَامِلِ المَتَسَاوِي.

(2) Régis Bourbonnais, op, cit, p 275.



ونقوم بفحص البواقي لمعادلة الانحدار فيما إذا كانت ساكنة أم لا، فإذا كانت سلسلة البواقي ساكنة دل ذلك على وجود تكامل مشترك بين المتغيرين والعكس<sup>(1)</sup>.

### ثالثاً: اختبار قرانجر Granger للسببية

إن توضيح العلاقات السببية الموجودة بين المتغيرات الاقتصادية يعطي عناصر انعكاس جد مناسبة لفهم و تفسير الظواهر الاقتصادية. أمّا عملياً، فإن ذلك ضروري من أجل صياغة صحيحة للسياسة الاقتصادية. في حين أن معرفة اتجاه السببية جد مهم أيضاً من أجل توضيح العلاقة الموجودة بين المتغيرات الاقتصادية.

فإلى جانب الدراسة التي يقوم بها القياسي الاقتصادي حول طبيعة النموذج وطريقة تقديره هناك جانب آخر جد مهم وهو معرفة العلاقة الموجودة بين جزء من متغيرات الشعاع  $X$  ومتغيرات الجزء الذي المتبقي منه.<sup>(2)</sup>

لذلك قام قرانجر سنة 1969 بوضع مصطلحي السببية والخارجية. بحيث تكون المتغيرة  $X_{2t}$  مسبب (دافع) لـ  $X_{1t}$  إذا تحسنت القيمة التنبؤية عند إضافة المعلومة المتعلقة بـ  $X_2$  في التحليل.<sup>(3)</sup>

ليكن لدينا النموذج VAR(P)، بحيث يُقسم الشعاع  $X_t$  إلى قسمين  $X_{1t}$  و  $X_{2t}$ .

$$\begin{pmatrix} X_{1t} \\ X_{2t} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} a_0 \\ b_0 \end{pmatrix} + \begin{bmatrix} a_1^1 & b_1^1 \\ a_1^2 & b_1^2 \end{bmatrix} \begin{pmatrix} X_{1t-1} \\ X_{2t-1} \end{pmatrix} + \begin{bmatrix} a_2^1 & b_2^1 \\ a_2^2 & b_2^2 \end{bmatrix} \begin{pmatrix} X_{1t-2} \\ X_{2t-2} \end{pmatrix} + \dots + \begin{bmatrix} a_p^1 & b_p^1 \\ a_p^2 & b_p^2 \end{bmatrix} \begin{pmatrix} X_{1t-p} \\ X_{2t-p} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} U_{1t} \\ U_{2t} \end{pmatrix}$$

$$\begin{pmatrix} X_{1t} \\ X_{2t} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} a_0 \\ b_0 \end{pmatrix} + \sum_{i=1}^p \begin{bmatrix} a_i^1 & b_i^1 \\ a_i^2 & b_i^2 \end{bmatrix} \begin{pmatrix} X_{1t-i} \\ X_{2t-i} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} U_{1t} \\ U_{2t} \end{pmatrix}$$

تعتبر مجموعة المتغيرات  $(X_{2t-1}, X_{2t-2}, \dots, X_{2t-p})$  خارجية بالنسبة لمجموعة المتغيرات  $(X_{1t-1}, X_{1t-2}, \dots, X_{1t-p})$  إذا كانت إضافة المجموعة  $X_{2t}$  لا تحسن بطريقة معتبرة تحديد قيم  $X_{1t}$ . وهذا يكمن في إجراء اختبار فرضيات، وذلك بوضع قيود على معاملات المتغيرة

(1) ندوى خزعل رشاد، استخدام اختبار غرانجر في تحليل السلاسل الزمنية المستقرة، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد 19، العراق، 2011، ص-ص 269 - 270.

(2) TODA H.philips C.B. op-cit.p123.

(3) BOURBONNAIS .R. *Econométrie* ,Dunod Paris 3émeedition ,2000 ,P270.

$X_{2t}$  لنموذج (VAR). ويسمى حينئذ النموذج بـ (VAR) المقيد ويرمز له بـ  $RVAR$  أي (Restricted VAR). وتحدد درجة التأخير باستعمال معيار  $Aic$  و  $Sc$ .

$X_{2t}$  لا تسبب  $X_{1t}$  إذا كانت الفرضية التالية مقبولة :

$$H_0 = b_1^1 = b_2^1 = \dots = b_p^1 = 0$$

$X_{1t}$  لا تسبب  $X_{2t}$  إذا تحققت الفرضية:

$$H_0 = a_1^2 = a_2^2 = \dots = a_p^2 = 0$$

إذا تم قبول الفرضيتين التاليتين :  $X_{1t}$  تسبب  $X_{2t}$  و  $X_{2t}$  تسبب  $X_{1t}$  إذن نحن في حالة حلقة ذات أثر التغذية إرجاعي (feedback effect).

لاختبار هذه الفرضيات يستعمل اختبار فيشر (Fisher) المتعلق بانعدام المعاملات لمعادلة تلو

الأخرى، أو مباشرة بالمقارنة بين نموذج (VAR) غير المقيد (UVAR) والنموذج المقيد (RVAR).  
نحسب نسبة أعظم احتمال  $L^*$  :

$$L^* = (n - c) \ln |\Omega r \text{ var}| - \ln |\Omega u \text{ var}| \rightarrow \chi_{2p}^2$$

$L^*$  تتبع قانون  $\chi^2$  ذو درجة حرية  $2p$ .

بحيث:

$\Omega r \text{ var}$  : هي مصفوفة التباينات والتباينات المشتركة للنموذج المقيد.

$\Omega u \text{ var}$  : هي مصفوفة التباينات والتباينات المشتركة للنموذج غير المقيد.

$n$ : عدد المشاهدات.

$c$ : عدد المعالم المقدرة في كل معادلة للنموذج غير المقيد.

إذا كانت  $L^* > \chi_{TAB}^2$  (بحيث  $\chi_{TAB}^2$  هي القيمة المجدولة) فإننا نرفض فرضية وجود القيد (أي رفض  $H_0$ ).

#### رابعا - متجه الانحدار الذاتي (vector auto regressive) VAR

إن متجه الانحدار الذاتي هو حالة عامة لنماذج الانحدار الذاتي أحادية المتغيرات، ويعتبر من نماذج

القياس الاقتصادي، إذ يقيس العلاقات المتداخلة بين متغيرات السلاسل الزمنية، ويعمل متجه الانحدار

الذاتي على معالجة جميع متغيرات الدراسة بشكل متماثل وذلك من خلال تضمين كل متغير في معادلة

بحيث يفسر في النموذج.

إن نموذج VAR يوضح العلاقة الخطية بين مجموعة من المتغيرات (  $k$  من المتغيرات الداخلية ) في عينة مختارة مفاسه ضمن الفترة الزمنية نفسها (  $t = 1, 2, \dots, T$  )، وإن مجموع المتغيرات سيتم وضعها في متجه (  $y$  ) أبعاده (  $k \times 1$  )، إذ أن عناصر المتجه هي مجموعة المتغيرات  $y_t$ . يمكن تمثيل متجه الاتجاه الذاتي من الرتبة (  $p$  ) ويسمى متجه الانحدار الذاتي بارتداد زمني مقداره (  $p$  ) بالصيغة الآتية:

$$y_t = c + A_1 y_{t-1} + A_2 y_{t-2} + \dots + A_p y_{t-p} + e_t \quad (2)$$

إذ أن:

$C$ : متجه الحد الثابت لمتغيرات متجه الانحدار الذاتي أبعاده (  $k \times 1$  ).

$A_i$ : مصفوفة ذات أبعاد (  $k \times k$  ) لكل  $i=1, 2, \dots, p$ .

$e_t$ : متجه أبعاده (  $k \times 1$  ) لحدود الخطأ العشوائي بوسط حسابي مقداره الصفر (  $E e_t = 0$  ) وأن:

$E e_t e_t' = \Omega$  مصفوفة تغاير متعامرة أبعادها (  $n \times n$  ) وأن  $E e_t e_{t-k}' = 0$  لكل (  $k$  ) أي لا يعتمد

على الزمن.

وللتبسيط فإنه يمكن كتابة المعادلة عندما  $p=2$  أي  $Var(2)$  بالصيغة التالية:

و يمكن كتابتها بصيغة المعادلات كآتي:

$$y_{1t} = c_1 + A_{11} y_{1t-1} + A_{12} y_{2t-1} + e_{1t} \quad (4)$$

يلاحظ من ( 4 ) أن المعادلتين عبارة عن معادلتين انحدار للمتغيرين (  $y_{1t}, y_{2t}$  ) على متغيرات خارجية مرتدة زمنياً، وعليه يمكن القول أن  $VAR(p)$  ما هو إلا منظومة من المعادلات غير المرتبطة ظاهرياً<sup>(1)</sup>.

( 1 ) صفاء يونس الصفاوي، مزاحم محمد يحيى، تحليل العلاقة بين الأسعار العالمية للنفط البيورو والذهب باستخدام متجه الانحدار الذاتي VAR، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد 14، العراق، 2008، ص 21 - 22.

## المبحث الثالث: الإطار التطبيقي للدراسة

سنحاول في هذا المبحث عرض وتقديم مختلف المتغيرات الداخلة في نموذج الدراسة وبناء نموذج اقتصادي قياسي للصادرات في الجزائر ومعرفة علاقته بمختلف المتغيرات محل الدراسة بالاعتماد على تقنيات الاقتصاد القياسي التي تعرفنا عليها في المبحث الثاني من هذا الفصل .

## المطلب الأول: تقديم وصفي لمتغيرات الدراسة

نظرا لتزايد الجدل حول العلاقة التي تربط بين الصادرات الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤشرات الاقتصادية الكلية ومدى أثر هذه الأخيرة على بعضها البعض، فقد حاول العديد من الباحثين إيجاد درجة تأثير كل متغير على الآخر خلال فترات زمنية مختلفة أي سلسلة زمنية ومعرفة ما إذا كانت هذه الأخيرة مستقرة، وكذلك دراسة العلاقة السببية بين كل متغير .

## أولاً- تحديد متغيرات النموذج

**المتغير التابع:** يتمثل في مؤشر الصادرات الإجمالية وهو من أهم المؤشرات التي تعبر عن النمو الاقتصادي في بلد ما ومدى تحسن مستواها في التجارة الخارجية وفعاليتها في هذه الأخيرة من خلال قيمة الصادرات ورمزنا له بالرمز (TEXP) معبر عنه بالمليون للأسعار الجارية للدولار الأمريكي .

**المتغيرات المستقلة:**

**1- مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر:** وهو يعبر عن درجة الانفتاح على العالم الخارجي ويتبين ذلك من خلال الزيادة في تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر ورمزنا له في الدراسة ب (FDI) معبرا عنه بالمليون للأسعار الجارية للدولار الأمريكي .

**2- مؤشر سعر الصرف:** إن سعر الصرف المعتمد هو المعدل المتوسط لأسعار الصرف بالدولار الأمريكي، بسبب العائدات البترولية ويعبر هذا المؤشر على التوازن الخارجي للدولة ونرمز له بالرمز (EXR) .

**3- مؤشر التضخم:** وهو من أهم المؤشرات للتوازن الداخلي ويعبر عن مدى استقرارية الأسعار ونرمز له بالرمز (INF) معبر عنه بالنسبة المئوية .

**4- مؤشر الاستثمار المحلي:** لقد استخدمنا هذا المؤشر من أجل معرفة مدى النمو الاقتصادي وقدرة الدولة على إقامة مشاريع محلية مستقلة بذاتها في إدارتها ومدى تشجيعها للقطاعات الخاصة التي تعتبر الأداة الفعالة للنهوض بالاقتصاد ودفعه نحو العالمية معبر عنه بالمليون دولار أمريكي ونرمز له بالرمز (INV) .

5- مؤشر أسعار البترول: أخذنا هذا المؤشر لأن له تأثير كبير على الاستثمارات الأجنبية المباشر باعتبار أن هذه الأخيرة تنصب معظمها في قطاع المحروقات معبر عنها بالدولار الأمريكي، ورمزنا له بالرمز (POIL).

فبعد تحديد المتغير التابع المعبر عن الظاهرة محل الدراسة و مجموع المتغيرات المفسرة يمكن التعبير عما سبق بالصيغة الرياضية التالية:

$$TEXP_t = (FDI_t, EXR_t, INF_t, INV_t, POIL_t)$$

ومنه سيكون نموذجنا على شكل نموذج VAR كما يلي:

$$Y_t = A_1 y_{t-1} + A_2 y_{t-2} + \dots + A_n y_{t-n} + U_t$$

حيث:  $A_i$ : مصفوفة المعاملات.

$U_t$ : الحد العشوائي.

$n$ : عدد فترات التباطؤ الزمني.

$T$ : الزمن.

## ثانيا- جمع البيانات

سنقوم بتجميع البيانات التي تخص هذه المؤشرات في الجدول الموالي :

الجدول رقم (3-11):تجميع البيانات الخاصة بالمغيرات المستقلة والمتغير التابع

الوحدة: مليون دولار/%

السنة	FDI	TEXP	EXR	INF	INV	POIL
2000	280	22031	75.26	0.34	10890.72	27.6
2001	1108	19132	77.22	4.23	11396.04	24.8
2002	1065	18825	79.68	1.42	12881.01	24.36
2003	634	24612	77.22	2.58	15712.01	28.1
2004	882	32083	72.06	3.56	19611.42	36.05
2005	1081	46001	73.27	1.64	21777.78	50.59
2006	1795	54613	72.65	2.53	25062.64	61
2007	1662	60163	69.29	3.68	33622.01	69.04
2008	2594	79298	64.58	4.86	42456	94.1
2009	2746	45194	72.65	5.74	50192.38	60.86
2010	2301	57053	74.39	3.91	53321.3	77.38
2011	2580	73489	72.94	4.52	56182.66	107.46
2012	1499	71866	77.53	8.89	773997	109.45
2013	1693	64974	79.38	3.26	1384321	105.87
2014	1507	62886	80.58	2.92	20228	96.29
2015	-587	35138	107.13	4.6	12514	49.49

المصادر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

1- بنك الجزائر [www.bank-of-algeria.Dz](http://www.bank-of-algeria.Dz).

2- صندوق النقد الدولي. <http://www.imf.org>

3- البنك الدولي.

4- الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار. [www.andi.dz](http://www.andi.dz)

5- التقرير العالمي للاستثمار.

6- التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

7- هيئة ضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات.

8- بلال مومو ، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي دراسة

حالة الجزائر 1990 – 2011 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي في العلوم الاقتصادية،

تخصص مالية و بنوك ، كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية و علوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ،

ورقلة ، الجزائر ، 2013 ، ص 17.

9- The Statistics Portal, Statistics and Studies from more than 18,000

<https://www.statista.com/statistics/262858/change-in-opec-crude-oil-prices-since-1960>

### المطلب الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

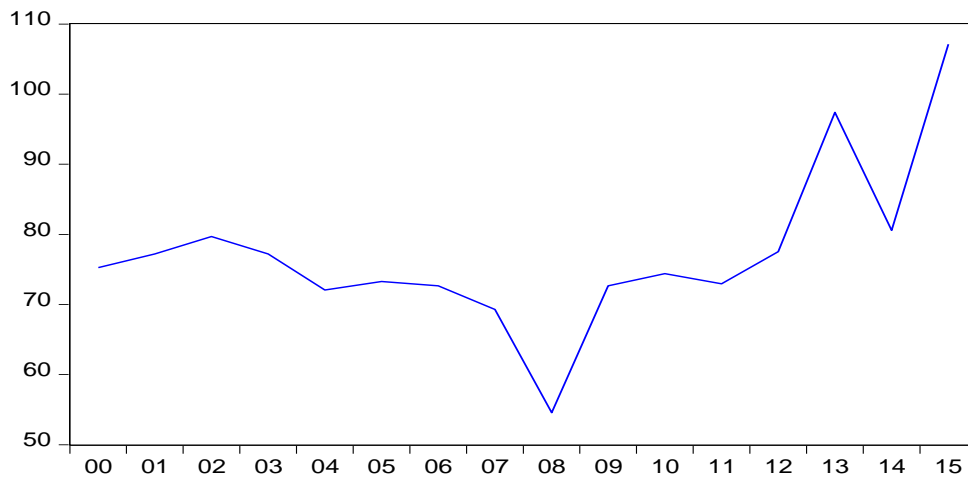
كما تم الإشارة إليه في المبحث السابق فإنه قبل تقدير أي نموذج لابد من دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية ودرجة تكاملها حتى يتم تحديد النموذج الذي يناسب الدراسة ولدراسة استقرار السلاسل الزمنية نقوم بإجراء اختبار ديكي-فولر الموسع وذلك باستخدام برنامج Eviews 09 .

### أولاً: دراسة استقرارية سلسلة سعر الصرف EXR

لدراسة استقرارية سلسلة سعر الصرف سيتم تمثيلها بيانياً حتى يتم ملاحظة هل هي مستقرة أو لا .

الشكل رقم (3-06): يوضح تطور سلسلة سعر الصرف EXR

EXR



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على استخدام برمجية Eviews 09.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن السلسلة الزمنية لسعر الصرف ليست مستقرة وللتأكد من ذلك سيتم استخدام إختبار ديكي فولر المطور (ADF).

### 1- إختبار الإستقرارية لسلسلة سعر الصرف في المستوى مع وجود قاطع

حتى يتم إختبار إستقرارية سعر الصرف في المستوى، نستعمل إختبار " ديكي فولر" المطور والنتائج في الجدول التالي :

الجدول رقم (3-12): يوضح إستقرارية سلسلة سعر الصرف في المستوى مع وجود قاطع

Null Hypothesis: EXR has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.122672	0.9287
Test critical values: 1% level	-4.004425	
5% level	-3.098896	
10% level	-2.690439	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: تم الحصول على النتائج بالاعتماد على برمجية Eviews 09.

من خلال الجدول رقم (3-12) نلاحظ ان قيمة Pro أكبر من 5% والقيمة الحرجة لديكي فولر

أقل من القيم الجدولية بالقيمة المطلقة.

### 2- إختبار الإستقرارية لسلسلة سعر الصرف في المستوى مع وجود قاطع وإتجاه عام

ويتم هذا الإختبار من خلال ما يوضحه الجدول الموالي :



الجدول رقم (3-13): يوضح إستقرارية سلسلة سعر الصرف في المستوى مع وجود قاطع و إتجاه عام

Null Hypothesis: EXR has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
<b>Augmented Dickey-Fuller test statistic</b>	<b>-0.557390</b>	<b>0.9643</b>
<b>Test critical values:</b>		
1% level	-4.800080	
5% level	-3.791172	
10% level	-3.342253	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

**المصدر:** تم الحصول على النتائج بالاعتماد على برمجية Eviews 09.

من خلال الجدول رقم (3-13) نلاحظ ان قيمة Pro أكبر من 5% والقيمة الحرجة لديكي فولر أقل من القيم الجدولية. بعد ان تم التأكد من أن السلاسل غير مستقرة في المستوى، سيتم دراسة إستقراريته في الفروق الأولى.

**3-إختبار إستقرارية سعر الصرف في المستوى مع وجود قاطع في الفروق الأولى**

سوف يتم ملاحظة نتائج هذا الاختبار من خلال الجدول الموالي :

الجدول رقم (3-14): يوضح إستقرارية سعر الصرف في المستوى مع وجود قاطع في الفروق الأولى

Null Hypothesis: D(EXR) has a unit root  
Exogenous: Constant  
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
<b>Augmented Dickey-Fuller test statistic</b>	<b>-5.757494</b>	<b>0.0005</b>
Test critical values:		
1% level	-4.004425	
5% level	-3.098896	
10% level	-2.690439	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: تم الحصول على النتائج بالاعتماد على برمجية Eviews 09.

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان السلسلة مستقرة، وذلك لان قيمة Pro اقل من 5% والقيمة الحرجة لديكي فولر أكبر من القيمة الجدولية بالقيمة المطلقة.

4- إختبار إستقرارية سعر الصرف في المستوى مع وجود قاطع وإتجاه عام في الفروق الأولى

بعد ان اتضح لنا ان السلسلة الاصلية لسعر الصرف غير مستقرة من خلال إختبار إستقراريتها في المستوى مع وجود قاطع وإتجاه عام، وجب علينا دراسة إستقراريتها من خلال طريقة الفروقات المتتالية، ونبدأ بالفروق الاولى وهو ما يوضحه الجدول الموالي :

الجدول رقم (3-15): يوضح إستقرارية سعر الصرف في المستوى مع وجود قاطع وإتجاه عام في

الفروق الأولى

Null Hypothesis: D(EXR) has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
<b>Augmented Dickey-Fuller test statistic</b>	<b>-4.157437</b>	<b>0.0304</b>
Test critical values:		
1% level	-4.886426	
5% level	-3.828975	
10% level	-3.362984	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

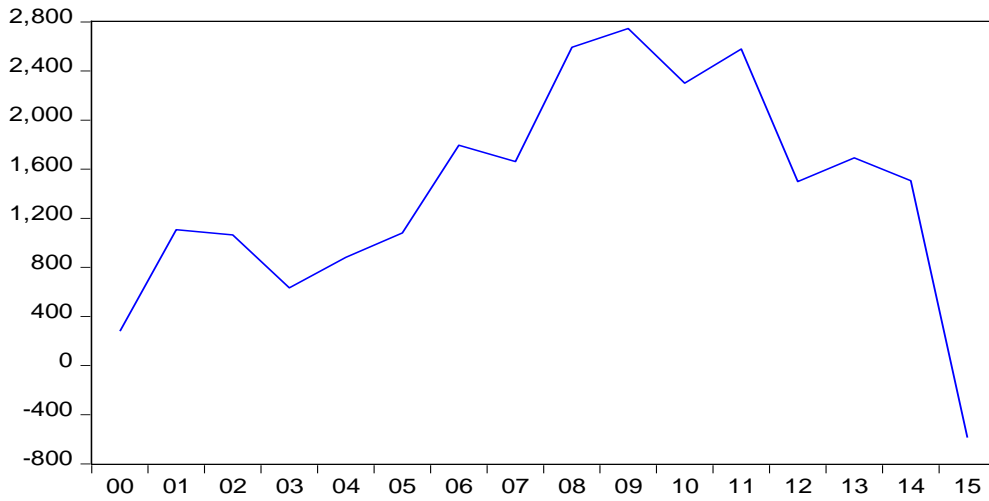
المصدر: تم الحصول على النتائج بالاعتماد على برمجية Eviews 09.

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان السلسلة مستقرة وذلك لان قيمة Pro اقل من 5% والقيمة الحرجة لديكي فولر < من القيمة الجدولية بالقيمة المطلقة.

### ثانيا: دراسة إستقرارية سلسلة الإستثمار الأجنبي المباشر FDI

لدراسة استقرارية سلسلة الاستثمار الاجنبي المباشر سيتم تمثيلها بيانيا حتى يتم ملاحظة هل هي مستقرة أو لا.

الشكل رقم (3-3): يوضح تطور سلسلة الإستثمار الأجنبي المباشر FDI



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على استخدام برمجية Eviews 09.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن السلسلة الزمنية للاستثمار الاجنبي المباشر ليست مستقرة ، وللتأكد من ذلك سيتم إستخدام إختبار ديكي فولر المطور (ADF).

1- إختبار الإستقرارية لسلسلة الاستثمار الاجنبي المباشر في المستوى مع وجود قاطع.

حتى يتم إختبار إستقرارية سعر الصرف في المستوى نستعمل إختبار " ديكي فولر" المطور والنتائج

في الجدول التالي :

الجدول رقم (3-16): يوضح إستقرارية سلسلة الاستثمار الاجنبي المباشر في المستوى مع وجود

قاطع

Null Hypothesis: FDI has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.576696	0.4632
Test critical values: 1% level	-4.121990	
5% level	-3.144920	
10% level	-2.713751	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: تم الحصول على النتائج بالاعتماد على برمجية Eviews 09.

من خلال الجدول رقم (3-16) نلاحظ ان قيمة Pro أكبر من 5% والقيمة الحرجة لديكي فولر

أقل من القيم الجدولية بالقيمة المطلقة.

2- اختبار الإستقرارية لسلسلة الاستثمار الاجنبي المباشر في المستوى مع وجود قاطع وإتجاه عام

ويتم هذا الإختبار من خلال ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-17): يوضح الإستقرارية لسلسلة الاستثمار الاجنبي المباشر في المستوى مع وجود

قاطع وإتجاه عام .

Null Hypothesis: FDI has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.059856	0.9927
Test critical values: 1% level	-4.728363	
5% level	-3.759743	
10% level	-3.324976	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: تم الحصول على النتائج بالاعتماد على برمجية Eviews 09.

من خلال الجدول رقم (3-17) نلاحظ ان قيمة Pro أكبر من 5% والقيمة الحرجة لديكي فولر أقل من القيم الجدولية بالقيمة المطلقة.

بعد ان تم التأكد من أن السلاسل غير مستقرة في المستوى سيتم دراسة إستقراريتها في الفروق الأولى.

### 3-إختبار إستقرارية الاستثمار الاجنبي المباشر في المقوى مع وجود قاطع في الفروق الأولى

سوف يتم ملاحظة نتائج هذا الاختبار من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-18): يوضح إستقرارية سلسلة الاستثمار الاجنبي المباشر في المستوى مع وجود قاطع في الفروق الأولى.

Null Hypothesis: D(FDI) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
<b>Augmented Dickey-Fuller test statistic</b>	<b>-2.622795</b>	<b>0.1117</b>
<b>Test critical values:</b>		
1% level	-4.004425	
5% level	-3.098896	
10% level	-2.690439	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: تم الحصول على النتائج بالاعتماد على برمجية Eviews 09.

نلاحظ من خلال الجدول (3-18) ان السلسلة غير مستقرة وذلك لان قيمة Pro أكبر من 5% والقيمة الحرجة لديكي فولر أقل من القيمة الجدولية بالقيمة المطلقة.

4- إختبار إستقرارية الاستثمار الاجنبي المباشر في المستوى مع وجود قاطع وإتجاه عام في الفروق الأولى:

بعد ان اتضح لنا ان السلسلة الاصلية للاستثمار الاجنبي المباشر غير مستقرة من خلال

إختبار إستقراريتها في المستوى مع وجود قاطع وإتجاه عام، وجب علينا دراسة إستقراريتها من خلال طريقة الفروقات المتتالية، ونبدأ بالفروق الاولى وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-19): يوضح إستقرارية سلسلة الاستثمار الاجنبي المباشر في المستوى مع وجود قاطع وإتجاه عام في الفروق الأولى

Null Hypothesis: D(FDI) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
<b>Augmented Dickey-Fuller test statistic</b>	<b>-2.187703</b>	<b>0.4501</b>
<b>Test critical values:</b>		
1% level	-5.124875	
5% level	-3.933364	
10% level	-3.420030	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: تم الحصول على النتائج بالاعتماد على برمجية Eviews 09.

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان السلسلة غير مستقرة وذلك لان قيمة Pro أكبر من 5% والقيمة الحرجة لديكي فولر أقل من القيمة الجدولية بالقيمة المطلقة. بعد ان تم التأكد من أن السلاسل غير مستقرة في المستوى في الفروق الاولى سيتم دراسة إستقراريتها في الفروق الثانية.

5- إختبار إستقرارية الاستثمار الاجنبي المباشر في المستوى مع وجود قاطع في الفروق الثانية

وذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-20): يوضح إستقرارية سلسلة الاستثمار الاجنبي المباشر في المستوى مع وجود قاطع في الفروق الثانية

Null Hypothesis: D(FDI,2) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
<b>Augmented Dickey-Fuller test statistic</b>	<b>-4.734476</b>	<b>0.0038</b>
<b>Test critical values:</b>		
1% level	-4.121990	
5% level	-3.144920	
10% level	-2.713751	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: تم الحصول على النتائج بالاعتماد على برمجية Eviews 09.

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان السلسلة مستقرة وذلك لان قيمة Pro اقل من 5% والقيمة الحرجة لديكي فولر < من القيمة الجدولية بالقيمة المطلقة .

6- إختبار إستقرارية الاستثمار الاجنبي المباشر في المستوى مع وجود قطع وإتجاه عام في الفروق الثانية: وهذا من خلا نتائج الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-21): يوضح إستقرارية سلسلة الاستثمار الاجنبي المباشر في المستوى مع وجود قاطع وإتجاه عام في الفروق الثانية

Null Hypothesis: D(FDI,2) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
<b>Augmented Dickey-Fuller test statistic</b>	<b>-4.903592</b>	<b>0.0113</b>
Test critical values: 1% level	-4.992279	
5% level	-3.875302	
10% level	-3.388330	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

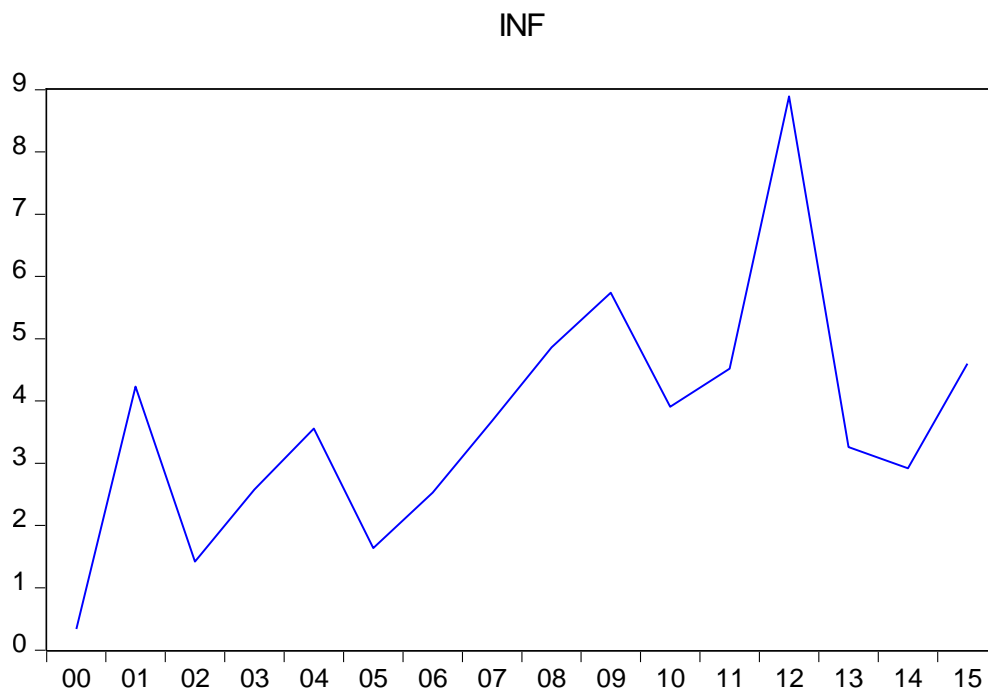
المصدر: تم الحصول على النتائج بالاعتماد على برمجية Eviews 09.

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان السلسلة مستقرة وذلك لان قيمة Pro اقل من 5% والقيمة الحرجة لديكي فولر أكبر من القيمة الجدولية بالقيمة المطلقة .

ثالثا:دراسة إستقرارية سلسلة التضخم INF

لدراسة استقرارية سلسلة التضخم سيتم تمثيلها ببياناتها حتى يتم ملاحظة هل هي مستقرة أو لا.

الشكل رقم (3-08): يوضح تطور سلسلة التضخم INF



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على استخدام برمجية Eviews 09.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن السلسلة الزمنية للتضخم ليست مستقرة وللتأكد من ذلك سيتم

إستخدام إختبار ديكي فولر المطور (ADF).

1- إختبار الإستقرارية لسلسلة التضخم في المستوى مع وجود قاطع

حتى يتم إختبار إستقرارية التضخم في المستوى نستعمل إختبار " ديكي فولر" المطور والنتائج في

الجدول التالي :

الجدول رقم (3-22): يوضح إستقرارية التضخم في المستوى مع وجود قاطع

Null Hypothesis: INF has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
<b>Augmented Dickey-Fuller test statistic</b>	<b>-3.533113</b>	<b>0.0220</b>
<b>Test critical values:</b>		
1% level	-3.959148	
5% level	-3.081002	
10% level	-2.681330	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: تم الحصول على النتائج بالاعتماد على برمجية Eviews 09.



من خلال الجدول رقم (3-22) نلاحظ ان قيمة Pro أقل من 5% والقيمة الحرجة لديكي فولر أكبر من القيم الجدولية بالقيمة المطلقة فإن السلسلة مستقرة.

2- اختبار الإستقرارية التضخم في المستوى مع وجود قاطع وإتجاه عام ونتائج الإختبار موضحة في الجدول الموالي :

الجدول رقم (3-23): يوضح إستقرارية سلسلة التضخم في المستوى مع وجود قاطع وإتجاه عام

Null Hypothesis: INF has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
<b>Augmented Dickey-Fuller test statistic</b>	<b>-4.062994</b>	<b>0.0304</b>
Test critical values: 1% level	-4.728363	
5% level	-3.759743	
10% level	-3.324976	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: تم الحصول على النتائج بالاعتماد على برمجية Eviews 09.

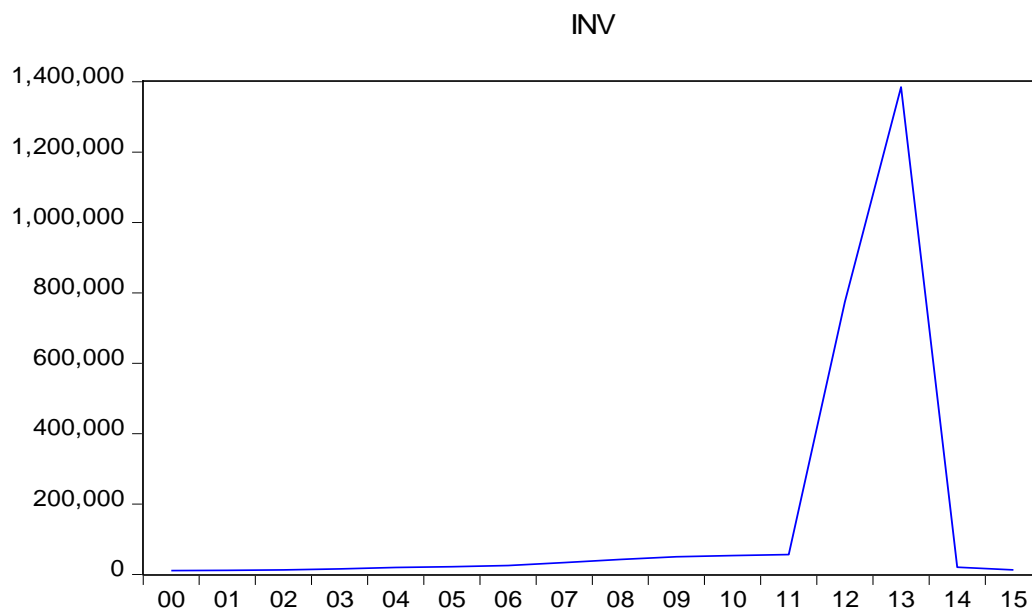
من خلال الجدول رقم (3-23) نلاحظ ان قيمة Pro أقل من 5% والقيمة الحرجة لديكي فولر أكبر من القيم الجدولية بالقيمة المطلقة فإن السلسلة مستقرة.

رابعا: دراسة إستقرارية سلسلة الإستثمار المحلي INV

لدراسة استقرارية سلسلة الإستثمار المحلي سيتم تمثيلها بيانيا حتى يتم ملاحظة هل هي مستقرة او

لا.

الشكل رقم (3-09): يوضح تطور سلسلة الإستثمار المحلي INV



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على استخدام برمجية Eviews 09.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن السلسلة الزمنية للإستثمار المحلي ليست مستقرة وللتأكد من ذلك

سيتم إستخدام إختبار ديكي فولر المطور (ADF).

1- إختبار الإستقرارية لسلسلة الإستثمار المحلي في المستوى مع وجود قاطع

حتى يتم إختبار إستقرارية الإستثمار المحلي في المستوى نستعمل إختبار " ديكي فولر" المطور

والنتائج في الجدول التالي :

الجدول رقم (3-24): يوضح إستقرارية سلسلة الإستثمار المحلي في المستوى مع وجود قاطع

Null Hypothesis: INV has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
<b>Augmented Dickey-Fuller test statistic</b>	<b>2.844444</b>	<b>0.9999</b>
<b>Test critical values:</b>		
1% level	-4.121990	
5% level	-3.144920	
10% level	-2.713751	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: تم الحصول على النتائج بالاعتماد على برمجية Eviews 09.

من خلال الجدول رقم (3-24) نلاحظ ان قيمة Pro أكبر من 5% والقيمة الحرجة لديكي فولر أقل من القيم الجدولية بالقيمة المطلقة.

2- اختبار الإستقرارية لسلسلة الاستثمار المحلي في المستوى مع وجود قاطع وإتجاه عام ويتم هذا الإختبار من خلال ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-25): يوضح إستقرارية سلسلة الاستثمار المحلي في المستوى مع وجود قاطع وإتجاه عام

Null Hypothesis: INV has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
<b>Augmented Dickey-Fuller test statistic</b>	<b>3.189597</b>	<b>1.0000</b>
<b>Test critical values:</b>		
1% level	-4.992279	
5% level	-3.875302	
10% level	-3.388330	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: تم الحصول على النتائج بالاعتماد على برمجية Eviews 09.

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان السلسلة غير مستقرة، وذلك لان قيمة Pro أكبر من 5% والقيمة الحرجة لديكي فولر أقل من القيمة الجدولية بالقيمة المطلقة. بعد ان تم التأكد من أن السلاسل غير مستقرة في المستوى سيتم دراسة إستقراريته في الفروق الأولى.

3- إختبار إستقرارية الاستثمار المحلي في المستوى مع وجود قاطع في الفروق الأولى  
الجدول رقم (3-26): يوضح إستقرارية سلسلة الاستثمار المحلي في المستوى مع وجود قاطع في  
الفروق الأولى

Null Hypothesis: D(INV) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	1.962679	0.9991
Test critical values: 1% level	-4.200056	
5% level	-3.175352	
10% level	-2.728985	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: تم الحصول على النتائج بالاعتماد على برمجية Eviews 09.

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان السلسلة غير مستقرة، وذلك لان قيمة Pro أكبر من 5%  
والقيمة الحرجة لديكي فولر أقل من القيمة الجدولية بالقيمة المطلقة.

4- إختبار إستقرارية الاستثمار المحلي في المستوى مع وجود قاطع وإتجاه عام في الفروق الأولى  
وننتج هذا الاختبار موضحة في لجدول الموالي:

الجدول رقم (3-27): يوضح إستقرارية الاستثمار المحلي في المستوى مع وجود قاطع وإتجاه عام  
في الفروق الأولى

Null Hypothesis: D(INV) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.650069	0.9515
Test critical values: 1% level	-4.992279	
5% level	-3.875302	
10% level	-3.388330	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: تم الحصول على النتائج بالاعتماد على برمجية Eviews 09.

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان السلسلة غير مستقرة، وذلك لان قيمة Pro أكبر من 5% والقيمة الحرجة لديكي فولر أقل من القيمة الجدولية بالقيمة المطلقة.

بعد ان تم التأكد من أن السلاسل غير مستقرة في المستوى في الفروق الاولى سيتم دراسة إستقراريتها في الفروق الثانية.

### 5- إختبار إستقرارية الاستثمار المحلي في المستوى مع وجود قاطع في الفروق الثانية

الجدول رقم (3-28): يوضح إستقرارية سلسلة الاستثمار المحلي في المستوى مع وجود قاطع في

الفروق الثانية

Null Hypothesis: D(INV,2) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-13.60950	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.121990	
5% level	-3.144920	
10% level	-2.713751	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: تم الحصول على النتائج بالاعتماد على برمجية Eviews 09.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-28) ان السلسلة مستقرة، وذلك لان قيمة Pro اقل من 5% والقيمة الحرجة لديكي فولر أكبر من القيمة الجدولية بالقيمة المطلقة.

6- إختبار إستقرارية الاستثمار المحلي في المستوى مع وجود قاطع وإتجاه عام في الفروقات الثانية:  
الجدول رقم (3-29): يوضح إستقرارية الاستثمار المحلي في المستوى مع وجود قاطع وإتجاه عام  
في الفروق الثانية

Null Hypothesis: D(INV,2) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-15.15055	0.0001
Test critical values:		
1% level	-4.992279	
5% level	-3.875302	
10% level	-3.388330	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

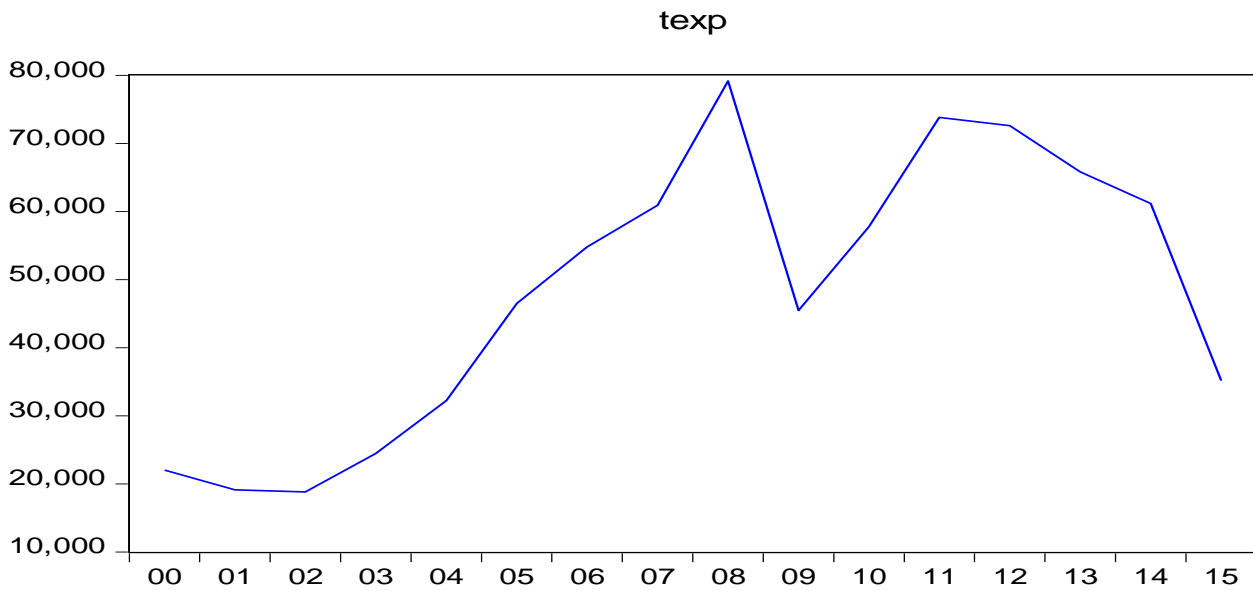
المصدر: تم الحصول على النتائج بالاعتماد على برمجية Eviews 09.

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان السلسلة مستقرة، وذلك لان قيمة Pro اقل من 5% و القيمة  
الدرجة لديكي فولر أكبر من القيمة الجدولية بالقيمة المطلقة.

#### خامسا: دراسة استقرارية سلسلة الصادرات الاجمالية TEXP

لدراسة استقرارية سلسلة أسعار البترول سيتم تمثيلها بيانيا حتى يتم ملاحظة هل هي مستقرة او لا.

الشكل رقم (3-10): يوضح تطور سلسلة الصادرات الاجمالية TEXP



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على استخدام برمجية Eviews 09.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن السلسلة الزمنية لإجمالي الصادرات ليست مستقرة، وللتأكد من ذلك سيتم استخدام اختبار ديكي فولر المطور (ADF).

### 1- اختبار الإستقرارية لسلسلة الصادرات الاجمالية في المستوى مع وجود قاطع

حتى يتم اختبار إستقرارية الصادرات الاجمالية في المستوى نستعمل اختبار " ديكي فولر" المطور والنتائج في الجدول التالي :

الجدول رقم (3-30): يوضح إستقرارية سلسلة الصادرات الاجمالية في المستوى مع وجود قاطع

Null Hypothesis: TEXP has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
<b>Augmented Dickey-Fuller test statistic</b>	<b>-1.630972</b>	<b>0.4435</b>
<b>Test critical values:</b>		
1% level	-3.959148	
5% level	-3.081002	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: تم الحصول على النتائج بالاعتماد على برمجية Eviews 09.

من خلال الجدول رقم (3-30) نلاحظ ان قيمة Pro أكبر من 5% والقيمة الحرجة لديكي فولر أقل من القيم الجدولية بالقيمة المطلقة.

2- اختبار الإستقرارية لسلسلة الصادرات الاجمالية في المستوى مع وجود قاطع وإتجاه عام

ويتم هذا الإختبار من خلال ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-31): يوضح إستقرارية سلسلة الصادرات الاجمالية في المستوى مع وجود قاطع وإتجاه عام

Null Hypothesis: TEXP has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.890399	0.9299
Test critical values: 1% level	-4.728363	
5% level	-3.759743	
10% level	-3.324976	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: تم الحصول على النتائج بالاعتماد على برمجية Eviews 09.

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان السلسلة غير مستقرة، وذلك لان قيمة Pro أكبر من 5%

والقيمة الحرجة لديكي فولر أقل من القيمة الجدولية بالقيمة المطلقة.

بعد ان تم التأكد من أن السلاسل غير مستقرة في المستوى سيتم دراسة إستقراريتها في الفروق

الأولى.



3- إختبار إستقرارية الصادرات الاجمالية في المستوى مع وجود قاطع في الفروق الأولى

سيتم التحصل على نتائج هذا الاختبار من خلال معطيات الجدول الموالي :

الجدول رقم (3-32): يوضح إستقرارية سلسلة الصادرات الاجمالية في المستوى مع وجود قاطع في الفروق الاولى

Null Hypothesis: D(TEXP) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.415130	0.0287
Test critical values: 1% level	-4.004425	
5% level	-3.098896	
10% level	-2.690439	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: تم الحصول على النتائج بالاعتماد على برمجية Eviews 09.

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان السلسلة مستقرة، وذلك لان قيمة Pro أقل من 5% والقيمة الحرجة لديكي فولر أكبر من القيمة الجدولية بالقيمة المطلقة.

4- إختبار إستقرارية الصادرات الاجمالية في المستوى مع وجود اقطع وإتجاه عام في الفروق الأولى

الجدول رقم (3-33): يوضح إستقرارية سلسلة الصادرات الاجمالية في المستوى مع وجود قاطع

وإتجاه عام في الفروق الاولى

Null Hypothesis: D(TEXP) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.843741	0.0461
Test critical values: 1% level	-4.800080	
5% level	-3.791172	
10% level	-3.342253	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

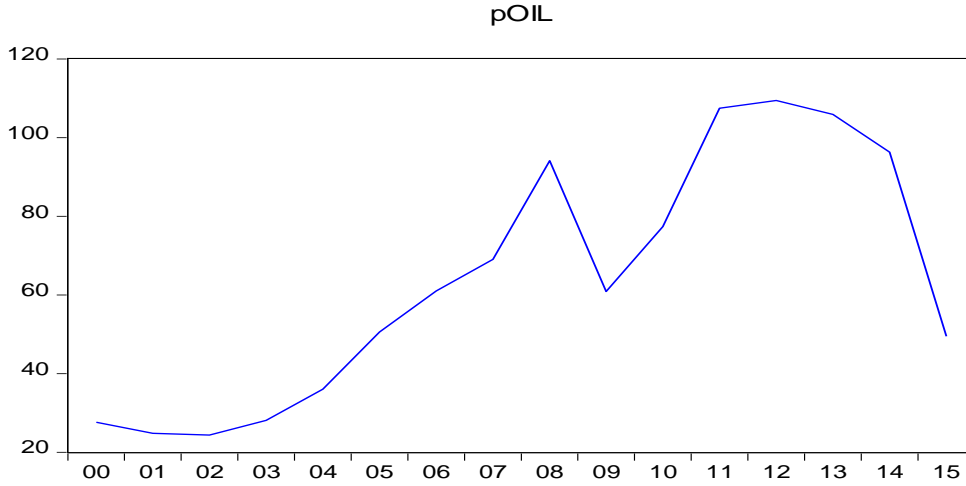
المصدر: تم الحصول على النتائج بالاعتماد على برمجية Eviews09.

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان السلسلة مستقرة، وذلك لان قيمة Pro أقل من 5% والقيمة الحرجة لديكي فولر أكبر من القيمة الجدولية بالقيمة المطلقة.

### سادسا: دراسة إستقرارية سلسلة أسعار البترول pOIL

لدراسة استقرارية سلسلة أسعار البترول سيتم تمثيلها بيانيا حتى يتم ملاحظة هل هي مستقرة أو لا.

الشكل رقم (3-11): يوضح تطور سلسلة أسعار البترول pOIL



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على استخدام برمجية Eviews 09.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن السلسلة الزمنية لأسعار البترول ليست مستقرة وللتأكد من ذلك سيتم استخدام إختبار ديكي فولر المطور (ADF).

### 1- إختبار الإستقرارية لسلسلة أسعار البترول في المستوى مع وجود قاطع

حتى يتم إختبار إستقرارية أسعار البترول في المستوى نستعمل إختبار "ديكي فولر" المطور والنتائج في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-34): يوضح إستقرارية سلسلة أسعار البترول في المستوى مع وجود قاطع

Null Hypothesis: POIL has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
<b>Augmented Dickey-Fuller test statistic</b>	<b>-1.466672</b>	<b>0.5221</b>
<b>Test critical values:</b>		
1% level	-3.959148	
5% level	-3.081002	
10% level	-2.681330	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: تم الحصول على النتائج بالاعتماد على برمجية Eviews 09.

من خلال الجدول رقم (3-34) نلاحظ ان قيمة Pro أكبر من 5% والقيمة الحرجة لديكي فولر أقل من القيم الجدولية بالقيمة المطلقة.

2- اختبار الإستقرارية لسلسلة أسعار البترول في المستوى مع وجود قاطع وإتجاه عام ويتم هذا الإختبار من خلال ما يوضحه الجدول الموالي :

الجدول رقم (3-35): يوضح إستقرارية سلسلة أسعار البترول في المستوى مع وجود قاطع وإتجاه عام

Null Hypothesis: POIL has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
<b>Augmented Dickey-Fuller test statistic</b>	<b>-0.796013</b>	<b>0.9423</b>
Test critical values:		
1% level	-4.728363	
5% level	-3.759743	
10% level	-3.324976	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: تم الحصول على النتائج بالاعتماد على برمجية Eviews 09.

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان السلسلة غير مستقرة، وذلك لان قيمة Pro أكبر من 5% والقيمة الحرجة لديكي فولر أقل من القيمة الجدولية بالقيمة المطلقة.

بعد ان تم التأكد من أن السلاسل غير مستقرة في المستوى سيتم دراسة إستقراريتها في الفروق الأولى.

3- إختبار إستقرارية أسعار البترول في المستوى مع وجود قاطع في الفروق الأولى وهو ما سوف يتم توضيحه من خلال الجدول الموالي :

الجدول رقم (3-36): يوضح إستقرارية سلسلة أسعار البترول في المستوى مع وجود قاطع في الفروق الأولى

Null Hypothesis: D(POIL) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
<b>Augmented Dickey-Fuller test statistic</b>	<b>-2.502398</b>	<b>0.1355</b>
<b>Test critical values:</b>		
1% level	-4.004425	
5% level	-3.098896	
10% level	-2.690439	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: تم الحصول على النتائج بالاعتماد على برمجية Eviews 09.

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان السلسلة غير مستقرة، وذلك لان قيمة Pro أكبر من 5% والقيمة الحرجة لديكي فولر أقل من القيمة الجدولية بالقيمة المطلقة.

4- إختبار إستقرارية أسعار البترول في المستوى مع وجود قاطع وإتجاه عام في الفروق الأولى

الجدول رقم (3-37): يوضح إستقرارية سلسلة أسعار البترول في المستوى مع وجود قاطع وإتجاه عام في الفروق الأولى

Null Hypothesis: D(POIL) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
<b>Augmented Dickey-Fuller test statistic</b>	<b>-2.665545</b>	<b>0.2620</b>
<b>Test critical values:</b>		
1% level	-4.800080	
5% level	-3.791172	
10% level	-3.342253	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: تم الحصول على النتائج بالاعتماد على برمجية Eviews 09.

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان السلسلة غير مستقرة وذلك لان قيمة Pro أكبر من 5 % والقيمة الحرجة لديكي فولر أقل من القيمة الجدولية بالقيمة المطلقة.

بعد ان تم التأكد من أن السلاسل غير مستقرة في المستوى في الفروق الاولى سيتم دراسة إستقراريتها في الفروق الثانية.

### 5- إختبار إستقرارية أسعار البترول في المستوى مع وجود قاطع في الفروق الثانية

وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-38): يوضح إستقرارية سلسلة أسعار البترول في المستوى مع وجود قاطع في الفروق الثانية

Null Hypothesis: D(POIL,2) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
<b>Augmented Dickey-Fuller test statistic</b>	<b>-4.839682</b>	<b>0.0027</b>
<b>Test critical values:</b>		
1% level	-4.057910	
5% level	-3.119910	
10% level	-2.701103	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: تم الحصول على النتائج بالاعتماد على برمجية Eviews 09.

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان السلسلة مستقرة، وذلك لان قيمة Pro اقل من 5 % والقيمة الحرجة لديكي فولر < من القيمة الجدولية بالقيمة المطلقة.

6- إختبار إستقرارية أسعار البترول في المستوى مع وجود قاطع وإتجاه عام في الفروق الثانية

وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-39): يوضح إستقرارية سلسلة أسعار البترول في المستوى مع وجود قاطع وإتجاه

عام في الفروق الثانية

Null Hypothesis: D(POIL,2) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.168136	0.0328
Test critical values: 1% level	-4.992279	
5% level	-3.875302	
10% level	-3.388330	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: تم الحصول على النتائج بالاعتماد على برمجية Eviews 09.

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان السلسلة مستقرة، وذلك لان قيمة Pro اقل من 5% و القيمة

الدرجة لديكي فولر اكبر من القيمة الجدولية بالقيمة المطلقة.

### المطلب الثالث: إختبار التكامل المشترك وإختبار السببية

بعد أن تم دراسة السلاسل الزمنية والتأكد من أنها ليست مستقرة من نفس الدرجة، حيث وجدت

من لها درجة تكامل واحد (الفروق الأولى) وهي INF، والآخرى لها درجة تكامل من الدرجة الثانية (

الفروق الثانية) وهي EXR، FDI، INV، POIL، وبالتالي فإنه سيتم تقدير النموذج بإستخدام إختبار

التكامل المشترك و إختبار السببية.

### أولاً- إختبار التكامل المشترك

إن إختبار التكامل المشترك يعتمد بدرجة كبيرة على إختبار جذر الوحدة وبشكل أساسي، حيث يمكن

تطبيق هذا الإختبار في حال ما إذا كانت السلاسل الزمنية محل الدراسة متكاملة من نفس الدرجة،

وبملاحظة النتائج المحصل عليها من إختبار الاستقرارية فإننا نجد أن كل سلسلة متكاملة من درجة

مختلفة، فمنها من هي متكاملة من الدرجة صفر وأخرى من الدرجة الأولى ومنها من هي متكاملة من

الدرجة الثانية، وعليه لا يمكن تطبيق اختبار التكامل المشترك في هذه الحالة نظرا لغياب أهم شروط تطبيقه.

### ثانيا- اختبار السببية

يعتمد هذا الاختبار على التركيز على العلاقة بين المتغيرات، وقصد توضيح هذه العلاقة تمت الاستعانة ببرنامج Eviews 09 وكانت النتائج موضحة في الجدول التالي الآتي:

الجدول رقم (3-40): يوضح نتائج اختبار السببية المتعلقة بمتغيرات الدراسة

	FDI					
EXR	↗	EXR				
INF	NON	↘	INF			
INV	↗	NON	↘	INV		
POIL	↗	↗	↗	↗	POIL	
TEXP	NON	NON	↗	NON	↘	TEXP

المصدر: من اعداد الطالبة بالإعتماد على الملحق رقم 29

يشير السهم في الجدول إلى اتجاه السببية (سواء كان في اتجاه واحد أو في اتجاهين)، فيما

تشير NON إلى عدم وجود علاقة سببية، فمن خلال اختبار السببية لغرانجر تبين لنا ما يلي:

نلاحظ من خلال الجدول ما يلي:

- الاستثمار الأجنبي المباشر لا يسبب سعر الصرف، أما سعر الصرف فهو يسبب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا راجع لتوجه الاستثمارات الى ثلاث قطاعات رئيسية المتمثلة أولا القطاع الاستخراجي وبالتالي فإن المدخلات المالية من هذا القطاع سوف تكون غير مكلفة ( رأس مال معرفي، بشري، طرق انتاج، طرق تسيير....الخ)، لذلك فإن شكل الاستثمار الذي هو عبارة عن شراكة مع المؤسسة الوطنية سوف يخفف الضغط على تكاليف الشركات الأجنبية، والجانب الثاني هو الاستثمارات في الأشغال العمومية ( البنية التحتية) وبالتالي فإن هذا لا يحدث أي زيادة في سعر الصرف الدينار الجزائري وهذا لان طبيعته ريعي ولا يجلب معه رأس المال، الجانب الثالث قطاع الخدمات ( السلوكية واللاسلكية، الخدمات البنكية، وبعض الخدمات السياحية) بحيث أن الخدمات السلوكية واللاسلكية تأتي برؤوس أموال قليلة جدا، أما الخدمات البنكية فتقتصر أعمالها في إعطاء القروض والإيداع والتحويلات المالية إلى الخارج فهي بذلك لا تحقق اي زيادة في سعر الصرف أي أنها سلبية أكثر منها إيجابية، يسبب سعر الصرف الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال أن هذا التأثير يكون إيجابي في حالة

- ارتفاعه والعكس في حالة الإنخفاض.
- التضخم لا يسبب سعر الصرف أما سعر الصرف فهو يسبب التضخم، وهذا ما نلاحظه في الجزائر حيث أن انخفاض سعر الصرف في الآونة الأخيرة أدى إلى ارتفاع مستوى الأسعار (التضخم) للمستورد، لذلك فإن التضخم لا يسبب سعر الصرف لأن سعر الصرف الدينامي متحكم فيه، ولأن الاقتصاد غير منتج وغير تصديري.
  - الاستثمار المحلي لا يسبب ولا يتسبب بسعر الصرف وهذا راجع إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري الغير إنتاجي وسعر الصرف معوم مدار.
  - سعر الصرف يسبب ويتسبب في أسعار البترول وهذا التسبب يكون بطريقة غير مباشرة.
  - إجمالي الصادرات لا يسبب ولا يتسبب في أسعار الصرف (لأن معظم الصادرات هي صادرات نفطية تسعر خارجيا وبالدولار).
  - التضخم لا يسبب ولا يتسبب في الاستثمار الأجنبي المباشر ( وذلك لأن أغلب الاستثمارات في الجزائر تنصب في قطاع المحروقات).
  - الاستثمار المحلي يسبب الاستثمار الأجنبي ( وذلك نلاحظه من خلال الشراكات التي أقيمت بين المستثمرين المحليين في الجزائر والمستثمرين الأجانب)، أما الاستثمار الأجنبي فهو لا يسبب الاستثمار المحلي في الجزائر وذلك راجع إلى الاستثمار الأجنبي غير إنتاجي.
  - سعر البترول يسبب الاستثمار الأجنبي المباشر ولا يتسبب به.
  - إجمالي الصادرات لا يسبب ولا يتسبب في الاستثمار الأجنبي المباشر (وهذا راجع إلى ضعف الصادرات خارج المحروقات، والتي كانت ضعيف جدا خلال فترة الدراسة).
  - الاستثمار المحلي لا يسبب ولا يتسبب بالتضخم ( لأن الاستثمارات لا تكون في قطاعات تعطي قيمة إضافية حقيقية).
  - سعر البترول يسبب التضخم ولا يتسبب به.
  - الصادرات تسبب التضخم ولا تتسبب به.
  - سعر البترول يسبب الاستثمار المحلي ولا يتسبب فيه، وهذا من خلال زياد المداخيل من البترول التي تؤدي بالضرورة إلى زيادة الاستثمارات المحلية، والعكس.
  - إجمالي الصادرات لا تتسبب ولا تسبب الاستثمار المحلي وذلك نظرا لضعف الصادرات خارج المحروقات.



- سعر البترول يسبب الصادرات ولا يتسبب بها.

### المطلب الرابع: إختبار VAR بالنسبة لمتغيرات الدراسة

سريع إختبار نموذج VAR لمختلف متغيرات الدراسة كما يلي:

#### أولاً- تحديد درجة الإبطاء

حتى يتم إختبار VAR لابد من تحديد درجة الإبطاء المناسبة للدراسة، لذلك فإنه من أجل تحديد درجة الإبطاء سيتم الإعتماد على مجموعة من المعايير أهمها معيار "AIC" الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-41): يوضح درجة الإبطاء للنموذج

#### VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: EXR FDI INF INV POIL TEXP

Exogenous variables: C

Date: 05/21/17 Time: 00:10

Sample: 2000 2015

Included observations: 15

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-625.8457	NA	1.56e+29	84.24609	84.52931	84.24307
1	-538.8905	92.75213*	2.79e+26*	77.45207*	79.43461*	77.43095*

\* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: تم الحصول على النتائج بالاعتماد على برمجية Eviews 09.

حسب عدد المشاهدات المقدرة ب  $n=16$  مشاهدة فإننا لن نتجاوز في دراستنا فترة واحدة من

خلال ملاحظة الجدول السابق، فإنه يتم إعتماد درجة التأخر التي تقابل وتوافق أصغر قيمة في كل

مقياس Lag، LogL، LR، FPE، AIC، SC، HQ، ومنه وفي هذه الحالة فإن درجة التأخر هي  $P=1$ .

## ثانياً- تقدير نموذج VAR للمتغيرات

سيتم معايرة نموذج VAR بحكم انه يعتبر كل المتغيرات داخلية وخارجية والجدول التالي يبين نتائج النموذج:

الجدول رقم (3-42): يوضح تقدير نموذج VAR للمتغيرات

## Vector Autoregression Estimates

Date: 05/21/17 Time: 00:13

Sample (adjusted): 2001 2015

Included observations: 15 after adjustments

Standard errors in ( ) &amp; t-statistics in [ ]

	EXR	FDI	INF	INV	POIL	TEXP
EXR(-1)	-0.379637 (0.67110) [-0.56569]	-25.38508 (46.1602) [-0.54993]	-0.113675 (0.11246) [-1.01081]	-2288.309 (24091.9) [-0.09498]	3.003095 (1.54744) [ 1.94068]	2806.310 (1000.14) [ 2.80591]
FDI(-1)	-0.007998 (0.00450) [-1.77741]	0.700898 (0.30951) [ 2.26454]	0.000577 (0.00075) [ 0.76509]	-295.8543 (161.539) [-1.83147]	0.008643 (0.01038) [ 0.83295]	4.465671 (6.70608) [ 0.66591]
INF(-1)	0.796051 (1.60350) [ 0.49644]	47.91000 (110.293) [ 0.43439]	-0.431906 (0.26871) [-1.60735]	142989.3 (57564.1) [ 2.48400]	6.030552 (3.69739) [ 1.63103]	4576.962 (2389.69) [ 1.91529]
INV(-1)	-1.09E-05 (1.2E-05) [-0.92614]	0.001608 (0.00081) [ 1.99444]	-1.38E-06 (2.0E-06) [-0.70296]	-0.209131 (0.42075) [-0.49704]	-2.04E-05 (2.7E-05) [-0.75401]	-0.024543 (0.01747) [-1.40510]
POIL(-1)	1.353854 (0.41086) [ 3.29515]	-67.06942 (28.2602) [-2.37328]	0.125143 (0.06885) [ 1.81762]	12264.95 (14749.5) [ 0.83155]	-1.517088 (0.94737) [-1.60136]	-1904.236 (612.306) [-3.10994]
TEXP(-1)	-0.001677 (0.00065) [-2.56760]	0.081788 (0.04493) [ 1.82050]	-0.000121 (0.00011) [-1.10546]	-8.015090 (23.4476) [-0.34183]	0.003227 (0.00151) [ 2.14295]	3.518402 (0.97340) [ 3.61457]
C	111.5296 (57.5372) [ 1.93839]	2216.562 (3957.55) [ 0.56008]	11.12589 (9.64177) [ 1.15393]	-80381.14 (2065523) [-0.03892]	-250.7190 (132.670) [-1.88979]	-229081.9 (85747.3) [-2.67159]
R-squared	0.765473	0.792448	0.716749	0.711763	0.813035	0.815288
Adj. R-squared	0.589578	0.636784	0.504311	0.495585	0.672811	0.676754
Sum sq. resids	470.0492	2223821.	13.19956	6.06E+11	2499.153	1.04E+09
S.E. equation	7.665256	527.2359	1.284502	275174.5	17.67467	11423.48
F-statistic	4.351875	5.090752	3.373923	3.292488	5.798117	5.885100
Log likelihood	-47.11998	-110.5842	-20.32508	-204.4469	-59.65151	-156.7209
Akaike AIC	7.215998	15.67790	3.643344	28.19292	8.886867	21.82945
Schwarz SC	7.546421	16.00832	3.973767	28.52335	9.217291	22.15988
Mean dependent	77.23800	1503.987	3.889333	168885.0	66.32267	49851.60
S.D. dependent	11.96497	874.8270	1.824443	387448.7	30.89954	20092.39
Determinant resid covariance (dof adj.)		2.81E+25				
Determinant resid covariance		6.46E+23				
Log likelihood		-538.8905				
Akaike information criterion		77.45207				
Schwarz criterion		79.43461				

المصدر: تم الحصول على النتائج بالاعتماد على برمجية Eviews 09.

من خلال الجدول يمكن إستخراج المعادلة الخاصة بإجمالي الصادرات كالآتي:

$$\text{TEXP} = 2806.31 * \text{EXR}(-1) + 4.46 * \text{FDI}(-1) + 4576.96 * \text{INF}(-1) - 0.02 * \text{INV}(-1) - 1904.23 * \text{OIL}(-1) + 3.51 * \text{TEXP}(-1) - 229081.91$$

$$F=5.88 ; R=81$$

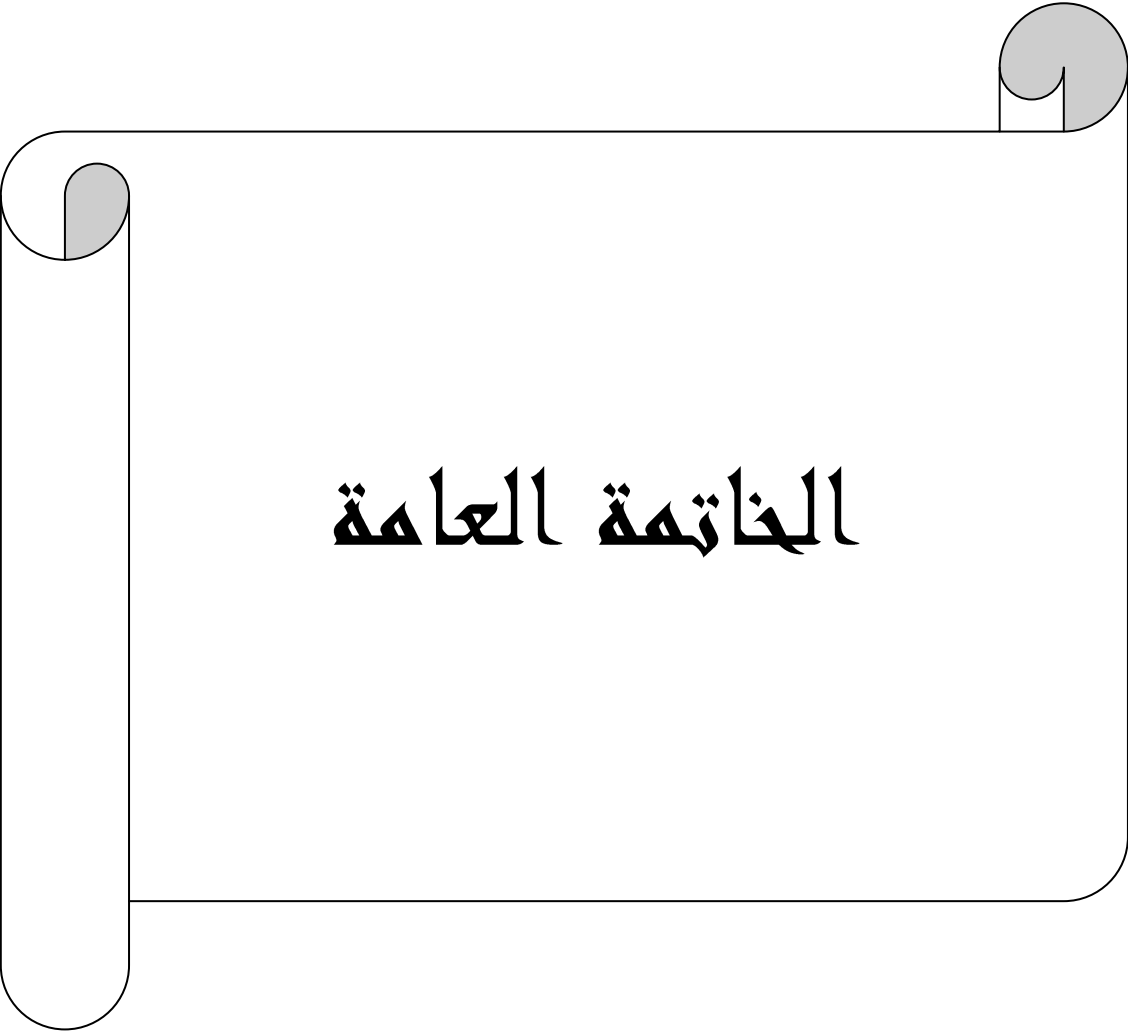
حيث نلاحظ أن :

النموذج مقبول وذلك لأن قيمة  $R=81$ ، أي انها تفسر 81% من النموذج كما أن قيمة فيشر المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية الأمر الذي يدل على أن معاملات النموذج معنوية. سعر الصرف يؤثر بالإيجاب على الصادرات بدرجة تأخر واحدة، حيث أن تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى انخفاض سعر السلعة مما يكسبها ميزة تنافسية عند تصديرها، ومن الدول التي اتبعت إستراتيجية تخفيض أسعار الصرف اليابان حيث خفضت من أسعار صرفها حتى تكتسب سلعتها ميزة تنافسية سعرية.

الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر بالإيجاب على الصادرات بدرجة تأخير واحد، كما وان التضخم يؤثر على الصادرات بالإيجاب وبدرجة تأخر واحدة، أما الاستثمار المحلي فهو يؤثر على الصادرات الإجمالية بالسلب وبدرجة تأخر واحدة، ولأسعار البترول أيضا تأثير سلبي على الصادرات الإجمالية وبدرجة تأخر واحدة، في حين وجدنا أن الصادرات تؤثر بالإيجاب وبدرجة تأخر واحدة ومثال ذلك عند القيام بتصدير السلع لبعض الدول وعند التعرف على المنتج ومعرفة جودة هذه السلعة فان الطلب سوف يتزايد عليها في السنوات القادمة.

خلاصة الفصل:

لقد باشرت الجزائر بإصلاحات كبيرة لتحسين أوضاعها الاقتصادية من اجل ركب صرح الدول المتقدمة ، و هو ما يمكن ملاحظته من خلال الجهود التي بذلتها الدولة في مجال تحسين المناخ الاستثماري بهدف تشجيع دخول راس المال الأجنبي ، حيث أن هذا الأخير يعتبر بمثابة أداة فعالة للنمو الاقتصادي لأي دولة، كما و عملت الجزائر على ترقية صادراتها بحيث يتزايد التأكد على أهمية عملية التصدير من خلال جهود وطنية حثيثة متكاملة و قد استوجب ذلك تخصيص عدة هيئات و تدابير تعمل على دعم و ترقية الصادرات ولكن بالنظر لما يعانیه الاقتصاد الجزائري ري من هشاشة و افتقاره للتنوع في كثير من القطاعات من خلال اعتمادها فقط على الاقتصاد الربيعي المرتكز أساسا على البترول و من هنا فإن الهدف الرئيسي الذي عملت عليه الجزائر لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لم يتحقق بعد، و عليه فالاستثمار الأجنبي المباشر لا يبدي أي تأثير على الصادرات في الجزائر ، و كذلك اتضح أن الصادرات أيضا لا تؤثر في الاستثمار الأجنبي المباشر و هذا بخلاف ما تنص عليه معظم النظريات الاقتصادية التي تناولت هذا الموضوع و هذا التضارب نتج بسبب طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يفتقر للتنوع، لكن و بالنظر إل ى نتائج الدراسة القياسية فإننا و جدنا أن للاستثمار المحلي تأثير على الاستثمار الأجنبي من خلال العمل على استقطابه و أن السبب وراء هذا التأثير هو عمليات الإنفاق العام العالية التي قامت بها الجزائر في هذه الفترة (فترة الدراسة 2000-2015) و التي مردها الوفرة أ ي البجوحة المالية و بالتالي فإن الإنفاق العام كان حساسا في ثلاث القطاعات التالية : قطاع الطاقة لأن فيه مرودية كبيرة و ذلك من خلال استقطاب الشركات، قطاع الأشغال العام الذي يأخذ النسبة الكبيرة و الدليل على ذلك ميزانية قطاع التجهيز و هذا سوف يجذب بطبيعة الحال الاستثمار في الطرقات و المباني و السكك الحديدية .....الخ، قطاع الخدمات (السلكية و اللاسلكية،القطاع البنكي ، قطاع السياحة ...الخ). و عليه فعلى الدولة الجزائرية أن تولي اهتماما اكبر بالاستثمار المحلي باعتباره أداة للنهوض بالاقتصاد الجزائري، أما بالنسبة لباقي المتغيرات فلاحظنا أن تأثيرها متفاوت من متغير لآخر إلا انه يبقى ضعيف و دون المستوى المطلوب .



# الخاتمة العامة

## الخاتمة العامة

بالاستناد إلى ما تم التطرق إليه من خلال مضمون بحثنا هذا، نصل في مجمل القول أن الاهتمام الواضح الذي أبدته مختلف الم دارس الاقتصادية والمفكرين الاقتصاديين وجل دول العالم بموضوع الاستثمار المباشر يعكس حقيقة مفادها أن هذا الأخير هو ظاهرة اقتصادية جديرة بالدراسة والتفسير، وأن قيامه من خلال التجسيد والاجتذاب هو في الحقيقة عملية تخضع إلى مختلف الدوافع التي تترجم في الأهداف التي يراد تحقيقها سواء كانت الشركات الأجنبية أو الدول المضيفة له، حيث أن هذا الاستثمار يهدف بالدرجة الأولى إلى تحقيق معدلات ربح مرتفعة وإلى الاستحواذ على الأسواق وتنشيط حركة التجارة الدولية من خلال تفعيل الصادرات في الاستثمار الأجنبي المباشر هو عبارة عن حركة رأس المال، والتكنولوجيا والمهارات التسويقية والفنية والإدارية أو بعبارة أخرى هو عبارة عن انتقال تام للعملية الإنتاجية، لذلك فإن للاستثمار الأجنبي المباشر عدة محددات رئيسية تحكمه تتلخص في عمومها في الظروف الملائمة لأجل استقطابه كما أنه يأخذ عدة أشكال منها الاستثمار المشترك، ويتجلى ذلك في المشاريع المشتركة التي تقام بين الشركات الأجنبية والدول المضيفة خاصة فيما يتعلق بمشاريع الطاقة والنفط والاستثمار المملوك بالكامل للطرف الأجنبي والمشروعات الجديدة.

لذلك وجدنا أن من بين الأمور الواجب توافرها في البلد المضيف حتى يكون جاذبا للاستثمار هي التجارة الدولية التي تركز على عملية التصنيع من أجل التصدير والذي يعتبر ذو أهمية بالغة خاصة للدول التي ترى في القطاع الخارجي القطاع المحرك للنمو، وبالنظر إلى مختلف النظريات التي تعرضت لها العملية التصديرية فإنه مما لا شك فيه أن هذه الأخيرة لم تقتصر على تصدير السلع فقط كما كان الحال في السابق وإنما تعدت إلى ضرورة القيام بانتقال جميع عناصر الإنتاج، وهو ما يعكس الأهمية البالغة للعملية التصديرية بالنسبة لاقتصاديات جميع الدول، من خلال ما سبق يمكن لنا ملاحظة مدى تأثير نمو صادرات دولة ما على الاستثمار الأجنبي المباشر، لذلك فهي تختلف من بلد لآخر وهذا باختلاف قدرة كل بلد على الإنتاج واختلاف الظروف المناخية وغيرها من العوامل الأخرى التي قد تؤثر في قرار المستثمر وفي اختياره للبلد الأكثر جاذبية لإقامة استثماراته، وبالنظر إلى قوة العلاقة بين الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر لا يمكن لنا إلا أن نقول أن العلاقة بينهما تكاملية حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر عرف رواجاً كبيراً في الفترة نفسها التي بدأت فيها معظم الدول بالتوجه نحو التصدير وفتح المجال أمام هذه الأخيرة لدخول الأسواق الدولية وتحرير تجارتها والعكس، كما أن توسع نشاط الشركات العابرة للقارات قد ساهم بنسبة كبيرة في نمو وتنوع صادرات كثيراً من الدول مما أثبت قوة الترابط والتشابك بين هاذين المتغيرين، لذلك فإن الاستثمار الأجنبي

## الخاتمة العامة

المباشر والصادرات يؤثران في بعضهما البعض بالإيجاب والسلب، كما أنهما يؤثران ويتأثران بالعناصر الاقتصادية الأخرى سلبا وإيجابيا أيضا بحيث يختلف هذا التأثير من بلد لآخر كل حسب درجة تقدمه أو تخلفه.

ومن خلال تقييمنا لأثر وواقع الظاهرتين في الجزائر حسب ما تفرضه التطورات العالمية المعاصرة لوحظ أنهما شهدا تطورا بشكل كبير عبر الزمن منذ استقلالها إلى يومنا هذا، ولكن في نفس الوقت اتضح لنا أن هناك آثار سلبية كبيرة وامتيازات قليلة، وبتقييمنا كذلك لسياسة التحفيز على الاستثمار، تبين أن مناخ الاستثمار غير ملائم، ومن أجل إيجاد بيئة ملائمة للاستثمار والشراكة تظل هناك العديد من الأجندات والسياسات المتعلقة بهذا الموضوع غير مكتملة، بالإضافة إلى ذلك فإن السياسات الصحيحة وحدها قد لا تكفي، وباعتبار أن التجارة الجزائرية كانت وما زالت تجارة أحادية التصدير، أي أن هذا الأخير يقتصر فقط على البترول كمصدر للدخل، في ظل غياب مصادر أخرى للدخل، وكذلك غياب الدعم للمستثمر المحلي فإن هذا يجعل من المنتج الوطني غير قادر على مواجهة المنتجات الأجنبية في السوق الدولية، ونظرا لغياب عقلية الإنتاج والارتقاء بالمنتج المحلي لدى الفرد الجزائري، هذا ما أدى بدوره إلى انخفاض حجم الاستثمارات الوافدة إلى الجزائر خلال الفترة 2000-2015، لذلك فإن التشجيع الفعال للاستثمار يتضمن تكوين صورة ذهنية جيدة عن الاستثمار بالجزائر وخلق فرص استثمارية مستمرة، بالإضافة إلى خدمة المستثمر وذلك للمساعدة على اتخاذ القرار.

ومن خلال دراستنا للاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في ترقية الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2015 بينت النتائج أهمية الاستثمار بالنسبة للصادرات وكذا بالنسبة للمؤشرات الاقتصادية الأخرى، لذلك تبين لنا أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات الجزائرية يكون بشكل كبيرا تأثيرا سلبيا أو بعبارة أخرى يكاد ينعدم، في حين يكون إيجابيا على بعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى وبشكل نسبي أي أنه إيجابيا في فترات وسلبيا في فترات أخرى.

وبناء على ما تقدم يمكن الخروج بالنتائج التالية:

1 - إن الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية معقدة من حيث كثير من الجوانب التي تخصها، الأمر الذي دفع بالكثير من المدارس الاقتصادية والمفكرين والكتاب والاقتصاديين باختلاف عقائدهم وتوجهاتهم السياسية والاقتصادية إلى محاولة تفسيرها، لذلك فإن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر اليوم، في ظل التحرير و ثورة الاتصالات والمعلومات والتطورات التكنولوجية، لا

## الخاتمة العامة

يمكن أن يتم وفقا للمزايا النسبية التقليدية وسياسات التحرير الموجهة للخارج فحسب، فكلما تغير نمط الاستثمار الأجنبي الم بشر يشمل الخدمات والصناعات كثيفة التكنولوجيا، كلما زادت المصاعب التي تواجه الدول في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية، هذا وقد ترتب على المتغيرات الاقتصادية العالمية الجديدة إعادة التوطن الأمتل للوظائف المختلفة التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات كالبحوث والتطوير والإنتاج والبيع والتسويق ومن هنا أعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر الأداة الفعالة لتنمية اقتصاد الدول، لذلك فإن بي ثة الأعمال الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر وتهيئتها، تشمل جميع العناصر المشكلة له ولا يتوقف على عنصر أو عنصرين فقط (كإحداث قانون استثمار أو تعديله)، بل قد يتجاوز ذلك إلى مدى التحفيز والتنازلات المقدمة من قبل الدول الراغبة في استضافته وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

2 - التصدير عبارة عن عملية عبور السلع المنظورة أو غير المنظورة من الحدود الوطنية إلى الحدود الأجنبية، إما بصورة نهائية أو مؤقتة وذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، لذلك فإن إستراتيجية ترقية الصادرات تتمثل في إتباع مجموعة من الإجراءات والوسائل المختلفة تقوم بها الدولة بهدف التأثير على كمية وقيمة صادراتها بما يؤدي إلى زيادة قدرتها التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق العالمية، وباعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر من بين الأدوات التي تستخدمها الدول للتوطن في الدول الأخرى (البلدان المضيفة) من خلال نقل رؤوس أموالها والتكن ولوجيا الحديثة وكذا اليد العاملة أي أنه اتجاه حديث تتبناه كثير من الدول للرفع من صادراتها وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

3 - يجب على الجزائر إذا أرادت حقا تحقيق الأهداف المرجوة لتنمية صادراتها أن تتوصل من التبعية لقطاع المحروقات والاعتماد على صادراتها خارج المحروقات لجلب العملة الصعبة، وأن تخطو خطوات أكثر جرأة ليس نحو اقتصاد السوق (اقتصاد رأسمالية الدولة الاجتماعية) فقط ولكن نحو أن تصبح منتمية إلى حظيرة الدول المصنعة الجديدة، هذا ما يلح على وجوب القيام بإعادة هيكله البنية الأساسية لقطاع التجارة الخارجية على المستوى الداخلي والخارجي وإعادة النظر في القوانين المنظمة للسوق التصديري للتعرف على معالم الصورة الحقيقية للصادرات والواردات الجزائرية، ووضع الحلول الجذرية للمعوقات حتى يمكننا مواكبة التغيرات العالمية في مجال التجارة باستخدام آليات جديدة وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى الجلسات الولائية لقطاع التجارة



## الخاتمة العامة

الخارجية التي تعالج بعض هذه العوائق، باعتبار هذه الأخيرة تقف حاجزا أمام عمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

4 - إن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر على الصادرات بشكل سلبي أو تأثيره شبه منعدم، وهذا راجع إلى طبيعة الاستثمارات الداخلة إلى الجزائر والتي تنصب معظمها في القطاع النفطي أو في مجال الخدمات، أي أنه لا يخلق قيمة مضافة فهذه الاستثمارات لا تمس الجانب الإنتاجي الذي يزيد من القدرة التصديرية وبالتالي فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر على الصادرات لكن بشكل سلبي وليس ايجابي، ومنه تبينت صحة الفرضية الرئيسية.

5 - إن تأثير متغيرات الدراسة على بعضها البعض كان متباين من متغير لآخر وبشكل متفاوت بحيث وجد أن للاستثمار المحلي أثر على الاستثمار الأجنبي من خلال التشجيع على إقامة الشراكة بين الشركات المحلية والشركات الأجنبية وكذلك يؤثر على بعض المتغيرات الأخرى، في حين نجد أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يؤثر في الصادرات ولا يتأثر به أي أنه لا يرقى إلى المستوى المطلوب.

6 - إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة مرتبطة ارتباطا وثيقا بمدى قدرة القطاع الخاص على القيام بهذه العمليات وخاصة المشاركة، وهذا القطاع لم يصل بعد إلى المستوى المنشود، إضافة إلى ذلك فإن نقص التجربة والخبرة في هذا القطاع جعله لا يساهم مساهمة معتبرة، لأن القطاع الخاص في بعض الدول هو الذي يجذب رؤوس الأموال الخارجية بفضل خبرته وعلاقته مع المستثمرين الأجانب.

7 - إن هناك معوقات كثيرة ومتنوعة تعترض عملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، حيث إن ترتيب الجزائر في تقارير المنظمات الدولية المختصة غالبا ما يكون في أزدل المراتب، وإن الفساد السياسي والإداري والرشوة، وضعف الأداء المالي والمصرفي، ومحدودية القطاع الخاص، تأتي على رأس المعوقات التي تعرقل عملية التنمية ككل ومنه رأس المال الأجنبي.

8 - بالرغم من تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية والتي تعتبر من بين أهم العوامل الأساسية المتوقعة ضمن مناخ الاستثمار، إلا أن البيانات الإحصائية أثبتت أن حصة الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تبقى ضعيفة، ومنه الاستثمار الأجنبي المباشر لم يرقى لمستواه المطلوب.

## الخاتمة العامة

9 - إن معدلات النمو المحققة في السنوات الأخيرة مرجعها الإنفاق الحكومي الضخم على استثمارات البنية التحتية، وبتمويل من فوائض ريع قطاع لمحروقات، وليس للاستثمارات الأجنبية المباشرة أي دخل على الرغم من بعض الدراسات القياسية التي أثبتت ان للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير على النمو والتشغيل في الجزائر في الفترة الأخيرة.

10 - وإن الوضع الحرج الذي وصل إليه الاقتصاد الجزائري كان سببه الاعتماد على ريع البترول كمصدر وحيد للدخل وكسياسة وحيدة للتصدير لذلك فإن الحل النابع لهذا الوضع الحرج للاقتصاد الجزائري لا يكون إلا بفك الارتباط بالنفط كأهم مورد يتم تصديره للسوق الدولي، والتوجه نحو تنويع الصادرات من خلال العمل على تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتستفيد الجزائر من هذه الأخيرة وخبرتها في القدرات الإنتاجية والمعرفية والتكنولوجية وبالتالي يصبح للاقتصاد الجزائري مكانة هامة في الصادرات الإجمالية.

انطلاقاً من النتائج التي تم التوصل إليها يمكن طرح التوصيات التالية:

- 1 فتح المجال للشركات المتعددة الجنسيات التي تتوافق معها التطور التكنولوجي والخبرات الدولية التي تساهم في تحسين نوعية المنتج الوطني، وبذلك منافسة الشركات العالمية من خلال جودة المنتج ونوعيته الجيدة المكتسبة من خبرة هذه الشركات وبالتالي التوجه إلى التصدير خارج قطاع المحروقات والتتصل من القطاع المسيطر على الصادرات الجزائرية.
- 2 العمل على وضع سياسة اقتصادية كلية متناسقة، بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، حيث هناك ارتباط قوي بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة ومستوى تطورها الاقتصادي، فكلما ازدادت قدرة الاقتصاد على التطور والنمو، كلما ارتفعت قدرته على جذب الاستثمارات، وبالتالي فإن الاستقرار الاقتصادي الكلي يؤدي إلى تعزيز وتدعيم الثقة في المناخ الاستثماري، والتي يمكن بدورها أن تشجع الاستثمار المحلي وتدفق رأس المال الأجنبي إلى الداخل.
- 3 تهيئة وتوفير المناخ الملائم للاستثمار في الجزائر، ا لذي يعتمد على الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني، والتسهيلات والإعفاءات الجمركية وإعادة النظر في منظومة الحوافز الضريبية الحالية في الجزائر، التي أظهرت فاعلية كبرى في توجيه الاستثمارات أكثر من جذب الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية، وبالتالي يجب خلق نظ ام ضريبي أكثر شفافية وثباتاً واستقرار لجذب وتحفيز الاستثمار.

## الخاتمة العامة

- 4 تقوية ودعم البنيات التحتية الهامة، خاصة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات للوصول بها إلى المستويات العالمية، بالإضافة إلى تطوير البنية التكنولوجية الوطنية المتمثلة في تحقيق الروابط بين المؤسسات الأكاديمية و وحدات البحث والتطوي والصناعة.
- 5 إعطاء الأولوية لتشجيع الاستثمار الوطني، باعتباره السبيل الأساسي لتحقيق تنمية مستقرة، بعيدا عن المخاطر التي تصاحب رؤوس الأموال الأجنبية، فضلا عن كون رؤوس الأموال الأجنبية لا تقود إلى عملية تنمية، وإنما تميل إلى الاتجاه نحو المناطق التي حققت قدرا من النمو الاقتصادي.
- 6 إن تعبئة المدخرات وكفاءة توزيعها على المشروعات الاستثمارية، تتطلب وجود أسواق مالية كفؤة ومستقرة ومزودة بأدوات وأنظمة حديثة، وكذا قطاع مصرفي محكم، وعليه نقترح الاستمرار بجدية في تطوير الأسواق، وإقامة بورصات حديثة لإدارة الاستثمار، وكذا تجديد وإصلاح النظام البنكي الجزائري وتطويره، من أجل التغلب على العراقيل البنكية التي تقف كعائق أمام الاستثمارات.
- 7 نتيجة للوضع المتدني للبحوث والتطوير في الجزائر، نقترح تشجيع التعاون بين الوحدات البحثية للجامعات الجزائرية والوحدات البحثية التابعة للشركات الأجنبية، من أجل الارتقاء بالطاقات البشرية المبدعة للحاق بالثورة العلمية والتكنولوجيا ومواجهة تحدياتها، والمحافظة على عدم هجرة الأدمغة الجزائرية للخارج، وذلك بتوفير المناخ الملائم للبحث العلمي، الذي يكون في خدمة الاستثمار وبالتالي زيادة التنمية الاقتصادية.
- 8 توصي بتخصيص جزء كبير من احتياطي الصرف في الجزائر، وتوجيهه لاستثمارات منتجة في القطاعات الحيوية في البلاد، كقطاع الزراعة والري، وقطاع الصناعة التي تساهم بدورها برفع حجم الصادرات الوطنية خارج قطاع المحروقات بنسبة جيدة، وكذا الاستثمار في قطاع السياحة والبنى التحتية.
- 9 توفير الحماية المناسبة لمنتجات المشاريع الاستثمارية في الجزائر من منافسة مثلتها المستوردة، خاصة خلال السنوات الأولى من تشغيل المشروع.
- 10 - تنسيق سياسة التوظيف لتمكين المستثمرين الأجانب من استخدام القوى العاملة الوافدة في المجالات التي لا تتوفر فيها المهارات والإمكانات المحلية، وينبغي كذلك بذل الجهود

## الخاتمة العامة

بتدريب وتطوير القوى العاملة الوطنية بما يتلاءم من المتطلبات الوظيفية ولزيادة الإنتاجية لتتساوى مع الزيادة في المرتبات.

11 - الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية التي تشترك فيا الدول المتقدمة، وتوقيع اتفاقيات ثنائية تكفل حرية تدفق الاستثمارات الأجنبية حيث يزيد من أهمية ذلك متطلبات تحرير التجارة الخارجية وعولمة الإنتاج والأسواق وحرية حركة رؤوس الأموال.

12 - الإسراع في الانضمام إلى عضوية منظمة التجارة العالمية، حيث أن إثبات العضوية في هذه المنظمة يعني تكريس لثقة المستثمرين في اتخاذهم للقرارات الاستثمارية واختيارهم الجزائر كموقع لاستثمارهم.

13 - ضرورة إعطاء الأهمية الكافية للدراسات القياسية والتنبؤية بما يخص مختلف الظواهر الاقتصادية بإنشاء مخابر خاصة، وأخذ نتائجها بحمل الجد كي لا تنتفى هذه الدراسات فقط حبر على ورق.

14 - إنشاء قاعدة بيانات إحصائية على شبكة الانترنت من أجل توحيد مصادرها و إسنادها إلى هيئة واحدة رسمية، مع ضرورة تحديثها.



# قائمة المراجع

## قائمة المراجع

### المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب

- (1) أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
- (2) بديع جم ال قدو، التسويق الدولي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة 01، مصر، 2009.
- (3) بلعزوز بن علي، عاشور ركتوش، دراسة لتقييم انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية، جامعة حسيبة بوعلي، الشلف، الجزائر.
- (4) تومي صالح، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المنامة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2002.
- (5) جاسم محمد، التجارة الدولية، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- (6) جمال جويدان الجمل، التجارة الدولية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2006.
- (7) جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، الطبعة 04، مصر، 1992.
- (8) جيل برتان، الاستثمار الدولي، ترجمة علي مقلد، منشورات عويدات، بيروت، 1998.
- (9) حسين علي بخيت وسحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
- (10) حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.
- (11) دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي المعوقات و الضمانات القانونية، مركز الدراسات العربية، بيروت، 2006.
- (12) دنيا أحمد عمر، أثر الصادرات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة، المعهد التقني نينوى، الموصل، العراق، 2006.
- (13) رشاد العصرار، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة 01، الأردن، 2000.
- (14) رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، المكتبة العصرية، الطبعة 01، 2007.
- (15) زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، القاهرة، 1998.
- (16) زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998.

## قائمة المراجع

- (17) سامي حاتم عفيفي ومحمود حسن حسني، مدخل إلى سياسات التجارة الخارجية ، مكتبة عين الشمس، الطبعة 01، القاهرة، 1991.
- (18) سرمد كوكب الجميل، التمويل الدولي، الدار النموذجية للطباعة و النشر ، الطبعة 01، بيروت، لبنان، 2011.
- (19) سعيد النجار، آفاق الاستثمار في الوطن العربي، اتحاد المصارف العربية، القاهرة، 1992.
- (20) سميحة القليوجي، الشركات التجارية : النظرية العامة للشركات و شركات الأشخاص ، دار النهضة العربية، الطبعة 02، القاهرة، 1992.
- (21) السيد محمد السريبي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الطبعة 01، مصر، 2009.
- (22) شوقي ناجي جواد، إدارة الأعمال الدولية، دار الأهلية، الأردن، 2002.
- (23) صالح تومي، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي ، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1999.
- (24) صفوت أحمد عبد الحفيظ، دور الاستثمار الأجنبي في تطوير احكام القانون الدولي ، دار المطبوعات الجامعية، بدون طبعة، الاسكندرية، 2005.
- (25) صلاح الدين حسن السيبي، الشركات متعددة الجنسيات و حكم العالم : تطويره و ربط البورصات العربية و تأسيس البورصة العربية الموحدة، عالم الكتب، نشر توزيع، طباعة، الطبعة 01 ، القاهرة، 2003.
- (26) طاهر حيدر حردان، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 1997.
- (27) طه عبد الله منصور و عبد العظيم محمد مصطفى، اقتصاديات التنمية، دار المرجع للنشر، الرياض، 1995.
- (28) عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2002، ص 29.
- (29) عبد الرحمان يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 126.
- (30) عبد الرحمان يسري أحمد، قضايا اقتصادية معاصرة ، الدار الجامعية، مصر، الإسكندرية، 2000.

## قائمة المراجع

- (31) عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، دار الحامد للنشر و التوزيع، الطبعة 01، الأردن، عمان، 2014.
- (32) عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الإدارة و الاستثمار ، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1993.
- (33) عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي ، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1991، ص219.
- (34) عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي ، مكتبة الإشعاع، بيروت، 2001.
- (35) عبد السلام أبو قحف، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية ، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة4، الإسكندرية، 1998.
- (36) عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية ، مؤسسة شباب الجامعية، الإسكندرية، 2001.
- (37) عبد العزيز النجار، الإدارة المالية في تمويل الشركات متعددة الجنسيات ، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2008.
- (38) عبد العزيز شرابي، طرق إحصائية للتوقع الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
- (39) عبد القادر محمد عبد القدر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
- (40) عبد الكريم كاكي، الاستثمار الأجنبي المباشر و التنافسية الدولية ، مكتبة حسن العصرية، الطبعة 01، لبنان، 2013.
- (41) عبد الله المالكي، تدابير تشجيع استثمار رؤوس الأموال العربية في المشاريع الصناعية والسياسية و العمرانية الأردنية، الطبعة01، عمان، 1974.
- (42) عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية منظماتها شركاتها و تداعياتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
- (43) عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية ( تحليل جزئي و كلي للمبادئ)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.



## قائمة المراجع

- (44) عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، درا أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- (45) عجة الجيلاني، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص، دار الخلدونية، الطبعة 1، الجزائر، 2007.
- (46) عدنان داود محمد الغذاري، الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية و التنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية، دار عيذاء للنشر و التوزيع، طبعة 01، عمان، 2016.
- (47) عطا الله علي الزبون، التجارة الخارجية، دار الطيزوري للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
- (48) علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، دار حامد للنشر و التوزيع، عمان، 2007.
- (49) علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات و سياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2007.
- (50) علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات و سياسات، دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة، الأردن، 2007.
- (51) على عبد الوهاب نجا، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2015.
- (52) عليوش قربوع كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- (53) عمر حسن، الاستثمار و العولمة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2000.
- (54) عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.
- (55) عمر صقر، العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية بالإسكندرية، مصر، 2003.
- (56) عمر هاشم محمد صدقة، ضمانات الاستثمارات الأجنبي المباشرة في القانون الدولي، دار الفكر الجامعي، الطبعة 01، الإسكندرية، 2007.
- (57) عوض الله، صفوت عبد السلام، منظمة التجارة العالمية و الاستثمار الأجنبي المباشر، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004.
- (58) فؤاد مصطفى محمود، التصدير والاستيراد علميا وعمليا، دار النهضة العربية، الطبعة 03، القاهرة، مصر، 1993.
- (59) فاضل عباس الطائي، التنبؤ و التمهد للسلاسل الزمنية باستخدام التحويلات مع التطبيق، جامعة الموصل، العراق، ديسمبر 2009.

## قائمة المراجع

- (60) فريد أحمد قبلان، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية الواقع و التحديات ، دار النهضة العربية ، القاهرة، 2008.
- (61) فريد النجار، الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
- (62) فريد النجار، تسويق الصادرات العربية: آليات تفعيل التسويق الدولي ومناطق التجارة الحرة العربية الكبرى، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2002.
- (63) فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الطبعة 01، عمان، الأردن، 2004.
- (64) كامل البكري، الاقتصاد الدولي للتجارة والتمويل، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2000.
- (65) لينين، الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية، دار التقدم، موسكو، 1976.
- (66) مجدي محمود شهاب، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي، بيروت، 2006.
- (67) مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2007.
- (68) مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1996.
- (69) محمد السيد سعيد، الشركات متعددة الجنسيات و أثارها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، دون دار نشر، القاهرة، 1978.
- (70) محمد الفاتح محمود بشير المغربي، تمويل و استثمار الأوقاف الإسلامية ، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، الطبعة 01، القاهرة ، 2011.
- (71) محمد بشير علي، قاموس اقتصادي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1990.
- (72) محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة 01، الأردن، 2005.
- (73) محمد عبد المنعم غفر وأحمد مصطفى فريد، الاقتصاد الدولي ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999.
- (74) محمد يونس، مقدمة في نظرية التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1986.
- (75) محمود حامد عبد الرزاق، تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات ودعم التنمية الصناعية، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، مصر، 2006.

## قائمة المراجع

- (76) محمود حسين الوادي ، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة 02، الأردن، 2010.
- (77) مطر محمد، ادارة الاستثمارات الإطار النظري و التطبيقات العلمية، دار وائل للنشر ، الطبعة 02، الأردن، 1999.
- (78) منصورى الزين، تشجيع الاستثمارات و أثره على التنمية الاقتصادية ، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة01، عمان، 2013.
- (79) منير خروف، ليندة فريجة، مقارنة في الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة نظرية ميدانية - حالة الجزائر-، دار الكتاب الجامعي، الطبعة 01، الإمارات-لبنان، 2016.
- (80) موسى سعيد مطر ، لتجارة الخارجية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة 01، الأردن، 2001.
- (81) موشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر و التوزيع، الطبعة01، عمان، 2005.
- (82) نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008.
- (83) نعيمى فوزي، التجارة الدولية، دروس في قانون الأعمال الدولي، ج 1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- (84) هيكل عبد العزيز فهمي، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، دار النهضة العربية، الطبعة 02،بيروت 1985.
- (85) وليد إسماعيل السيفو ، أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي ، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن،2006.
- (86) وليد إسماعيل السيفو واحمد محمد مشعل، الاقتصاد القياسي التحليلي بين النظرية والتطبيق ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.
- (87) يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

ثانيا: المذكرات العلمية

## قائمة المراجع

- (1) أحمد دبيش، إشكالية التنمية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ، أطروحة دكتوراه، تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2009-2010.
- (2) بن يوسف حسينة، ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر ( 2000-2010)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص : إدارة العمليات التجارية، جامعة الجزائر-03، 2011-2012.
- (3) حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012-2013.
- (4) رفيق نزاري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي - دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب- رسالة ماجستير، فرع :اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008-2009.
- (5) سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر ، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2005/2006.
- (6) عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر و تحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه، فرع التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية، جامعة الجزائر، 2004-2005.
- (7) عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر الأجنبي الم باشر و أثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، رسالة دكتوراه، تخصص النقود و المالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية، جامعة الجزائر، 2007/2008.
- (8) قاسمي الأخضر، أثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر ، دراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد الجزائري ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص : اقتصاد تنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2013-2014.
- (9) كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010.

## قائمة المراجع

- (10) محمد العيد بيوض، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغربية دراسة مقارنة : تونس، الجزائر، المغرب، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص :الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر، 2010-2011.
- (11) مصطفى بن ساحة، أثر تنمية الصادرات غير نفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، رسالة ماجستير، تخصص: تجارة دولية، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، المركز الجامعي بغيرداية، الجزائر، 2010-2011.
- (12) منصور دياب، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، -حالة الجزائر- رسالة ماجستير، فرع: تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية، جامعة الجزائر، 2011.(نضيف الفرع في الهميش)
- (13) نفيسة ناصري، أثر سعر الصرف على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية ، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فوع مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011.

### ثالثا: الملتقيات والمؤتمرات العلمية

- (1) إبراهيم لبط، منير نوري، المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وإشكالية التصدير خارج المحروقات، مداخلة ضمن الملتقى الدولي 4 حول المنافسة والإستراتيجية التنافسية المؤسسات الصناعية خارج المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، 2010.
- (2) أمال براهيمية، ظريفة سلايمية، تعزيز الاستثمار الاجنبي المباشر هو المفتاح للتنمية الاقتصادية، الملتقى الدولي حول سياسة التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات - دراسة حالة الجزائر والدول النامية-، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 21-22 نوفمبر 2006.
- (3) أمال تخونوي، بلال ملاحسو، الاتجاه المعاصر لواقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المحلي و الدولي و أثره على التنمية الاقتصادية ، الملتقى الوطني حول :الإطار القانوني

## قائمة المراجع

- للاستثمار الأجنبي في الجزائر تحت شعار " كيف يصبح الاستثمار الخاص الأجنبي في خدمة التنمية الوطنية، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 18 و19 نوفمبر 2015
- (4) حكيمة حليمي، نبيلة ساسان، الاستثمار في الجزائر - تقييم مناخه وقراءة في ملامحه - ، الملتقى الوطني حول التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 9-10/01/2014.
- (5) رواج عبد الباقي، علي همال، أثر المادة الهيكلية على سوق العمل في الجزائر ، الملتقى الدولي حول برامج التصحيح الهيكلي والمسألة الاجتماعية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 29.30.29 ماي 2000.
- (6) شريف غياط، عبد المالك مهري، المناخ الاستثماري في الجزائر وانعكاساته على الاستثمار الأجنبي المباشر - واقع وآفاق، مداخلة في إطار الملتقى الوطني حول : "التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر"، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 09-10 ديسمبر، 2014.
- (7) عائشة خلوفي ، تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة على إستراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر، ملتقى دولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاسها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، جامعة سطيف، الجزائر، 11-12 مارس 2013.
- (8) عبد الحق طير، عبد الجليل شليق، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات : التحديات والفرص ، الملتقى الدولي حول : تقييم إستراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة، جامعة المسيلة، الجزائر، 28-29 أكتوبر 2014.
- (9) عبد الله بلوناس، محمد بوهدة، آثار ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية - حالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية - مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثاني حول الاستثمار الأجنبي المباشر ومهارات الأداء الاقتصادي - حالة بعض الدول النامية، جامعة بومرداس، الجزائر، يومي 22، 23 أكتوبر 2007.
- (10) عبد الله خبايا، مدى فعالية الاستثمار الأجنبي في الدول النامية ، دراسة مقارنة بين الجزائر و ماليزيا، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول الاستثمار الأجنبي و نقل التكنولوجيا، المركز الجامعي ببشار، الجزائر.

## قائمة المراجع

- (11) علاء عثمان، واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014، الملتقى العربي الأول: العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات التشريعي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر، 25-28 يناير 2015.
- (12) علي سنوسي، تقييم مناخ الاستثمار ومدى مساهمة القطاع الخاص في التنمية بالجزائر، الملتقى الدولي حول: تقييم إستراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة، جامعة المسيلة، الجزائر، 28-29 أكتوبر 2014.
- (13) لعلاوي عمر، تشخيص التصدير بالمؤسسة وتحليل البيئة الخارجية ودورها في تحديد إستراتيجية غزو الأسواق، الملتقى العربي الخامس في التسويق الدولي، المنظمة العربية للتنمية العربية، تونس، 2007.
- (14) مجدي الشوريجي، علاقة بين رأس المال البشري والصادرات والنمو الاقتصادي في تايوان، بحث مقدم إلى ملتقى العلمي الأول حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهماتها في تكوين المزايا التنافسية للدلو العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 27 و28 نوفمبر 2007.
- (15) محمد بوناب، لطفي بوناب، واقع وتقييم تجربة التنمية المحلية في الجزائري منذ الاستقلال، الملتقى الوطني حول: التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 9-10/12/2014.
- (16) ناجي بن حسين، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مداخلة في إطار الملتقى الدولي الثاني حول: " سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية "، جامعة سكيكدة، الجزائر، 14-15 مارس، 2004.

### رابعاً: المجالات والندوات والتقارير العلمية

- (1) أحمد زغدان، الاستثمار الأجنبي كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد الثالث، 2004.

## قائمة المراجع

- (2) أحمد زكريا صيام، آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة (الأردن كنموذج)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد الثالث، ديسمبر 2005.
- (3) أحمد فارس مصطفى، العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات جامعة حلب، سوريا، 1982.
- (4) أميرة حسب الله محمد، حوافز الاستثمار الخاص المباشر و غير المباشر ، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، القاهرة، 2002.
- (5) براوين شهرزاد، العوامل المحددة للصادرات الصناعة الجزائرية، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد 09، جامعة الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، جويلية 2015.
- (6) بلال لوكيل، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995-2007، مجلة الأبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الرابع، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ديسمبر، 2008.
- (7) بلقاسم العباس، السياسات الصناعية في ظل العولمة ، المعهد العربي للتخطيط، العدد 111، الكويت، 2012.
- (8) تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية للسنوات من 2008 إلى 2015.
- (9) تقرير الاستثمار العالمي لسنوات مختلفة ( 1996-2006 ).
- (10) التقرير الاقتصادي العربي الموحد.
- (11) التقرير العالمي للاستثمار.
- (12) تقرير صندوق النقد العربي، الفصل الثامن: التجارة الخارجية للدول العربية ، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2012.
- (13) تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2009، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2009.
- (14) تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2010، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2010.
- (15) حاكمي بوحفص، مسيرة الاقتصاد الجزائري وأثرها على النمو الاقتصادي ، مجلة العلوم الإنسانية، السنة الرابعة، العدد 32.



## قائمة المراجع

- 16) حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العام 3، الكويت، 2004،
- 17) خليل محمد خليل، الاستثمارات الأجنبية المباشرة و التنمية، المجلة العلمية، العدد 21، كلية التجارة، جامعة أسيوط، ديسمبر 1994.
- 18) رائد فاضل جويد، النظرية الحديثة في التجارة الخارجية، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية (مجلة علمية محكمة)، المجلد (05) العدد (07)، الموصل، العراق، حزيران، 2013، شعبان 1434هـ.
- 19) ريكاردو منجي، استهداف المستثمرين وكيفية حقهم للاستثمار في تقنيات ترويج الاستثمار في البلدان العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، عمان، 2001.
- 20) زغيب شهرزاد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر- واقع وآفاق-، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد8، فيفري 2005.
- 21) سفيان بن عبد العزيز، دعم وتطوير القطاع الخاص كآلية لترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات، بحوث اقتصادية عربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، الجزائر، العددان 61-62، شتاء - ربيع 2013.
- 22) سليمة دحو، الاقتصاد الجزائري في إطار برنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2009.
- 23) صفاء يونس الصفاوي، مزاحم محمد يحي، تحليل العلاقة بين الأسعار العالمية للنفط اليورو والذهب باستخدام متجه الانحدار الذاتي VAR، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد 14، العراق، 2008.
- 24) عبد الرحمن تومي، واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسات اقتصادية دورية، مركز البصيرة للبحوث والاستثمارات، العدد 8، 2006.
- 25) عبد الكريم بعداش، تحليل الآثار الاقتصادية للاستثمار الاجنبي المباشر من وجهة نظر البلدان المضيفة له، Economie mondial et integration en revue de reformmes economique، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، العدد الثاني، 2007.

## قائمة المراجع

- (26) عبد الله بن دعيدة، التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية ، مقال في بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز للدراسات، تحت عنوان " الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الخصخصة في البلدان العربية"، مركز دراسات الوحدة العربية، طبعة 01، بيروت، 1999.
- (27) عريب بولرباح ، العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و طرق تقييمها- دراسة حالة الجزائر- ، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 10، 2012.
- (28) علي لطفي، الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي ، منشورات المنظمة العربي للتنمية الإدارية، العدد، 458، مصر 2009.
- (29) عيسى بن ناصر، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التكيف والتعديل الهيكلي في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 07، ديسمبر 2002.
- (30) الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، قانون الاستثمار في الجزائر، مارس 2010.
- (31) فاضل عباس الطائي، التنبؤ والتمهيد للسلاسل الزمنية باستخدام التحويلات مع التطبيق، عدد خاص بوقائع المؤتمر العلمي الثاني للرياضيات، الإحصاء والمعلوماتية، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد 18، العراق، 2010.
- (32) قدي عبد المجيد، وصاف سعدي، آليات ضمان الائتمان وتنمية الصادرات - حالة الجزائر-، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثاني، بسكرة، 2002.
- (33) كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر ، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثامن، جامعة بسكرة، جانفي 2005.
- (34) كمال شري، تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ، دراسة حالة الجزائر، تونس، المغرب خلال الفترة (2005-2010)، مجلة البحوث و الدراسات العلمية، جامعة الدكتور يحي فارس، المدينة، الجزائر، العدد 06، 2012.
- (35) محمد حسن علوان، أثر الشركات متعددة الجنسية على اقتصاد البلد المضيف، مجلة الفتح، العدد 36 تشرين الأول، 2008.
- (36) محمد لحسن علاوي، كريم بوروشة، أثر السياسة النقدية و المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية للفترة (199-2012)، مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، العدد 9، ديسمبر، 2015.

## قائمة المراجع

- (37) معتصم محمد الدباش، أثر الاندماج على أداء الشركات و أرباحها ، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد العشرون، العدد الثاني، غزة، 2012.
- (38) منصور زين، واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر ، مجلة الاقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02، ماي 2005.
- (39) منور أوسرير، عليان نذير، حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 02، 2005.
- (40) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، إحصائيات 2012.
- (41) نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010)، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 9، 2013.
- (42) ندوى خزعل رشاد، استخدام اختبار غرانجر في تحليل السلاسل الزمنية المستقرة ، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد 19، العراق، 2011.
- (43) نشرة فصلية حول الاستثمار في الدول العربية سنة 2011، آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2011، المؤسسة العربية لضمان وائتمان الصادرات، الكويت، 2011.
- (44) وصاف سعدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات ، مجلة الباحث، العدد 01، جامعة ورقلة، الجزائر 2002.
- (45) يوسف مسعداوي، تسيير المخاطر الاستثمار الأجنبي مع الإشارة لحالة بعض الدول العربية، مجلة أبحاث اقتصادية و عربية، العدد 3، جوان 2008.

المراجع باللغة الأجنبية:

### Ouvrages

- 1) BOURBONNAIS .R. **Econométrie** ,Dunod Paris 3éme edition ,2000.
- 2) Demello LR, **Forein Direct Investment**, led to growth, Evidence from time Series and panel data, Oxford Economic papers, n°15, London,1999.
- 3) Fronk AG, **gritique and anti critique essays on dependence and reformism**, London, 1984.
- 4) Jean- Louis Muchielli, **Relations Economiques Internationales**, 4 édition, Hachette Supérieur, paris, 2005.
- 5) Kada akacem, **comptabilités**, nationale, OPU, Alger,1990.

## قائمة المراجع

---

- 6) Michel Rainelli, **l'organisation mondiale du commerce**, 6<sup>eme</sup> édition, édition la découverte, Paris, 2002.
- 7) Philip Kotler, J Bernard Dubois, **Marketing Management**, 8<sup>eme</sup> Edition, Tome , Paris: Publi union, 1994
- 8) Régis Bourbonnais, **Econométrie**, Dunod, paris,2006.
- 9) Seers D, **the political economy of nationalism**, London, university Paris, 1983.
- 10) Volker nocke and Stephan jeaple, **an assignment theory of foreign direct investment**, the review of economic studies, 2008.

### Rapports

- 1) John.H Dunning and fang Zhang, **Foreign direct investment and the locational competitiveness of countries**, transnational corporations review, volume 16, number 01, united publication, swats erland, April, 2007.
- 2) République Algérienne, Ministère des finances, Direction des Douanes, centre nationale de l'information et des statistiques du commerce extérieure de l'Algérie, période : du années 2000 au 9 mois de l'année 2015.
- 3) Unctad ,World investment report, 2002.
- 4) Unctad, **FDI Inflow**, by region and economy, 1990:2010, web table 1: [www.Unctad.org/en/Pages/DIAE/world%20Investment%20Report/Annex-Tables.aspx](http://www.Unctad.org/en/Pages/DIAE/world%20Investment%20Report/Annex-Tables.aspx)
- 5) UNCTAD, **World investment report 1998, 2000, 2014, 2015, 2016**, New York, 1998, 2000, 2014, 2015, 2016.
- 6) UNCTAD, **World investment report 1998**, New York and Geneva, 1998.

### Sites web

- 1) <http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreconomies/algeria>
- 2) <http://dhaman.net/ar/>
- 3) <http://www.andi.dz>
- 4) <http://www.bank-of-algeria.Dz>
- 5) <http://www.banquemonde.org/>
- 6) <http://www.droit.blogspot.com>
- 7) <http://www.imf.org/>
- 8) <http://www.mincommerce.gov.dz>
- 9) <http://www.unetad.org/>
- 10) [www.joradp.dz](http://www.joradp.dz)

الملاحق

### الملحق 1: نتائج إستقرارية سلسلة سعر الصرف في المستوى مع وجود قاطع.

Null Hypothesis: EXR has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.122672	0.9287
Test critical values:		
1% level	-4.004425	
5% level	-3.098896	
10% level	-2.690439	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

### الملحق 2: نتائج إستقرارية سلسلة سعر الصرف في المستوى مع وجود قاطع و إتجاه علم

Null Hypothesis: EXR has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.557390	0.9643
Test critical values:		
1% level	-4.800080	
5% level	-3.791172	
10% level	-3.342253	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

### الملحق 3: نتائج إستقرارية سعر الصرف في المستوى مع وجود قاطع في الفروق الأولى

Null Hypothesis: D(EXR) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.757494	0.0005
Test critical values:		
1% level	-4.004425	
5% level	-3.098896	
10% level	-2.690439	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

**الملحق 4: نتائج إستقرارية سعر الصرف في المستوى مع وجود قاطع وإتجاه عام في الفروق الأولى**

Null Hypothesis: D(EXR) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
<b>Augmented Dickey-Fuller test statistic</b>		<b>-4.157437</b>	<b>0.0304</b>
Test critical values:	1% level	-4.886426	
	5% level	-3.828975	
	10% level	-3.362984	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

**الملحق 5: نتائج إستقرارية سلسلة الاستثمار الاجنبي المباشر في المستوى مع وجود قاطع**

Null Hypothesis: FDI has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
<b>Augmented Dickey-Fuller test statistic</b>		<b>-1.576696</b>	<b>0.4632</b>
Test critical values:	1% level	-4.121990	
	5% level	-3.144920	
	10% level	-2.713751	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

**الملحق 6: نتائج إستقرارية سلسلة الاستثمار الاجنبي المباشر في المستوى مع وجود قاطع وإتجاه عام**

Null Hypothesis: FDI has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
<b>Augmented Dickey-Fuller test statistic</b>		<b>0.059856</b>	<b>0.9927</b>
Test critical values:	1% level	-4.728363	
	5% level	-3.759743	
	10% level	-3.324976	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق 7: نتائج إستقرارية سلسلة الاستثمار الاجنبي المباشر في المستوى مع وجود قاطع في الفروق الأولى

Null Hypothesis: D(FDI) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
<b>Augmented Dickey-Fuller test statistic</b>	<b>-2.622795</b>	<b>0.1117</b>
Test critical values:		
1% level	-4.004425	
5% level	-3.098896	
10% level	-2.690439	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق 8: نتائج إستقرارية سلسلة الاستثمار الاجنبي المباشر في المستوى مع وجود قاطع وإتجاه عام في الفروق الأولى

Null Hypothesis: D(FDI) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
<b>Augmented Dickey-Fuller test statistic</b>	<b>-2.187703</b>	<b>0.4501</b>
Test critical values:		
1% level	-5.124875	
5% level	-3.933364	
10% level	-3.420030	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق 9: نتائج إستقرارية سلسلة الاستثمار الاجنبي المباشر في المستوى مع وجود قاطع في الفروق الثانية

Null Hypothesis: D(FDI,2) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
<b>Augmented Dickey-Fuller test statistic</b>	<b>-4.734476</b>	<b>0.0038</b>
Test critical values:		
1% level	-4.121990	
5% level	-3.144920	
10% level	-2.713751	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.



**الملحق 10: نتائج إستقرارية سلسلة الاستثمار الاجنبي المباشر في المستوى مع وجود قاطع وإتجاه عام في الفروق الثانية**

Null Hypothesis: D(FDI,2) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
<b>Augmented Dickey-Fuller test statistic</b>	<b>-4.903592</b>	<b>0.0113</b>
<b>Test critical values:</b>		
1% level	-4.992279	
5% level	-3.875302	
10% level	-3.388330	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

**الملحق 11: نتائج إستقرارية سلسلة التضخم في المستوى مع وجود قاطع**

Null Hypothesis: INF has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
<b>Augmented Dickey-Fuller test statistic</b>	<b>-3.533113</b>	<b>0.0220</b>
<b>Test critical values:</b>		
1% level	-3.959148	
5% level	-3.081002	
10% level	-2.681330	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

**الملحق 12: يوضح إستقرارية سلسلة التضخم في المستوى مع وجود قاطع وإتجاه عام**

Null Hypothesis: INF has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
<b>Augmented Dickey-Fuller test statistic</b>	<b>-4.062994</b>	<b>0.0304</b>
<b>Test critical values:</b>		
1% level	-4.728363	
5% level	-3.759743	
10% level	-3.324976	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

### الملحق 13: نتائج إستقرارية الاستثمار المحلي في المستوى مع وجود قاطع

Null Hypothesis: INV has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
<b>Augmented Dickey-Fuller test statistic</b>	<b>2.844444</b>	<b>0.9999</b>
<b>Test critical values:</b>		
1% level	-4.121990	
5% level	-3.144920	
10% level	-2.713751	

### الملحق 14: نتائج إستقرارية سلسلة الاستثمار المحلي في المستوى مع وجود قاطع وإتجاه عام

Null Hypothesis: INV has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
<b>Augmented Dickey-Fuller test statistic</b>	<b>3.189597</b>	<b>1.0000</b>
<b>Test critical values:</b>		
1% level	-4.992279	
5% level	-3.875302	
10% level	-3.388330	

### الملحق 15: نتائج إستقرارية الاستثمار المحلي في المستوى مع وجود قاطع في الفروق الاولى

Null Hypothesis: D(INV) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
<b>Augmented Dickey-Fuller test statistic</b>	<b>1.962679</b>	<b>0.9991</b>
<b>Test critical values:</b>		
1% level	-4.200056	
5% level	-3.175352	
10% level	-2.728985	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

**الملحق 16: نتائج إستقرارية الاستثمار المحلي في المستوى مع وجود قاطع وإتجاه عام في الفروق الأولى**

Null Hypothesis: D(INV) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
<b>Augmented Dickey-Fuller test statistic</b>	<b>-0.650069</b>	<b>0.9515</b>
<b>Test critical values:</b>		
1% level	-4.992279	
5% level	-3.875302	
10% level	-3.388330	

**الملحق 17: يوضح إستقرارية الاستثمار المحلي في المستوى مع وجود قاطع في الفروق الثانية**

Null Hypothesis: D(INV,2) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
<b>Augmented Dickey-Fuller test statistic</b>	<b>-13.60950</b>	<b>0.0000</b>
<b>Test critical values:</b>		
1% level	-4.121990	
5% level	-3.144920	
10% level	-2.713751	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

**الملحق 18: نتائج إستقرارية الاستثمار المحلي في المستوى مع وجود قاطع وإتجاه عام في الفروق الثانية**

Null Hypothesis: D(INV,2) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
<b>Augmented Dickey-Fuller test statistic</b>	<b>-15.15055</b>	<b>0.0001</b>
<b>Test critical values:</b>		
1% level	-4.992279	
5% level	-3.875302	
10% level	-3.388330	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

**الملحق 19: نتائج إستقرارية الصادرات الاجمالية في المستوى مع وجود قاطع**

Null Hypothesis: TEXP has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
<b>Augmented Dickey-Fuller test statistic</b>	<b>-0.890399</b>	<b>0.9299</b>
<b>Test critical values:</b>		
1% level	-4.728363	
5% level	-3.759743	
10% level	-3.324976	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

**الملحق 20: نتائج إستقرارية سلسلة الصادرات الاجمالية في المستوى مع وجود قاطع وإتجاه عام**

Null Hypothesis: TEXP has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
<b>Augmented Dickey-Fuller test statistic</b>	<b>-1.630972</b>	<b>0.4435</b>
<b>Test critical values:</b>		
1% level	-3.959148	
5% level	-3.081002	
10% level	-2.681330	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

**الملحق 21: نتائج إستقرارية الصادرات الاجمالية في المستوى مع وجود قاطع في الفروق الاولى**

Null Hypothesis: D(TEXP) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
<b>Augmented Dickey-Fuller test statistic</b>	<b>-3.415130</b>	<b>0.0287</b>
<b>Test critical values:</b>		
1% level	-4.004425	
5% level	-3.098896	
10% level	-2.690439	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

**الملحق 22: نتائج إستقرارية الصادرات الاجمالية في المستوى مع وجود قاطع وإتجاه عام في الفروق الاولى**

Null Hypothesis: D(TEXP) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
<b>Augmented Dickey-Fuller test statistic</b>	<b>-3.843741</b>	<b>0.0461</b>
<b>Test critical values:</b>		
1% level	-4.800080	
5% level	-3.791172	
10% level	-3.342253	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

**الملحق 23: نتائج إستقرارية أسعار البترول في المستوى مع وجود قاطع**

Null Hypothesis: POIL has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
<b>Augmented Dickey-Fuller test statistic</b>	<b>-1.466672</b>	<b>0.5221</b>
<b>Test critical values:</b>		
1% level	-3.959148	
5% level	-3.081002	
10% level	-2.681330	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق 24: نتائج إستقرارية سلسلة أسعار البترول في المستوى مع وجود قاطع وإتجاه عام

Null Hypothesis: POIL has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.796013	0.9423
Test critical values:		
1% level	-4.728363	
5% level	-3.759743	
10% level	-3.324976	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق 25: نتائج إستقرارية أسعار البترول في المستوى مع وجود قاطع في الفروق الاولى

Null Hypothesis: D(POIL) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.502398	0.1355
Test critical values:		
1% level	-4.004425	
5% level	-3.098896	
10% level	-2.690439	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق 26: نتائج إستقرارية أسعار البترول في المستوى مع وجود قاطع وإتجاه عام في الفروق الاولى

Null Hypothesis: D(POIL) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.665545	0.2620
Test critical values:		
1% level	-4.800080	
5% level	-3.791172	
10% level	-3.342253	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق 27: نتائج إستقرارية أسعار البترول في المستوى مع وجود قاطع في الفروق الثانية

Null Hypothesis: D(POIL,2) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.839682	0.0027
Test critical values:		
1% level	-4.057910	
5% level	-3.119910	
10% level	-2.701103	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق 28: نتائج إستقرارية أسعار البترول في المستوى مع وجود قاطع وإتجاه عام في الفروق الثانية

Null Hypothesis: D(POIL,2) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.168136	0.0328
Test critical values:		
1% level	-4.992279	
5% level	-3.875302	
10% level	-3.388330	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق 29: نتائج اختبار السببية المتعلقة بمتغيرات الدراسة

Pairwise Granger Causality Tests  
Date: 05/21/17 Time: 00:02  
Sample: 2000 2015  
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
FDI does not Granger Cause EXR EXR does not Granger Cause FDI	14	0.99219 6.11709	0.4079 0.0210
INF does not Granger Cause EXR EXR does not Granger Cause INF	14	2.27223 4.68382	0.2496 0.0392
INV does not Granger Cause EXR EXR does not Granger Cause INV	14	1.24665 0.51468	0.3327 0.6143
POIL does not Granger Cause EXR EXR does not Granger Cause POIL	14	9.40462 4.48057	0.0192 0.0446
TEXP does not Granger Cause EXR EXR does not Granger Cause TEXP	14	2.63621 2.69879	0.1256 0.1207
INF does not Granger Cause FDI FDI does not Granger Cause INF	14	0.13392 2.07402	0.8764 0.1142
INV does not Granger Cause FDI FDI does not Granger Cause INV	14	7.12967 2.23131	0.0139 0.1633
POIL does not Granger Cause FDI FDI does not Granger Cause POIL	14	5.25062 2.99983	0.0017 0.1004
TEXP does not Granger Cause FDI FDI does not Granger Cause TEXP	14	0.46379 1.12948	0.6431 0.3650
INV does not Granger Cause INF INF does not Granger Cause INV	14	1.24215 4.79456	0.3339 0.0382
POIL does not Granger Cause INF INF does not Granger Cause POIL	14	5.10599 1.41648	0.0330 0.2919
TEXP does not Granger Cause INF INF does not Granger Cause TEXP	14	4.34232 0.17430	0.0479 0.8428
POIL does not Granger Cause INV INV does not Granger Cause POIL	14	5.67431 0.14647	0.0226 0.1920
TEXP does not Granger Cause INV INV does not Granger Cause TEXP	14	1.17951 1.58882	0.3508 0.2565
TEXP does not Granger Cause POIL POIL does not Granger Cause TEXP	14	1.36811 7.91010	0.3028 0.0065



## الملحق 30: نتائج درجة الإبطاء للنموذج

### VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: EXR FDI INF INV P.OIL T.EXP

Exogenous variables: C

Date: 05/21/17 Time: 00:10

Sample: 2000 2015

Included observations: 15

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-625.8457	NA	1.56e+29	84.24609	84.52931	84.24307
1	-538.8905	92.75213*	2.79e+26*	77.45207*	79.43461*	77.43095*

\* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

## الملحق 31: نتائج تقدير نموذج VAR للمتغيرات

Vector Autoregression Estimates

Date: 05/21/17 Time: 00:13

Sample (adjusted): 2001 2015

Included observations: 15 after adjustments

Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	EXR	FDI	INF	INV	P.OIL	T.EXP
EXR(-1)	-0.379637 (0.67110) [-0.56569]	-25.38508 (46.1602) [-0.54993]	-0.113675 (0.11246) [-1.01081]	-2288.309 (24091.9) [-0.09498]	3.003095 (1.54744) [ 1.94068]	2806.310 (1000.14) [ 2.80591]
FDI(-1)	-0.007998 (0.00450) [-1.77741]	0.700898 (0.30951) [ 2.26454]	0.000577 (0.00075) [ 0.76509]	-295.8543 (161.539) [-1.83147]	0.008643 (0.01038) [ 0.83295]	4.465671 (6.70608) [ 0.66591]
INF(-1)	0.796051 (1.60350) [ 0.49644]	47.91000 (110.293) [ 0.43439]	-0.431906 (0.26871) [-1.60735]	142989.3 (57564.1) [ 2.48400]	6.030552 (3.69739) [ 1.63103]	4576.962 (2389.69) [ 1.91529]
INV(-1)	-1.09E-05 (1.2E-05) [-0.92614]	0.001608 (0.00081) [ 1.99444]	-1.38E-06 (2.0E-06) [-0.70296]	-0.209131 (0.42075) [-0.49704]	-2.04E-05 (2.7E-05) [-0.75401]	-0.024543 (0.01747) [-1.40510]
POIL(-1)	1.353854 (0.41086) [ 3.29515]	-67.06942 (28.2602) [-2.37328]	0.125143 (0.06885) [ 1.81762]	12264.95 (14749.5) [ 0.83155]	-1.517088 (0.94737) [-1.60136]	-1904.236 (612.306) [-3.10994]
TEXP(-1)	-0.001677 (0.00065) [-2.56760]	0.081788 (0.04493) [ 1.82050]	-0.000121 (0.00011) [-1.10546]	-8.015090 (23.4476) [-0.34183]	0.003227 (0.00151) [ 2.14295]	3.518402 (0.97340) [ 3.61457]
C	111.5296 (57.5372) [ 1.93839]	2216.562 (3957.55) [ 0.56008]	11.12589 (9.64177) [ 1.15393]	-80381.14 (2065523) [-0.03892]	-250.7190 (132.670) [-1.88979]	-229081.9 (85747.3) [-2.67159]
R-squared	0.765473	0.792448	0.716749	0.711763	0.813035	0.815288
Adj. R-squared	0.589578	0.636784	0.504311	0.495585	0.672811	0.676754
Sum sq. resids	470.0492	2223821.	13.19956	6.06E+11	2499.153	1.04E+09
S.E. equation	7.665256	527.2359	1.284502	275174.5	17.67467	11423.48
F-statistic	4.351875	5.090752	3.373923	3.292488	5.798117	5.885100
Log likelihood	-47.11998	-110.5842	-20.32508	-204.4469	-59.65151	-156.7209
Akaike AIC	7.215998	15.67790	3.643344	28.19292	8.886867	21.82945
Schwarz SC	7.546421	16.00832	3.973767	28.52335	9.217291	22.15988
Mean dependent	77.23800	1503.987	3.889333	168885.0	66.32267	49851.60
S.D. dependent	11.96497	874.8270	1.824443	387448.7	30.89954	20092.39
Determinant resid covariance (dof adj.)		2.81E+25				
Determinant resid covariance		6.46E+23				
Log likelihood		-538.8905				
Akaike information criterion		77.45207				
Schwarz criterion		79.43461				

## ملخص الدراسة:

استطاع الاستثمار الأجنبي أن يحظى باهتمام مختلف دول العالم في السنوات الأخيرة الماضية، أن يصنع له مكانة مهمة بين وسائل التمويل الدولي الأخرى، التي تكلف مدينيها أعباء تتقل كاهلها، على عكس الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يوفر انتقال رؤوس الأموال دون تكاليف. إذ أصبح يشكل أحد المتغيرات المساهمة في تطوير البلدان ونموها خاصة في ظل سيادة ظاهرة العولمة وزيادة التحول نحو آلية السوق.

نظرا للدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في الرفع من القدرة التصديرية للبلدان المضيفة له، وكون زيادة صادرات بلد ما تعتبر بمثابة الم حفز لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أي لا يمكن لأحدهما الاستغناء عن الأخرى، فقد بات على كل دولة رغبة في سد الفجوة في الموارد المالية والموارد المحلية العمل على تحسين تهيئة المناخ الاستثماري الملائم و ذلك بتحديث الأطر التنظيمية والتشريعية المتحكمة بالاسثمار، فضلا عن توفير متطلبات تسهيل أعمال الشركات المستثمرة.

وعليه فإن الهدف من هذه الدراسة هو معرفة درجة تأثير و تأثير كل من الاستثمار المباشر والصادرات ببعضها البعض و هذا من خلال أخذ الجزائر كنموذج خلال الفترة 2000-2015 ، وهذا بإجراء التحليل الإحصائي باستخدام برمجية EViews 9 حيث توصلنا من خلالها إلى نتيجة مفادها أن التأثير بين المتغيرين كان سلبيا و لم نجد أي علاقة بينهما.

## الكلمات المفتاحية:

الاستثمار الأجنبي المباشر، الصادرات، المناخ الاستثماري، المؤشرات الاقتصادية، الاقتصاد الجزائري، العولمة.

**Study Summary:**

Recently, foreign investment has attracted the attention of various countries of the world and has made it an important place among other international financing means, which cost its debtors burdensome, unlike foreign direct investment which provides free capital transfer. As it has become one of the variables contribution to the development and growth of countries, especially under the rule of globalization and the increase in the transition to market mechanism.

Due to the role played by foreign direct investment (FDI) in increasing the export capacity of its host countries, and the fact that an export increase in a country is the catalyst for FDI flows, one can not dispense with the other, each country is willing to bridge the gap in financial and domestic resources to improve the development of the appropriate investment climate by modernizing the regulatory and legislative frameworks governing investment, as well as providing the requirements for facilitating the business of investing companies.

Therefore, the objective of this study is to determine the degree of impact and the impact of both direct investment and exports to each other by taking Algeria as a model during the period 2000 - 2015, by conducting statistical analysis using EVIEWS 09 software where we reached the conclusion that the effect between The two variables were negative and we did not find any relationship between them.

**key words:**

**FDI, exports, investment climate, economic indicators, Algerian economy, globalization.**